

أحمد عبد الكريم

أخضواء على
تجربة
الوحدة



مكتبة العامة لمكتبة الإسكندرية	
956.91542	صنف
٢	٢١
١١٧	رقم التسجيل

اضواء على تجربة الوحدة

✽ أضياء على تجربة الوحدة

✽ أحمد عبد الكريم

✽ الطبعة الثانية ١ / ١٩٩١

✽ جميع الحقوق محفوظة للناشر

✽ الأهالي للطباعة والنشر والتوزيع

دمشق - ص ب ٩٥٠٣ - هاتف ٤٢٠٢٩٩ - تليكس ٤١٢٤١٦

أحمد عبد الكريم

أضواء على تجربة الوحدة

مقدمة الطبعة الثانية

لا أجد كلمة تعبر عن مشاعري وأنا أحاول تقديم الطبعة الثانية من كتاب «أضواء على تجربة الوحدة» الذي صدر في نهاية عام ١٩٦٢ إلا قول الشاعر العربي :

رب يوم بكيت منه فلما حرت في غيره بكيت عليه

ويذكر القارئ الكريم أن الطبعة الأولى من هذا الكتاب ظهرت بعد مرور عام واحد على انهيار الوحدة بين مصر وسورية (ايلول ١٩٦١). يومها كان الجو مكفهاً يسوده القلق والغموض، وتتعالى فيه أصوات أجهزة الإعلام الرسمية والشعبية على اختلاف أنواعها ومشاربها، تطالب بكبش فداء يضحى به ثمناً للكارثة، وكانت تتنافس باستخدام فنون البلاغة وأساليب الإثارة، تحاول منها التملص من مسؤولية ما حدث، وتسبىء من تنطق باسمه (شخصاً كان أو مجموعة أو فئة أو نظام)، وتلقي مسؤولية الكارثة على الآخرين. وأدى ذلك إلى اختلاط الأمر على الناس وأصبح كل من عمل في السياسة والحقل العام من رجال أو منظمات شعبية أو أحزاب أو عسكريين، معرضاً لأن يكون هذه الضحية. لذلك كانت جميع الخطب والتصريحات والتعليقات والكتب مشحونة بالعواطف

الجياشة والحماس ، مما أبعدھا عن العقلانية والموضوعية والبحث الجدي ، الذي يتوخى الكشف عن الحقائق واستخلاص الدروس والعبر التي لا بد منها ، لاستئناف العمل من أجل الوحدة العربية . وقد استمر الوضع على هذه الحال حتى جاءت ثورة ١٤ رمضان في العراق وثورة ٨ / آذار في سورية عام ١٩٦٣ ، ووضعنا نهاية لما سمي بـ «أنظمة الانفصال» في القطرين ، لاقت هاتان الثورتان التأييد والترحيب الرسمي من القاهرة . كما لاقتا التأييد من جماهير الشعب في سورية والعراق ، وهدأت النفوس واطمأنت بعد قلق واضطراب استمر عامين ، واستبشر الرأي العام في العالم العربي قاطبة عندما بدأ الاتصال بين الحكومات في البلدان الثلاث ، وتم الاتفاق على مباشرة المفاوضات الرسمية بغرض إقامة وحدة ثلاثية .

وفي مساء يوم ١٤ / آذار / ١٩٦٣ عُقد في قصر القبة بالقاهرة أول اجتماع رسمي لمباحثات الوحدة ، اشتركت فيه ثلاثة وفود رسمية من الجمهورية العربية المتحدة (مصر) والجمهورية العراقية ، والجمهورية العربية السورية ، وكان على رأس الوفد المصري الرئيس المرحوم جمال عبد الناصر . استمرت المباحثات مدة شهر ونيف عقد خلالها عشرة اجتماعات رسمية ، نوقشت فيها جميع الأمور والمواضيع المتعلقة بإقامة «وحدة ثلاثية» مدروسة ، تستفيد من تجربة الوحدة الاندماجية المصرية السورية لعام ١٩٥٨ ، وتتلافى جميع سلبياتها وتأخذ بإيجابياتها ، وتراعي الظروف الموضوعية في كل قطر لكي تكون قادرة على الصمود في وجه التحديات والبقاء والتطور بشكل يغري الأقطار العربية الأخرى للانضمام إليها أو دعمها ، وتستقطب حولها جماهير الشعب في الأقطار الثلاث لرعايتها وحمايتها . وتدل محاضرات جلسات مباحثات الوحدة . . كما نشرت بالقاهرة في سلسلة «كتب قومية» بتاريخ ١٧ / نيسان / ١٩٦٣ - أنها تميزت بالصراحة والجدية والشعور بالمسؤولية ، والرغبة الصادقة لدى الأطراف الثلاث بالوصول إلى قاسم مشترك صلب تقام عليه دولة الوحدة العتيدة .

وسأحاول هنا إيراد فقرات معبرة من الكلمات الافتتاحية التي القاها رؤساء

الوفود أو بعض الأعضاء المشتركين بالمباحثات ، لاعتقادي أنها تمثل الإطار العام الذي تناولته المباحثات :

ففي الكلمة التي ألقاها الرئيس المرحوم جمال عبد الناصر في الجلسة الأولى مساء يوم ١٤ / آذار/ جاء مايلي :^(١) « إن هذا اليوم من أعز الأيام ، إذ نلتقي من أجل الوحدة وخاصة بين مصر والعراق وسورية . . . نحن طلاب وحدة ووحديون عن اقتناع بدليل أننا قبلناها في عام ١٩٥٨ والجميع يعلم أنها كانت صعبة . . ولكننا اليوم نريدها وحدة لا انفصلاً مغلفاً في شكل وحدوي ، لأن الأمة لا تحتل جريمة انفصالية أخرى . . إن الوحدة أو الاتحاد المطلوب هو ما يتمناه الشعب ، ولكن لا بد من أن نتناول الأمر بمتتهى الصراحة والوضوح وأضاف . . .

هناك اقليمية في مصر . . وأخرى في سورية . . ومن الخطأ أن نتجاهل هذا الاعتبار . . هذه مسألة ، ومسألة أخرى هي : أننا لا بد أن نتعامل على نور . . هل المطلوب منا أن نقيم وحدة مع حزب أم وحدة مع سورية ؟ . . إذا كانت الوحدة مع حزب . . فأنا على غير استعداد للبحث على الإطلاق ، وأنا لا أتكلم كعبد الناصر ، ولكني أتكلم كرئيس وفد الجمهورية العربية المتحدة (مصر) ماهو المطلوب ؟ هل المطلوب وحدة أم وحدة اتحادية ؟ . . وهل هناك شكوك ؟ . . نعم هناك شكوك بغير جدال . . وهناك أخطاء حدثت أثناء الوحدة السابقة . . وفيما يتعلق بالتجربة السابقة فإنني لم أكن شخصياً أحكم سورية وإنما كان يحكمها السوريون . . !!

وانتهى الرئيس عبد الناصر إلى القول . . علينا أن نقرر هل نريد وحدة حقيقية تقوم على مبدأ المشاركة أم وحدة وكل واحد يعمل اللي عايزه ؟ وجاء في كلمة المرحوم علي صالح السعدي رئيس الوفد العراقي ما يلي :^(٢)

(١) محاضر جلسات مباحثات الوحدة - كتب قومية - القاهرة - ١٧ / نيسان / ١٩٦٣ ، صفحة

« . . . إننا فعلاً لم نحضر لتقييم وحدة لاتنفصم وطلبنا الآن هو أن تعلن الدول الثلاث أنها في سبيل تحقيق «وحدة اتحادية» ثم تكون هذه الخطوة مفتاحاً للدخول الى هذا الشيء . . . وأضاف . . . قد تطول الدراسة سنة أو سنتين أو ثلاث، ولكن المهم أن نعلن ذلك فوراً وأن نباشر الدراسة . . .

وهنا تدخل المرحوم نهاد القاسم من الوفد السوري فقال مايلي: « . . . إن ما قاله الأخ علي . . . قد يكون مناسباً للوضع في العراق ولكن ليس بالنسبة لسورية . . . ففي سورية من ينادي بوحدة فورية، وهناك من يطلب وحده بين مصر وسورية . . . وأن ما صرح به الأخ علي يُعتبر عملية تحذير لطلب الوحدة! . . .

ويرد المرحوم عبد الكريم زهور من الوفد السوري فيقول: « . . . لقد تمت الوحدة السابقة عام ١٩٥٨ ونحن الآن في عام ١٩٦٣ وقد تغيرت الظروف كثيراً . . . اليمن ثار وتدافع قوات الجمهورية العربية المتحدة مع قوات اليمن عن ثورته . . . والعراق ثار، وها هي سورية ثارت . . . إذن هنا ظرف جديد ويقتضي التفكير بشكل جديد للوحدة . . . وأضاف:

يا سيادة الرئيس هناك خطر في المشرق العربي أن يظل بعيداً أو تظل مصر بعيدة . . . لذلك كان من اللزوم العمل مخلصين لوحدة الأقطار الثلاثة . . . لذا ينبغي أن تعلن في هذا الاجتماع التمهيدي أننا سائرون نحو الوحدة وأن نشكل لجنة من الأقطار الثلاثة لتبدأ الدراسة الفعلية للوحدة . . .^(٢)

وتدخل بعد ذلك السيد طالب شبيب من الوفد العراقي فقال: « . . . إن ثورة ١٤ رمضان لم تكن ثورة عراقية إقليمية . . . ولكن يوجد في العراق مليون كردي لا يرحبون بالوحدة، وهناك اختلاف طائفي الى غير ذلك . . . كذلك كانت القاهرة وبغداد في أغلب الأحيان في تنافر تنفيذاً لسياسة استعمارية قديمة . . . ويجب وضع هذا موضوع الاعتبار والتريث قبل اتخاذ قرارات سريعة» . . .^(٣)

(٢) محاضر جلسات مباحثات الوحدة - كتب قومية - القاهرة - ١٧ / نيسان ١٩٦٣، صفحة ٩.

(٣) نفس المصدر صفحة ١١

وهكذا استمرت المباحثات خلال عشر جلسات ، وتناولت جميع الملاحظات والآراء التي أوضحت وجهة نظر الوفود الثلاثة حول تجربة الوحدة السابقة ، والمبادئ التي ستقام عليها الوحدة الثلاثية الجديدة ، وأظهرت وجود تباين في المواقف يكاد لا يخرج عن حدود الملاحظات الرئيسية التي وردت في الكلمات الافتتاحية والتي يمكن إيجازها بما يلي :

- الوفد المصري : يرفض إقامة وحدة مع حزب ، ويشكك بموقف الوفد السوري ويلقي مسؤولية أخطار الوحدة السابقة على السوريين الذين كانوا يديرون شؤون الإقليم .

- الوفد السوري : منقسم إلى فئتين : الأولى يمثلها المرحوم نهاد القاسم وتطالب بإعادة الوحدة الفورية بين مصر وسورية كمرحلة أولى ، وتنضم إليها العراق عندما تحل مشاكلها ، ولا ترى ضرورة للدراسة ، وتبدي الشكوك حول موقف الوفد العراقي من الوحدة والفئة الثانية تمثل وجهة نظر حزب البعث ، وهي قريبة من وجهة نظر الوفد العراقي ، وترى ضرورة الدراسة .

- الوفد العراقي : يرى وجوب عدم التسرع ومراعاة ظروفه الخاصة .

وقد استطاعت الوفود رغم تباين وجهات النظر أن تصل الى اتفاق حول وضع ميثاق مشترك يلتزم الجميع فيه كمبادئ وبرنامج لإقامة الوحدة ، وبناءً على ١٧ / نيسان / ١٩٦٧ صدر هذا الميثاق وقعت عليه الوفود الرسمية وأذيع في عواصم البلدان الثلاثة ، واستقبله الرأي العام بالتأييد . وأقيمت في عواصم ومدن الأقطار الثلاثة الاحتفالات والمسيرات تعبيراً عن فرح الجماهير بهذا الحدث التاريخي .

غير أن الأحداث التي تلت صدور الميثاق لم تكن منسجمة مع نصه وروحه ؛ إذ سرعان ما كشفت عن مدى الهوة التي تفصل بين وجهات نظر المسؤولين في الدول الثلاث الموقعة على الميثاق ، والفارق الهائل بين الخطاب والتصريحات النظرية وبين الواقع العملي ، وظهرت في الأسابيع اللاحقة أن بعض أطراف ائتلاف الحكم في كل من سورية والعراق تصر على إقامة وحدة فورية

وتحاول، استغلال حماسة الشارع لاتخاذ خطوات سريعة غير مدروسة، وأعطت أجهزة الإعلام في القاهرة الانطباع بأنها تؤيد وتشجع هذه الأطراف مما أدى إلى وقوع أحداث خطيرة أدت الى دفن ميثاق ١٧ / نيسان، ووصلت الى حد القطيعة بين عواصم البلدان الموقعة عليه، واستئناف الحملات الدعائية بأقصى ما يمكن من العنف تذكر الرأي العام بالحملات التي كانت تشنها أجهزة الإعلام في القاهرة ودمشق أيام الانفصال. واستمرت القطيعة ولم تهدأ الحملات حتى وقعت حرب حزيران ١٩٦٧ التي انتهت باحتلال اسرائيل لسيناء والجولان وقطاع غزة والضفة الغربية.

كانت كارثة حزيران من الضخامة بحيث لم تقتصر آثارها المأساوية على البلدان التي اشتركت في الحرب، بل شملت كافة البلدان العربية في المشرق والمغرب، وتجاوزتها إلى العالم الإسلامي وحركات التحرر، والدول الصديقة في البلدان الاشتراكية. وكانت ردود الفعل المباشرة على أشدها في مصر، فقد أعلن الرئيس جمال عبد الناصر استقالته، وظهرت تحركات مشبوهة في القوات المسلحة المصرية وعلى رأسها «شلة» المشير عبد الحكيم عامر ووزير الدفاع شمس بدران. ولكن جماهير الشعب المصري هبت بشكل عفوي وانهارت كالطوفان في شوارع القاهرة والمدن الكبرى تهتف بحياة عبد الناصر وتصبر على بقاءه بالرئاسة، وتسقطت الخونة والمتآمرين، واستمرت الملايين في الشوارع إلى أن أعلن عبد الناصر نزوله عند رغبة الشعب والعودة عن الاستقالة... وانتهت الأزمة بانتحار المشير عبد الحكيم عامر وتصفية «شلته» من القوات المسلحة والمراكز الأساسية في الدولة.

وكشفت الهزيمة والمؤامرة التي تلتها عن وجود عناصر متآمرة وصراع حقيقي على السلطة في مصر، منذ أزمة السويس في عام ١٩٥٦، ساهم في انهيار الوحدة في عام ١٩٦١، وفي كارثة حزيران ١٩٦٧.

وقد أشار الرئيس الراحل عبد الناصر الى هذه العناصر ووجود مراكز قوى متصارعة مهدت للكارثة، كما أكدها الدكتور ثروت عكاشة أحد الأعضاء

المؤسسين لحركة لضباط الأحرار ووزير الثقافة والإرشاد في مذكراته ، استناداً الى ملاحظاته الشخصية واحاديثه الخاصة مع المرحوم الرئيس عبد الناصر .
والخلاصة لقد كتب الكثير عن «تجربة الوحدة» . ومن المؤسف أن تاريخ هذه التجربة لم يكتب بنزاهة وموضوعية حتى الآن . كما لم يبد كل الأشخاص الذين كانوا في ذروة السلطة في مصر وسورية قبيل وأثناء الوحدة بأرائهم ، ومن المؤسف أن بعض الذين كتبوا عن هذا الموضوع أعطوا لانفسهم أدواراً بطولية حاسمة في عمليات التمهيد للوحدة وبالذفاع عنها والبكاء عليها ، ووصل بعضهم الى حد احتكار كل ذلك ولم يتركوا للشعب السوري ولقواه ومنظّماته أي دور . .
والحقيقة التي يجب أن يقال بهذه المناسبة أن شخصية الزعيم المرحوم جمال عبد الناصر وانتصاراته وتبنيه لفكرة الوحدة العربية والسياسة العملية التي سار عليها منذ عام ١٩٥٤ كانت أحد العوامل في استقطاب تأييد غالبية الشعب العربي في سورية للوحدة مع مصر بزعامته ، كما أن إجماع الأحزاب السياسية في سورية - باستثناء الحزب الشيوعي - واجماع القوات المسلحة على ضرورة الوحدة ، لا كخوف من الشيوعية أو هروب من المسؤولية كما ادعى السيد هيكل - هو العامل الحاسم الذي أدى الى قيام الوحدة بالسرعة التي تمت عليها في عام ١٩٥٨ .

والحقيقة الثانية المؤلمة أن جماهير الشعب في سورية والأحزاب والمنظمات التي كانت وراء الوحدة في عام ١٩٥٨ ، وساهمت فعلاً في صنعها عن إيمان حقيقي نزيه ، لم تكن في وضع تتمكن فيه من زج قواها للدفاع عن الوحدة عند سقوطها المفاجيء السريع والسهل في عام ١٩٦١ .

والحقيقة الثالثة التي لا بد من اعلانها وهي أن الزعيم عبد الناصر الذي خرج من أعماق صفوف الشعب المصري كان في حياته أعظم رجل في تاريخ مصر وتاريخ الحركة العربية الحديثة ، وأحد كبار قادة العالم الثالث الذين ساهموا في صنع التاريخ في الربع الثالث من هذا القرن . قاد ثورة اجتماعية وسياسية وقومية حقيقية ، أعادت لمصر حريتها وكرامتها وفتحت الطريق للجماهير الشعب المصري

العظيم لكي يتسلم مقاديره ببديه لأول مرة في تاريخه الحديث ، ويضع مشروعاً حقيقياً لبناء دولة حديثة هوية عربية أصيلة والعمل الجدي لإقامة وحدة عربية . وقد استطاع خلال أعوام قليلة أن يعيد للشعب المصري ثقته بنفسه وبالمستقبل ويربط مصيره بمصير الأمة العربية ، وإن ينتزع احترام العالم وأعجابه ، ويعطي لمصر مكانة دولية وإقليمية تليق بتاريخها ويضعها في مقدمة العالم العربي بل وبين الطليعة من بلدان قارات إفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية ، فتصبح منارة تهدي بها حركات التحرر ويصبح عبد الناصر شخصياً رمزاً للنضال العربي من أجل التحرر والوحدة .

ولا بد من القول بهذه المناسبة أن غياب عبد الناصر أحدث فراغاً هائلاً في مصر بالذات أدى مباشرة إلى انحرافات آذت الحركة العربية وأضعفتها في مواجهة التحدي الصهيوني - الامبريالي ، وكادت تخرج مصر من الصف لولا إيمان شعبها العظيم بوحدة المصير العربي . ولكن عبد الناصر المناضل والإنسان سيبقى علماً في تاريخ الحركة العربية تهدي به القوى الحية الفاعلة في مسيرتها نحو التضامن والتكامل والاتحاد والصمود للتحديات والتطلع لدور أساسي للأمة العربية يتناسب مع تاريخها وإمكاناتها وموقعها الجغرافي - السياسي . أما ما يتعلق بدور القوى والمنظمات والجيش والجهامير السورية في مناهضة المخططات الأجنبية والصهيونية ودعم النضال القومي عامة ، وصنع الوحدة المصرية السورية عام ١٩٥٨ وتكريس الأمر الوحدوي ، فيترك الحكم فيه للتاريخ الذي لا يتأثر في النهاية بالمهاترات والمزاودات والمخططات المستبوهة التي حاولت طمس الأدوار الحاسمة التي لعبتها سورية في مسيرة الحركة العربية الوحدوية وبذلت في سبيلها التضحيات الجسام .» .

وأخيراً فإن الدروس البليغة التي عاشتها الأقطار العربية منذ قيام الوحدة المصرية - السورية عام ١٩٥٨ ، وإنهارها عام ١٩٦١ ، التي وضعت الأمة العربية على بداية الطريق الصحيح وكشفت للعالم عن قدراتها وأعادت للشعب العربي من الخليج إلى المحيط ثقته بنفسه وبالمستقبل ، وماتلا حرب تشرين من صراعات

عربية وتمزق أضاعت الكثير من الفرص وبددت الكثير من الثروات وأعطت للعدو الصهيوني الوقت ليسترد أنفاسه ويستعيد غطرسته ويستأنف سياسته التوسعية، ان هذه الدروس على أهميتها ووضوحها لم تنعكس عملياً على مسيرة وسياسات الدول العربية كما كان متوقعاً، وهو أمر يدعو للتفكير والتساؤل، في زمن يتميز بالأحداث والتغيرات الخطيرة التي سيكون لها أعظم الأثر على مستقبل الأمة العربية ودورها الأقليمي والدولي. بل وبقائها. ومن واجب الجميع أن يرتفعوا الى مستوى المسؤولية الجماعية ويبدأوا الحوار المخلص النزيه ويستأنفوا التضامن العظيم الذي أفرز حرب تشرين، ليضعوا الأسس الراسخة لسياسة تشرين عربية منفتحة على التكامل والاتحاد وليتمكنوا من المراهنة على المستقبل الذي بدأ مع بداية التسعينات.

دمشق ١٩٩٠ / ٧ / ٣٠

أحمد عبد الكريم

مقدمة الطبعة الأولى

أخي القارئ العربي :

يهمني أن تعلم وأنت تقرأ لي في هذا الموضوع الدقيق أن ما أقدمه لك ليس «مذكرات» أو «تاريخاً» كما لا يمكن أن أدعي لنفسي القدرة على البحث العقائدي والفلسفي ، وإنما قصدت بتواضع مخلص أن أضع بين يديك بعض الحقائق التي عشتها أو اطلعت عليها في حدود معرفتي أو مساهمتي المتواضعتين في الأحداث التي مرت على سورية العربية خلال السنوات الأخيرة على شكل تقرير أو اعتراف يخالطهما النقد أحياناً والتحليل أحياناً أخرى . على أي حرصت كل الحرص ألا أذهب بعيداً في هذين المجالين لكيلا اتهم «بالتبرير» والتملص . وحاولت أن ألزم السرد الموجز البسيط للوقائع كما استطعت ان أفهمها ، تاركاً لغيري ، من السادة الذين عاشوا التجربة وهم أكثر خبرة وأكثر صلة بالأحداث وأوسع معرفة ، رسم الصورة الكاملة لهذه الفترة بالأسلوب الأدبي والسياسي الذي تستحقه ، وللقارئ الحكم الأخير لنا أو علينا .

واعلم أيها الأخ الكريم انني لم أفكر قط في دخول معركة المهاترات والسباب ، ولا أدل على ذلك من أن جميع ما ستقرؤه هنا يعود تاريخ كتابته إلى الفترة الواقعة بين بداية عام ١٩٥٩ خلال وجودي في القاهرة وبين أواخر شهر آب (أغسطس) عام ١٩٦١ . ولم يكن يدور في خلدي أي نوع من التهجمات أو التجني على أحد ، ولكن الذي كان يسيطر علي آنذاك انما هو نوع من الشعور بالمسؤولية حيال هذا الشعب الذي أؤمن بأنه المرجع الأول والأخير . هذا الشعور بالواجب دفعني إلى تسجيل بعض الحوادث والملاحظات التي قد تكون مفيدة لك أيها الأخ

العربي ، فتلقي بعض الضوء على جوانب تجربتنا الكبرى التي أصبحت ملكاً لكل الشعوب العربية ليس في سورية ومصر فحسب وإنما في كل البلاد العربية . ولهذا أرجو أن يغفر لي أن أخطأت ، أو غفلت ، كما أطلب المَعذرة إذا تجرأت فذكرت أسماء بعض الأشخاص أو الفئات ، بشكل صريح أحياناً ومستر أحياناً أخرى ، لأنني ، وإيم الحق ، لا أقصد المدح أو القدح ، بقدر حرصي على الصراحة والحقيقة . على أني رغم كل هذا لا أريد التهرب من مسؤوليات ما كتبت ، وأستعذ بالله من الجبن كما أعوذ به من الوقاحة والظلم .

أخي القارئ :

لعلك تذكر تلك الأسئلة الكثيرة التي كانت تتردد عن السنة المواطنين منذ قيام «الوحدة» بين سورية ومصر ، بل لعلك لا زلت تسمع الكثير من التساؤلات التي يرددها المواطنون رغم كل ما كشفت عنه الأحداث وما أوضحت به بعض الاعترافات ، أو البيانات ، التي أعلنها بعض المسؤولين ممن عاشوا التجربة ، وكانت لهم أدوار متفاوتة الأهمية في سير الأحداث .

والحقيقة أن الرأي العام العربي لا يزال متعطشاً لسماع المزيد من الحقائق ، بل ومن حقه أن يعرف كل شيء عن «أول تجربة للوحدة» ، واعتقد أن من واجب كل المسؤولين عن هذه المرحلة أن يعلنوا للملا كل ما يعرفونه عن تاريخها ، أو على الأقل كل ما يسمح به أمن وسلامة الشعب العربي بنشره حالياً .

ولئن كانت بعض الظروف تبرر الصمت ، يوم تحول الحديث في هذا الموضوع إلى نوع من المهارات والتضليل على أيدي أجهزة الاعلام والسنة أصحاب المصالح الخاصة ، إلا أن الاستمرار بالصمت بعد كل الذي جرى ويجري ، أصبح يحمل المسؤولين والعارفين جزءاً من جرائم التضليل التي ترتكب صباح مساء ، فتسيء ، إلى المثل العليا التي آمن بها شعبنا وناضل من أجل تحقيقها ، كما تجرح بعض العناصر والفئات التي تعتبر من طلائع الشعب العربي ، وتزرع الشكوك في قلوب المواطنين ، وتضعف إيمانهم بقادتهم وبالشعارات

والمبادئ التي يحملونها. وفي هذا الأسلوب «السلا أخلاقي» الكثير من الأخطار على مستقبل شعبنا وعلى تطوره ومصيره.

لقد خيّل للبعض أن انقلاب ٢٨ ايلول كانت انتصاراً لأعداء الوحدة وللقوى الرجعية من الاقطاعيين والانفصاليين ومحتر في السياسة، بل لقد جرت محاولات جدية لتكون كذلك. . غير أن الأحداث التي مرت على سورية منذ ذلك التاريخ حتى هذا اليوم أكدت تمسك الشعب العربي في سورية «بمبدأ الوحدة» واصراره على حمل رسالتها مهما لاقى في سبيل ذلك من متاعب، كما برهنت بما لا يقبل الشك أن الغالبية العظمى من شعبنا ترفض العودة إلى الوراء وتؤمن بأن القبليّة والقطاعيّة، وإن الارتزاق من وراء السياسة أصبحت كليهما من مخلفات النصف الأول من هذا القرن الذي نعيش فيه، وإن الدفّاع عنها والتمسك بها أصبح ضرباً من ضروب المغامرات والمغالطات الفاشلة، وإنه لا بد للعمل السياسي من أن يكون نوعاً من النضال الجدي في سبيل تحرير الشعب من الاستغلال ومن آثار التخلف، ومن بقايا النفوذ الاستعماري، ولا بد قبل هذا، وفوق كل هذا، من وجود التنظيمات السياسية الجماهيرية التي تعمل ضمن أطر عقائدية واضحة ومناهج علمية دقيقة تحدد المفاهيم والأهداف وترسم الطرق الموصلة لها بشكل لا يدع مجالاً للأخطاء الكبرى والانحرافات المهلكة، ويساعد على تعشيب الميدان السياسي من العناصر الفاسدة والانتهازية والمغامرة والمرترقة.

إننا نذكر بكثير من الأسى تلك المحاولات اليائسة التي قامت بها القوى الرجعية للقضاء على مكتسبات العمال والفلاحين، وإلغاء جميع التشريعات التقدمية التي صدرت في أواخر «عهد الوحدة» والتي أراد من ورائها الرئيس عبد الناصر أن يستعيد ثقة الشعب في سورية بعد أن خابت آماله. غير أن وقفة شعبنا من هذه المحاولات ومقاوماته الدائمة لها من جهة، وموقف القوات المسلحة في الثامن والعشرين من آذار من جهة ثانية، أحبطا تلك المحاولات، وأكدتا تمسك الشعب عامة والطبقة العاملة خاصة بكل المكاسب التي لم يصل إليها إلا بالنضال المرير والعرق والدماء. كما أكد شعبنا من جديد حرصه على «مبدأ الوحدة» عندما

أعلن على لسان الحكومة بعد ١٧ نيسان ١٩٦٢ استعدادة لتصفية آثار النكسة وإعادة العلاقات الاخوية مع الشعب العربي في مصر. غير أن الرئيس عبد الناصر لم يستجب لهذه الدعوة وسخر منها، وتجاهل مسؤولياته وأخطاء وانحرافات اجهزة الحكم التي أدت بالوحدة إلى هذا المصير المحزن. ورفض ان يعترف بان الوحدة التي تقوم على تسلط بلد على بلد آخر لا يمكن ان تسمى وحدة، إلا اذا أردنا استغلال العواطف لفرض نوع من الاستعمار الجديد، والنظام الذي يبنى على الحكم الفردي المطلق، والارهاب، وخنق الحريات، وواد الفكر، لا يمكن ان يدوم حتى ولو كان محمياً بأسنة الحراب ورجال المباحث والمخابرات.

ولهذا أصبح من واجب القوى التقدمية في سورية أن تعيد النظر في الشعارات الغامضة التي رفعتها، وناضلت من أجل تحقيقها عشرات السنين، حتى اذا سمحت الظروف بنقل هذه الشعارات من مجال الفكر إلى ميدان التطبيق، رأينا بعض هذه الشعارات المسروقة تنصب كالشراك : للقوميين الودويين، وللأستراكيين، وللديمقراطيين خاصة ولغالبية الشعب بشكل عام. وليس من العيب أن اعترف بأنني كنت من بين من سقطوا في هذه الشراك، وساقني إلى هذا المصير مع رفاقي، قرني من الحكم البرلماني الديمقراطي المزيف الذي أضاع الكثير من فرص التطور الثمينة على شعبنا في سورية، وبدد الكثير من طاقاته الروحية والمادية، وكان في كل ألوانه التي عرفتها في بلدي منذ وعيت، ستاراً خداعاً يحمي الاقطاع، والعشائرية، والاستغلال، والفساد. وأصبحت تحت تأثير هذه العواطف احمّل الكثير من الازدراء للأفكار السوداء التي تختفي وراء برقع «البرلمان» الجميل، خاصة واننا لم نكن نعلم الكثير عن طبيعة الحكم الدكتاتوري في مصر.

ومن هنا كنت أعتقد بأن السبيل إلى تغير هذا المجتمع المتخلف هو العمل الثوري وكنت أحسب ان الانقلابات العسكرية هي هذا العمل الثوري وهكذا اعتقد رفاقي في القوات المسلحة كما اعتقد الكثيرون من أبناء هذا الشعب، إلى أن خبرنا عدة انقلابات عسكرية بين عام ١٩٤٩ و ١٩٥٤ ورأينا عملياً أن

«الثورة» ليست بالبساطة التي يتخيلها أصحاب النوايا الطيبة والعواطف الجياشة وانه لا بد للثورة من مدرسة ولا بد لها من عقيدة، ولا بد لها من قاعدة شعبية متينة واعية، وان الانقلابات العسكرية رغم أنها كانت تدعي بأنها استجابات لارادة الشعب، إلا انها لم تستطع ايجاد الحلول الجذرية لمشاكلنا الاجتماعية والسياسية والاقتصادية. وأصبحت بحكم طبيعتها معزولة عن الشعب

وأيقنت مع بعض الرفاق في السلاح أن تبديل المجتمع يحتاج إلى التفكير والتخطيط المنظم أكثر مما يحتاج إلى الشجاعة والمغامرة، وان الحماس والتهوري العمل الثوري لا يقلان خطراً عن الانتهازية والجبن. ومنذ ذلك الوقت لم نقلع عن التفكير بالانقلابات العسكرية فحسب، بل قررنا الوقوف في وجه المغامرين في القوات المسلحة حتى ولو كان هؤلاء من أقرب الناس إلينا. وهناك أمثلة كثيرة تؤكد ذلك بين أعوام ١٩٥٤ - ١٩٥٨ لا مجال لذكرها الآن، ولكنني أسوق احدي الأمثلة البارزة التي تجسد الخط الذي قررنا العمل على أساسه في القوات المسلحة وبذلنا ما استطعنا للتقيد فيه، ألا وهو:

«السهر على سلامة البلاد وأمنها، والحيلولة دون تسرب النفوذ الأجنبي إليها، ومقاومة الأحلاف العسكرية، وحماية الحياة الديمقراطية والحريات على اساس ان القوات المسلحة للشعب بكامله، وليست لفئة او لطبقة ذات نفوذ، رغم عطفها الواضح على القوى التقدمية النزيهة».

ففي عام ١٩٥٥ عندما اشتد الصراع على كرسي الرئاسة الأولى في سورية واصبح واضحاً تدخل الأيدي الأجنبية في هذا الصراع وأخص بالذكر دول حلف بغداد وفي طليعتها حكومة العراق الهاشمية. وقد ارادت الحكومة العراقية فرض بعض الأشخاص المعروفين بميولهم الهاشمية والغربية وعملت المستحيل لتنفيذ هذه الرغبة، وعندما عجزت ارادت تسخير القوات المسلحة لتحقيق أهدافها، فعرضت علينا بواسطة سفيرها في دمشق السيد عبد الجليل الراوي عن طريق أحد أصدقائه السوريين مبلغ خمسة ملايين دينار عراقي توضع باسم ضباط

الأركان العامة للجيش السوري ومن يرون من الضباط الآخرين في أحد بنوك سويسرا أو أي بلد آخر لتنفيذ أحد الأمرين التاليين:

- ١ - اما منع عودة السيد شكري القوتلي إلى سورية لحرمانه من خوض معركة الرئاسة ومساندة أحد المرشحين الثلاثة الذين اختارهم ولا مجال لذكرهم .
- ٢ - او القيام بانقلاب واقامة حكم عسكري يحافظ على الوضع الراهن في سورية ويقف موقف الحياد من الصراع بين مصر والعراق الذي احتدم بعد دخول العراق في حلف بغداد .

وكانت نتيجة هذا العرض ان قيادة الجيش قررت عدم الوقوف في وجه عودة السيد شكري القوتلي وترشيحه للرئاسة بصرف النظر عما كان يحمله من مشاعر شخصية للجيش الذي أبعده عن الرئاسة في انقلابه الأول عام ١٩٤٩ . وأمكن بعد اطلاعا على خطة حلف بغداد ان نحول دون تنفيذ مؤامراته . وهكذا أمكن انتخاب السيد شكري القوتلي رئيساً للجمهورية بأكثرية ساحقة في المجلس النيابي^(١) عام ١٩٥٥ .

واستمرت قيادة الجيش على هذه السياسة حتى قيام الوحدة مع مصر في بداية عام ١٩٥٨ . وخيل لنا آنذاك كما خيل لكل الشعب العربي في سورية أن المبادئ والشعارات التي ينادي بها الرئيس عبد الناصر انما هي نفس المبادئ والشعارات التي نؤمن بها ونعمل من أجل تحقيقها ، كما خيل لنا أن ثورة البكباشي «أ. ح جمال عبد الناصر» شيء آخر غير الانقلابات العسكرية التي عشناها بين عام ١٩٤٩ - ١٩٥٤ ، وأن الوحدة ستفك الحصار عن سورية وتعدل التوازن الاستراتيجي لصالح الدولة الجديدة بمواجهة اسرائيل . فاستسلمنا لهذه الآمال الكبيرة . وهكذا قامت الوحدة بين مصر وسورية على الشكل المعروف وبالسرعة التي أذهلت الاستعمار وأعداء العرب (أو على الأقل هكذا كنا نعتقد) ،

١ - ومن المستغرب أن السيد القوتلي أرسل الى محكمة الشعب في بغداد رسالة ثني بها على السيد عبد الجليل الراوي بعد ثورة ١٤ تموز . وشاركه بذلك السيد محمود رياض سفير مصر بدمشق .

كما أيقظت مشاعر الثورة ضد العزلة والأنظمة الرجعية في العالم العربي وطوحت ببعضها كما حدث في ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ في العراق .

ولم يمض إلا بعض الوقت على قيام الوحدة حتى بدأت خيوط النظام القائم في مصر والذي أصبح بعد الوحدة يشمل تراب الجمهورية العربية المتحدة باقليميه، بدأت خيوط هذا النظام تتكشف يوماً بعد يوم وظهر جلياً لكل ذي بصيرة أنه نظام ديكتاتوري مطلق لا يختلف عن الانقلابات التي مرت على سورية إلا بالأسم، والأجهزة والامكانيات الضخمة المنظمة . وسرعان ما ظهر لنا أن هذا النظام يقوم أساساً على القواعد الرئيسية التالية :

١ - القوة : ممثلة بالقوات المسلحة وقوى الأمن بعد تحويلها إلى قوى مرتزقة خائنة وتصفية جميع العناصر القوية الشريفة .

٢ - الدعاية : وتقوم بها أجهزة اعلام ضخمة تسيطر على جميع وسائل النشر والاذاعة والكلام بشكل يمكنها من حقن وتأسيس عبادة الفرد في أذهان الشعب وخاصة الأجيال الصاعدة واغراق الشعب بوابل من التوجيه يسد عليه كل نوافذ المنطق السليم والتحليل العلمي للأحداث ، ويرغمه على الاستسلام «للقوائع» المتكررة التي ترجمه بها أجهزة الاذاعة والتلفزيون والصحف والمنشورات المختلفة ليل نهار .

٣ - تخريب المنظمات السياسية والنقابية : باعتبارها الوسائل الفعالة لتثقيف الجماهير الشعبية وتحسينها بالعقيدة الواضحة والمنطق العلمي السليم ، ضد الخداع والزيف ، وتؤهلها للنضال من أجل تطوير المجتمع . بل هي المدرسة الثورية الوحيدة التي ترسم الحدود الفاصلة بين المغامرات السياسية وبين العمل الثوري العميق .

٤ - المخابرات والمباحث : وهما الدعامة الأساسية لهذا النظام الذي لا يثق بالشعب ولا يؤمن بدوره الأساسي في بناء المجتمع . وبواسطة هذه الأجهزة يمكن رصد حركات الأفراد والجماعات واحصاء أنفاس الشعب وتطورات الرأي العام وقمع كل مقاومة جديدة قبل أن ترى النور .

أما «الوحدة» فقط ظهر من سياسة الرئيس جمال عبد الناصر وسلوك المسؤولين المصريين ورفضهم المطلق لمبدأ التفاعل الفكري بين الاقليمين في كل المستويات، انها ليست سوى امتداداً «لمصر» على نفس الطريقة التي فهم فيها الوحدة حكام مصر القدماء منذ أيام «رئيس الثاني». ولعل الكثيرين ممن زاروا «الاقليم الجنوبي» أيام الوحدة، شاهدوا كما شاهدت، في بعض مدارس الجمهورية العربية المتحدة الرسمية، اللوحات التي تصور «رئيس» وهو يسلم السيد «الرئيس عبد الناصر» «صولجان الحكم» ويقدم له «باقة من الورود الملونة» مكتوب عليها «القومية العربية» . . . هكذا وبساطة تصور «الوحدة العربية» للأطفال المصريين العرب في المدارس وهو تجسيد أمين لمفهوم الوحدة عند اخواننا المصريين تعجز عن تصويره أعظم البحوث والمؤلفات . . . واعتقد ان الكثيرين قرأوا مثلي العدد ١٧ من «سلسلة اخترنا لك» التي يشرف على اصدارها السيد عبد القادر حاتم وزير الدولة لشؤون الرئاسة والاعلام، ويقدم لها الرئيس جمال عبد الناصر بقلمه، ولا شك أنهم صدموا مثلي عندما اطلعوا فيه على الأفكار المعادية للعروبة التي تستوحي منها الطليعة الفكرية في مصر مفاهيمها عن العلاقات بين الشعوب العربية، وبالتالي مفهومها للوحدة العربية، وفيما يلي بعض الفقرات الهامة من هذا الكتاب شبه الرسمي الذي يحاول رسم طريق مصر:

«وقد كنا نمر سراعاً بعبارة تقليدية في تاريخ كل فرعون تقول: «وقاد حملة إلى سوريا وهزم البدو الليبيين وغزا النوبة» . . . فلما تقدمنا مع الدرس وزاد ادراكنا للتاريخ أدركنا ان هذه العبارة انها هي تاريخ مصر كله . . . ص ١٢».

«ان مصر تنازعت تاريخها ثلاث قوى: افريقيا وآسيا والبحر المتوسط. وان القوة الأولى تلاشت في منتصف الدولة الحديثة . . . وأما الثانية فقد فرضت على مصر فرضاً (أي العروبة والاسلام) . . . أما القوة الثالثة فهي العنصر الأساسي في تاريخ هذا البلد . . . ص ٢٤».

«لقد أنشأت مصر امبراطورياتها دائماً في بلاد آسيا، ولكنها لم تطمع يوماً في جار افريقي . . . ص ٤٥».

«عندما فتح العرب مصر عام ٦٤٠ كانت ولاية بيزنطية تحكم من القسطنطينية . وعندما غزا الفرنسيون مصر عام ١٧٩٨ وجدوها ولاية عثمانية تحكم من نفس القسطنطينية . . ولم يكن حالها عام ١٧٩٨ بأحسن من حالها عام ٦٤٠ ، كان الناس في بؤس وذل وكان البلد في خراب . . فكان اثني عشر قرناً من تاريخ هذا البلد ضاعت سدى ، كأن هذه السنوات الكثيرة قد انقضت ونحن نيام بعيدين عن الوجود . شيء لم يحدث في تاريخ بلد مثل مصر أبداً . . تصوراتني عشر قرناً ونصف تذهب سدى . قد يقال : قامت خلالها دول وكانت أعجاء . . ولكنها تلاشت كأن لم تكن بالأمس ، وعاد المصري - وهو مدار هذا التاريخ ومقياسه - بالضبط كما كان في أواخر عصر الرومان . . ما الذي حدث ؟ ، الذي حدث أننا نخلينا عن رسالتنا ، واتجهنا بكتلتنا نحو الشرق ، فاختل ميزان تاريخنا ، وكان ذلك الانكسار العظيم . . ذلك ان حكام مصر الاسلامية من الفتح العربي إلى أوائل القرن التاسع عشر كانوا آسيويين . . ص ٨١ و ٨٢ .

«وهاتان الحقيقتان تقومان كالرمز على نوع صلاتنا بالعرب ، فهي صلة نسب قبل أن تكون صلة عقيدة ولغة وحضارة . . ص ١٠٠ .

«وفي خلال هذه الفترة الطويلة التي مررنا بها ، وهي نحو الخمسين وستائة عام كانت الشام تابعة لمصر ، أو كانتا دولة واحدة تحكم من مصر . . ص ١٠٩ .

«وبذلك أصبحت الدولة المصرية تشمل مصر والشام والحجاز ، واتسعت هذه الحدود السياسية التي تحدد جانباً من حدود مصر الحضارية ناحية الشرق . . ص ١١١ .

ولنترك كتاب مصر ورسالتها وننتقل إلى العدد (٣) من سلسلة «اخترنا لك» ، ونطالع معاً بعض الفقرات التي خطها الرئيس جمال عبد الناصر نفسه في «فلسفة الثورة» ونفتش عن المفهوم الحقيقي للوحدة العربية بين سطور هذا الكتاب ، وسنرى أن كل ما كتب في هذا المجال لا يصل إلى مستوى العقيدة القومية ولا يمكن اعتباره إلا محاولة ذكية لوضع «مشروع لاستراتيجية مصر السياسية» . واليكم الخطوط العريضة لهذه المحاولة التي لا تختلف عن سابقتها :

«أيمكن ان نتجاهل أن هناك دائرة عربية تحيط بنا؟» .
«أيمن ان نتجاهل أن هناك قارة افريقية، شاء لنا القدر ان نكون فيها؟» .
«أيمكن ان نتجاهل أن هناك عالماً اسلامياً تجمعنا وياه روابط لا تقربها العقيدة الاسلامية فحسب . . . ؟» .
«فليس عبثاً أن بلدنا في جنوب غرب آسيا يلاصق الدول العربية وتشترك حياته بحياتها» .
«وليس عبثاً أن بلدنا يقع في شمال شرق افريقيا، يطل من على القارة السوداء التي يدور فيها اليوم أعنف صراع بين مستعمرها البيض وأهلها السود من أجل مواردها التي لا تحُد» .
«ان ظروف التاريخ أيضاً مليئة بأدوار البطولة المجيدة التي لم تجد بعد الأبطال الذين يقومون بها علي مسرحه، ولست أدري لماذا يخيل إلي دائماً أن في هذه المنطقة التي نعيش فيها دوراً هائلاً على وجهه يبحث عن البطل الذي يقوم به . . . إلى ان يقول: ان احداً غيرنا لا يستطيع القيام به» .
«لست أريد بذلك أن أهون من أمر العقبات التي تحول بيننا وبين توحيد الكفاح، (والمقصود به الشعوب العربية) فلا شك أن بعضها معقد تمتد أصوله إلى طبيعة البيئة وظروف شعوبها التاريخية والجغرافية، ولكن المؤكد انه يمكن مع شيء من المرونة القائمة على بعد النظر، لا على التفريط، ايجاد الخط الذي يستطيع الجميع أن يقفوا فيه، بلا تحرج، وبلا عنت، لمواجهة الكفاح الواحد» .
وعندما يحاول الرئيس عبد الناصر التدليل على قوة هذا الكفاح الموحد يرده إلى أصول أساسية ثلاثة، أولها: «اننا مجموعة من الشعوب المتجاورة، المترابطة بكل رباط مادي ومعنوي يمكن ان يربط مجموعة شعوب» . . وثانيها، «الموقع الاستراتيجي الهام الذي يعتبر ملتقى طرق العالم، ومعبر تجارته، وتمر جيوشه» . . وثالثها: «وهو البترول الذي يعتبر عصب الحضارة المادية» . . ولا نعجب اذا لم نجد بين هذه النصوص ما يعتبره فلاسفة القومية من المقومات الأساسية للقومية التي ولدت بعد عام ١٩٥٤ وأريد لها أن تتبوأ مركز «الريادة» للقومية العربية .

وأبلغ من هذا وذاك ما عشناه نحن ، وما رآه وسمعه وعاناه شعبنا خلال ثلاث سنوات ونصف من التجربة التي نصر على تسميتها «وحدة» تيمناً بالوحدة التي كنا ننشدها ولا نزال نؤمن بها ونعمل من أجل تحقيقها . وما الطريقة التي تم فيها اختيار العلم والنشيد الوطني للجمهورية العربية المتحدة ، الا نموذجاً على مدى تقدير الرئيس عبد الناصر للشعور القومي العميق لدى الشعب في سورية وفي الأقطار المتطلعة للوحدة الشاملة .

واليوم . . ترتفع الأصوات ويشتد النقاش بالاذاعات والصحف وينقسم الناس بسبب مواقفهم من «تجربة الوحدة» إلى فئات متعددة متخاصمة . غير أن الحقيقة التي تكمن وراء كل هذه الظواهر المختلفة ليست ، في اعتقادي ، سوى مظهر من مظاهر الصراع بين القوى التقدمية والقوى الرجعية ، لأن شعبنا بغالبيته العظمى كان وما زال على أيدائه بالوحدة . وقد يعكس بعضها الصراع الأجنبي على سورية .

إن رئاسة الجمهورية العربية المتحدة لم تكن في حقيقتها سوى قناع وحدوي يخفي وراءه التسلط والحكم الفردي المطلق ، على الرغم من كل الشعارات القومية المستعارة التي تنادي بها ، وكل التطورات التي طرأت على شعاراتها منذ قيامها عام ١٩٥٢ حتى هذا التاريخ . . ودليلنا على ذلك فشلها في إقامة قاعدة ثورية شعبية رغم مرور عشر سنوات عليها ، كما صرح بذلك الرئيس جمال عبد الناصر نفسه في اجتماعات المؤتمر العام للاتحاد الاشتراكي العربي ، وتشويهها لفكرة الوحدة مما أدى إلى انهيار الوحدة بين مصر وسورية .

إن هدف السياسة المذكورة كان كبح جماح الجماهير الشعبية وضرب الأفكار الثورية والغاء دور الشعب في اختيار النظام الذي يرضيه وبحقوق أهدافه القومية والاجتماعية والاقتصادية والسياسية ، والقضاء على الفعاليات الثورية بين صفوف الطليعة بحجة منع الصراع الطبقي ، واستغلال الشعارات القومية لاهداف استراتيجية توسعية . وعلى هذا فان مكانها إلى جانب القوى الرجعية لأنها تعيق نمو الوعي

الشعبي، وتعرقل اقامة الوحدة أو الاتحاد على أسس سليمة، تضمن لها التطور والبقاء .

وقد يتساءل البعض : ولكن كيف يمكن تحديد الجبهة التقدمية رغم ما بين عناصرها من تناقض في الآراء واختلاف بالتسميات نسمع بها ونقرأ عنها صباح مساء في الاذاعات والصحف : «كالوحدويين، والاشتراكيين، والتقدميين، والقوميين، والقوميين العرب، والديمقراطيين، والاصلاحيين إلى آخر ما هنالك من فرق وشيع» . . .

والاجابة في اعتقادي بسيطة، وهي أن هذه العناصر كانت موحدة الفكر والاتجاه قبل عام ١٩٥٨ وما التناقضات الظاهرية التي بينها اليوم سوى النتيجة الطبيعية لتخريب وتعطيل المنظمات السياسية والنقابية وكبت الحريات وشراء الضباط خلال مدة لا تقل عن أربع سنوات . ومن الطبيعي أن تكون حصيلة هذه القوى هي التي تدفع عجلة تطور المجتمع إلى الأمام نحو المستقبل الأفضل والاشتراكية . وإلى الجانب الآخر تقف القوى الخارجية وحلفاؤها في الداخل التي تحاول عرقلة التطور . «ومسمرة» المجتمع وتجميده بأوضاعه الراهنة التي تحتكر فيها حصة الأسد ومزايا السادة . وهي في سبيل هذا تشن حرباً لا هوادة فيها ولا رحمة ضد القوى الديمقراطية محاولة تمزيقها وابتلاع بعض عناصرها وتسخير عناصر أخرى للغم الوحدة الوطنية . ولن تجد فيها إلا القلة الذكية التي تحاول التمسك «بشعرة معاوية» مع اليسار وهي ولا شك بقايا الدم الفتي الذي يعطي اليمين قوته وحيويته .

ولهذا فإن القوى الرجعية في المرحلة الراهنة رغم كل ما فيها من تناقض داخلي تبدو بعد «الهدنة» التي استمرت لصالحها مدة ثلاث سنوات ونصف، تبدو على أتم ما يمكن من الانسجام ووحدة الصف والهدف .

أما القوى التقدمية فقد مزقتها «الهدنة» المذكورة، وعندما فاجأتها الرجعية بالصراع بعد ٢٨ ايلول، لم تجد عندها من القوى إلا ما يكفي للصمود الداخلي مقدمة بذلك ضحايا جديدة من صفوفها تدخل بواسطتها النشوة إلى قلوب أهل

اليمن المتطرف الذي يحتفلون بزوال الديكتاتورية ويمهدون لإقامة نظام يلائم مصالحهم دون سواها.

بقي أن نتساءل وماذا عن «الوحدة» وهي هي المقصودة بحد ذاتها من الصراع الحالي، وأني لاعتقد جازماً بأن «الوحدة» ستبقى سليمة وقوية ما دامت فكرة الوحدة حية في قلوب الغالبية العظمى من شعبنا العربي الأصيل، وستفرض نفسها رغم كل الحواجز الرسمية التي يقيمها الحكام بين الأقطار العربية. وفي هذا المجال أذكر حديثاً جرى بيني وبين بعض رجال المال والاقتصاد السوريين في مكنتي بالوزارة المركزية في القاهرة عام ١٩٦٠ وكان ذلك بعد استقالي الأولى: قلت للاقتصادي الكبير: ما رأيك باستقالة الوزراء المركزيين السوريين؟ ...

قال: أتريد الحقيقة؟ لقد تخلصنا من شركم وشر الاشتراكيين منذ قيام الوحدة وأعاد عبد الناصر الطمأنينة إلى قلوبنا.

قلت: ولكن ماذا عن رأيكم في طريقة تطبيق الوحدة وتسليط المصريين على الشعب السوري وتسكعكم على أبواب مكاتب الموظفين المصريين في القاهرة أيام وليالي لتلبية مطالبكم بعد أن كنتم تحلون بها بسهولة في دمشق؟

قال: الحقيقة لا تهمنا السياسة رغم كل ما نعانیه، الذي يهمنا هو الربح والاطمئنان على رؤوس أموالنا.

وعندما قابلت هذا المواطن الكريم بعد ٢٨ أيلول ١٩٦١ بأدري مهنتاً بانتهاء عهد الطغيان الذي استباح كرامات الشعب وأموال الناس؟؟!! .

وكان يتكلم بحزم الواثق ويشعري بأن الذي وضع حداً للوحدة هو قرارات التأميم ولولاها لاستمر شهر العسل بين الرأسماليين والحكم الديكتاتوري. . رغم أنه كان قد فقد كل صلة له بغالبية الشعب من العمال والفلاحين والمنتفعين. وفي هذا دليل على موقف الرجعية من الوحدة والانفصال. وفيه الدليل أيضاً على أن مشكلة الرجعية ليست في جوهرها مشكلة «وحدوية أو انفصالية» . . ومن هنا تظهر المهمة العظمى الملقاة على عاتق الطليعة العربية الواعية (أو ما يسمى باليسار

العربي) وخاصة منها رجال الفكر السياسي والمنادين بالحرية والوحدة والاشتراكية والديمقراطية. فعليهم في هذه المرحلة أن يكونوا أكثر موضوعية وأمتن صلة بالواقع. وليعلم هؤلاء أن مرحلة الشعارات الغامضة قد ولت إلى غير رجعة، لأن هذه الشعارات الغامضة هي التي وأدت الوحدة، وسأقت الاشتراكيين والحدويين إلى حتفهم وغررت بالشعب من ورائهم. ولا يجوز لهم أن يجعلوا من الشعب «مزرعة» لتجارهم الفجة، وعليهم في هذه المرحلة الجديدة أن يحددوا معاني: الوحدة والحرية والاشتراكية. والديمقراطية. وأن يرسوا الطريق والوسائل التي توصلهم إلى هذه الأهداف وأن يكونوا أكثر إيماناً بالشعب وبإمكانياته ودوره، وأن يتواضعوا فيهبطوا من أبراجهم العالية إلى مستوى الغالبية من هذا الشعب الطيب المخلص. وأن يركزوا جهودهم للخروج من هذه «الدوامة» التي تبتدىء بالبرلمانية الزائفة وتنتهي بالدكتاتورية الغاشمة، وأن يفتشوا عن الوسائل التي تضعنا على درب الاشتراكية جهود دون أن نفقد كرامتنا وإنسانيتنا وقبل أن تتمكن الرجعية من رقابنا.

لهذا أدعو القاريء العربي الكريم أن يرفع صوته معي، لاتحاد القوى الوطنية الديمقراطية، للتخلص من الدكتاتورية والرجعية معا وخلق الظروف الصالحة لوحدة أو اتحاد يقوم على التكافؤ بين الأقطار العربية المتحررة ويصلح قاعدة لتحرير بقية الوطن العربي من الصهيونية والاستعمار والتخلف وبناء المجتمع الاشتراكي الذي يحرر الانسان العربي ويفجر طاقاته الخيرة.

وأخيراً، يجب أن نكف عن البكاء ولطم الخدود، لأن البكاء لم ينفع في نشر رسالة الاسلام بعد وفاة الرسول العظيم، فكيف به في عصر الأسلحة النووية وسفن الفضاء؟. . . وعلينا أن نعاود النضال من جديد مستفيدين من هذه التجربة العظيمة، لأن العالم من حولنا يسير ولا يمكن لقوة مهما عظمت أن توقف سيره، وشعبنا يتطلع بلهفة وتصميم للحاق بركب الحضارة المسرع.

دمشق في ١٠/١٠/١٩٦٢

الجزء الأول

أضواء على تجربة الوحدة

كان طبيعياً بل يكاد محتوماً اتجاه النضال في سورية خاصة وفي بقية البلدان العربية عامة نحو الوحدة العربية الشاملة والتحرر الكامل منذ مطلع هذا القرن وقبل هذا القرن بكثير . ومرد ذلك أن بلاد الشام لم تكن في كل عصور التاريخ الا جزءاً متمماً متفاعلاً مع جنوبي الجزيرة العربية ، وما بين النهرين وشمالى افريقيا ، ولقد كانت وما زالت بالنسبة لهذا الجسد الجغرافي العربي بمثابة القلب ، وأكد سير التاريخ أيام الدولة الاموية هذه الحقيقة عندما تبلور التكوين النهائي لهذه الدولة في اطار جغرافي حدد البيئة الطبيعية للمجتمع العربي ذي اللغة والتاريخ والثقافة الواحدة والمصالح والأمال والمصير المشترك .

وكان طبيعيء ذلك الانسجام الذي امتازت به دولة الامويين المركزية طوال قرن كامل . وكان طبيعياً أيضاً أن تنهار هذه الدولة العربية منذ بداية الحكم العباسي عندما تسلل إلى رأس الدولة النفوذ الأجنبي (الفارسي والتركي) فنتج عن ذلك تفكك أجزاء الدولة تدريجياً وأخذت تقوم على أنقاضها دول ضعيفة يقودها مغامرون وذوو مصالح وبذلك قضى على القوى الحية الدافعة في المجتمع العربي وأصبح النفوذ الأجنبي والتجزئة ينهشان قلب هذه القوى فلم ينته القرن الرابع عشر الميلادي حتى أصبحت الأمة العربية الموحدة والحضارة العربية - مجرد تاريخ وانطوى الشعب العربي على نفسه بعد أن أعيتته المنازعات الداخلية وحكم العناصر الأجنبية والحروب الاستعمارية من صليبية وتتارية . وفي القرن الخامس

عشر عاد الوطن العربي إلى نوع من الوحدة تحت ظل الاستعمار المغولي العثماني استمر حتى نهاية العقد الثاني من القرن الحالي . وكان من أهم ميزات هذه المرحلة أنها اعتمدت على الدين كعنصر أساسي يوحد بين أجزاء الامبراطورية العثمانية ، وحافظت على المركزية لربط جميع أجزاء الدولة طوال تلك الفترة عدا بعض أقطار شمالي افريقيا كالمغرب العربي والجزائر بعد عام ١٨٣١ ، ومصر بعد الاحتلال البريطاني عام ١٨٧٢ ، وليبيا بعد عام ١٩١١ ، والمحميات في جنوب الجزيرة العربية وعلى الخليج العربي . وفي أوائل القرن التاسع عشر هبت على البلاد العربية المستعمرة ريح الثورة الفرنسية بغزونا بليون وحملت البعثات التبشيرية والتعليمية إلى الشام بذور الفلسفة القومية وما ان انتهت الحرب العالمية الأولى حتى كانت طلائع الشعب العربي في كل أجزاء الوطن العربي ترفع شعار الحرية من الاستعمار الاجنبي (العثماني والاوربي) مقروناً بشعار الوحدة العربية الشاملة . تلك كانت الأهداف البعيدة للثورة العربية في المشرق العربي . وثورات الحرية في المغرب العربي ومصر والسودان (ثورة الريف بقيادة الخطابي وثورة الجزائر الأمير عبد القادر ونضال الشعب في ليبيا بقيادة المختار وثورة عرابي في مصر، وثورة المهدي في السودان، والثورة الوهابية في الجزيرة العربية ودعاة الإصلاح مثل الطهطاوي، والكواكبي، ومحمد غندور، والافغانني، وبعض الجمعيات التي نادى بالقومية العربية .

وعندما انتهت الحرب العالمية الأولى بانتصار الحلفاء خرجت أوروبا الغربية (فرنسا وانكلترا) منتشية من النصر، ومنهكة من أعباء الحرب، وقد أعمتها النشوة عن تقدير مصالح وحريات الشعوب المتطلعة للحرية والسلام فتأثرت على نهجها الاستعماري الذي اقتضته طبيعة التطور الصناعي والرأسمالي وتجاهلت الشعارات الديمقراطية والانسانية التي كانت تدعي النضال من أجلها طيلة الحرب، وتكررت لجميع الوعود التي قطعتها تجاه الشعوب التي ساندتها في حربها ضد امبراطورية أوروبا المركزية . وكانت البلاد العربية في طليعة الشعوب التي لاقت جزءاً سنهراً على يد الحلفاء المنتصرين (فرنسا وانكلترا وإيطاليا) . ولعل هذه

الدول الاستعمارية كانت في سياستها هذه تحاول إعادة تعمير بلادها، وإصلاح صناعاتها وألتهلها الحربية على حساب الشعوب الضعيفة النامية، فلم تأخذ بعين الاعتبار إرادة الشعوب ومن بينها شعبنا العربي، ولم تقم أي وزن لكل شعاراتها وعودها فأجهزت ببربرية غريبة - مستغربة على انسان القرن العشرين - تتقاسم النفوذ في شتى أنحاء الكرة الأرضية على أساس اندثار أربع إمبراطوريات كبرى هي: الإمبراطورية العثمانية والروسية والنمساوية والألمانية. ولم يعد ينزع انكلترا وفرنسا في آسيا وإفريقيا أحد بسبب ميل الولايات المتحدة الأميركية للعزلة وانشغال روسيا بالثورة الشيوعية، الأمر الذي أتاح لهاتين الدولتين اقتسام النفوذ في قارتي آسيا وإفريقيا بهدوء، وكان من نتيجة ذلك تقسيم الوطن العربي بكامله إلى دويلات وإمارات ومحميات تزيد على الثلاثين خضعت معظمها للاستعمار البريطاني، ونالت فرنسا أيضاً حصة الأسد من مخلفات الإمبراطورية العثمانية عندما استولت على سورية ولبنان بالإضافة إلى المغرب العربي بكامله واستولت إيطاليا على ليبيا والصومال، ولم تسلم من الاستعمار الأجنبي المباشر سوى دولتين عربيتين هما المملكة العربية السعودية، والمملكة المتوكلية اليمنية، على أنهما لم تسلما من النفوذ الأجنبي بكل أنواعه.

وكان طبعياً ألا تضيق هذه الدول المستعمرة أي وقت لكي تمتص دماء الشعب العربي وتنهب ثرواته أرضه المختلفة لتؤمن حاجة الآلة الجبارة المتزايدة من المواد الأولية، وكان من المنطقي أيضاً أن يزداد نهم الصناعة في الدول الاستعمارية لهذه المواد وتتعاظم حاجتها إلى الأسواق كلما ارتفعت مواردها من المستعمرات أو بمعنى آخر كانت مصالح الدول الاستعمارية تتزايد يوماً عن يوم، رغم انتشار وتوسع الوعي في الشعوب المستعمرة ونمو الروح القومية واتساع حركة التحريرين هذه الشعوب حتى شملت ماينوف على مليار نسمة في آسيا وإفريقيا كان من بينها بل في طليعتها الشعوب العربية.

ومع بواذر هذه الثورة التحررية الوجدوية في الوطن العربي لجأ الاستعمار

إلى استراتيجية جديدة يمكن اعتبارها بالنسبة للأمة العربية «ذروة الاستعمار»، وأبرز خطوط هذه السياسة :

١ - افناء العنصر العربي في بعض أجزاء الوطن العربي وإبداله بعناصر غريبة وخلق أوطان قومية لها وإقامة دول في هذه المناطق مرتبطة بمثل وحضارات وثقافات لا تمت إلى الشعب العربي بأية صلة وتستمد كل وجودها وكيانها واستمرارها من الدول الاستعمارية (الوطن القومي اليهودي في فلسطين، الاوربيون واليهود في الجزائر وليبيا وتونس، العناصر الغربية في المحميات على البحر العربي والخليج، الخ . . .).

٢ - خلق قوميات مختلفة ومتعادية في أجزاء الوطن العربي لتأكيد الأوضاع الانفصالية وتغذية الشعور الانعزالي عن طريق الاحتلال وتمكين العزلة والمصالح الاقتصادية والسياسية المستندة عليها: (القومية البربرية، القومية الفرعونية، القومية السورية، القومية السودانية، الخ . . .) وبذر الشكوك بين أبناء الوطن الواحد عن طريق زرع بعض النزعات العرقية أو الطائفية.

٣ - مقاومة الحركات الشعبية التحررية، ودعم الرجعية بجميع أشكالها ومحاربة الثقافة والوعي، وإعاقة التطور الاجتماعي والسياسي بالاعتماد على العملاء والطبقات الحاكمة المستغلة في تنفيذ هذه السياسة واستمرارها.

واستطاع الاستعمار رغم كل الصعوبات التي اعترضت سياسته في الوطن العربي أن يحتفظ بنفوذه وبالظروف والعوامل التي تمكن لهذا النفوذ، حتى نهاية الحرب العالمية الثانية التي تمخضت عن نتائج خطيرة معظمها في صالح الشعوب المستعمرة، وضد مصالح الاستعمار وإهمها :

١ - القضاء على النظام القديم للحكومات الأوروبية وزوال فرنسا كدولة كبيرة وتدهور الامبراطورية البريطانية كقوة استعمارية عظمى .

٢ - أصبحت الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتي هما الدولتان اللتان تقودان سياسة العالم بعد أن كانت هذه الصفة مقصورة على دول أوروبا الغربية .

٣ - امتداد الحرية وانتشار القومية في آسيا وأفريقيا وقيام هيئة الأمم المتحدة وظهور الكتلة الآسيوية - الأفريقية كقوة عالمية ذات أثر كبير في السياسة الدولية .
٤ - اكتشاف الأسلحة النووية الهائلة ووسائل حملها عبر القارات مما غير بصورة جوهرية الأفكار المتعلقة بالستراتيجية السياسية والعسكرية .

وهكذا أدى ضعف بريطانيا وفرنسا وإيطاليا إلى تحرر معظم الدول العربية بين نهاية الحرب عام ١٩٤٥ وقيام الحركات التحررية والثورية في البلاد التي لا تزال تحت الاستعمار ولن تلبث إلا القليل حتى تتحرر . ذلك هو منطلق التاريخ . ومع ظهور الدول العربية المستقلة وفي طليعتها سورية عام ١٩٤٥ ، ظهر الاتجاه الحقيقي نحو الوحدة العربية الشاملة ، ولم يخف ذلك على الحلفاء فاضطروا لمساييرته عندما ساعدوا على خلق الجامعة العربية قبيل انتهاء الحرب ، كما لم يستهينوا في تقدير النتائج التي ستترتب على السير نحو الوحدة فبادروا فور نهاية الحرب إلى خلق دولة إسرائيل فوق تراب فلسطين العربية والتمكين لها بتحويلها إلى قاعدة استعمارية تخلف الجيوش التي اضطرت للجلء عن سورية ولبنان عام ١٩٤٦ وعن فلسطين العربية عام ١٩٤٨ .

أما سياستهم تجاه الدول العربية فكانت تسيرها الاستراتيجية المزدوجة التالية :

- «إبقاء البلاد العربية حتى المستقلة منها ضمن نطاق النفوذ الغربي والمحافظة على المصالح الاستراتيجية الحيوية من قواعد ومواصلات ومواد أولية (البترول) ومقاومة الحركات التحررية والتقدمية تحت شعار مقاومة المبادئ الهدامة أو منع التسلسل الشيوعي» .

ولكن اختلفت أساليب التكتيك الغربية منذ انتهاء الحرب العالمية الثانية حتى يومنا هذا ، ولئن زال أو تضاعف النفوذ الفرنسي والبريطاني من المنطقة وحل محلها أو انضم إليها النفوذ الأميركي باعتبار أميركا الزعيمة الأولى «للعالم المسمى بالحر» ، إلا أن استراتيجية الغرب لم تتبدل إطلاقاً ، فالوطن العربي بالنسبة له قطاع جغرافي متمم لحزام الأمن المحيط بالكتلة الشيوعية ، ودرع بقي مؤخرة

أوروبا ودول الأطلسي ومصالحها الحيوية في قارتي آسيا وإفريقيا ومواصلتهما مع قارتي أمريكا وأوقيانوسيا، ومصدر رئيسي للمواد الأولية وخاصة البترول.

هذا بالنسبة للكتلة الغربية بزعامة أميركا، أما بالنسبة للكتلة الاشتراكية وخاصة الاتحاد السوفياتي الذي أصبح كما أسلفنا يتقاسم زعامة العالم مع أمريكا منذ انتهاء الحرب العالمية الثانية: «فلا أقل من أن تكون أهدافه الاستراتيجية في هذه المنطقة، مبنية على إزالة النفوذ الغربي نهائياً، وتطوير التعاون بين الدول العربية أو تشجيعها على الوقوف موقف الحياد في الصراع القائم بين المعسكرين. والدخول الفعلي للمنطقة أو لبعض أجزائها على الأقل.

ومن هنا كان لا بد من أن تخوض البلاد العربية معركة الوحدة والحرية والتطور في خضم الحرب الباردة وأن تصطلي نارها وتتأثر بكل ظواهر ومراحل هذه الحرب التي بدأت قبل نهاية الحرب الثانية ولا تزال مستمرة حتى الآن.

في هذا الجو وهذه الظروف الدولية تابع الشعب العربي نضاله بعد الحرب الثانية، متأثراً دائماً بها ومؤثراً أحياناً، شأنه في ذلك شأن أي حركة تحرير في العالم عدا ما يمتاز به موقعه الجغرافي المتاخم للكتلتين، وثوراته الضخمة.

ولم تكن مجرد الصدف هي التي أدت إلى استقلال سورية عام ١٩٤٥، فقد تزعمت الثورة العربية منذ أول الحرب الأولى وانتزعت استقلالها فور جلاء القوات العثمانية، وأعلن مؤتمر دمشق عام ١٩١٩ وحدة البلاد العربية واتسم النضال ضد الانتداب الفرنسي بالطابع القومي الذي لا يعترف بالحدود والمصالح المصطنعة في أجزاء الوطن العربي، وأصبح شعار الوحدة العربية الشاملة، هو اللواء الوحيد الذي يجمع بين مختلف الهيئات والمنظمات والأحزاب السياسية السورية على اختلاف مبادئها، وأعلن أول دستور للبلاد بأن سورية جزء من الوطن العربي، وعندما بدأت المباحثات حول قيام جامعة الدول العربية عام ١٩٤٣ كانت سورية أول دولة أبدت استعدادها رسمياً للتنازل عن استقلالها في سبيل وحدة عربية مركزية. وكان ذلك على لسان المرحوم سعد الله الجابري رئيس وزراء سورية آنذاك، كما كانت سورية دائماً بشعبها وحكوماتها المتعاقبة المدافع عن قضايا الوطن

العربي في هيئة الأمم المتحدة وفي كل المؤتمرات الدولية متحملة في سبيل ذلك الأعباء الكثيرة التي فاقت في كثير من الظروف امكانياتها السياسية والاقتصادية، مما عرضها إلى كثير من المخاطر وجعلها هدفاً للمؤامرات باعتبارها بؤرة الحركة العربية الشعبية التي أخذت تبلور على شكل شعارات أساسية قوامها: الحرية، والوحدة، والاشتراكية. وبذلك يكون الشعب العربي أو الجماهير العربية قد تسلمت هي نفسها لواء النضال الحقيقي ليس في وجه النفوذ والمصالح الاستعمارية فحسب، بل وفي وجه الركائز الاستعمارية في الوطن العربي والتي تتمثل: في التجزئة وأنظمة الحكم الرجعية والأنظمة الاجتماعية والاقتصادية المبنية على الاستغلال والاقطاع وامتهان كرامة الفرد وحرمانه من حقوقه الأساسية. وكان لا بد للنضال في هذه المرحلة من التخلي عن الأساليب القديمة وتبني مبدأ النضال الشعبي الشوري. لكي يتمكن من الانتصار على خصميه اللدودين الاستعمار الأجنبي والرجعية الداخلية ومن هنا أيضاً كان لا بد للشعب العربي من أن يخوض معركة الديمقراطية والاشتراكية في جو مفعم بالمتناقضات، وكان طبيعياً أن تتركز معظم القوى المضادة رغم تناقضها الظاهري تجاه الحركة التحررية في سورية لأنها وحدوية أصيلة أولاً ولأنها تقدمية لا تفصل بين الحرية والديمقراطية والاشتراكية من جهة وبين الوحدة من جهة أخرى، وبذلك التقى الاستعمار والحكام والعملاء وبعض أصحاب المصالح من الطبقات المستغلة على صعيد واحد وتحالفوا للقضاء على هذا التيار الجديد وسلكوا جميعاً متفرقين ومتحدين طرقاتاً شتى لعرقلة سيره، وكان من بين هذه الطرق بل لعله أشدها أثراً تبني شعارات الحركة التقدمية وتزويرها ثم العمل على وأدها.

وعلى هذا الأساس نجد حكام العرب الرجعيين من فاروق إلى عبد الله ونوري السعيد وغيرهم، يرفعون شعار الوحدة العربية، كما نلاحظ أن معظم الأحزاب التي قامت قبل وبعد الحرب العالمية الثانية أخذت تدخل في برامجها مبادئ القومية العربية والوحدة بل لقد وصل ذلك إلى حد تضمين برامجها شعارات غامضة عن الاشتراكية والديمقراطية البرلمانية، غير أن ذلك لم يكن

كافياً لاختفاء الحقيقة الكامنة وراء هذه الشعارات عن الشعب، فسرعان ما كان التحالف بين هؤلاء الحكام وبين تلك الأحزاب من جهة وبين الاستعمار من جهة أخرى ضد كل حركة شعبية أصيلة. ولذا نجد أن الحكم الوطني في البلاد العربية أصبح بعد الحرب الثانية يميل إلى معاداة الشعب ومعاداة الحرية والديمقراطية الاشتراكية، بل لقد أصبح في بعض الحالات الاداة الفعالة بيد الاستعمار والممثل الحقيقي له.

وإذا كان لكارثة فلسطين من فضيلة فإن فضيلتها الأولى هي فضح الحكام العرب وكشف أقنعتهم أمام شعوبهم بشكل جعل استمرارهم في بعض البلدان العربية المتطورة أمراً مستحيلاً. ولهذا كان من السهل جر القوات المسلحة في سورية وتشجيعها على الانقلاب بحجة تلبية ارادة الشعب بكامله وخاصة منه المنظمات السياسية التقدمية والفئات المثقفة الواعية والطبقة المتوسطة من التجار وأصحاب المهن الحرة وكذلك الطبقة الفقيرة من الفلاحين والعمال، وإن تقوم هذه القوات بأول انقلاب سلمي لمحاولة ابعاد طبقة الحكام من الاقطاعيين والرأسماليين، والتي تقف في وجه التطور وتحول دون اقامة القوى الفعالة من المجتمع بدورها في حماية الاستقلال وازالة الظروف التي أدت لكارثة فلسطين. وتبع ذلك سلسلة من الأحداث عمت الوطن العربي كله تعبر عن ثورة الشعوب على الاستعمار والحكام العملاء والرجعيين، فقد اغتيل الامام يحيى والملك عبد الله، ومزقت معاهدة بورتسموث^(١) وأطاح الشعب والقوات المسلحة المصرية بعرش فاروق، وطرد الشعب الاردني كلوب باشا، وقامت ثورة العراق وأصبحت البلاد العربية بعد عام ١٩٤٧ على فوهة بركان. وبذلك تكون كارثة فلسطين قد اتخذت موضعها الصحيح من التاريخ باعتبارها تحدياً للوسيلة الاستعمارية الجديدة لاعاقه الوحدة العربية بعزل افريقيا العربية عن آسيا وعرقلة تطور المجتمع العربي. وهكذا لم يستطع الاستعمار بواسطة اسرائيل تغيير مجرى التاريخ أو تأخير سيره، وإن ما حدث أثر ذلك كان تأكيداً ومسارحاً لسير هذا التاريخ.

١ - المعاهدة التي يطلق عليها العراقيون «معاهدة صالح جبر - بيفن».

التركيز على سورية :

قلنا أن الاستعمار والرجعية العربية، أدركت معنى الاحداث التي وقعت في سورية بعد انقلابها الأول عام ١٩٤٩ وبرز الفئات والأحزاب التقدمية فيها إلى الطليعة ووصلها بدعم من الشعب ومن القوات المسلحة إلى مراكز السلطة الفعلية، الأمر الذي أعطى للحكم في سورية بعد ذلك (أي بعد عام ١٩٤٩ وحتى عام ١٩٥٨) طابعاً تقدمياً واضحاً بدل سياسة الدولة بشكل جوهري . وعلى الرغم من عدم الاستقرار الذي امتازت به هذه المرحلة في سورية بسبب الانقلابات المتكررة والمؤامرات الأجنبية الخطيرة المتتالية فإن سياسة الجمهورية العربية السورية لم تتبدل ولم تتحول عن المبادئ الرئيسية التالية :

في الداخل :

حكم ديمقراطي برلماني يستمد قوته من الشعب على طريقة الاستفتاء العام المباشر ويكفل الحرية العامة للأفراد والهيئات والنقابات والجمعيات والمنظمات والأحزاب السياسية ويهدف إلى خدمة الشعب وتطوير المجتمع اقتصادياً وسياسياً وثقافياً ضمن اطار من الحرية والديمقراطية كفلهما دستور تقدمي ، ولم يتبدل جوهر هذه السياسة رغم فترات الحكم العسكري التي مرت على البلاد، التي كان اطولها نظام الزعيم اديب الشيشكلي الذي تحول تدريجياً إلى دكتاتورية عسكرية فردية .

في المجال العربي :

العمل المتواصل لتمتين الروابط بين الدول العربية المستقلة وتطوير هذه الروابط إلى اتحاد أو وحدة بين بعض أو كل البلاد العربية على أساس من التكافؤ والتساوي بين الدول والمواطنين والتحرر الكامل من النفوذ والارتباطات الأجنبية،

والديمقراطية التي تكفل للشعب ممارسة حقوقه، والقيام بواجباته التي تقتضيها طبيعة المرحلة الثورية في اطار من الكرامة والمقومات الانسانية وفي حدود تقاليد وأخلاق مجتمعتنا النافعة .

في المجال الدولي :

التحرر الكامل من النفوذ والسيطرة الأجنبية، ورفض الارتباط والانحياز، وتبني الحياد الايجابي بالنسبة للمنازعات الدولية، وتأييد الحركات التحررية في جميع أنحاء العالم، والتمسك بمبدأ حرية تقرير المصير وعدم التدخل في شؤون الغير، والتعاون مع جميع الدول في نطاق هيئة الأمم المتحدة لمنع الحرب وتوطيد السلم وإزالة الاستعمار من العالم ومساعدة الدول النامية للتحرر من مخلفات الاستعمار، بالقضاء على الجهل والمرض ورفع مستوى المعيشة، وتحسين ظروف الحياة لجميع الشعوب لتلحق بالشعوب الأخرى المتطورة .

ولم يرض الاستعمار الغربي عن هذه السياسة فأعلن عليها الحرب منذ البداية واستمر في مقاومتها بأساليبه المتنوعة وإمكانياته الهائلة، فاستعمل أسلوب الضغط المباشر من اسرائيل وتركيا، بل ومن قوات الاطلسي نفسها، كما استعمل الحكام العرب العملاء في بعض الأقطار العربية ولجأ إلى العديد من المؤامرات الدنيئة التي أحبطها الشعب والجيش الواحدة تلو الأخرى، واستخدم الحرب الاقتصادية، وحرب الدعاية، ولجأ إلى التهديد والاعتقال والاجرام ضد الأفراد (اغتيال الشهيد المرحوم عدنان المالكي عام ١٩٥٥) . . إلا أن أساليبه هذه وغيرها باءت بالفشل الذريع في سورية بفضل وعي الشعب والجيش وتحامهما وبفضل القيادة المناضلة العنيدة التي وجهت هذا النضال طوال فترة تزيد على عشر سنوات ولم ترهب وعيداً أو تقبل اغراء . وما لا شك فيه أن جو الحرية الذي امتازت به هذه المرحلة أثبت فعالياته في فضح المؤامرات والمتآمرين على الصعيد الداخلي وكذلك على الصعيدين العربي والدولي .

التقارب بين سورية ومصر:

وكان الشعب في سورية وهو في خضم هذه المعركة التي يحاول الاستعمار صبغها بالطابع الاقليمي ، ويصر الشعب بل ويجري الأحداث نفسه على وضعها في المكان الصحيح من المشكلة العربية الكبرى، ولذا كان طبيعياً أن يتجاوب النضال في سورية مع حركات النضال في كل الأقطار العربية، وعندما رفعت الثورة المصرية بين عام ١٩٥٤ - ١٩٥٥ لواء القومية العربية والتحرر الكامل من الاستعمار ومقاومة الأحلاف وتأييد الحركات التحررية والحياد الايجابي وتبنت الشعارات التقدمية في الداخل بمحاربة الاقطاع والاتجاه نحوبناء مجتمع ديمقراطي اشتراكي . . سارعت سورية شعباً وحكومة لتوحيد الجهود مع ثورة مصر المنادية بالقومية العربية والتحرر من الاستعمار أملاً في تحقيق الوحدة الشاملة وبناء المجتمع العربي الجديد على أسس ديمقراطية اشتراكية، وإزالة الاستعمار وآثاره وركائزه، ليس في مصر وسورية فحسب، بل وفي كل البلاد العربية، ذلك لأن سورية منذ استقلالها عام ١٩٤٥ وحتى قبل استقلالها كانت تحمل معظم العبء لوحدها، وتلاقي في سبيل هذه المبادئ أعظم المخاطر، وليس موقفها من قضية الجلاء عن مصر عام ١٩٥١ وموقفها من مشاريع سورية الكبرى، والهلل الخصيب، وكذلك موقفها من قضيتي استقلال تونس ومراكش وثورة الجزائر وثورة عمان، وموقفها من قضية فلسطين بشكل عام ومقاومة مشروع جونسون لتحويل مجرى نهر الأردن عام ١٩٥٣ بشكل خاص وتحملها أعباء المعونة الاقتصادية والعسكرية للاردن بعد طرد كلوب عام ١٩٥٦ وبالتالي موقفها من مصر بعد تأميم قناة السويس، وأثناء العدوان الثلاثي، وأخيراً عندما وقفت في وجه الضغط الأميركي والتركي ورفضت الدخول بالأحلاف أو قبول المساعدات المشروطة كالنقطة الرابعة ومبدأ أيزنهاور وغيرهما. هذا بالإضافة إلى أنها كانت دائماً الملجأ الدائم للمناضلين العرب من المحيط للخليج والقاعدة لدعم الحركات التحررية في كل الوطن العربي .

الوحدة بين مصر وسورية :

وصل التعاون بين هاتين الدولتين العربيتين المستقلتين في مطلع عام ١٩٥٨ إلى الذروة عندما أعلن شعبا الدولتين وحكوماتهما قيام دولة موحدة من الاقليمين هي الجمهورية العربية المتحدة ورضيت سورية بزعامة جمال عبد الناصر وجعل القاهرة عاصمة لهذه الجمهورية، واتفقت حكومتا البلدين على وضع دستور مؤقت لادارة البلاد خلال مرحلة انتقالية لا تزيد عن ستة أشهر يوضع خلالها دستور دائم يحدد نظام الحكم، ويضع الأسس الدائمة للوحدة المتكافئة بين الاقليمين، ويضمن المبادئ الأساسية التي كانت تقوم عليها سياسة كل من البلدين قبل الوحدة وأهمها :

- ١ - العمل لتحقيق الوحدة الشاملة بين البلدان العربية .
 - ٢ - اقامة المجتمع الديمقراطي الاشتراكي .
 - ٣ - المشاركة الفعلية للشعب في الاقليمين بوضع سياسة الدولة وتنفيذها دون تمييز بين اقليم وآخر أو مواطن وآخر.
- وكان اجماع الشعب على الايمان بعبد الناصر والرغبة العامة العارمة بالوحدة بالاضافة إلى الظروف الدولية وموقف الحكام العرب الرجعيين من سياسة مصر وسورية ومن فكرة الوحدة نفسها، واستمرار التآمر على مصر وسورية من دون حلف الأطلسي والصهيونية، كل ذلك أثر على طريقة تنفيذ الوحدة والشكل الذي قامت عليه . ولم يكن مستغرباً من غالبية الشعب آنذاك اللهم إلا الحزب الشيوعي الذي أعلن رأيه صراحة بمعارضة شكل الوحدة، واقترح اقامة اتحاد فيدرالي يحفظ لكل اقليم ظروفه وخصائصه ضمن اطار من الديمقراطية والحريات السياسية كأساس للوحدة بين البلدين .

غير ان ثقة الشعب بنفسه وبقيادته آنذاك وايمانه بالوحدة العربية وثقته بثورة مصر بزعامة عبد الناصر والسياسة التي كان يعلن عنها لرفع مستوى الشعب المصري ومكافحة الاستعمار والحياد الايجابي بالنسبة للمنازعات الدولية ويكررها

في كل المناسبات ، وسير الأحداث بعد انتصار مصر على العدوان ، وفضح المؤامرات الاميركية ومؤامرات العملاء العرب والنكسة التي وقعت في الاردن وموقف الملك سعود والحكام العراقيين من سورية ، والحاح امريكا على تطبيق مبدأ أيزنهاور ، كل هذا جعل عملية تنفيذ الوحدة ، أي الوحدة بين مصر وسورية أمراً لا يقبل التأخير ، خاصة وقد أجمعت عليه غالبية الشعب في سورية وأقره مجلسا النواب في البلدين بالاجماع .

هكذا قامت الوحدة بين مصر وسورية على أساس قيادة عبد الناصر وليس على أساس تسليم عبد الناصر لمصير الشعب السوري دون قيد أو شرط كما اعتقد عبد الناصر ، ولم تكن الوحدة كما وقعت استسلاماً من جانب سورية لمصر أو العكس ، وإنما أقيمت على أساس الدستور الموقت لتفادي المخاطر الكبيرة التي كان من المنتظر وقوعها بوجهها ، شريطة أن تقوم لجنة عليا مشتركة مؤلفة من عدد متساو من المسؤولين في الاقليمين لرسم الخطط التنفيذية للوحدة ووضع الدستور الدائم للجمهورية العربية المتحدة يراعي كون الجمهورية العربية المتحدة نواة ووسيلة لتحقيق الوحدة الشاملة وبناء مجتمع عربي جديد مبني على الحرية والديمقراطية والاشتراكية .

في طريقة تنفيذ الوحدة :

الحقيقة ان الارادة الشعبية العامة للوحدة بالاضافة إلى الظروف الدولية والعربية والثقة بعبد الناصر وثورته وعدم اطلاع المسؤولين في سورية على حقيقة نوايا عبد الناصر واسلوب حكمه لمصر منذ قيام ثورته عام ١٩٥٢ وغير ذلك من العوامل الجوهرية كانت من أهم أسباب قيام الوحدة بالشكل والسرعة التي تمت بموجبها . غير أن الوقائع التي تكشف بعد الوحدة أثبتت عدم امكان استمرار في هذه الوحدة لاسباب كثيرة أهمها :

١ - في مصر:

أ - اذا صح ما يدعيه حكام مصر من ايمانهم الكامل بعروية مصر، وتبني سياسة الوحدة العربية الشاملة وشعارات القومية العربية، والاشتراكية، والديمقراطية، والتعاونية، فلا يمكن الجزم بايمان الشعب المصري أو طليعته المثقفة بهذه الأهداف والمبادئ، فبالرغم من مضي حوالي تسع سنوات على الثورة، وثلاثة أعوام ونيف على قيام الجمهورية العربية المتحدة^(١)، فان جميع الوقائع تدل على أن الشعب المصري لا يزال بعيداً كل البعد عن هذه المفاهيم وهو يرجح عليها مشاكله الاقتصادية والاجتماعية ولا يصغي لكل الشعارات التي تطلقها الدعايات الرسمية ما دام في مستواه الحالي من الفقر والجهل، وما دامت طلائعه الواعية تناضل من أجل الحصول على الحريات الاساسية في ظروف أشد قسوة من الظروف التي سبقت انقلاب الجيش عام ١٩٥٢.

ب - ان ما يجول في رؤوس الطليعة المثقفة وأصحاب النفوذ المالي والاقتصادي حول الوحدة والقومية العربية انما يستقي مصادره من روااسب العلاقات التاريخية بين مصر والبلاد الاسلامية الأخرى في ظل الحكم العثماني ومن العلاقات غير المتكافئة التي قامت بين مصر والسودان منذ أيام محمد علي حتى عام ١٩٥٥ بعد اعلان استقلال الجمهورية السودانية، بل ومن علاقات مصر ببلاد الشام أيام الفراعنة.

ج - ان الظروف السياسية والاقتصادية التي كان يعيش فيها الشعب المصري خلال القرون الماضية، وحتى بعد قيام الثورة لا يزال معظمها قائماً حتى بعد مضي ثمان سنوات على الثورة:

١ - لم يمض على تحرر مصر من النفوذ الاستعماري إلا أربع سنوات منذ العدوان الثلاثي عام ١٩٥٦.

٢ - فالحكم الفردي المطلق رغم ما حققه في مصر، لم يغير من أسلوب

٢ - من الملاحظ ان هذه المقدمة قد كتبت في أوائل عام ١٩٦١ أي قبل قيام حركة ٢٨ ايلول ١٩٦١.

العلاقات بين الحكام والرعايا المواطنين، فلا حريات ولا تمثيل صحيح للشعب، ولا منظمات نقابية أو سياسية، ولا تزال غالبية الشعب من الفلاحين والعمال والمتقنين تنظر إلى السلطة الحاكمة بخوف ورهبة وكأنها تنظر إلى حكام أجنبية عنها.

٣ - لا تزال غالبية الشعب من الفلاحين والعمال يخيم عليها الفقر والجهل التام وتكاد نسبة الاميين في مصر تكون أكبر نسبة في العالم بعد الهند وهي تتراوح حتى الآن بين (٦٠ - ٧٠٪) وليس في أهداف أو سياسة الثورة مايدل على التركيز أو الاهتمام الجدي لهذه المشكلة. كما ان دخل الفرد وكمية الحريات التي تدخل في غذائه اليومي أدنى من أي دخل مشابه في العالم عدا الهند، وإن نسبة الزيادة السنوية في السكان (٥٠٠) الف نسمة سنوياً لا تغطيها جميع الخطط الموضوعة لمضاعفة الدخل القومي رغم تفاؤلها.

٤ - لم يكن في مصر عند قيام الوحدة بين مصر وسورية أي حزب سياسي ولم يكن يسمح بالنشاط السياسي من أي نوع كما لم يسمح به بعد الوحدة، والأحزاب التي كانت قائمة في مصر ليست الا تكتلات اصحاب المصالح من الرأسماليين والاقطاعيين وركائزهم في المدن والقرى، ولا تزال صورة المجتمع بعد الثورة نسخة مطابقة لما كان قبلها. فالعمد والمشايخ في أدنى سلاسل السلطة، والزعماء والمستولين في أعلى الهرم من السلطة، وفي الذروة زمرة الحكام. وقد نال هذا النظام الطبقي صفة شرعية في عهد الثورة، وجدد شبابه وقوته، عندما شكل الاتحاد القومي، وجرى تعيين أعضاء مجلس الأمة وأعيد تشكيل النقابات والهيئات والجمعيات والشركات على أساسه.

د - ان الوضع الجغرافي لمصر وعزلتها عن العالم العربي وشعورها بالأمن بسبب حدودها الصحراوية والبحرية، ومجاورتها لدول أضعف منها أثر على طبيعة الشعب المصري وعلى علاقاته مع جيرانه وبالتالي مدى ايمانه بالقومية العربية الاصيلية، كما أن لماضي مصر والحضارة الفرعونية أثراً قوياً على تفكير الطبقة المثقفة، وهي تشكل عندهم عقدة التفوق يلازمها شعور بالضعفة تجاه الغرب

بسبب الظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية الراهنة .
 هـ - ان تعداد سكان مصر البالغ (٢٦) مليوناً حسب الاحصاءات الجديدة^(٣) يشكل عقدة أخرى في السياسة المصرية ، وفي شعور المصريين ، فهم من جهة يعتقدون بأن هذا التعداد يعطيهم حق الزعامة والقيادة لكل الدول العربية دون نقاش ، كما يجعلهم في قلق دائم وخوف من المستقبل بسبب صعوبة حل مشاكلهم الاقتصادية ورفع مستوى معيشة الشعب ، ولذلك نجد أنهم يطنون دائماً فكرة استغلال علاقاتهم العربية على الصعيد الاقتصادي ، ولا تتحرر مواقفهم السياسية العربية خاصة والدولية عامة من هذا العامل .
 و - واخيراً فشل الثورة والحكم الفردي في حل المشاكل التي قامت من أجلها واهمها رفع مستوى المعيشة مما دفعها للتفتيش عن سياسة المجالات الحيوية وتبني الشعارات الرائجة لتغطية اهدافها البعيدة ، وهكذا نشأت الناصرية .

في سورية :

أ - نالت سورية استقلالها التام عام ١٩٤٥ ، وقبل ذلك كان لها دستورها الذي يسمح بالاحزاب والمنظمات النقابية والسياسية وبالاقتخاب الحر المباشر منذ عام ١٩٤٣ ، وتطورت الأوضاع السياسية والاجتماعية في سورية منذ الاستقلال حتى عام ١٩٥٨ ، فأصبحت سورية في طليعة الدول الديمقراطية في آسيا وافريقيا وامريكا الجنوبية رغم صغر مساحتها وقلة عدد سكانها . وسجلت انتصارات كبيرة في نضالها ضد الاستعمار وفي المجالين الاقتصادي والسياسي ما جعلها في طليعة الدول العربية وجعل من شعبها القدوة التي تتطلع اليها كافة الشعوب العربية وأصبحت بعد مناداتها بالوحدة العربية وبالاشرافية قبله العناصر الطليعية في كل أجزاء الوطن العربي . واصبحت الجمهورية العربية السورية تمارس بعد عام ١٩٤٥ سيادتها كاملة في جميع المجالات الداخلية

٣ - احصاء عام ١٩٦٠ .

والدولية، الأمر الذي ميزها عن بقية الدول العربية المستقلة وأكسبها تأييد الشعب العربي كله.

ب - أصبح للحرية والديمقراطية في سورية تقاليد عريقة، فالدساتير الثلاثة التي وضعت بعد الاستقلال، كلها تنص على أن السيادة للشعب وأن الحكم يقوم على مبدأ حكم الشعب بالشعب وللشعب كما كفلت حق الاجتماع وتأليف الجمعيات والأحزاب السياسية ضمن الاطار الديمقراطي، كما اتجهت هذه الدساتير اتجاهاً تقدماً عندما حددت للملكية وظائفها الاجتماعية. وأقرت مبدأ تحديددها، كما أقرت مبادئ التأمين والضرائب التصاعدية، وقرضت على الدولة أولوية في الموازنة لنشر التعليم الابتدائي والريفي والمهني، تحقيقاً للمساواة بين أبناء المواطنين جميعاً، وأوجبت على التعليم العناية الخاصة بتقوية الشخصية والحريات الأساسية.

ج - ان التحرر الكامل من النفوذ الأجنبي منذ عام ١٩٤٥ طبع النضال في سورية بطابع اجتماعي واقتصادي وقد تبلورت الاتجاهات السياسية في سورية منذ الاستقلال حتى تاريخ الوحدة على النقاط التالية:

١ - تجمع معظم ممثلي الطبقة الرأسمالية والاقطاعية في حزبين يمينيين وكانت تتعاون تعاوناً وثيقاً رغم التناقضات الطفيفة التي تظهر بين مصالح أفرادها، واتجهت أخيراً نحو التضامن والاندماج عندما قوي تيار القوى التقدمية والشعبية.

٢ - انقسمت القوى التقدمية بين حزبين هما حزب البعث الاشتراكي والحزب الشوعي، وكان الأول يمتاز عن الثاني بموقفه من القومية العربية ويكاد لا يختلف عن الحزب الآخر في مناداته بالاشتراكية العلمية، إلا بنظرته إلى التطور الديمقراطي الذي لم يظهر تمسكه الدائم به.

٣ - أصبحت القوات المسلحة قوة سياسية فرضها واقع الانقلابات منذ عام ١٩٤٩، إلا انها امتازت بين عام ١٩٥٠ و١٩٥٨ بأنها أضحت أقرب ما يمكن للقوى التقدمية، حتى لقد أصبحت بعد عام ١٩٥٤ من أهم العوامل الأساسية لحماية البلاد من المؤامرات الأجنبية وصيانة النظام الديمقراطي وعاملاً جوهرياً في

تحقيق التوازن بين القوى التقدمية من جهة وبين القوى اليمينية التي تشكل غالبية المجلس النيابي من جهة ثانية . كما كانت عاملاً أساسياً في اتجاه البلاد نحو الوحدة مع مصر.

٤ - الشعب ، في غالبيته ومعظم مثقفيه وعماله وفلاحيه كان يقف وراء الحكم الائتلافي الذي قام بعد عدوان ١٩٥٦ على مصر، وينادي بالحرية وبالوحدة والاشتراكية وعدم الانحياز.

٥ - الحريات مصونة لجميع أفراد الشعب ولجميع المنظمات والأحزاب وكذلك حرية الاجتماع والتظاهر. الأمر الذي أوغر صدر الاستعمار وأعداء الحرية فأخذوا يتهمون سورية بالشيوعية ويخلقون لها المتاعب ويدبرون ضدها المؤامرات.

٦ - كانت سورية تتطور بسرعة نحو النمو الاقتصادي المستمر وفي عام ١٩٥٧ أقر المجلس النيابي اتفاقية للمعونة الاقتصادية مع الاتحاد السوفياتي وبدأت الحكومة فعلياً بتنفيذ برنامج للتنمية الاقتصادية بالاعتماد على الميراثية الاستثنائية والاتفاق السوفياتي المذكور (مشروع الفرات والمصفاة والتعدين والبترول).

٧ - وبالرغم من النفقات الضخمة التي كانت تتحملها سورية بسبب سياستها الدفاعية فإنها لم تتخل عن استراتيجيتها الدفاعية القائمة أساساً على : منع اسرائيل من التوسع لحساب سورية وحماية حقوق العرب في مياه الاردن والمساهمة في الدفاع عن كل بلد عربي ودعم الحركات التحررية ، الأمر الذي رفع ميزانية القوات المسلحة إلى ما يزيد عن ٥٥٪ من مجموع الميزانية العامة.

٨ - تبلور الوضع السياسي في سورية في عام ١٩٥٦ على أساس الجبهة الائتلافية التي تؤيدها غالبية الشعب، ويدعمها الجيش، وأصبح هدف الحكم بعد ذلك السعي لارتباط أوثق مع ثورة عبد الناصر والمباشرة بتنفيذ برنامج التنمية الاقتصادية في سورية، والاستمرار بسياسة عدم الانحياز على الصعيد الدولي.

٩ - ان موقع سورية الجغرافي وعدد سكانها يجعلها أكثر ما تكون صلة

بالقومية العربية، وأبعد ما تكون عن عقد الزعامة والتفوق أو الشعور بالنقص، كما ان امكانياتها الاقتصادية حررت السياسة فيها من التبعية وجعلت شعبها ينظر إلى المستقبل بكثير من الأمل والصفاء، وينظر إلى الشعب العربي نظرة من يريد مساعدته في حل مشاكله الاقتصادية والسياسية لا من يريد فتح مجالات أوسع للعيش. ولعل مصدر هذا التسامح المفرط والمثالية الخيالية أحياناً، والاخلاقية المتينة، يستمد كثيراً من هذه الحقائق بالاضافة إلى المنابع الاصيلة الاخرى.

د- ان شعور الحكم الائتلافي بقوة التأييد الشعبي ودعم القوات المسلحة له، جعلت القادة فيه يفكرون تفكيراً ثورياً في سياستهم العربية، وعندما التقت حكومة مصر بزعامة عبد الناصر معهم تهيأت الظروف للوحدة، بين البلدين.

الظروف الخاصة التي أحاطت بالوحدة:

كان من الطبيعي ان يتكلم عبد الناصر باسم مصر ويعلن قبوله بمبدأ الوحدة، بحكم نظامه القائم والظروف التي يعيش فيها الشعب في مصر. أما نجاحه في املاء شروطه بالوحدة فلم يكن طبيعياً وان كان منطقياً بسبب نظام الحكم في سورية من جهة وبسبب الشكوك والمنافسات الخفية التي كانت قائمة بين عناصر القوى المكونة للحكم الائتلافي، وبسبب اختفاء قوة المعارضة من المسرح الفعلي للسياسة قبيل الوحدة، بعد اتهام بعض قادة حزب الشعب والحزب الوطني وغيرهم بالخيانة العظمى. فنظام الحكم يميز بين المسؤولية بين رئيس الجمهورية والحكومة والمجلس النيابي وحقيقة القوة السياسية تدخل عنصراً فعالاً هو الجيش، كما يعطى التأييد الشعبي لاحدى فئات الحكم الائتلافي وهي حزب البعث الاشتراكي، يعطيه قوة أضخم بكثير من مساهمته في الحكم، الأمر الذي يحصر القرار الحاسم في الشؤون السياسية الجوهرية، بيد حزب البعث من جهة وبين يدي قادة الجيش، وهذه حقيقة ثانية استمرت أكثر من عشر سنوات في سورية بين

عام ١٩٥٠ - ١٩٥٨. غير أن الصورة ليست بهذه البساطة، فالجيش تسيطر عليه قوتان بينهما بعض التناقضات رغم وحدتها الفكرية وتطابق أهدافهما، والجماهير الشعبية بدأت تحتقن بالحقد على الدول الاستعمارية وأمريكا وتزداد تعلقاً في اسطورة عبد الناصر، المناضل العربي الأول ضد الاستعمار وضد النفوذ الاجنبي والذي يرفع شعار القومية العربية والاشتراكية كما أخذت تحمل كل العطف على مواقف الاتحاد السوفياتي، وهذا تبدلت نظرتها للحزب الشيوعي وللشيوعيين. ومن هنا في اعتقادي أخذت الأمور السياسية تتحرك تحت ضغط شديد من هذه العوامل المتنافرة، ومن هنا أيضاً استطاع عبد الناصر ان يستغل ظروف سورية ويتظاهر بالمثالية والتأفف، كما استغل آثار عدم الثقة بين السياسيين من جهة (وهنا يجب أن نقولها صريحة، كل السياسيين) وبين قيادة الجيش، فأوهم كلاً منهما بأنه موضع ثقته وانه لا يوافق على الوحدة إلا بعد موافقته ووعد السياسيين بابتعاد الجيش نهائياً عن السياسة، كما وعد العسكريين بخلق قوة عسكرية تحقق آمال العرب وتعيد لهم حقوقهم وثقتهم بنفسهم وتدعم حركات التحرر في كل الوطن العربي، وتحمي وتطور مكاسب الشعب، وكذلك بإقامة الحكم على أسس علمية حديثة هدفها استثمار امكانية البلاد البشرية والمادية لرفع مستوى الشعب وتحرير أفراد وتصنيع البلاد واستغلال ثرواتها، والعمل لبناء مجتمع اشتراكي ترفرف عليه العدالة والمساواة والكفاية.

ومن هنا، ويجب ان نعترف، دخل عبد الناصر إلى قلوب القادة سياسيين وعسكريين الذين بيدهم مصير الشعب في سورية فإذا بقوتهم التي ناضلوا بها ضد الاستعمار وعملائه، وضد الرجعية التي حاولت احتكار السلطة طوال عشر سنوات او يزيد، فإذا بقوتهم تنتقل إلى ضعف وحذرهم يتحول إلى اطمئنان، وآمالهم تتجلى على شكل حقيقة وتتجسد كلها بالوحدة بزعامة عبد الناصر. ولم يخطر ببال أحد منهم أنهم يفرطون بأهداف شعبهم أو مسؤولياتهم تجاه هذا الشعب عندما تعاقدا مع عبد الناصر. ولم يفتن رجال سورية وقادتها - وهذه حقيقة مؤلمة ومؤسفة - بان المصير لن يكون بيدهم بعد ان اصبح بيد عبد

الناصر، كما لم يقدر واخطورة دخولهم من أبواب متفرقة على عبد الناصر مما أتاح له اخذ المبادرة بيده وحده، والسير بالوحدة بفلسفة ناصرية واضحة المعالم والأهداف، والابتعاد تدريجياً عن أهداف الوحدة الحقيقية التي أرادها الشعب في سورية وايدها الشعب العربي في بقية البلدان الأخرى وتجاوب معها في البداية وتعاقد معه عليها ممثلو الشعب في سورية في مطلع عام ١٩٥٨. وتبين لهم فيما بعد أن المخطط الناصري يهدف للقضاء على الجهاز السياسي والعسكري في سورية والسيطرة على الاقتصاد والتجارة وربطهما بعجلة الاقتصاد المصري. وكان أبرز النقاط التي انطلق منها الانحراف بعد قيام الجمهورية العربية المتحدة هي:

- ١ - النظام الرئاسي الذي أعطى للرئيس السلطة المطلقة.
 - ٢ - حل الأحزاب والمنظمات السياسية والنقابية والتعويض عنها بالاتحاد القومي.
 - ٣ - تخويل الرئيس حق تعيين أعضاء مجلس الأمة.
 - ٤ - عدم تحديد صلاحيات نواب الرئيس والمجالس التنفيذية والوزارة المركزية.
 - ٥ - عدم النص في الدستور على تشكيل «لجنة الوحدة» التي ترسم سياسة ومراحل الوحدة وتشرف على تنفيذها.
 - ٦ - عدم النص على التكافؤ بين الاقليمين.
 - ٧ - عدم تحديد الفترة الانتقالية.
- وبالاختصار فإن مخطط عبد الناصر كان يهدف إلى القضاء على الأجهزة السياسية والاقتصادية والعسكرية وهدم النظام الاجتماعي السياسي الدائم. وهكذا لم يمض إلا وقت قصير على قيام الجمهورية العربية المتحدة يكاد لا يتجاوز الشهر حتى ظهر ان السلطة الفعلية في الدولة قد تركزت في القاهرة بشخصية الرئيس وان المجلس التنفيذي في الاقليم الشمالي ونواب الرئيس ليس بيدهم أية صلاحيات حتى في نطاق اختصاصاتهم عندما يتعلق الأمر بالتنسيق بين

الوزارات أو التخطيط والبت في الأمور الجوهرية . وظهرت منذ الأيام الأولى محاولات خطيرة غير دستورية من قبل بعض العناصر غير المسؤولة من موظفي الاقليم الجنوبي المتدينين في الاقليم الشمالي من أمثال محمود رياض وعبد المحسن ابو النور، وعدلي حشاد وغيرهم . . أو القادمين اليه بمهمات مؤقتة ، وكانت كلها تهدف إلى اقامة سلطة عليا من المصريين تقف بين الرئيس المقيم في القاهرة وبين نوابه وأعضاء المجلس التنفيذي وبالتالي تتحكم بالشعب السوري في الاقليم الشمالي، وأعطى هؤلاء لانفسهم أو أعطي لهم حق مراقبة أعمال المجلس التنفيذي والنظر في قراراته وحصر الاتصال بالرئاسة بهم ، حتى لقد وصل الأمر بالسيد محمود رياض مستشار الرئيس لشؤون الاقليم الشمالي إلى حد ممارسة صلاحيات الرئيس نفسه بالنسبة للكثير من القضايا الادارية والسياسية ، كما وصل الأمر بالمستشار العسكري العميد عبد المحسن ابو النور درجة حاول فيها حبك المؤامرات والدسائس بين الوزراء بالاضافة إلى عمليات التخريب بالجيش وممارسته للقيادة الفعلية للقوات المسلحة السورية مستغلا ضعف قائد الجيش الاول المعروف وعندما وقعت ثورة العراق ، ونزلت القوات الأمريكية والبريطانية في كل من لبنان والاردن ، وتعرضت سلامة الاقليم الشمالي للخطر الأكيد ، كان الرئيس غائبا في يوغوسلافيا ، ظهرت لأول مرة تلك الحقيقة الهامة وهي أن نواب الرئيس والوزراء في الاقليم ، وكذلك ممثلو الرئيس في القاهرة ليس لديهم من الصلاحيات ما يمكنهم من المبادرة بالدفاع عن النفس في حالة العدوان الفعلي على الاقليم الشمالي ، ولم يكن لأي من هؤلاء الصلاحيات التي تمكنه حتى من مجرد التعليق على هذا الحدث الخطير الذي يعرض الشعب في سورية لافقع المخاطر كما يعرض المنطقة كلها لأهوال الحرب بل الفناء .

ومرت هذه الأزمنة وتلتها أزمنة كثيرة في العلاقات مع العراق والاردن ولبنان والسعودية بل ومعظم الدول العربية ، وتعرضت مصالح الاقليم الاقتصادية للخطر ، بل لقد وصل الأمر في كثير من الاحيان إلى قطع العلاقات التجارية والاقتصادية مع هذه الدول المجاورة دون أن يكون لأحد من الاقليم رأي في

ذلك، وتعرضت حقوق الاقليم مع شركات النفط الأميركية للضياع، وعندما حاول المجلس التنفيذي اتخاذ المبادرة للدفاع عن هذه الحقوق، اعتبر ذلك تجاوزاً على صلاحيات الرئيس وحرم عليه البحث في مثل هذه الشؤون وحصر شؤون البترول فيه شخصياً. وعندما حاول المجلس تنفيذ السياسة الاقتصادية المتفق عليها مع الرئيس، فوافق على قرار وزير الاقتصاد بتقنين الاستيراد لحماية الصناعة، وتوفير العملة الصعبة لمشاريع التنمية، وصل الأمر إلى حد مهاجمة المجلس التنفيذي بكامله ونواب الرئيس بالصحف المصرية علناً. وفي مجالات اخرى تتعلق بسياسة التعليم وتبادل المعلمين والطلاب ظهر جلياً ان السلطة العليا لا تسمح بمشاركة الوزراء السوريين برسم هذه السياسة وانها ترعب في ارسال سيل من المعلمين المصريين إلى سورية دون فكرة المبادلة، وعندما لفت انتباه وزير التربية السيد كمال الدين حسين لاثر ذلك على الوحدة وعلى ازدياد البطالة من المتعلمين في سورية اعتبر ذلك بادرة غير مقبولة ورفع شكوى بذلك للرئيس متهم بعض الوزراء بالاقليمية. وفي موضوع الصحافة ظهر ان الغاية الاساسية هي مكافحة الصحافة السورية رسمياً لحساب الصحف المصرية، حتى لقد اصبحت ميزانية الدولة تتحمل نفقات نقل الصحف المصرية لسورية وتوزيعها على البعة في دمشق مع الصحف الصباحية. وعندما عرضت أول ميزانية للاقليم السهي على الرئيس واقترح عليه توزيع ميزانية الدفاع بنسب عادلة بين الاقليمين ذلك لأن حصة الدفاع الوطني في ميزانية الاقليم الشمالي تصل إلى ٥٥٪ بينما لا تزيد حصة الدفاع في ميزانية الاقليم الجنوبي عن ١٧٪ وكان القصد من هذا الاقتراح توفير مبلغ ١٠٠ مليون ل.س لانفاقه على الخدمات والتنمية في مطلع عهد الوحدة، تظاهر الرئيس بالموافقة على المبدأ وطلب إلى الحكومة اخذ ٢٥ مليون ل.س من ميزانية الدفاع في الاقليم الجنوبي، غير انه ما لبث بعد ايام قليلة ان فاجأ الرأي العام بندائه المشهور حول انهيار الوضع المالي في الاقليم الشمالي واضطراره لتغطية عجز الميزانية بمبلغ ٢٥ مليون ليرة سورية من ميزانية الاقليم الجنوبي، وكان ذلك معناه ان الوحدة بين الاقليمين دخلت في محنة عندما صورها

الرئيس بالذات على انها عبارة عن انقاذ لسورية من الافلاس . ولم يلبث فيما بعد حتى وصفها بحديثه مع الصحفي الهندي كراتجيا : على انها انقاذ لسورية من مؤامرة شيوعية .

ورافق ذلك محاولات متعددة لوضع عقبات شتى أمام المجلس التنفيذي كمجموعة وأمام الوزارات في الاقليم الشمالي وافشال العناصر القيادية السورية المساهمة في الحكم واطهارهم بمظهر العاجز، حتى لقد أصبح معظم المواطنين في الاقليم يفتشون عن مصالحهم بين أوساط الموظفين المصريين أو في القاهرة لقناعتهم بعدم فعالية المجلس التنفيذي ونواب الرئيس ، بالإضافة إلى محاولات من نوع آخر لبذر الشقاق والشكوك بين أعضاء المجلس التنفيذي ، وزرع الفتنة بينهم بشكل أصبح بعده مظهر الحكم عرضة للسخرية . . وأصبح الانسجام في نطاق المجلس التنفيذي كمجموعة ، معدوماً تماماً ، ولم يعد سراً أن هذه السياسة ليست من وضع المسؤولين من الموظفين المصريين ، وإنما هي عبارة عن خطة سياسية رسمية واضحة يستخدم لتنفيذها عناصر غير مسؤولة من أمثال رياض وأبو النور والسراج لكي يتمكن من التنصل منها . وبهذا يمكن تصور الجور الذي كان على الوحدة بين الاقليمين أن تسير فيه ، وكيف كان الوزراء السوريون يذلون أقصى جهودهم لتكذيب الشكوك والشائعات ويثبتوا للشعب فعالية العهد أثناء الوحدة ، ويبرهنوا للشعوب العربية المجاورة ولاعداء الوحدة ، الفوائد التي تنطوي عليها الوحدة وأسلوب الحكم الثوري فيها إلا ان محاولاتهم كأفراد وكمجموعة باءت بالفشل الذريع بسبب الاصرار على هذه السياسة وعدم الاصغاء للمسؤولين السوريين .

تشكيل الحكومة المركزية او الفصل الثاني من المسرحية :

وأخذت الأمور تتردى وتسوء يوماً بعد يوم وبدأت خطط عبد الناصر تتجلى لأعين العناصر الواعية الذي حدا به إلى مواجهة هذا التحرك بالرأي العام إلى قمع

كل بؤادر النقد بواسطة المباحث والمخابرات والدعاية والارهاب، وبتصفية القوات المسلحة. . وعندما نوقش الأمر مع الرئيس بصراحة، وعد بمعالجة هذه الأوضاع التي تعتبر طبيعية على حد قوله في بداية الوحدة.

وبادر إلى تشكيل الحكومة المركزية التي أعلن بأنها ستملأ الفراغ القائم بين الرئيس والمجالس التنفيذية في الاقليمين، وتشارك الرئيس في معالجة مشاكل الوحدة، كما تساهم مع الرئيس في وضع الخطط السياسية والاقتصادية والاجتماعية للاقليمين، بشكل يساعد على انتهاء الفترة الانتقالية والتمهيد للدستور الدائم، وانجاز بعض التشريعات والاعمال الهامة للاسراع بالتطور والتنمية في الجمهورية والسير نحو تحقيق الوحدة الفعلية بين الاقليمين.

غير أن الوقائع أثبتت ان الوزارة المركزية لم تكن الا ستاراً يخفي وراءه حقيقة الاستمرار في السياسة القديمة، ألا وهي الاصرار على عدم مشاركة احد من السوريين في رسم السياسة في الجمهورية.

وظهر بشكل ملموس لا يقبل الشك ان هناك سياسة مرسومة للوحدة تمتاز بتبعية الاقليم السوري للاقليم المصري وعدم المساواة بين مواطني الاقليمين، وكذلك عدم المساواة بين المسؤولين في الاقليمين. والدلائل على ذلك كثيرة منها أن جميع الوزارات الأساسية التي تمسك السلطة الفعلية في الدولة اختص بها المصريون، كال دفاع والخارجية والاقتصاد والخزانة والتربية والتعليم والتخطيط، كما حرم على السوريين دخول القصر الجمهوري كمسؤولين وأصبح التمثيل في المؤتمرات الدولية والبعثات الخارجية احتكاراً للمصريين وحدهم. . أما في الجيش ففسرمان ما اتضح ان السياسة مبنية على التمييز المطلق بعد تصفية جميع الضباط والنقباء وخريجي المدارس العسكرية السورية واعتبار المواطن السوري في كل الميادين غير موثوق به. ومن هذه القاعدة انطلقت مبادئ التعامل مع الموظفين السوريين في شتى الوزارات وحتى في الاقليم الشمالي نفسه. كان ذلك يجري في جوار الارهاب والكبت الذي عم الاقليم بحجة مكافحة أعداء الوحدة والاحطار الشيوعية وغيرها. ورفع شعار الخيانة والتآمر على الوحدة في وجه كل

العناصر الواعية واتجه القمع والارهاب تدريجياً نحو مؤيدي الوحدة الصحيحة حتى أصبحوا أخطر العناصر في نظر السلطات بعد عام ١٩٥٩ .

وفي هذا الجو جرى تصفية الاحزاب والمنظمات النقابية والصحافة والجيش وأعيد تنظيم جهاز أمن الدولة وأقيمت أجهزة جديدة متعددة منها ما هو مرتبط بالرئاسة مباشرة ومنها ما يدار بواسطة بعض العسكريين والموظفين المصريين ، ونظمت شبكات للتجسس غطت مدن وقرى الاقليم قوامها المعلمون المصريون والموظفون المتدربون والمراكز الثقافية في المحافظات والضباط المصريون في الوحدات ، الخ . .

وأصبح جهاز الأمن من الضخامة والرغبة بشكل أشاع الذعر في نفوس المواطنين كبيرهم وصغيرهم .

انتخابات الاتحاد القومي او الفصل الثالث من المسرحية :

وكانت أخطر الاجراءات وأبعدها أثراً انتخابات الاتحاد القومي ، التي كانت وسيلة لتفكيك عرى الروابط الفكرية والعقائدية واحياء العنعنات والروابط العنصرية والطائفية والمحلية والعائلية ، وظهر جلياً أن هذه الانتخابات كانت توجه من قبل عناصر المخابرات المصرية مباشرة ، وهدفها القضاء نهائياً على العناصر القوية المساهمة في الحكم وعزلهم تماماً عن الشعب واجتثاث جذور الأحزاب الوطنية وهذا اخطر ما قامت به الوحدة من تخريب باقامة قاعدة شعبية قوامها العائلة والعنصر والطائفة ولا يجمعها هدف أو مبدأ أو مثل أعلى بل تستوحىها من الغرائز والعواطف البدائية والتقرب من السلطة والانتفاع ، وبذلك تلقى المجتمع في سورية أعظم ضربة وأصيب بنكسة أعادته إلى الوراء أكثر من ربع قرن عندما اجتثت جذور الأحزاب والمنظمات النقابية والمهنية وجمدت الحريات .

تشبث الرئيس بسياسته وحكمه المطلق :

ولم يقبل الرئيس أي مناقشة أو نصيحة في كل من هذه المواضيع ، بل ثابر في سياسته حتى أجهز على كل مكتسبات الشعب في سورية ومنجزاته خلال نضال استمر أكثر من نصف قرن ، وقد استفذ بعض الوزراء السوريون في مصر كل السبل لايقاف هذه السياسة المخربة للوحدة ، وعندما أيقنوا استحالة عدول الرئيس عن خطته قرروا الخروج من الحكم والرجوع إلى الشعب الذي من حقه وحده الحكم لهذه السياسة أو عليها . واليوم وقد مضى أكثر من عام على استقالة الوزراء السوريون من الحكم^(١) دون أن يعلم الشعب ملاسبات هذه الاستقالة وأسبابها الاصيله ، ودون أن يتراجع جمال عبد الناصر عن سياسته التي أصبحت واضحة لدى كل المواطنين من عمال وفلاحين وتجار واقتصاديين ومثقفين ، والتي تهدف إلى جعل سورية مجالاً حيويًا واقتصاديًا لمصر ، وقتل كل ملكات وامكانيات الشعب العربي في سورية وتحويله إلى قطيع . اليوم لا بد من وضع الحقيقة كما هي أمام الشعب رغم كل ما يحوط ذلك من مخاطر وارهاب لأن واجبنا تجاه هذا الشعب العظيم وتجاه أمننا العربية وتجاه ضمائرنا ، كما ان مسؤولياتنا تجاه مبادئنا وتجاه التاريخ تقضي كلها بذلك ، كما نحثم علينا وضع الحلول الملائمة لتقويم هذه الانحرافات بالوحدة والتمهيد بالفعل لاقامة المجتمع الاشتراكي العربي الذي تناضل جماهير شعبنا من أجله . وأرجو ان يوفقني قلبي وذكريتي إلى سرد الوقائع والاحداث التي رافقت الوحدة وأدت إلى انهيار حكم عبد الناصر في سورية .

٤ - ارجو الانتباه إلى ان تاريخ هذه الصفحات يعود إلى اوائل عام ١٩٦١ .

الجزء الثاني

وحدة النضال - او مقدمات الوحدة

اول مقابلة مع جمال عبد الناصر :

عينت عضواً في الوفد السوري الذي ذهب إلى مصر برئاسة السيد سعيد الغزي رئيس الوزراء وعضوية الاستاذ رشاد برمدا وزير الدفاع في ١٩٥٥/١١/٧ لتوقيع الاتفاقية الثنائية بين سورية ومصر. وقد استقبلنا في المطار السيد عبد اللطيف البغدادى والمشير عامر وبقية الوزراء. وقد حل الوفد في قصر الطاهرة. وكان نصيبي مع العقيد جمال فيصل الملحق الصغير لقصر الطاهرة وهو جزء جديد متمم للقصر كانت تقيم فيه الاميرة فوزية. كما كان فاروق يقضي فيه أمتع أيامه. ولأول مرة في حياتي تفتتح عيني على مدى البذخ والترف الذي كان يغرق فيه ملك مصر السابق وأفراد أسرته.

وفي المساء ذهبنا إلى مقر رئاسة مجلس الوزراء في شارع القصر العيني واستقبلنا الرئيس جمال عبد الناصر في مكتبه وبعد حوالي ساعة عقد اجتماع مشترك ضم عدداً من الوزراء المصريين برئاسة الرئيس جمال عبد الناصر والوفد السوري ممثلاً عن الجمهورية السورية. وتم في هذا الاجتماع توقيع الاتفاقية الثنائية. وقد لاقى الوفد كل ترحاب ووضعت كل الوسائل تحت تصرفنا لتسهيل الإقامة والمتعة في القاهرة. وأهدى الرئيس الأوسمة لأعضاء الوفد. وكان يشد على يدي بحرارة وفوة ويسألني عن اخواني وكأنه يعطيني اهتماماً خاصاً.

وبعد أسبوع عاد السيد الغزي إلى دمشق وصدر قرار من وزير الدفاع بتعييني وجمال فيصل في القيادة المشتركة التي أعلن عن انشائها فور توقيع الاتفاقية وأعطيت القيادة العامة للجيشين السوري والمصري للفريق عبد الحكيم عامر. فانقلنا من قصر الطاهرة وانتهت أيام النعمة. . ونزلت مؤقتاً في احد الفنادق بمصر الجديدة الى ان استأجرت شقة هناك ونقلت جميع أفراد عائلتي قبل نهاية عام ١٩٥٥ إلى مصر.

ولم تتح لي الفرصة للاستماع إلى الرئيس جمال عبد الناصر غير أنني وجدت نفسي سعيداً جداً بالتعرف على قائد الثورة المصرية واعضاء مجلس الثورة وخاصة المشير عامر بعد ان كان الاعجاب يملأ قلبي وقلوب رفاقي الضباط السوريين بالانجازات التي كنا نسمع عن تحقيقها على يد هذه الثورة في مصر. واهص منها بالذات اتفاقية الاسلحة مع الاتحاد السوفياتي التي عملنا على عقد اتفاقية مثلها بين سورية والاتحاد السوفياتي وبدأنا نعتقد بأن عقدة الشعور بالنقص أخذت تنحل بين المواطنين عامة والعسكريين على وجه الخصوص. لأننا كنا نرى ونسمع عن تدفق الأسلحة الى اسرائيل من الدول الغربية وكذلك المعونات المالية من امريكا والمانيا الاتحادية ونشهد الإعتداءات الاسرائيلية الغربية على مصر والاردن وسورية في كل أسبوع بل كل يوم، حتى كاد الشعب يفقد ثقته بنفسه، كما أثر ذلك كثيراً على معنويات الجيش. وزاد في كراهية الشعب للغرب والحقد عليه.

أول اجتماع مع المشير عامر:

كان ذلك في مكتبه بحضور محمود فوزي وزير الخارجية المصرية والسيد سعيد الغزي رئيس الوزارة السوري ووزير الدفاع الاستاذ رشاد برمدا والعقيد جمال فيصل، وكان الاجتماع نتيجة عقد الاتفاقية ويهدف إلى حصر حاجة الجيش السوري من المعدات والمساعدات لكي تزداد قوته الدفاعية تجاه الاعتداءات الاسرائيلية المتكررة. وكان اهم ما نحتاجه في ذلك الوقت هو المدفعية المضادة

للطائرات والطائرات المقاتلة لمنع اختراق الجو السوري من الطائرات الاسرائيلية وتدعيم الدفاع الجوي عن سورية لرفع المعنويات خاصة بعد ان تأثرت قليلاً نتيجة حادثة طبريا .

والحقيقة انني كنت أتصور انه سيلبي طلبنا بارسال عدد من الطائرات «ميج» لسوريا وكمية من المدفعية المضادة ريثما تصل الأسلحة التي تعاقدت عليها سورية من الاتحاد السوفياتي ولم يكن يدور بخليدي أن هذه الأمور ليست بالسهولة التي أتخيلها فهي مرتبطة في عوامل سياسية واقتصادية كثيرة . كما كنت أتصور أن الجيش المصري أصبح من القوة بدرجة يستطيع معها الدفاع عن مصر ضد اسرائيل ومساعدة سورية بكل ما تطلبه . غير ان هذه الفكرة بدأت تزول تدريجياً كلما تعمقت في معرفة القوات المسلحة المصرية واعترف بان الفرصة لم تكن متاحة لي بسهولة فقد استغرق ذلك التطور وقتاً طويلاً استمر معظم عام ١٩٥٦ حتى فترة ما قبل العدوان الثلاثي عندما تبين لي نتيجة المناقشات الصريحة ان عدد القوى البرية والجوية غير كاف وان مستوى التدريب على الأسلحة الحديثة منخفض وان قسماً كبيراً من الطائرات «الميج» ليس لها طيارون ولا ملاحون كافون .

في القيادة المشتركة :

خصص للقيادة المشتركة عدد من غرف القيادة العامة للقوات المسلحة المصرية . وعين اللواء سيف اليزل خليفة^(١) رئيساً للأركان ومعه بعض الضباط غير المتفرغين أبرزهم العقيد محسن ادريس وهو من مكتب القائد العام .

ومضت أكثر من ثلاثة شهور لأعمل لنا فيها اطلاقاً حتى بدأ يتسرب اليأس إلى قلبي ، وكثيراً ما كنت اصارع الضباط المصريين بأن القيادة والضباط السوريين وكذلك الحكومة السورية تنظر إلى القيادة المشتركة بغير النظرة التي ينظر إليها المصريون وانهم لو عرفوا الحقيقة لتأثرت العلاقات بين الجيشين بل بين

١ - وهو الآن سفيراً للجمهورية المتحدة في السودان .

البلدين . ولاحظت ان فكرة العروبة وفكرة التعاون الجدي بين مصر والدول العربية ليست موجودة جداً في رأس الضباط القادة الذين كنا نقابلهم ، وأن جميع الضباط في القيادة المصرية لا يعرفون المقصود من تشكيل القيادة المشتركة ، ولا يأخذون العمل فيها مأخذ الجد ، بل ان معظمهم لا ينظر إليها إلا انها وسيلة لهم لكي يخرجوا بفسحة إلى سورية بحجة هذه القيادة فيتاح لهم اخذ تعويضات ضخمة وشراء «الحاجات» الحلوة من دمشق . . وهكذا . أما العمل الجدي في القيادة فلم ألمسه اطلاقاً طيلة وجودي في هذه القيادة وحتى قبيل العدوان .

لقد كانوا يدعون بأن القائد العام غير متفرغ وانه سوف يخصص الوقت الكافي للقيادة وانه سيخصص مقرر خاص لها ، وحجج اخرى واهية كادت تقضي على كل جذوة حماسنا وايماننا بجدوى هذه الاتفاقية العسكرية مع مصر .

وأخيراً اخصص مقرر جديد للقيادة المشتركة ودخلت اليمن والسعودية وبالتالي الاردن في هذه القيادة . وكنا نقرأ ونسمع عن نشاط سياسي كبير في حقل التعاون العسكري بين جيوش هذه الدول ، وكان المسؤولون في كل دولة يعلنون في تصريحاتهم عن أهمية القيادة المشتركة ودورها في الدفاع عن الأمة العربية ضد الصهيونية وكنت ألتفت حولي في القيادة فلا أجد إلا البناء الضخم والاثاث الفخم الذي صرف عليه آلاف الجنيهات ، والا الصحف والمجلات المصورة يقرأها الضباط الذين يعينون في مكاتبهم المريحة ويبحثون في كل شيء ما عدا المهمة التي كان من المفروض ان يقوموا بها .

وكنا نعجب من هذا الموقف ولا نستطيع معرفة أسبابه حتى لقد بدأ الضباط المصريون ينجلون من مواجهتنا ويتهربون من الخوض في الاحاديث الجدية حول الموضوع . وكثيراً ما كنا نلجأ إلى بحث بعض الحوادث والاعتداءات التي تقع على الحدود العربية ونضع المذكرات ونبين آراءنا ومقترحاتنا ويأخذ رئيس الاركان هذه التقارير والمذكرات ويدعي بأنه سيناقش بها القائد العام . ولكن الوقت يمضي ولا نرى ولا نشعر بنتيجة جدية .

ووقعنا في حيرة من أمرنا بالنسبة للقيادة السورية التي أرسلتنا لنمثلها في

مصر، ونخجل من حماسنا الذي يتحول إلى عدمية مستمرة في أبهاء القصر الضخم الذي نقيم فيه والذي كان فيما مضى معهداً للصحارى . فتحول إلى قيادة عليا للجيش العربية المتعاقدة .

وعندما كنا نجتمع بزملائنا الضباط السوريين ورئيس الاركان اللواء شوكت شقير كنا نشكوهم من عطالة القيادة وكثيراً ما حرصت اللواء شقير لبحث الموضوع جدياً مع المشير عامر، ولكن الابهة التي يحاط بها عندما يزور مصر كانت تعقد لسانه اذا لم تكن هناك أسباب اخرى أجهلها .

الاجتماع الثاني مع عبد الناصر:

كان ذلك في منزل المشير عامر ولم يكن هنالك سوى الزعيم شوكت شقير والعقيد رياض كيلاي والعقيد جمال فيصل والمقدم جودت أتاسي وأنا من سورية والمشير والرئيس . وقد دعينا على عشاء خاص لتتعرف على الرئيس عبد الناصر، وكم كان لهذا الاجتماع من أثر عميق في نفسي عندما كنت ورفاقي نستمع إلى الرئيس وهو يتحدث بطلاقة المؤمن ويعقلية الثوري المتحمس وبهدوء وثقة عن ذكرياته في فلسطين ثم عن الثورة، وعن محاولات الضغط عليه لكي يتجنب التعاون مع العالم العربي ويتعد عن القومية العربية، ويتجه اتجهاً آخر، واصراره على عقيدته . غير انه لم يقبل النصائح ولا الاغراءات ولا الضغط لأنه يؤمن بالقومية العربية وبالمصير الواحد للأمة العربية وان مصر جزء لا يتجزأ منها وانها لا يمكن ان تحافظ على حريتها الا بالتضامن مع الدول العربية .

ثم تحدث عن ثورته الاجتماعية والاقتصادية والسياسية وكان كأنه ينطق بلسان كل منا وهو يتحدث عن فساد الملكية في مصر وعن الاقطاع وعن أهدافه في اقامة العدالة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية وبناء مجتمع جديد ينفذ عنه غبار الظلم والخوف من الجوع والمرض والجهل ويحرر الطبقة الكادحة من العمال

والفلاحين ويتيح لهم الفرصة لكي يشاركوا في رسم مصيرهم ويتمتعوا بالحقوق والمستوى المعيشي اللائقين .

كنت كأني في حلم أستعرض الآمال التي كانت تعيش منذ طفولتي في مخيلتي وأجدها وقد أصبحت حقيقة بعد ان تجسدت كلها في هذا البطل الناصر جمال عبد الناصر وان الأمة العربية قد وجدت البطل الذي سيقودها في معركة مصيرها الواحد نحو التحرر والوحدة، والتطور السياسي والاقتصادي والاجتماعي . وان الثورة التي تعتمل في صدر كل شاب منا تملؤ قلب جمال عبد الناصر الشاب الأسمر القوي الذي يقود ثورة عربية أصيلة في مصر بعد ان كادت مصر تطلق العروبة إلى الأبد . . هكذا رأيت جمال عبد الناصر . وقد أثبت ما استطعت تلخيصه من حديثه في مفكرتي في نفس اليوم وقبل ان انام . وارسلت ملخصه للقيادة العامة للقوات المسلحة السورية بدمشق .

اللواء شوكت شقير يضيق بي ويطلب نقلي من القيادة المشتركة :

وما ان عاد اللواء شقير حتى طلب رسمياً من المشير الاستغناء عني ونقلي من القيادة المشتركة لاعتقاده بأنني لا أنقيد بالحدود العسكرية التي رسمتها لي القيادة، بعد ان لاحظ صلتي بالمشير والرئيس واعتقد بأنني همزة وصل بينهما وبين رفاقي الضباط، ولم يرق له هذا الأمر بعد أن تأكد من ان جمال فيصل لا يستطيع ان يوجهني في مصر .

غير انه لم ينجح في هذا المسعى ، اذ اصر النفوري وحبيدي وطعمة على بقائي وكانت لهم معركة كلامية معه ، ولعل هذه الحادثة كانت بدء ترزع الثقة بيننا وبينه كما كان ذلك بالنسبة لرياض الكيلاني الذي كان يطمع في لعب دور سياسي على حسابنا مستغلاً مركزه بالشعبة الثالثة ، كما كان يطمع في التعيين في القيادة المشتركة بمصر .

ومضت سنة في القيادة المشتركة لم تنتج فيها أي شيء بل كنا نشترك في المراسم والاحتفالات كواجهة بركة للتعاون العسكري بين الدول العربية المتحررة (هكذا) . . . وكدليل مادي على هذا التعاون لاغظة الدول العربية الأخرى مثل لبنان والعراق والأردن والسودان وغيرها . . . بالإضافة إلى استغلال هذه القيادة العسكرية بالدعاية لصالح زعامة عبد الناصر.

العدوان الثلاثي :

وفي نهاية شهر تشرين الأول ١٩٥٦ قدمت مع المشير إلى دمشق وقد مر على الأردن بعد توقيع الاتفاقية معها ورداً لزيارة اللواء علي أبو نوار وفوزي الملقى لمصر . وما ان انتهت الزيارة حتى فوجئنا بالعدوان الاسرائيلي يوم ٢٩ تشرين اول ١٩٥٦ وفقدان الطائرة المرافقة للمشير والتي كان من المفروض عودتي بها إلى مصر حتى لقد اعتقد الكثيرون انني فقدت معها . بينما كنت قد سافرت مع المجموعة الأولى من القوات السورية إلى الأردن كرئيس لاركان هذه المجموعة . وبقيت طيلة فترة العدوان في الأردن .

تبين صباح يوم ٣٠/١٠/١٩٥٦ ان نزول المظليين في «ممر تلاء» في صحراء سيناء كان مقدمة لهجوم اسرائيلي شامل على سيناء . واذاغت المحطات الانكليزية والفرنسية اندازاً موجهاً إلى الحكومة المصرية والحكومة الاسرائيلية لوقف اطلاق النار، وكان من الواضح ان المقصود به هو التدخل المباشر بالهجوم على منطقة قناة السويس . واصبح واضحاً للعالم ان بريطانيا وفرنسا واسرائيل تشترك في هجوم على مصر لاستعادة قاعدة السويس والقضاء على ثورة جمال عبد الناصر . ومن الجدير بالذكر انني عندما كنت في مصر لم أكن ألاحظ ان المصريين يتوقعون جدياً هجوم الانكليز والفرنسيين على مصر، وكان ضباط القيادة الذين يعملون معنا يعتبرون التهديدات والحشد في المتوسط من قبل فرنسا وانكلترا أسلوباً من

التهديد والضغط ولم يتصوروا أبداً ان عدواناً مسلحاً سيقع عليهم . وكان العمل يجري على أساس هذه الفرضية . ولذلك كان معظم الجيش المصري شرقي قناة السويس ولم يكن الاحتياط مجهزاً ومدرباً لدخول معركة شاملة كما ان تدريب وتسليح الحرس الوطني والمقاومة الشعبية لم يكن جدياً .

المجموعة السورية الأولى في الاردن :

عندما تأكد لدى الأركان العامة حقيقة العدوان بادرت يوم ٣٠/١٠/١٩٥٦ إلى تشكيل مجموعة من القوات السورية مؤلفة من لواء مشاة ولواء مدرعات و٣ افواج مدمفية مع الوحدات الادارية اللازمة ، وشكلت لها قيادة خاصة وقررت ادخالها إلى الاردن يوم ١٠/٣١ وتم ذلك بالفعل . وقد طلبت من القيادة العامة الاشتراك بالقتال مع هذه المجموعة وعينت رئيساً لأركانها وكان أمرها العقيد الركن سهيل العشي . واذكر قبل ان اتوجه إلى الاردن يوم ١٠/٣١ أنني ذهبت مع بعض ضباط القيادة السورية وهم : أمين النفوري وعفيف البزرة وعبد الحميد السراج إلى السفارة المصرية في شارع ابي رمانة وقابلنا السفير محمود رياض وطلبنا اليه ابلاغ الرئيس عبد الناصر باسم قيادة الجيش السوري ، ان المجموعة السورية ستتحرك مساء اليوم الى الاردن واننا سنقطع أنابيب البترول الانكلو - عراقية التي تصب في البحر المتوسط وتمر عبر الأراضي السورية ، وقد اتخذنا كل الاجراءات اللازمة لتنفيذ ذلك . ولاحظنا انهيار معنويات السفير محمود رياض وكانت عيون اللواء حافظ اسماعيل مغرورة بالدموع وليس لديها أي معلومات واضحة عن الموقف ولا أي تعليمات من مصر . ومما هو جدير بالذكر أن المجموعة السورية عبرت الحدود الاردنية قبل أن يصدر قرار من الحكومة التي كان يرأسها صبري العسلي آنذاك ويشترك فيها حزب الشعب ، حتى لقد جرت مناقشة في مجلس الوزراء بناء على الحاح بعض الوزراء

الذين عارضوا في ادخال القوات السورية للأردن وكانوا يدعون بأن الاتفاقية بيننا وبين مصر لا تشمل سوى الدفاع ضد اسرائيل أما وقد كان العدوان من قبل دول كبرى فلا مبرر للمغامرة في استقلال سورية من أجل مصر. وكان بعضهم يصر على تأجيل التدخل لمدة ٤٨ ساعة ليتجلى الموقف غير أن الحكومة أقرت بأكثريتها ارسال مجموعة من القوات البرية إلى الاردن . وكان الجو المسيطر على سورية هو جو الحرب الفعلية وكنت لا ترى أو تسمع أينما توجهت في مدن سورية وريفها الا استعدادات شعبية وعسكرية لمعركة المصير . وكان الشعب بأجمعه يعتبر ان العدوان الثلاثي لا يقصد به مصر وحدها ولا نظام جمال عبد الناصر ولكن الاستعمار يريد تصفية مشاكل المنطقة العربية دفعة واحدة والقضاء على الحركات التحررية في الوطن العربي من الخليج إلى المحيط واعادة نفوذ أوروبا الغربية اليه والتمكين لاسرائيل نهائياً في قلب الأمة العربية . وضرب الثورة الجزائرية .

وكنا في قيادة الجيش ننتظر انزالاً على الشواطئ السورية من القوات الفرنسية ولذلك فقد عبأنا جميع القوى المسلحة والشعبية لمواجهة حرب شاملة هدفها الدفاع حتى آخر طلقة عن أراضي الوطن واستقلاله، والمشاركة مع قوات الجيش الاردني بالهجوم على فلسطين المحتلة لرفع الضغط عن القوات المصرية . وفي يوم ٣١/١٠/١٩٥٦ وصلت أنا والعقيد عفيف البزرة الحدود الاردنية وكنت وهذه حقيقة مؤسفة، لا أعرف الاردن إلا على الخرائط وبعد أن جلسنا بالسيارة أخرجت الخريطة وأخذت أدرس الموقف مع العقيد عفيف البزرة . وكان آنذاك بلا عمل وقد عين في قيادة باللواء المدرع ولم أكن قبل ذلك الوقت قد عرفته عن كثب .

وبعد دراسة الخريطة وتحليل الموقف العام والأخذ بعين الاعتبار وجود القوات البريطانية الجوية في قاعدة المفرق الاردنية التي تقع على الحدود السورية وفي عقدة طرق يمكنها فيها مراقبة وقطع كل اتصال بين القوات السورية في الاردن وبين الحدود السورية، كما يمكنها مساعدة أي هجوم اسرائيلي يأتي على محور

جسر الشيخ حسين - اربد - درعا . كما أخذنا بعين الاعتبار احتمال وصول قوات عراقية وتمركزها في منطقة المفرق ، وما يترتب على ذلك من امكانية قطع القوات السورية في الاردن ومنع الاتصال معها وتدميرها من الجو علماً بأنها تشكل في ذلك الوقت القوة الرئيسية الضاربة في الجيش السوري ، ولأن القوات الأخرى كانت مكلفة بمهام دفاعية في الجهة الجنوبية الغربية وفي العاصمة والمناطق الأخرى الشمالية والغربية والشرقية والوسطى .

وتناقشت بهذا الأمر مع العقيد عفيف البزرة الأمر الذي كشف لنا خطورة بقاء قاعدة المفرق خلف القوات السورية ، وان هذا الوضع غير طبيعي إطلاقاً ، اذا لا يعقل أبداً اننا قادمون للاشتراك في معركة ضد قوات العدوان الثلاثي واننا نتجاهل هذه القاعدة الجوية البريطانية التي تعتبر شوكة في جانبنا وقاعدة قد تستعمل في كل دقيقة ضد قواتنا ، ولا يستبعد ان تقوم بتموين الطائرات البريطانية التي تهاجم مصر أو أية قوات عربية تساندها .

وقررنا نتيجة هذا التقدير السريع للموقف أن نناقش الموضوع مع القيادة الاردنية . وبالفعل فمضد وصولنا عقدنا اجتماعاً مع اللواء علي أبو نوار ولفطنا نظره إلى قاعدة المفرق وأهمية ذلك بالنسبة لتوزيع القوات في الاردن والأخطار المحتملة من هذه القاعدة . ودعم وجهة نظرنا هذه ما سمعناه من قائد لواء المدرعات السورية آنذاك المقدم طعمة العودة الله بأن الطائرات البريطانية كانت تطير على ارتفاع منخفض فوق الرتل السوري منذ عبوره الحدود الاردنية ليلة ١/٣١ تشرين ثاني حتى ساعة وصولها الى منطقة عمان . لا بل ان هذه الطائرات حلقت يوم وصولنا فوق عمان أكثر من مرة وعلى ارتفاعات منخفضة فوق أماكن حشد القوات السورية ، وفوق القيادة العامة للقوات السورية - الاردنية في عمان . مما زاد في صحة وجهة نظرنا . . ولكننا استغربنا عدم استجابة اللواء علي ابو نوار لملاحظتنا واكتفى بأنه قال سأحمل وجهة نظركم إلى سيدنا (ويقصد بذلك جلالة ملك الاردن) وذهب علي ابو نوار فوراً إلى القصر الملكي ، ولما عاد في الساعات الأولى من صباح ١/١١/١٩٥٦ أجابنا بان سيدنا اتصل بالقاعدة وطلب اليهم عدم

تحليق الطائرات منها ووعدته بذلك . . عجيب هذا الأمر!! نحن في حرب مع انكلترا . . . والقاعدة البريطانية بجانبنا وهي مليئة بالطائرات المقاتلة من نوع هنتر ومن أنواع أخرى قاذفة ، وعندما نبهنا القيادة الاردنية إلى ذلك أجابونا بأن هنالك اتفاقية بين بريطانيا والاردن ولا يمكن تجاهلها ولا حظنا برم علي أبونوار والزعيم صادق الشرع رئيس اركان الجيش الاردني بنا وخاصة عندما أصرينا على جمع القوات السورية في معسكر الجف جنوب عمان وتأخير عبورها نهر الاردن حتى تتكامل .

مفاجآت جديدة في الموقف تبرر تخوفنا :

وفي اليوم التالي أعلنت الاردن قبول دخول القوات العراقية وأعلمتنا القيادة الاردنية أن لواء عراقياً بقيادة الزعيم عبد الكريم قاسم قد عبر الاردن وأنه سيتمركز في منطقة المفرق . وفي نفس اليوم أبلغتنا القيادة السورية أنها تلقت برقية من المشير عامر يطلب تأجيل دخول القوات السورية والاردنية بمعركة داخل أراضي فلسطين المحتلة . عندها طلبنا رسمياً أن يحتفظ للقوات السورية بالدفاع عن محور جسر الشيخ حسين - اربد - المفرق - درعا لأن ذلك يؤمن حماية الحدود السورية الجنوبية وفي نفس الوقت يضع القوات البريطانية في المفرق في قبضة القوات السورية كما يفسح المجال لهذه القوات بالحركة باتجاه الضفة الغربية على محور اربد - جسر دامية - نابلس . وفوق هذا وذاك فأننا نكون في موقف نستطيع فيه مجابهة المؤامرات المحتملة من قبل القوات العراقية اذا أراد نوري السعيد استخدامها ضد سورية على محور المفرق - درعا .

وعندما تردد اللواء علي أبونوار، طلبنا اليه أن نعرض ذلك على الحكومة الاردنية وبالفعل تم اجتماعنا في مكتب السيد عبد الله الرياوي وزير الخارجية وحضور عدد من الوزراء الاردنيين اذكر منهم السيد شفيق ارشيدات ، وعندما

شرحنا لهم الموقف العسكري ، أيد هؤلاء وجهة نظرنا وأكدوا أن الحكومة لا تستبعد ان يتآمر الانكليز ونوري السعيد على الحكومة الاردنية ويستعملوا قوات قاعدة المفرق لضرب الجيش السوري والاردني . كما لا يستبعد ان تكون هناك خطة مبيتة بهذا الشكل او بشكل آخر . وعندما وجدنا تأييداً من الوزارة الاردنية بادرنا إلى اقتراح إعادة تمركز القوات السورية على محور اربد - المفرق - درعا ، وأسرعنا منذ مغادرتنا وزارة الخارجية الاردنية لتنفيذ هذه الخطة . وما ان طلعت شمس يوم ١٩٥٦/١١/٣ حتى كانت القوات السورية تمسك محور اربد - جسر الشيخ حسن ، بالإضافة إلى تطويق قاعدة المفرق وسد محور المفرق - درعا ، وبقي من مجموعتنا فوجان من لواء المشاة يقومان بمهمة الدفاع عن جسر اللبني وجسر دامية الواقعين على طريق القدس - عمان ، عمان ونابلس ، اللذين يربطان الضفة الغربية بالضفة الشرقية .

اكتشاف مؤامرة حلف بغداد على سورية :

والجدير بالذكر أنه في اليوم التالي لتمرکز القوات السورية حوالي المفرق اكتشفت المؤامرة العراقية الانكليزية التي كانت تستهدف قيام ثورة في سورية وقطع القوات السورية في الاردن واستعمال القوات العراقية في الهجوم على سورية ودعم الثورة فيها ، وبالتالي تصفية الأوضاع في سورية والاردن . وقد ساعد على سرعة اكتشاف المؤامرة اعتقاد بعض المشتركين فيها انها أصبحت معروفة لدى السلطات السورية بسبب تغيير تمركز القوات السورية وتطويقها المفرق والقوات العراقية المتمركزة حوله . وهكذا أحبطت مؤامرة جديدة واعتقل المتآمرون فيها وقدموا للمحاكمة ومن بينهم هايل السرور وحسن الأطرش وميخائيل البان وعدنان الأتاسي ، وعين العقيد عفيف البزرة رئيساً للمحكمة التي ستحاكمهم .

التعرف على اللواء عبد الكريم قاسم وعبد السلام عارف :

جاء على رأس اللواء العراقي إلى الاردن الزعيم الركن عبد الكريم قاسم ويعاونه العقيد الركن عبد السلام عارف وكانت الفكرة التي لدينا عن الضباط القادة من العراقيين ليست في صالحهم لأن الوصي ونوري السعيد والسفارة البريطانية من وارثها وبالتالي قيادة حلف بغداد لم تبق بين الضباط القادة إلا الذين يدينون كلياً بالولاء للعائلة الهاشمية ولبريطانيا خاصة ، والغرب بشكل عام أو الذين لا يهمهم سوى الارتزاق أو العناصر التي لا تدين بالقومية العربية ولا بالتححرر من الاستعمار والنفوذ الأجنبي . وبما ان الجيش العراقي بعد ثورة رشيد عالي الكيلاني على الانكليز عام ١٩٤١ أصبح شوكة في جنب الاستعمار والاسرة الهاشمية فقد أصبحت سياسة الحكومة العراقية والسفارة البريطانية من ورائها بقاء الجيش بعيداً عن السياسة وآلة طيعة بيد الحكومة . غير اننا كنا نسمع بين آونة واخرى عندما نلتقي مع الضباط العراقيين بأن ارباب نوري السعيد وجواسيس القصر ودار الكرميات او السفارة البريطانية لم تستطع كلها مجتمعة نزع الثورة والحقد المتأججين في صدور العراقيين عامة وفي صدر كل ضابط في الجيش بشكل خاص ضد البريطانيين وعملائهم من امثال الوصي والسعيد وغيرهم . وانه لن يطول الوقت حتى تندلع النار فتأكل كل العملاء والخونة والانعزاليين وتعود العراق وجيش العراق إلى مكانها من الطليعة العربية المتحررة .

وكان منذ عام ١٩٤٥ قد التجأ إلى سورية ضابط عراقي من أنصار ثورة الكيلاني ودخل في الجيش السوري برتبة رئيس أول وهذا الضابط هو المقدم مفلح بن علي، وكان يعرف الكثير عن ميول وسلوك الضباط العراقيين القدامى منهم بشكل خاص . وتشاء الصدفة ان يكون هذا الضابط زميلاً قديماً لعبد الكريم قاسم فاتفقت مع العميد أمين النفوري وكان رئيساً للشعبة الأولى في ذلك الوقت بأن يندب المقدم مفلح بن علي إلى المجموعة السورية في الاردن كضابط هندسة

وبذلك يمكنه ان يكون قريباً من القوات العراقية لعله يحتك بضباطها . وقدم مفلح بن علي إلى الاردن واجتمعت به أنا وعفيف البزرة وطعمة العودة واتفقنا معه على تدبير طريقة يتصل بها صدفة مع عبد الكريم قاسم الذي كان مع قواته في المعسكرات الاردنية الواقعة غربي قاعدة المفرق البريطانية وتم اللقاء بينهم فعلاً ، ونقل لنا المقدم مفلح بن علي بأن قاسم وعارف مصممان على الثورة ضد الحكم الفاسد في العراق وانها سيقومان بانقلاب لتنفيذ خطتهما فور عودتهما إلى العراق وإذا استحال ذلك فانهما على استعداد للانضمام مع قواتهما إلى الجيش السوري وأطلعاه بأنهما كانا يلاحظان ان الحكومة العراقية ونوري السعيد بالذات يريد من وراء ارسال الجيش العراقي إلى الاردن كل شيء عدا الاشتراك جدياً في الدفاع عن الأردن والمساهمة مع القوات السورية والأردنية لمهاجمة اسرائيل وانهما يؤكدان وجود مؤامرة يقصد منها تحطيم الجيش السوري واقامة حكم عميل فيها وخلق الظروف لاستخدام القوات العراقية في الاردن لفرض حكومة ممالئة للمهاشميين ولحلف بغداد .

واكد ايضاً وقبل كل شيء بأن الشعب العراقي والجيش في غليان شديد بعد العدوان الثلاثي على مصر وان الثورة لا بد قائمة في العراق ، وستطوح برأس الوصي والسعيد وتحطم حلف بغداد .

واستمرت الاتصالات في الاردن وتبعها مقابلات بيننا وبين قاسم وعارف مباشرة وكان ذلك خارج المعسكرات وبعيداً عن أعين ضباط الاستخبارات العراقيين الذين يتصلون بالزعيم محسن الملحق العسكري العراقي في عمان مباشرة لتلقي التعليمات .

وقد فرضت العزلة التامة على القوات العراقية وحرم على الجنود والنقباء والضباط الاتصال بالاردنيين والسوريين . وعندما كنا نصادفهم كنا نجد بأنهم ناثرون على حكومتهم ، وانهم على استعداد للانضمام إلى الجيش السوري اذا أعطيت لهم الضمانات بعدم تسليمهم للسلطات العراقية . وقد تم بالفعل دراسة هذا الاحتمال مع القيادة السورية ، وعقد اجتماع سري بين اللواء توفيق نظام

رئيس الاركان السورية آنذاك وكان معه كل من العقيد امين نفوري وعفيف البزرة وطعممة العودة الله وبين قاسم وعارف واتفق معهم على ان الجيش السوري سيقبلهم في عداد أفراده اذا أرادوا أو اذا فشلوا في محاولة الثورة ضد السلطات العراقية .

توقف العدوان :

تم وقف اطلاق النار يوم ١٢/٦/١٩٥٦ بعد ثورة الرأي العام العالمي ضد العدوان وتدخل مجلس الأمن واندثار الاتحاد السوفياتي المشهور بضرب لندن وباريس بالصواريخ ذات الرؤوس النووية ومحو اسرائيل اذا استمر العدوان واصرار امريكا على حلفائها بوقف العدوان والانسحاب من مصر.

كان ذلك في نظرنا النصر العظيم لمصر والقومية العربية وبداية مرحلة جديدة في السياسة العربية لأن معركة بورسعيد أصبحت النقطة الحاسمة في نهاية احتضار الاستعمار، والبداية الفعلية للتضامن العربي ، لا بل أصبح شعار الوحدة العربية بقيادة عبد الناصر يتردد على ألسنة الشعب العربي من المحيط للخليج . واعتبر الشعب السوري انتصار مصر على دول العدوان الثلاثي انتصاراً لفكرة - السياسة المتحررة - والحياد والوحدة .

ذهل الاستعمار من النتيجة المخزية للعدوان على مصر وأدرك بعد ان لمس تصميم سورية والاردن للمساهمة في المعركة ضد العدوان ممثلاً في اسرائيل وبالقوات والمصالح البريطانية والفرنسية وكذلك تصميم الشعوب العربية كلها على الوقوف في وجه العدوان والعملاء ، ان ميدان المعركة قد اتسع واصبحت النيران تشتعل تحت اقدام النفوذ الغربي والعملاء في كل الوطن العربي واهتزت العروش المأجورة أي هزة ، مما اضطر الحكومات العربية كلها وبدون استثناء إلى التأييد النظري لمصر، ووصلت بالنسبة لبعض الدول إلى قطع العلاقات

الدبلوماسية مع فرنسا وانكلترا. واضطرت الدول المعتدية مرغمة إلى إيقاف العدوان المسلح.

امريكا تحاول وراثة بريطانيا وفرنسا في الشرق الأوسط بعد اعلان مبدأ ايزنهاور:

وانطلق الشعب العربي كالنار يطالب بالقضاء على النفوذ في كل منطقة الشرق المتوسط، وعند ذلك بادرت الحكومة الاميركية إلى اعلان ما سمي «بمبدأ ايزنهاور» مستغلة السمعة التي ظنت انها اكتسبتها عند العرب من جراء عدم اشتراكها بالعدوان، بل وتظاهرها بمقاومته ومساهمتها في إيقافه. وتبع ذلك موجة محمومة من الدعاية الغربية، مفادها ان البلاد العربية التي تخلصت من النفوذ الغربي - الفرنسي والبريطاني، أصبحت مفتوحة امام التغلغل الشيوعي، واذا لم يشغل «الفراغ» الذي حدث بعد خروج بريطانيا وفرنسا من قبل الولايات المتحدة، فان دول الشرق الأوسط العربية ستسقط عاجلاً أو آجلاً تحت النفوذ السوفياتي.

وبادرت أمريكا إلى استلام دفة القيادة للسياسة الغربية في العالم العربي كله مصممة على وراثة التركة الأوروبية عامة والبريطانية خاصة. وعاد النشاط من جديد إلى أوساط العملاء للدعوة سراً وعلانية لمبدأ ايزنهاور (أو مبدأ الفراغ).

لوحات الدعاية لمبدأ ايزنهاور في شوارع القاهرة بجانب دعايات الكوكاكولا:

وما كان أعظم دهشتي عندما ذهبت إلى مصر بعد العدوان ولاحظت ان بعض شوارع القاهرة الرئيسية مزدانة بلوحات ضخمة تحمل فقرات من مشروع

ايزنهاور إلى جانب اللوحات التي تحمل الدعاية للكوكاكولا والأفلام السينمائية المشيرة.

ولم أستطع تفسير هذه الظاهرة آنذاك . . إلا ان الأيام التي أنت بعد الوحدة فتحت أعيننا وعقولنا على أشياء كانت عين الرضى كليله عنها .

وردت للاستعمار أنفاسه بعد انسحاب القوات البريطانية الفرنسية من بور سعيد وتراجع اليهود عن سيناء ، واخذوا يروجون بأنه - لا غالب ولا مغلوب - في حرب السويس ، وان الخطر الشيوعي على الأبواب وانه يقرع بشدة أبواب دمشق وان الجيش السوري والحكومة السورية بالذات تسيطر عليها العناصر الشيوعية كخالد العظم والبزرة والسراج . . هكذا . .

انسحاب المجموعة السورية من الاردن والنكسة الاردنية :

ركز الاستعمار اهتمامه وجهوده على الأردن واعتقد ان بقاء القوات السورية هناك ستساعد القوى التقدمية على تدعيم مراكزها وتعرض نفوذه وتعرض العرش الهاشمي للخطر، وفجأة أعلن الملك حسين وبدون مقدمات ، تخوفه من الخطر الشيوعي في المنطقة ، وطلب سحب القوات السورية فوراً من الاردن ، وألح على السيد سليمان النابلسي رئيس الحكومة الاردنية الوطنية لتقديم استقالة حكومته وتشكيل حكومة جديدة بدون عبد الله الرياوي وشفيق الرشيدات ، وعندما فشل في ذلك اخذ يغري علي ابونوار بالمناصب الوزارية لكي يضغط على الحكومة لقبول سياسته وانطلقت اللعبة على أبونوار فاقنعه بسحب القوات السورية وتجريد الحرس الوطني من الأسلحة وماشى الحسين في عداوته للحكومة النابلسي ، واصبح يتظاهر بان الأمور بين يديه في الاردن ، وان الملك حسين في جيبه الأيمن وحكومة النابلسي في جيبه الأيسر . غير اننا فوجئنا بانه هو في جيب حسين عندما وقعت حادثة معسكر الزرقاء واضطر إلى الاحتباء وراء ظهر الملك حسين من غضب الجنود الاردنيين البدو وفراخه اثر ذلك إلى سورية بأسلوب مسرحي غريب بعد ان

نجح اتباع الملك بالقيام بانقلاب سيطروا بنتيجته على الجيش وعزلوا الضباط الأحرار. وأقال الملك حكومة النابلسي وشكل حكومة جديدة برئاسة حسين الخالدي، وأصبح الضباط الأحرار الاردنيون وأفراد الحكومة الاردنية تحت رحمة حسين، فلجأ من استطاع منهم إلى سورية وزج الباقون في السجون وأنزل الستار على العلاقات الطيبة المصرية - السورية - الاردنية. وكشف الحسين عن وجهه الحقيقي عندما أعلن مناوآته للسياسة المتحررة السورية - المصرية واتهم سورية ومصر بالسير في ركاب الشيوعية الدولية. وقام بتصفية القوى التقدمية في الاردن دفعة واحدة، فمنهم من وضع في السجون ومنهم من التجأ إلى سورية وبعض الدول العربية ولا يزالون مشردين حتى هذه الأيام.

ومما هو جدير بالذكر ان القوات السعودية التي كانت في الاردن كانت اكبر عون لحسين في انقلابه كما ان الملك سعود باغداقه الملايين من الدولارات على الحسين بالاضافة للمعونة الاميركية بالدولارات والمستشارين، كل ذلك ساعد حسين على القضاء على الحركة التحررية في الاردن وفرض عزلة سوداء على الشعب الاردني البطل الذي لا يزال يناضل بعناد ضد حسين والعملاء وضد الصهيونية والاستعمار والفقر والعزلة القاسية.

ولا يشعر المرء في الاردن بانه ترك سورية فأينما تجول من القدس ونابلس إلى السلط والكرك وعمان واربد. . . يسمع ويرى نفس الملامح واللهجات والآراء والمستوى الاجتماعي واللباس الذي يطالعه في المحافظات والمدن السورية وبالأخص منها الداخلية.

وترى المواطنين هناك يتبعون بدقة تطور السياسات العربية ولا تفوتهم اذاعة أو نشرة ويناقشون أمور السياسة بصراحة ويبدون آراءهم لممثليهم من النواب والوزراء بجرأة فريدة من نوعها. ويمتاز الشعب في الاردن بالسلوك الديمقراطي الطبيعي الذي لم يتأثر بالنظام الملكي ولا بالاستعمار البريطاني، ولقد كانت أمتع الفترات التي قضيتها في الاردن تلك الاجتماعات التي شهدتها مع بعض المواطنين وكان يحضرها بعض السياسيين والوزراء والنواب، وكثيراً ما كنت

أستمع إلى مواطن عادي جداً، عامل أو فلاح أو صاحب متجر صغير وهو يناقش أحد الوزراء أو النواب ويدي له ملاحظات قاسية حول سياسة البلد العليا الداخلية والخارجية. غير أن هذا لا ينطبق على سلوك المواطنين تجاه سلطات الادارة والأمن وحتى الجيش، فما لاحظته هو طابع الحذر الدائم حيال هذه السلطات بل وعدم الثقة وكثيراً ما بلغ مسامعي بعض الصفات والحمولات العنيفة ضد سلوك أفراد هذه المؤسسات الحكومية ولم يسلم بعض ضباط الجيش الاردني من هذه الحملات.

ان شعب الاردن والصفة الغربية كما رأيتهم في طول كرم وجنين و نابلس والقدس والسلط وعمان واربد وفي قرى عجلون الصغيرة يسبق في وعيه السياسي وتطلعه للحرية والوحدة والاشتراكية بقية الشعوب العربية في مصر والعراق. . وحتى سورية لأن النكبة الفلسطينية والاستعمار والملكية أحدثت انقلاباً عميقاً في عقول المواطنين وقلوبهم وأصبحت العواطف الثورية تسيطر على كيان المجتمع والافراد. وأنا أعجب كيف يستطيع الملك حسن تأمين الاستقرار في المملكة الاردنية وخاصة في الضفة الغربية التي تسلمها جده الملك عبد الله عن فلسطين كنوع من الاعتراف بالدولة الاسرائيلية. واني لعلني يقين بأن ثورة لا بد ستشتعل في الاردن وبالأخص في القسم الفلسطيني منه ولا يستبعد ان يكون لها من الأثر ما لثورة الجزائر في العالم العربي وفي العالم أجمع. . ولن تقف عند ذاك أمامها مؤامرات الصهيونية ولا الاستعمار ولا العائلة الهاشمية ممثلة في حسين أو غيره.

عودة إلى القيادة المشتركة :

انتهت مهمتي في الاردن بعد مرور شهر كامل قضيته بالتعرف والاستطلاع في الضفتين الغربية والشرقية. ثم استدعيت إلى دمشق حيث أبلغتني القيادة ضرورة العودة إلى مركزي في القاهرة وكانت عائلتي لا تزال هناك. وهنا تجدر الإشارة إلى ان اللواء أبو نوار رئيس الأركان الاردنية كان قد طلب من اللواء توفيق

نظام الدين رئيس الأركان السورية سحبي من الاردن باعتبار انني أتدخل في أمور خارج نطاق عملي وانني اتكلم بالستراتيجية والسياسة (هكذا) . . . ولعل أمر المجموعة العقيد الركن سهيل العشي وكذلك الملحق العسكري المقدم جودت أتاسي كانا من هذا الرأي نظراً لأنني لم أكن أتقيد بحدود مهوتي العسكرية كرئيس لأركان المجموعة وبسبب علاقتي مع العقيد عفيف البزرة وطعمة العودة الله واتصالاتنا المشبوهة في نظرهما مع الضباط والسياسيين الاردنيين وكذلك مع القوات العراقية، حتى لقد نعتنا العشي مرة «بالعصابة» . . . ومع كل هذا فقد حافظت حتى آخر دقيقة كرئيس أركانه على حسن السلوك والانضباط، وقمت بكل ما أستطيع لتحضير المهام المحتملة وبرامج التدريب للقوات السورية وكنت على اتصال يومي مباشر بضباط الوحدات في أماكن تمرركزهم.

ومهما يكن من أمر فقد كنت راغباً في انتهاء مهوتي في الاردن بعد ان اصبحت المجموعة السورية في موقف لا تحسد عليه، وفرض عليها شبه حصار ومقاطعة واصبح ابونوار والملك نفسه يحملان على الجيش السوري وميل الضباط السوريين للسياسة . ولعل ما يجب تسجيله هنا موقف علي أبونوار خلال فترة العدوان فقد كان برماً بالسياسة الهوجاء - كما كان يقول - وروح المغامرة اللتين كانت تتسم بهما سياسة جمال عبد الناصر وان العدوان نتيجة لهذه الحماقات . وكان يتكلم بلهجة السياسي الكبير الذي يضع نفسه في نفس المستوى مع - سيدنا - وعبد الناصر - وشكري القوتلي - وسعود . . . كما لوحظ كره معظم الضباط الاردنيين له بسبب غطرسته وتعاضمه وتبجحه الذي لا ينقطع . ولعل أبرز ما ارتكبه من اخطاء اذا لم يكن ذلك مقصوداً عن سابق تصميم وادراك . . . تلك السياسة التي كان يسلكها مع الضباط عندما كان يمنعهم من مناقشة الأمور السياسية في الاردن ويعتبر ذلك خروجاً على السلوك العسكري مما جعل الضباط الاردنيين في غفلة عن خفايا السياسة الداخلية والخارجية للأردن ومما سهل على الملك ابعاد ابونوار والحفنة الباقية من اعوانه وبالتالي التنكيل بالضباط الاحرار الحقيقيين وتصفيتهم . . . والقضاء على الحكومة المتحررة بل وطرده كل السياسيين الاحرار

وتعطيل الحياة السياسية نهائياً وفرض سياسة الارهاب والعودة بالأردن إلى الحالة السابقة أيام كلوب باشا (ابو حنيك) .

عندما وصلت إلى القاهرة في أوائل شهر شباط ١٩٥٧ وجدت القيادة المشتركة في عطالة تامة فلم يبق فيها ضباط مصريون اطلاقاً لأنهم التحقوا جميعاً بأعمال في القوات المسلحة المصرية . وليس في مقر القيادة سوى العقيد جمال فيصل وثلاثة من الضباط السعوديين وضابط أردني مبعد على ما يظهر بسبب عداوته لأبونوار أو المهمة أخرى . . هو المقدم صالح الشرع .

وعندما باشرت عملي كنت أتقاسم مكتبي مع المقدم أ . ح توفيق عبد الفتاح الذي أصبح فيما بعد وزيراً للشؤون الاجتماعية والعمل في مصر بتوجيه من المشير عامر كما فهمت فيما بعد . واخذت أبذل الجهود الجبارة لعلّي أعيد النشاط أو الحياة لهذه القيادة ولكن دون جدوى .

كانت آثثار العدوان الأثيم لا تزال ماثلة للعيان ، فالقوات في حالة من الفوضى والقيادات في وضع غير مستقر والقيادة العامة تعمل لبحث الدروس والنتائج التي ترتبت على العدوان ، واعادة تنظيم الجيش وتدريبه على ضوء هذه النتائج والدروس .

وقمت بجولة إلى منطقة القتال وبورسعيد والأماكن التي ضربت بالطائرات وخاصة المطارات ، ولم استطع دخول منطقة سيناء لأن طرقها كانت مخربة تخريباً كاملاً بعد انسحاب اليهود منها وكان محرماً على القوات المسلحة المصرية دخولها . كما حصلت على التقرير السري عن العمليات الحربية خلال العدوان من المقدم توفيق عبد الفتاح الذي كان مديراً لمكتب القائد العام . وخرجت بعد دراسته بانطباعات غير مشجعة ، لأن القوات المسلحة وخاصة منها القوات المدرعة والقوات الجوية لم تقم بما كان باستطاعتها القيام به . وظهرت القيادات في مختلف الوحدات جهلاً مطبقاً وتحاذلاً . . وكان أبرز الأخطاء في المعركة هو فقدان التعاون بين القيادات المختلفة وضعف الروح المعنوية بين العسكريين اجمالاً .

والحقيقة التي يجب ان يعترف بها هي أن جمال عبد الناصر كسب معركة

السويس بقوة إيمانه وعناده وإصراره على خوض المعركة حتى النهاية بالإضافة إلى صمود الشعب والتأييد الدولي .

أما القوات المسلحة فكان بإمكانها القيام بدور أفضل من الدور الذي قامت به ولا أعني بأنها كانت تستطيع كسب المعركة غير المتكافئة ، ولكني أؤكد أنه كان باستطاعتها تحويل انسحاب سيناء على الأقل إلى معركة شريفة بدلاً من انهزام مسكين مخزي سمي فيما بعد انسحاباً وبذلك تخفف الكارثة .

الانهزامية واللاعروبة :

ظهرت بعض البوادر الانهزامية بين صفوف السياسيين ولا أقول الشعب لأن الشعب سار خلف جمال عبد الناصر متحملاً النتيجة مهما كانت . فقد نادى بعض السياسيين القدامى والرجعيين والعملاء وبرزوا من جحورهم عليهم يستطيعون اقتناص الفرصة التي انتظروها خمس سنوات فيعيدوا نفوذهم ولو على أشلاء مصر واستقلالها ويعيدوا بناء فسادهم ولو على جماجم أبناء الشعب من بور سعيد والقنال وسيناء . كما تسرب الوهن إلى بعض أعضاء مجلس الثورة ، وإلى ضباط الجيش .

وكان هؤلاء جميعاً يخططون جمال عبد الناصر بإصراره على القتال ضد بريطانيا العظمى التي لا تقهر ويطالبون بانقاذ البلاد والتسليم بشروط المعتدين وانهاء الثورة .

وأجمع هؤلاء على اتهام الرئيس جمال عبد الناصر بأنه فتح مصر للنفوذ الشيوعي بشرائه الأسلحة من الاتحاد السوفياتي وبالخروج على مصلحة مصر عندما نادى بالقومية العربية - « التي جابت لهم البلا » . . - على حد تعبيرهم - وكان هؤلاء وأمثالهم يسوقون الحجج لدعم آرائهم الانهزامية المستوحاة من اداعات الاستعمار ودوائره . والتي تتلخص بان العرب لم يقوموا بواجباتهم تجاه مصر

خلال العدوان، وإن مصر «مالها ومال فلسطين والعروبة والحاجات البايخة، الخ»... هكذا سمعت.

وإلى جانب هذه الحركة الرجعية الانهزامية، ظهرت بعض القوى الوطنية التي تنادي بالصمود ضد العدوان ووضع كافة المجهودات لرد الاعتداء. وبضرورة عودة الحياة الديمقراطية إلى مصر ليساهم الشعب مساهمة فعلية في حماية البلاد وفي تطويرها اقتصادياً وسياسياً واجتماعياً، وكان من أبرز هؤلاء السادة صلاح سالم وخالد محيي الدين، اللذان صب عليهما الرئيس جام حقه بعد انتهاء العدوان واستتباب الأمر له.

وظن الكثيرون - رغم فشل العدوان وانسحاب القوات المعتدية انسحاباً كلياً. - أنه لا بد من تعديل سياسة مصر تجاه العرب وتجاه الغرب، خاصة وأن موقف امريكا لم يكن ظاهرياً بجانب العدوان... وراجت الاشاعات الكثيرة عن هذه السياسة حتى وصلت الينا في القيادة المشتركة على شكل تعطيل كامل للقيادة المشتركة والاتجاه نحو تصفيتها لأنها لم تفد اطلاقاً على حد زعم البعض.

الرئيس عبد الناصر يعلن في اجتماعه بضباط القوات المسلحة تمسكه بسياسته العربية والدولية واستمرار الثورة:

وفي هذه الاثناء عقد اجتماع كبير حضره الرئيس جمال عبد الناصر والمشير عامر ومعظم رجال الثورة في قاعة المحاضرات في هيئة التدريب في مصر الجديدة. ودعي إليه كافة قادة الجيش والقوى المسلحة الأخرى. وعدد كبير من الضباط من رتب مختلفة، وحضرت هذا الاجتماع مع العقيد جمال فيصل وأعطينا أمكنة قريبة من المنصة الرئيسية.

وكان هدف الاجتماع تلخيص الدروس المستفادة من حرب السويس، وبعد ان ألقى بعض الضباط محاضراتهم عن الدروس المستفادة من المعركة، كل باختصاصه، قام الرئيس وألقى كلمة طويلة حول هذا الموضوع ولخص فيها

الأخطاء الكبرى التي وقعت على المستويات العليا . ثم كرس معظم حديثه عن سياسة الجمهورية المصرية قبل وبعد العدوان وكان أبرز ما في الخطاب :

١ - ان العدوان وان كان على الأراضي المصرية غير ان المقصود به هو الأمة العربية عامة ، والدول العربية المتحررة خاصة ، بالإضافة إلى تدمير ثورة الجزائر والتمكين لاسرائيل نهائياً في قلب الوطن العربي .

٢ - ان هدف العدوان هو القضاء على الثورة المصرية وعلى القوة التي بدأت تقيمها (وشبه العدوان بمعركة نافرين عندما اجتمعت كل الدول الأوروبية المتخاصمة لتدمير اسطول مصر أيام محمد علي باشا) والقضاء على فكرة الوحدة العربية بزعامة عبد الناصر . وبالتالي إعادة مصر والدول العربية المتحررة إلى منطقة النفوذ الغربي .

٣ - ان اخطراً ما ينجش الاستعمار هو القومية العربية التي تنادي بالوحدة والتحرر الكامل من الاستعمار والعملاء . وان الثورة المصرية عندما رفضت التحول عن العروبة كان لا بد للغرب من القضاء عليها .

٤ - ان مصر كسبت المعركة بسبب المشاركة المباشرة الفعالة من الشعوب العربية عامة وبعض الدول المتحررة وذكر سورية بشكل خاص وأعلن : ان استراتيجية مصر كانت قبل العدوان وستبقى مستوحاة من القومية العربية وان مصير مصر مرتبط بمصير اخواتها العربيات وان العدوان اكده هذه السياسة وانه لو قبلت مصر العزلة لأدى ذلك إلى انتحارها . واختتم قوله بان كل سياسة دفاعية يجب ان تستوحى من ان مصر جزء من الأمة العربية وان العدوان على أي جزء معناه العدوان على مصر وانه يجب استمرار التعاون بل دفعه إلى اقصى حد بين مصر واخواتها الدول المتحررة . وبالتالي دعم القيادة المشتركة .

وفي نفس اليوم بادرت إلى ارسال خلاصة حديث الرئيس الذي لم ينشر اطلاقاً في الصحف ولا في الاذاعات ، إلى الأركان في سورية ليطمئنوا بعد كثرة ما سمعوه عن تجميد التعاون العسكري . وكان واقع هذا التقرير عميق الأثر في نفوس ضباط القيادة خاصة . وعاد اليهم أملهم باستمرار التعاون مع مصر .

العودة إلى سورية :

لم يمض على بقائي في مصر أكثر من شهر حتى أصدرت القيادة أمراً بنقلي إلى سورية في أوائل شهر آذار حسب الاتفاق مع اخواني وعينت رئيساً لهيئة تدريب الجيش - في القيادة العامة وهو مركز من اهم مراكز القيادة وكان يشغله قبلي العقيد الركن نبيه صباغ . . وكانت شعب الاركان موزعة آنذاك كما يلي :

اللواء نظام الدين رئيساً للأركان العامة

اللواء عزيز عبد الكريم معاون

العقيد أمين النفوري رئيساً للشعبة الثالثة

العقيد عفيف البزرة رئيساً للشعبة الأولى

المقدم سراج رئيساً للشعبة الثانية

المقدم البر عرنوق رئيساً للشعبة الرابعة

وكانت شعب الاركان الثلاث بالاضافة إلى هيئة تدريب الجيش أهم مراكز القيادة وكان المعروف لدى الجميع ان من يشغلون هذه المراكز، بالاضافة إلى القيادات الفعلية لألوية المدرعات هم الذين يسيطرون على القوة الفعلية في سورية وهم الذين يمثلون الجيش عند بحث أي موضوع سياسي .

مؤامرة «ستون» وتشكيل مجلس القيادة :

تحدثت فيما سبق بإيجاز عن ازدياد المؤامرات بعد العدوان والتركيز بشكل خاص على سورية وعلى الجيش السوري وفشل هذه المؤامرات المستمر رغم شدة حياكتها ورغم تنسيقها مع بعض الأحداث الدولية وبالأخص الاعتداءات الاسرائيلية، وبالرغم مما كان ينفق من أموال باهظة عربية - أو أجنبية . وكان آخر هذه المؤامرات تلك التي أشرفت عل تدبيرها وتنفيذها السفارة الأميركية بمعرفة رجل المخابرات الشهير المسمى «ستون» في دمشق ،

واستخدمت فيها كلا من أديب الشيشكلي وإبراهيم الحسيني ووضعت تحت تصرفهما الملايين من الدولارات لشراء الأنصار من العسكريين والسياسيين للقيام بانقلاب يطيح بقيادة الجيش والضباط التقدميين ويقضي على حكومة التجمع وسياستها التحررية . ويعيد الدكتاتورية إلى سورية لتتعاون صراحة مع أمريكا وحلف بغداد، بعد أن فشلت المؤامرات السابقة والتهديد بالعدوان التركي ومناورات الاسطول السادس في تحقيق ذلك .

ففي أحد الأيام اتصل بعض عملاء السفارة الاميركية بكل من الرئيس عبد الله الشيخ عطية من ضباط المدرعات وبالعقيد خطار حمزة وطلبوا اليهما كل على انفراد التعاون مع بعض العناصر من السياسيين والعسكريين للقيام بانقلاب لا يبعد ضباط قيادة الجيش في ذلك الوقت وكذلك قادة ألوية المدرعات والتخلص من السياسيين التقدميين وبالأخص خالد العظم والبعثيين ، وتدمير حكومة التجمع برئاسة صبري العسلي بحجة ان هؤلاء جميعاً أصبحوا لعبة بيد الشيوعية الدولية . وذكروا لهما بعض أسماء السياسيين والضباط إلا أنهم حددوا لهما موعداً للالتقاء بزعيم الانقلاب وأخذ المعلومات والتوجيهات اللازمة مباشرة .

واتصل خطار حمزة معي واطلعتني على الأمر، كما اتصل الشيخ عطية بطعمة العودة الله فأطلعنا رفاقنا بالقيادة ولم يطلع رئيس الأركان ومعاونيه آنذاك وهما اللواء توفيق نظام الدين وللواء عزيز عبد الكريم على الأمر واتخذت الترتيبات السريعة لمتابعة هذه المؤامرة وبفس الوقت الحيلولة دون وقوع أي محاولة انقلابية . وأصبح الجو مشعباً في ذلك الوقت بالاشاعات والهمس وكان المطلعون على سير الأمور السياسية يتوقعون فعلاً وقوع انقلاب بين وقت وآخر رغم تأكيدهم من سلامة الوضع في الجيش . حتى لقد وصل الأمر إلى حد أن بعض الساسة الذين فضحوا فيما بعد أخذوا يهددون زملاءهم من النواب الأحرار في المجلس ويؤكدون لهم بأن المشكلة ليست إلا مشكلة وقت وإن الأوضاع في سورية ستقلب رأساً على عقب . وتوترت الأعصاب فعلاً وأخذنا نستعد لمعركة غامضة لا يعرف فيها من هو العدو ولا مكانه . ومع أننا كنا نعرف من هم الذين يحتمل

اشتراكهم في المؤامرة غير اننا كنا نعود أكثر حيرة عندما تصلنا الاشاعات بان هناك وحدات كاملة أصبحت بيد المتآمرين وأنهم أصبحوا واثقين من النتيجة . فنجلس الساعات الطوال في الليل والنهار ونناقش هذه الأقوال والاشاعات ونخرج دائماً بنتيجة واحدة هي ان الجيش بكامله بيد العناصر الشريفة المخلصة وان الخونة لن يستطيعوا شراء جندي أو نقيب أو ضابط مهما بذلوا من مال اللهم إلا من وضعوا في المؤامرات السابقة في قوائم المشبوهين . وفي اليوم المحدد للقاء - وكان المفروض بأنه هو يوم الانقلاب اذا بخطر حمزة يدخل علي في مكتبي هيئة التدريب حوالي الساعة التاسعة مساء بعد عودته من الاجتماع وهو مصفر الوجه مأخوذ اللب ويردد بصورة آلية : انه الشيشكلي . . انه الشيشكلي . . لقد اجتمعت مع أديب في احد بيوت الأميركان في منطقة أبورمانة وقد دوخني الوسيط قبل ان يقف أمام البيت وعندما دخلت أحد المنازل وكان عبارة عن قبو واجهت في احدى الغرف الشيشكلي بلحمه ودمه وكان يجالس سيدة اميركية ويشرب كأساً من الويسكي ويادرنى بالعناق ، وطلب إلي الاستعداد للعمل . . وقال لي بأن هناك عدداً من السياسيين والضباط على علم بهذه العملية وانها ستكون ناجحة تماماً وعليك أن تشترك فيها أنت وكل اخوانك الذين تثق بهم . . وعندما أردت منه معرفة بعض أسماء الضباط أجابني بأنه لا حاجة لذلك وسوف تعرفهم بعد نجاح العملية .

وذهبت فوراً إلى مكتب السراج حيث كان اخواننا الضباط ينتظرون النتيجة التي سيأتي بها كل من العقيد خطار حمزة والرئيس الشيخ عطية وأبلغتهم بأن أديب الشيشكلي في دمشق وبحماية السفارة الأميركية وسردت عليهم ما رواه لي العقيد خطار حمزة ، وبعد قليل دخل المقدم طعمة العودة الله وأبلغنا أيضاً ان الرئيس الشيخ عطية اجتمع مع ابراهيم الحسيني في أحد بيوت ابورمانة أيضاً وانه أبلغه الاستعداد للانقلاب . . وعندها اتضحت خيوط المؤامرة ، وبعد المناقشة قررنا العمل بسرعة لمنع القيام بأي انقلاب ومحاولة القاء القبض على الحسيني والشيشكلي . فامرنا بتحريك ألوية المدرعات للإحاطة بدمشق فوراً وطوقت منطقة أبورمانة وتمت هذه العمليات خلال ساعتين تقريباً ، واستمر التفتيش عن

الشيشكلي والحسيني طوال الليل دون جدوى وفي الصباح استدعينا رئيس الأركان وأبلغناه المؤامرة واتخذنا بعض الاجراءات السريعة لابعاد ما تبقى من الضباط المشبوهين . . . وعندما تردد رئيس الأركان العامة طلبنا اليه الاختيار بين الموافقة على جميع التدابير الوقائية التي سنتخذها وبين لزوم منزله، ومن ثم أرسلنا بعض رفاقنا للحكومة يبلغها بالمؤامرة وبما اتخذ من اجراءات وطلبنا:

- ١ - تعيين عفيف البزرة رئيساً للأركان .
- ٢ - أمين النفوري معاوناً .
- ٣ - واستلمت أنا رئاسة الشعبة الثالثة .
- ٤ - كما استلم مصطفى حمدون الشعبة الأولى .
- ٥ - واستمر السراج برئاسة الشعبة الثانية .

وبادرنا في نفس اليوم إلى تشكيل مجلس قيادة يشرف على ادارة الجيش ويساعد رئيس الأركان في وضع السياسة الواجب سلوكها في مختلف الظروف التي تمر على البلاد . وكان هذا المجلس مؤلف من :

اللواء عفيف البزرة، والزعيم امين النفوري، والمقدم السراج، والمقدم احمد عبد الكريم، والمقدم مصطفى حمدون، وطعمة العودة الله، واحمد حنيدي، وعبد الله جسومة، وياسين فرجاني، ومصطفى رام حمداني، وامين حافظ، وجمال صوفي، واكرم ديري، وجادوعز الدين، ولؤي شطي، الخ . . . وكان بعضهم غائباً عن سورية مثل احمد حنيدي، وابراهيم فرهود، وعبد الغني قنوت . .

وقررنا ان يقوم بتمثيل المجلس لدى الحكومة كل من رئيس الأركان ومعاونيه ورؤساء الشعب الثلاث ١ ، ٢ ، ٣ وان يتقيد هؤلاء بالقرارات التي يتخذها مجلس القيادة . وهكذا تحقق هذا المجلس بعد ان بقي في رؤ وسنا طيلة عشر سنوات تقريباً .

وكان أهم أهداف هذا المجلس :

المحافظة على وحدة الجيش وتطهيره نهائياً من العناصر المشبوهة .

دعم السياسة التحررية في سورية ممثلة في حكومة التجمع برئاسة السيد صبري العسلي.

تدعيم العلاقات مع مصر الثورة، والعمل على تحقيق الاتحاد بين مصر وسورية.

رفض فكرة الحكم العسكري والانقلابات رفضاً باتاً والاكتفاء بحماية الفئات السياسية التقدمية ومساندتها في صراعها ضد الرجعية الداخلية والاستعمار.

صيانة الحدود وحماية الحياة البرلمانية والحريات الديمقراطية في الداخل.

محاولة العدوان التركي :

بعد أن فشلت المؤامرات المتكررة في تحقيق أهداف الاستعمار وعلى رأسه امريكا لتحطيم استقلال سورية واخضاع الشعب السوري للنفوذ الأميركي . . . ظهرت فجأة ودون مقدمات أزمة على الحدود التركية فكثرت التحرشات بالرعايا السوريين وقطعت مياه نهر جفجف وأخذت الدوريات التركية تتسلل إلى الأراضي السورية وتطلق النار على بعض قرى الحدود وأظهر المسؤولون الأتراك بتصريحات رسمية قلقهم من تفشي الشيوعية في سورية وخطر ذلك على أمن تركيا. وأشاروا إلى أن تركيا لن تسمح بان تطعن من الخلف بواسطة الشيوعيين الذين يسيطرون على سورية. وتذكر شعبنا قصة الذئب والحمل . . .

وبدأ الجيش التركي يتجمع على طول الحدود التركية وبلغت الأزمة ذروتها عندما شوهدت بعض قطع الاسطول السادس الأميركي في المياه الإقليمية السورية وأيقن الناس بأن عدواناً تركيا - اسرائيلياً سيقع على سورية وسيشارك في دعمه اميركا واسطولها السادس الذي سيعزل سورية عن أي اتصال بحري اذا لم يساهم بالعدوان الفعلي . .

وهب الشعب السوري يقف كالمارد الجبار في وجه امريكا وعملائها من الأتراك والاسرائيليين . وقامت القيادة بتنظيم المقاومة الشعبية في جميع أنحاء البلاد ووزعت الاسلحة الخفيفة المتنوعة على جميع المواطنين بدون استثناء وبلغ مجموع ما وزع خلال اسبوع واحد حوالي ٧٠ الف قطعة سلاح عدا القنابل اليدوية والمتفجرات المتنوعة . وأذكر ان احد الأشخاص اتاني في القيادة العامة وأبلغني بأن السيد خالد بكداش لم يستلم سلاحاً كبقية أبناء حيه وهو يريد قطعة سلاح اسوة ببقية المواطنين فما كان مني إلا ان اوعزت بتسليمه مسدساً رشاشاً من أسلحة المقاومة الشعبية . ولا ادري كيف وصل هذا الأمر التافه لأجهزة عبد الناصر التي أخذت في الآونة الأخيرة تطبل وتزمر هذه الحادثة التي لم تكن مستغربة في وقتها خاصة ونحن في فترة رهبة يحاصرنا الاستعمار وعملاؤه من جميع الجهات ويهددنا بالاحتلال التركي ، هذا بالإضافة إلى ان السيد خالد بكداش كان نائباً في مجلس النواب وركنا من أركان حكومة التجمع^(١) .

وقام المواطنون يحصنون قراهم ومزارعهم ومدنهم في الليل والنهار . وكنت لا ترى إلا المعاول والأسلحة أينما جلت أو تنقلت في مدن وريف سورية . وسيطرت على الشعب روح وطنية عالية ، فأصبح المواطنون كخلايا النحل التي لا تنام يتدربون ويحفرون الخنادق ويقيمون التحصينات الدفاعية رجالاً ونساء وشباباً وشباناً وأصبحنا في قيادة الجيش نشعر ان سورية بأسرها أصبحت ثكنة عسكرية تضم الملايين من المقاتلين وان كل شبر من أرض سورية يتحول إلى نار حامية تصهر الغزاة وتبتلعهم .

وكنت أستغرب ويستغرب معي كل اخواني من ضباط القيادة عندما يصلنا ملخص الحوادث التي تقع في كافة محافظات سورية كل ٢٤ ساعة ، فلا نجد فيها أي اشارة إلى جريمة أو مخالفة مهما كانت تافهة رغم انه لم يعد يخلو بيت واحد في ٢ - واني لا استغرب هذا الموقف من اجهزة الاعلام المصرية غير اني اذكرها فقط بالأسلحة التي وزعت في مصر على الشيوعيين في بورسعيد والمدن المصرية للمساهمة في الدفاع ضد العدوان وكيف تستكثر علينا اعطاء قطعة لاح لنائب في البرلمان السوري ؟ . .

سورية من قطعة سلاح أو قنبلة أو كمية من المتفجرات أو بعض المعاول والأدوات الهندسية . . . وكانت مفارز ودوريات المقاومة الشعبية قد انتشرت على طول الحدود وفي كل شبر من أرض الوطن . . وكان المواطنون المسلحون يحرسون الجسور والممرات والطرق الجبلية ويساهمون بحراسة مؤسسات الجيش وثكناته التي أخلت من الوحدات العاملة ويعملون كسدنة متممين لبعض الأسلحة الثقيلة من المدافع المضادة للطائرات والمدفعية المضادة للدبابات وغيرها . بل لقد تبرع بعضهم باجتياز الحدود التركية لجمع المعلومات ورصد تحركات القوات التركية . ولا يكاد المواطن ينتهي من عمله اليومي في الحقل والمكتب والمتجر والمصنع حتى يتأبط سلاحه ويقوم بدوره في الحراسة والتدريب أو حفر التحصينات والملاجئ .

ومن أطرف ما سمعته خلال هذه الفترة عندما كنت في مدينة حلب ان اثنين من «زكرتية الأحياء الشعبية» اختلفا في أحد المقاهي وكان كل منهما يحمل بندقية حربية ، فما كان من احدهما إلا ان قام وتوعد رفيقه قائلاً بأنه سوف يريه ما يستحقه بعد انتهاء التهديدات التركية وعودة الحياة إلى مجراها الطبيعي . . . وفي مكان آخر سمعت ان اثنين من عائلتين مختلفتين تخصما فيما كان منهما إلا ان ذهبا كل إلى بيته حيث أودعا الأسلحة وعادا ليتضاربا بالأيدي ولكن عندما شاهد زملاؤهما هذه البادرة أصلحا ما بينهما فتعانقا وأعاد كل منهما سلاحه الذي أصبح كظله . . .

وانقشعت الأزمة وزال الخطر بعد أن كاد يؤدي إلى صراع دولي حاد نتيجة تصميم الشعب في سورية على الدفاع عن حريته ووقوف الشعب العربي إلى جانب سورية ، وبعد انذار الاتحاد السوفياتي لتركيا واسرائيل بالكف عن اللعب بالنار والا تعرضتا للعدوان الروسي .

وخاب أمل الاستعمار بعد ان اطلق آخر سهم في جعبته واضطر مرغماً للايعاز إلى السلطات الاسرائيلية والتركية للكف عن التحرشات والحشود . وارتد الاسطول السادس على أعقابها معلناً انتهاء مناوئاته المفتعلة .

تبلور فكرة الوحدة مع مصر:

بعد انتهاء الأزمة التي حاول خلالها الملك سعود فرض نفسه وسيطاً بين تركيا وسورية رغم اصرار سورية على رفض وساطته ووساطة غيره وأعلنت اصرارها على بحث الموضوع أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة . بعد انتهاء هذه الأزمة التي خيبت أيضاً آخر أمل لسعود لكي يصبح بطلاً وزعيماً عربياً يستخدم حظوته البترولية عند أصدقائه للذود عن استقلال سورية . . وبعد عودة السيد صلاح البيطار وزير الخارجية من امريكا حيث قام بتقديم شكوى سورية ضد تركيا لهيئة الأمم المتحدة بعد تردد طويل^(٣) اشتدت حركة النشاط السياسي في الأوساط الشعبية والبرلمانية والعسكرية من أجل الاتحاد مع مصر ولم يكن أحد حتى ذلك الوقت - على حد علمي - يعرف الصورة التي يمكن ان يتم عليها الاتحاد في سورية أو في مصر حتى جمال عبد الناصر نفسه . وقدم الوفد البرلماني المصري لرد الزيارة للبعثة البرلمانية السورية التي ذهبت إلى مصر وقامت المظاهرات في كل المحافظات السورية تطالب بالاتحاد وترحب بالوفد البرلماني المصري . وكان الحماس يتزايد يوماً بعد يوم حتى أخذ يتبلور على شكل شعارات غامضة أطلقها حزب البعث الاشتراكي وأخذ بكل ما يستطيع يدعوها في جميع الأوساط حتى أصبحت جميع الألسنة ترددوها في المدن والريف بين العمال والفلاحين وفي الجامعات والمدارس وفي الشوارع والمنازل وكنت أينما ذهبت أسمع اصدااء اهتافات التالية :

- شعب واحد

- علم واحد

٣ - علمت فيما بعد ان الحكومة السورية اصرت على السيد صلاح البيطار عند ايفاده إلى هيئة الأمم المتحدة ، بان يبادر فور وصوله إلى تقديم الشكوى السورية ولكنه لم ينفذ التعليمات إلا بعد عدة برقيات ارسلت اليه . مما كان ولا يزال موضع استغراب من اعضاء حكومة التجمع .

- جيش واحد

- زعيم واحد

- رئيس واحد، الخ. . هذه الشعارات

وطغى التيار الجارف على كل ماعده حتى وصل إلى البرلمان حيث تسابق النواب أثناء الجلسة التي حضرتها البعثة المصرية البرلمانية - فانطلقت الأصوات واضحة تنادي بالوحدة بين الجمهوريتين السورية والمصرية كنواة للوحدة العربية الكبرى التي طالما نادى بها الشعب العربي في كل مكان. وما ان انتهت زيارة الوفد حتى قامت الحكومة السورية بارسال وفد رسمي من اعضاء وزارة التجمع لبدا المباحثات الرسمية لتحقيق الوحدة بأسرع ما يمكن. واعتقد جميع السياسيين - أو هكذا كان يُخيل للجميع - بأن الفترة التي تلت انتصار مصر على دول العدوان الثلاثي وانتصار سورية عام ١٩٥٧ على سلسلة المؤامرات وعلى التهديد بالعدوان المسلح، هي فترة الخسارة للاستعمار ولا بد ان يكون خلالها قد انهك من جراء الانهزامات المستمرة والفشل الذريع، فهو عاجز عن الوقوف في وجه الوحدة بين مصر وسورية. ولذلك يجب اغتنام الفرصة وتحقيق اكبر نصر للأمة العربية عامة ولشعب الجمهوريات المصرية والسورية منذ انهيار الدولة العباسية حتى الآن.

وطغى تيار الوحدة على كل شيء كما أسلفت، وعاد الوفد الحكومي من مصر يعلن ان الرئيس عبد الناصر يقبل بالقرار الذي يريه السوريون وهو يرحب بالاتحاد أو الوحدة لما يريدها الشعب والبرلمان السوريان. ومرت فترة جمود أخذت تظهر فيها بعض بوادر التفكك الداخلي وكان أبرزها أزمة الانتخابات البلدية، ومحاولات الائتلاف بين الوطنيين والشعبين، بل وبين البعثيين والشعبين لنسف حكومة التجمع. . ونشط بعدها حزب البعث في الدعوة للوحدة وأعلن الحرب على كل من لا ينادي بالوحدة^(١). . ولم يكن قد بقي ممن يرفعون صوتهم

٤ - وما هو جدير بالذكر انني استدعيت في هذه الفترة عدداً من اعضاء قيادة حزب البعث العربي

أمام البعثيين والجيش احد حتى ولو كانوا من المخلصين التقدميين لأنهم يخشون اتهامهم بالتآمر والخيانة . . واستخدم هذا السلاح الحاد بقسوة وبراعة زائدين . . وكان أي حديث أو نقاش يدعولتحكيم العقل والمنطق أو حتى الدعوة للاتحاد بدلاً من الوحدة يوصف بالانحراف والعمل ضد الوحدة والقومية العربية . وكنا نسمع بين وقت وآخر عن زيارات خاصة تقوم بها بعض الشخصيات السياسية بمعرفة سفير مصر محمود رياض إلى القاهرة، وكلها تعلن الولاء لعبد الناصر وتصر عليه بقبول الوحدة، وكان بعض هؤلاء السياسيين يطلبون منه انقاذ البلاد من تسلط الجيش على الحكم، ومن خطر الشيوعية . وقد صرح بذلك الرئيس عبد الناصر اكثر من مرة في مناسبات مختلفة كما أكد هذا بعض السياسيين السوريين بعد انتهاء حكم عبد الناصر . . ومنهم السيد معروف الدواليبي .

وفي هذا الجو كان مجلس القيادة العسكري يتابع الاحداث عن كثب . وقد أبلغت قيادة الجيش بأن الأمر أصبح متوقفاً على الجيش وحده وان الرئيس عبد الناصر لا يمكن أن يقبل الوحدة إلا إذا كان الجيش موافقاً عليها . وإن هناك اشاعات تقول بأن القيادة العامة للجيش تردد في هذه الناحية . وانه يجب ان تبادر إلى نفي هذه الاشاعات عملياً ومادياً باعلان موقفها من الوحدة مع مصر لكي يطمئن الرئيس جمال عبد الناصر من أن الجيش السوري مع الأحزاب السياسية والبرلمان والحكومة والشعب يؤيدون الوحدة . وعندما طرح الموضوع بهذا الشكل على مجلس القيادة كان جميع أعضائه يؤيدون الوحدة كما تريدها الفئات التقدمية من السياسيين والحكومة .

الاشتراكي إلى مكتبي في رئاسة الأركان واذكر منهم السادة : عبد الكريم زهور، جمال الأناسي، عبد الله الدائم، عبد الله الريسايوي، رياض المالكي، نخلة كلاس . وطلبت إليهم باسم قيادة الجيش وضع كتاب عن «الدولة الاتحادية العربية» ليكون بمثابة دليل للمسؤولين للاستفادة منه عند اقامة الوحدة او الاتحاد . إلا ان الوحدة تمت قبل ان يتم الكتاب .

الاجتماع بصلاح البيطار في وزارة الخارجية :

اتصل بي الاستاذ صلاح البيضار في أحد الأيام وفي الوقت الذي كنا نناقش فيه فكرة وشروط الوحدة مع مصر وطلب إلي الاجتماع معه في مكتبه وفعلاً ذهبت إليه في اليوم التالي وكان عائداً من مصر بعد ان تباحث مع الرئيس جمال عبد الناصر. وخصنا مواضيع كثيرة إلى ان اتينا على مشروع الوحدة، فقال لقد بلغنا ان بعض الضباط من أعضاء مجلس القيادة يعارضون الوحدة، وان الرئيس جمال عبد الناصر لا يقبل باتخاذ الاجراءات العملية للوحدة اذا لم يتأكد من موقف الجيش. ثم تساءل، هل صحيح انكم غير راضين عن الوحدة وان هناك فكرة لدى عدد من ضباط قيادة الجيش للقيام بانقلاب والسيطرة على السلطة واقامة حكم عسكري والحيلولة دون قيام الوحدة؟. فأكدت له أنه لا يوجد في مجلس القيادة ولا في الجيش من يقف ضد ارادة الشعب أو يعارض قرار الحكومة والبرلمان وانك سوف تجد ان مجلس القيادة الذي يمثل قيادة الجيش ومختلف وحداته والمناطق العسكرية يجمع على الوحدة.

وكنت أشير في هذا بدون توضيح إلى مناقشاتنا في مجلس القيادة. فاستغرب وقال ان هناك معلومات لدى الرئيس جمال عبد الناصر تقول بان بعضكم غير موافق على الوحدة مع مصر وهو مصمم على القيام بانقلاب عسكري واقامة حكم ديكتاتوري فيها. ولذا فانه لا يمكن ان يوافق على مبدأ الوحدة بين مصر وسورية اذا لم تبد قيادة الجيش رأياً بصراحة في هذا الموضوع.

اجتماع مجلس القيادة العسكري ووضع مذكرة خطية تشرح رأي القوات المسلحة بالوحدة :

والحقيقة أن ضباط القيادة كانوا يجتمعون يومياً مع ضباط مجلس القيادة لمناقشة فكرة الوحدة أو الاتحاد مع مصر، غير ان حديث الاستاذ صلاح البيطار

والاقوال التي نقلها عن لسان الرئيس جمال عبد الناصر حول موقف قيادة الجيش السوري ، حملاً أعضاء مجلس القيادة على وضع مذكرة خطية تبين رأي القوات المسلحة السورية عامة ومجلس القيادة بشكل خاص لترد فيها على كل محاولات الدس ، ولتضع عبد الناصر والسياسيين السوريين الذين نقلوا له هذه المعلومات أمام مسؤولياتهم التاريخية . . وهكذا تم الاتفاق على تقديم مذكرة خطية لكل من الحكومة السورية ، والسيد جمال عبد الناصر في يوم واحد .

وتم توقيع المذكرة في نفس الليلة ثم ابلى الملحق العسكري القائم بأبو النور بان وفداً يمثل مجلس القيادة سيغادر دمشق إلى القاهرة في نفس الليلة لحمل المذكرة إلى الرئيس ، وان بعض ضباط القيادة سيبلغون المذكرة للحكومة السورية ورئيس الجمهورية في صباح الغد . . وذهل عبد المحسن ابو النور . . لهذه المفاجأة وحاول المراوغة لعاقة تنفيذ هذا القرار ولكنه أبلى من قبل اللواء عفيف البزرة بأن الطائرة جاهزة وان أعضاء الوفد قد عينوا وان المذكرة قد وقعت وانه لم يبق عليه سوى ابلاغ القاهرة برقباً بعد قيام الطائرة أو مرافقة الوفد دون اعتراض . فانصاع للأمر الواقع وذهب الوفد العسكري إلى القاهرة في نفس الليلة حاملاً المذكرة التاريخية المعروفة لابلاغها للرئيس جمال عبد الناصر . وكان الوفد مؤلفاً من السادة : عفيف البزرة ، عبد الحميد السراج ، مصطفى حمدون ، حسين حدة ، طعمة العودة الله ، احمد حنيدى ، جادوعز الدين ، اكرم الديري ، وعدد آخر لا أذكره بالضبط .

وفي الصباح نقلت المذكرة أنا وأمين النفوري للحكومة السورية بناء على تكليف مجلس القيادة ، فما كان من الحكومة إلا ان قررت ارسال السيد صلاح البيطار إلى القاهرة ليكون مع الوفد العسكري في مقابلة الرئيس . وفيما يلي النص الحرفي للمذكرة :

مذكرة القيادة العامة للجيش والقوى المسلحة بشأن الوحدة مع مصر

الاسباب الموجبة :

منذ ان عرف التاريخ شعباً باسم «العرب» في «الجزيرة العربية» كان «للعرب» في التاريخ القديم خصائص طُبعت مختلف الدول التي تكلمت العربية بطابع واحد هو النضال والتحرر والاستقلال عن نفوذ الامبراطوريات القديمة . وكانت الدفعة التي خرجت من الجزيرة بعد توحيدها بدولة واحدة وعقيدة انسانية واحدة والتي امتدت خلال قرون طويلة عبر الجزيرة العربية واستقرت ما بين الخليج العربي وجمال فارس شرقاً والأطلسي غرباً وما بين طوروس شمالاً والمحيط الهندي جنوباً قد رسخت أصول هذه الأمة ترسيخاً أبدياً وخطت في تاريخ البشرية صحائف بارزة عن حضارة انسانية ابدعتها هذه الأمة وقدمتها دانية القطوف لمختلف الشعوب .

وتعاقبت موجات همجية متعددة وتكالبت لتحطيم هذه الحضارة الانسانية وازالة كيائها خلال عشرة قرون . وكان بفعل ذلك ان تمزقت هذه الأمة إلى دويلات كثيرة مختلفة ولكن بقيت حضارتها في نفس كل فرد من أبنائها على اختلاف سويتهم الفكرية والاجتماعية وبقيت في وجدان كل منهم فكرة ثابتة لا تمحى عن ذاتيتها الماضية وأمانيتها المقبلة .

وقد كان للنضال والتحرر في تاريخ العرب الحديث أثر فعال في تحقيق هذه الفكرة في نفوس الملايين من العرب . وكان استقلال وتحور بعض الشعوب العربية تحرراً كاملاً حافز الانتفاضات عربية في أماكن أخرى من الوطن العربي وباعثاً على النضال لشعوب أخرى تنشد الاستقلال والتحرر تحقيقاً لتلك الفكرة المستقرة في وجدان كل عربي .

مما سبق تبين أن الوحدة بين مصر وسورية ان هي إلا ضرورة قومية مستمدة من ماضي وحاضر ومستقبل يشترك ما بين أفراد أمة واحدة وأرض واحدة وحضارة عربية تحقيقاً لوحدة شاملة في العصر الحديث ومساهمة في القضاء على الاستعمار في العالم لبناء الانسانية وترسيخاً لرسالته. وقد عبرا عن ارادتهما في الوحدة الكاملة في شتى المناسبات القومية وخاصة في سبيل ذلك معارك ضارية ضد الرجعية الداخلية والاستعمار الخارجي حتى توصلوا إلى هذه المرحلة التي تمكنا فيها من اعلان ارادتهما رسمياً على لسان ممثليهما في كلا القطرين في الجلسة التاريخية المنعقدة في دمشق (١٨ تشرين الثاني - نوفمبر ١٩٥٧).

وكان هذا النصر للقومية العربية بعد صراع رهيب دام مع الاستعمار وخاصة الشعب العربي أثناء العدوان الثلاثي على مصر عام ١٩٥٦ وخلال الخطة الاستعمارية الاميركية التركية الصهيونية على سورية عام ١٩٥٧.

وقد زلزل هذا القرار التاريخي كيان الاستعمار فأخذ يجمع شمله في مؤتمرات متتابعة عقدها مع أحلافه في انقرة وباريس وبغداد وطهران ويحشد عملاء وأعوانه ويكتلهم ويضع الخطط لهم للحيلولة دون تنفيذ هذا القرار.

ولما كانت الظروف الحالية التي نشأت من جراء انتصار شعبنا العربي في مصر وسورية قد ربطت بين قضيتنا العربية وبين السلم العالمي إلى حد بعيد وأفسحت المجال أمامنا لكي نخطو خطوات إيجابية سريعة تتناسب وإهمية انتصاراتنا، ونظراً لاحتمال تغير هذه الظروف والمناسبات وخاصة اذا تمكن الاستعمار من انهاء استعداداته للمجازفة بخوض حرب شاملة او محلية بسبب تعرض مصالحه التي يعتمد عليها في حياته الأساسية في وطننا العربي إلى الزوال، فاننا ندعو إلى ضرورة الاسراع باقرار البناء الاساسي للوحدة الشاملة مع مصر والمباشرة بتنفيذه فوراً وتخطي جميع العقبات المصطنعة من دستورية أو سياسية او اقتصادية ونحن نعتبر ان كل استمرار للأوضاع المحلية اصبح امراً غير طبيعي لا يعتمد في بقائه إلا على المبررات الاستعمارية الموروثة والامتيازات الرجعية

والانتهازية التي لا يمكن الاعتراف بها بعد ان أقر الشعب بأجمعه الوحدة غير المنقوصة .

شكل الوحدة :

- من أجل ذلك نرى ان تكون الدولة الموحدة بالخطوط الكبرى التالية :
- ١ - دستور واحد يعلن انشاء الجمهورية العربية الجديدة ويرسم نظام الحكم فيها ويفسح المجال لانضمام بقية الشعوب العربية التي ستحرر.
 - ٢ - رئيس دولة واحد .
 - ٣ - سلطة تشريعية واحدة .
 - ٤ - سلطة تنفيذية واحدة .
 - ٥ - سلطة قضائية واحدة .
 - ٦ - علم واحد وعاصمة واحدة للدولة العربية .
 - ٧ - تسن القوانين المنظمة لحقوق المواطنين واجباتهم في الدولة الجديدة استناداً إلى هذا الدستور الواحد .

الوحدة الدفاعية :

- أما فيما يتعلق بالوحدة العسكرية فنرى ان تقوم على الأسس التالية :
- قائد أعلى للقوات المسلحة للدولة العربية الجديدة (رئيس الجمهورية الاتحادية).
 - مجلس دفاع أعلى .
 - قيادة عامة للقوات المسلحة .
 - قوات مسلحة (برية - بحرية - جوية) موحدة التنظيم والتسليح والتدريب

والتجهيز توزع حسب متطلبات الدفاع والخطط الدفاعية المقررة إلى مسارح العمليات في أراضي الدولة الاتحادية .
- موازنة واحدة .

والقيادة العامة للجيش والقوى المسلحة السورية شعوراً منها بمسؤولياتها القومية ودورها التاريخي ووفاء منها للشعب العربي في سورية الذي حملها مسؤولية الدفاع عن بقائه وسلامته لتعلن ان كل وحدة لا تبني على هذه الأسس المارة الذكر ليست إلا تحالفاً بين جيشين تابعين لدولتين منفصلتين ذلك لأن متطلبات الدفاع وسلامة الأمة وحفظ كيائها في عصرنا الحاضر تقتضي دمج الشعوب العربية المتحررة في كيان واحد لتساهم في تحرير بقية الوطن العربي وتقوم بواجباتها لصون السلم العالمي . كما تعلن القيادة العامة باسم جميع القوات المسلحة انها على أتم استعداد لتحمل جميع الواجبات الدفاعية التي تقتضيها الوحدة الفورية وتعتبر نفسها منذ الآن ملزمة بتنفيذ كل ما تتلقاه من أوامر وتوجيهات تعطى إليها من القيادة العامة الموحدة مهما ترتب على هذا التنفيذ .

دمشق في ١١/١/١٩٥٨ .

اللواء عفيف البزري
القائد العام للجيش والقوى المسلحة

ووقع هذه المذكرة كل من :

عفيف البزرة ، امين النفوري ، عبد الحميد السراج ، احمد عبد الكريم ، طعمة العودة الله ، اكرم الديري ، احمد حنيدي ، مصطفى حمدون ، عبد الغني قنوت ، مصطفى رام حمداني ، ياسين فرجاني ، عبد الله جسومة ، محمد النسر ، لؤي الشطي ، امين حافظ ، ابراهيم فرهود ، حسين حدة ، غالب الشقفة ، جمال الصوفي ، بشير صادق . كما قرروا بالاجماع الموافقة على الوحدة الكاملة مع مصر ، وترك ترتيب الأمر ووضع الأسس للحكومتين المصرية والسورية ولوضع هذه الوحدة موضع التنفيذ .

الذي يريد وضع شروط الوحدة مع عبد الناصر لم يخلق بعد :

وبما يجدر ذكره أننا عندما أخذنا نناقش نص المذكرة اقترحت شخصياً
ايضاح بعض الشروط التي يجب ان تقوم عليها الوحدة وأيدني بذلك بعض
الإخوان من ضباط القيادة، الأمر الذي أدى إلى انقسام
الحاضرين إلى قسمين قسم يؤيد فكرة وضع الأسس الرئيسية التي ترى أن تبنى
عليها الوحدة، وقال الآخرون وكانوا الأكثرية بعدم وضع أي شرط في المذكرة .
وبما قاله أحد الضباط رداً على اقتراحي : بأن الشخص الذي يريد ان يضع
شروطاً على عبد الناصر من أجل الوحدة لم يخلق بعد . . وأضاف ان المسألة عبارة
عن «حيط بيننا وبين مصر ونريد هدمه هكذا . . .» . وعلقت على القول بأن
الرئيس عبد الناصر انسان وهو كبقية البشر بل يمكن ان يخطيء ويموت ولذلك قد
يكون من الأفضل للشعبين وله أيضاً أن تكون الأمور واضحة لكيلا يتحمل
مسؤولية مصير الوحدة وحده . . وقام الاعتراض بقوة على هذا الرأي انتهى
بوضع النص النهائي للمذكرة .

ومن هنا يتبين السبب الحقيقي الذي سافر من أجله الوفد العسكري إلى
القاهرة والذي لا يتعدى حدود اعلان موقف القوات المسلحة من الوحدة مع
مصر، ونفي الشائعات والتهم التي كانت تروجها بعض الأوساط . ووضع
الرئيس عبد الناصر أمام الأمر الواقع ليكشف عن حقيقة موقفه من الوحدة . ولا
ندري ما اذا كان عبد الناصر قد جر القيادة إلى هذا الموقف بأساليبه اللولبية أم
ان الوفد العسكري أخرج عبد الناصر وبعض السياسيين الذين كانوا يريدون
الصاق تهمة مقاومة الوحدة بالقيادة العامة؟ واني لأميل اليوم إلى الاعتقاد بان
القيادة وضعت في موقف حرج ولم يكن أمامها إلا ان تسلك هذا السلوك النبيل .

الجزء الثالث

قيام الوحدة
وامتداد حكم عبد الناصر إلى سورية

اعلان الوحدة وانتخاب السيد جمال عبد الناصر رئيساً للجمهورية العربية المتحدة :

دخلت الوحدة في مراحلها النهائية بعد تقديم المذكرة العسكرية لعبد الناصر وللحكومة السورية ، واعتبر مجلس القيادة أن مهمته قد انتهت وأن شروط وأسس الوحدة ستكون من مهمة الحكومة السورية في مباحثاتها مع الرئيس عبد الناصر . وتبع ذلك فعلاً اجراء المباحثات بين الحكومة السورية برئاسة السيد شكري القوتلي وبين جمال عبد الناصر انتهت باعلان الوحدة يوم ٢٢/٢/١٩٥٨ ووضع الدستور المؤقت - وتلا ذلك الاستفتاء الشعبي على الوحدة والدستور المؤقت والرئيس يوم ٢١/٨/١٩٥٨ وأعلنت نتائج الاستفتاء يوم ٢٢ شباط (فبراير) ١٩٥٨ .

ووافق المجلس النيابي السوري على الوحدة الكاملة بين سورية ومصر بالاجماع ولم يشذ عن هذا الاجتماع سوى النائب السيد خالد بكداش سكرتير الحزب الشيوعي الذي تغيب عن الجلسة معبراً عن عدم موافقة الحزب الشيوعي على شكل الوحدة . وفي اليوم الثاني قيل انه غادر سورية إلى الخارج لمعالجة زوجته ثم عاد ليغادرها ثانية في أواخر عام ١٩٥٨ الى لبنان وليبقى خارج سورية حتى الآن .

وعمت الفرحة جميع أبناء سورية وقامت الاحتفالات والاجتماعات الشعبية في المدن والقرى وفي السهول والجبال ابتهاجاً باعلان الوحدة التي طالما ناضل الشعب السوري في سبيل تحقيقها .

ولن أحاول هنا وصف مظاهر الفرحة بين أبناء سورية جميعاً لأنني لا أدعي القدرة على وصف هذه المشاعر بالدقة والأسلوب الأدبي الذي تستحقه ، غير انني أؤكد ان غالبية الشعب اذا لم أقل كله كانت ترى في قيام الوحدة أعظم انتصار للأمة العربية منذ عدة قرون ، وتعتقد بأن صفحة جديدة فتحت في تاريخ البلاد العربية عندما اجتمعت الطليعة المتحررة في سورية ومصر وهما قلب العروبة ، وممثل الحركات الثورية التحررية . وان مراكز الاستعمار في البلاد العربية ستنتار الواحد تلو الآخر ، ولن يطول الوقت حتى تقوم الشعوب العربية بدفع حكوماتها إلى السير في طريقة الاتحاد مع الجمهورية المتحدة ، وتدمر كل من يقف في وجه هذه السياسة ويصبح حل المشاكل العربية الهامة مثل قضية فلسطين ، وقضية الجزائر وقضايا البترول وجنوب الجزيرة العربية بيد العرب أنفسهم ، يفرضونه على الاستعمار خلال سنوات قليلة .

كما رأت الطليعة الواعية من العمال والفلاحين والمثقفين بأن الوحدة ستكون الحصن الذي يحمي الثورة الاجتماعية ويدفعها إلى التطور السريع فیتجه المجتمع العربي في الجمهورية العربية نحو الحرية والاشتراكية والديمقراطية بخطى واسعة فيمهد الطريق أمام الدولة العربية الكبرى التي لا مجال فيها للاستغلال الطبقي أو الطغيان الفردي ، بل تتجه جهود الشعب العربي بكامله نحو البناء واستغلال الثروات الهائلة لصالح الشعب بكامله عن طريق توزيع الدخل القومي على أسس جديدة واقامة علاقات اجتماعية قائمة على المساواة وتكافؤ الفرص ، وقضاء الدولة على الاقطاع والاحتكار ومنع الرأسمالية من السيطرة على جهاز الحكم والسياسة .

هكذا على الأقل كنا ننظر إلى الوحدة ولا حاجة بعد ذلك لوصف مدى الفرحة بها .

مهمة في مصر بعد المؤامرة السعودية :

اكتشفت في أوائل عام ١٩٥٨ مؤامرة جديدة يشرف على تنفيذها الملك سعود الذي ذهبل من هول مفاجأة الوحدة واهتز عرشه من تحته عندما لمس بواذر الثورة بين صفوف الشعب السعودي نتيجة تفاعله مع عملية الوحدة بين مصر وسورية . فبادر إلى العمل ليل نهار وبكل الوسائل من أجل الحيلولة دون تنفيذ الوحدة ، وقاده هذا الحقد إلى السعي لشراء قادة الجيش وخاصة منهم الكتلتين الهامتين فيه وهما كتلة الضباط المستقلين والضباط البعثيين . وخيل إليه ان الفرصة واثته عندما وقع على شخص سوري اسمه عزيز عباد وكان عضواً في المجلس النيابي آنذاك . يدعي الصداقة مع ضباط القيادة - فوضع تحت تصرفه مليون جنيه استرليني ليدفعها لضباط الأركان مقابل القيام بحركة عسكرية تؤخر تنفيذ الوحدة . وعندما غرقت المسألة علينا في اجتماع مجلس القيادة قررنا تكليف السراج بمتابعة المؤامرة ومحاولة الحصول على أكبر مبلغ ممكن من سعود الذي يبدو أنه كان مستعداً لدفع أي مبلغ للقيام بانقلاب يمنع الوحدة بين مصر وسورية ، ويحول دون وصول نفوذ جمال عبد الناصر إلى سورية . وصدق ظننا ، اذ ما كاد يبلغ سعود أن المليون الأول لم تكف الضباط وأنهم يطلبون المزيد من المال حتى بادر بتحويل شيك آخر على البنك العربي في دمشق بمبلغ مليون جنيه استرليني آخر ، وفي نفس اليوم سجل هذان المبلغان باسم رئيس الشعبة الثانية عبد الحميد السراج بناء على قرار القيادة العامة للقوات المسلحة . وفي اليوم الثاني قرر مجلس القيادة وضع المبلغ تحت تصرف الرئيس جمال عبد الناصر وإطلاعه على تفاصيل المؤامرة التي كانت تهدف :

أما للقيام بانقلاب يمنع الوحدة أصلاً .
أوقتل عبد الناصر بتدمير طائرته أو بأية وسيلة أخرى لمنع هذه الوحدة والتخلص نهائياً من عبد الناصر .

ومن أجل ذلك سافرت والعميد عبد المحسن أبو النور إلى القاهرة وكان آنذاك ممثلاً للقيادة المشتركة في سورية . وفور وصولنا إلى المطار ذهبنا مباشرة لمقابلة الرئيس في بيته حيث استقبلني بمفردي فسلمته الشيك بـ ١ مليون جنيه استرليني وأطلعته على المؤامرة بناء على قرار مجلس القيادة الذي كلفني بذلك . ثم بدأنا بالحديث عن الوضع في سورية ، وكان الرئيس يستمع إلي بصمت يدل على منتهى الانتباه والإخلاص وكان يشجمني على الصراحة اللامتناهية ، بل لقد كنت اشعر بانني اتحدث مع اخ لي يؤمن بكل ماؤمن به ويحمل الرسالة التي يحملها كل اخواني بل كنت أراه أجدر من الجميع بحمل مسؤولية تنفيذ الثورة العربية نحو التحرر والاشتراكية التي طالما حلمنا بها .

وجرى بيني وبينه حديث طويل أذكر منه النقاط الرئيسية التالية :

١ - هل من الضروري ذهابه إلى دمشق أم لا . وكنت مكلفاً من قبل اخواني باقناعه بعدم الحضور في تلك الأيام إلى سورية خوفاً عليه من مؤامرات الاستعمار وعملائه من الحكام العرب المحيطين بسورية والذين قامت قيامتهم بسبب اعلان الوحدة . وأصر هو على زيارة سورية والاجتماع بالشعب الذي انتخبه رئيساً للجمهورية دون أن يراه . وكان يقول ان هذا الشعب يستحق مني كل تضحية ولو دفعت حياتي ثمناً للاجتماع به .

٢ - كيفية تنظيم الحكم في الجمهورية وخاصة في سورية ومسألة نيابة رئاسة الجمهورية في الاقليم السوري وصلاحيات نواب الرئيس والأشخاص الذين يمكن ترشيحهم لهذا المنصب الخطير في نظره .

وشعرت بانه يخشى تسليم الأمور في سورية لأكرم الحوراني ولا يثق بصبري العسلي ، كما لا يطمئن إلى اجماع الرأي عليه وخاصة في الجيش ، وشعرت بان هذه المسألة تشغل فكره وتستأثر بكل اهتمامه . وناقش معي فكرة تعيين شخص مصري كالبغدادي أو عامر ولكنني قلت له بأن تعيين مصري لتصريف شؤون سورية سيكون له وقع سيء في نفوس المواطنين جميعاً وخاصة في نفوس القادة السياسيين الذين عملوا لتحقيق الوحدة والذين يشعرون بأهليتهم

وحقهم في هذه المهمة . . . وكان يلح علي لكي اسمي شخصاً بالذات إلا انني كنت أصر على أني اعتقد بان ذلك من مسؤوليته هو، وانني ورفاقي جميعاً نثق به كل الثقة وأن الشخص الذي سيعينه سيسفع له مهما كانت نوعيته بأنه «موضع ثقة جمال عبد الناصر» . . . وسيتعاون معه الجميع .

٣ - كما تعرضنا لمشكلة الأحزاب وموافقتها جميعها على حل نفسها باستثناء الحزب الشيوعي . والحقيقة انني كنت آنذاك كبقية زملائي أو من تماماً بضرورة تجميد نشاط الأحزاب بعد قيام الجمهورية لكي نفسح المجال خلال الفترة الانتقالية - أمام الحكم الجديد لتنظيم شؤون البلاد واقامة الوحدة الفعلية تدريجاً بين البلدين وخاصة فيما يتعلق: بالدفاع - والسياسة الخارجية - والاقتصاد - والتعليم - والتشريع بشكل عام . . . ووضع الأسس لتطوير البلاد اقتصادياً واجتماعياً عن طريق ادخال مبادئ التخطيط في جميع أوجه نشاط الدولة، والتمهيد للحياة الدستورية الديمقراطية في الجمهورية .

زيارة الرئيس لسورية

عدت إلى دمشق ولم يمض إلا ٤٨ ساعة حتى أبلغت صباح يوم ١٩٦٢/٣/٥ وكنت في مكنتي في الاركان العامة، بأن الرئيس عبد الناصر وصل إلى سورية وهو في المطار. فالتجّهت فوراً إلى المطار ولكني صادفت موكب الرئيس أمام منزل السيد شكري القوتلي في شارع الجلاء . . . وما هي إلا دقائق حتى كانت دمشق وضواحيها تتدفق كالسيل إلى حي أبو رمانة . . . وخيل الينا بأن تياراً كهربائياً مس قلوب الناس فرحفت دون وعي إلى لقاء زعيم طالما حلموا بلقاؤه . . . وأمل طالما داعب أفكارهم . . . جمال في دمشق . . . ان ذلك عيد وأي عيد . . . انه يوم من أيام دمشق الخالدة . . . وسيبقى يوماً خالداً يؤكد زعامة دمشق لفكرة الوحدة العربية ويؤكد بان دمشق قلب العروبة وقلعتها الحصينة ورأسها المفكر .

أجل زحفت دمشق شيباً وشباباً، بل زحفت سورية بمدنها وقراها كلها
واتسع نطاق الزحف حتى عم كل الأقطار العربية المجاورة لسورية. . كل من
استطاع الزحف ولو على قدميه. . زحف إلى ساحة الجلاء وهتف لجمال عبد
الناصر ودمعت عيون الناس عند رؤية جمال ورأوا فيه مستقبل بلادهم وأهدافها
عندما رأوه وسمعوه. . . انني أعجز عن وصف لقاء الشعب العربي لزعيمه جمال
عبد الناصر. . لقد وصفه عبد الناصر نفسه بأنه الزحف المقدس. . واستمر
الزحف أياماً طويلة تعطل خلاله كل نشاط في سورية، كل الناس يزحفون إلى
دمشق ويرقصون ويهزجون أو يتحدثون عن الوحدة وعن جمال وعن آمالهم في
المستقبل.

تشكيل الوزارة في الاقليم الشمالي :

وفي مساء ٦ آذار استدعاني السيد أمين نفوري المشير عبد الحكيم عامر إلى
مكتبه في المهاجرين، وهناك وجدت عبد المحسن ابو النور وضابطاً مصرياً أسود
يدعى علوي. . وكان هو وعبد المحسن يعرضان على المشير أسماء الضباط
السوريين ويناقشان وياه تنقلات يريد المشير عامر تنفيذها. . وعندما دخلنا
لاحظت أن المناقشة قد فترت كما حاول عبد المحسن اخفاء السجل^(١) الذي كان

١ - شئت الصدف ان اطلع على نسخة طبق الاصل عن تقرير عثر عليه في بيت المشير عبد
الحكيم عامر، ويمعني الحرص على الاسرار العسكرية من نشره. ويدوان كاتب التقرير هو
العقيد محمد علوي كاتم اسرار الجيش، وهو يوضح فيه الطريقة التي يجب اتباعها لتعيين العقيد
جادو عز الدين او العقيد جاسم علوان، قائداً عاماً للجيش الأول. وبين التقرير كيفية استهلاك
الضباط الذين هم اقدم رتبة من هذين العقيدين وذلك بالاحالة على التقاعد او التعيين في
وزارات الدولة او الشركات المؤممة. ويررر التقرير هذه العملية بأنها الوسيلة الوحيدة للسيطرة
على الجيش السوري اطول مدة ممكنة.

يقرأ منه أسماء الضباط ، وعندما حاولت مازحاً التطلع إلى السجل بدا الارتباك على عبد المحسن . . فقلت له : «مالك يا عبد المحسن؟ شو صاير عندك أسرار علينا؟ . . » ولم يجد ما يجيب سوى ضحكة عالية اعتاد اللجوء إليها عندما يخرج . . وشعرت وشعر معي الأخ أمين النفوري بأن المشير وعبد المحسن أبو النور يدبران أمراً لضباط الجيش ، خاصة وقد سرت بعض الشائعات عن تسريح عدد كبير من الضباط بحجة ابعاد الجيش عن السياسة نهائياً . ويتصرفان كأن الجيش السوري أصبح لعبة بأيديهم . . وتدخل المشير لينقل الحديث إلى أرض جديدة . . لم نكن نتوقعها . . وذلك ليصرف انتباهنا عن ارتباك عبد المحسن . . فإذا به يبادرنا بقوله : انه مكلف من قبل الرئيس بابلاغنا اختياره لي وللنفوري كي نكون اعضاء في الوزارة التي ستشكل صباح يوم ٨ آذار وان الرئيس لا يقبل أي عذر ما دام مجلس القيادة قد وضع نفسه تحت تصرفه وترك له الحرية بتعيين افراد هذا المجلس في المكان الذي يريد ، او تكليفهم بأي عمل يشاء . وأضاف المشير بأن القضية اصبحت منتهية وارجو ألا تناقشا قرار الرئيس وما دام قد اختاركما وبعض زملائكما للوزارة فعليكم جميعاً ان تقبلوا وهذا واجب . وما دتم قد ساهتم في بناء الوحدة ، فعليكم ان تتحملوا مسؤوليتها مع الرئيس . ولم يكن أمامنا إلا قبول الأمر الواقع .

الرئيس يوزع الأوسمة المصرية على ضباط قيادة الجيش :

وهنا لا بد من الاشارة إلى ما جرى في اليوم الذي وصل فيه الرئيس إلى دمشق . . طلب إلى المشير الحضور إلى قصر الضيافة فوجدت اللواء بزة وعبد الحميد السراج عند الرئيس فطلب إلى الرئيس ان أجمع أعضاء مجلس القيادة في غرفة رئيس الأركان ليجتمع بهم المشير عامر . وعدت فوراً إلى الأركان وأبلغت ضباط مجلس القيادة . وفعلاً تم اجتماعهم وحضر المشير فأبلغنا شكر الرئيس

للجيش السوري على مواقفه البطولية التي قضت على المؤامرات ضد استقلال سورية وساعدت على تحقيق الوحدة.

ثم ابغنا بان مهمة مجلس القيادة قد انتهت ووزع على اعضاء المجلس الأوسمة المصرية . وفوجئنا بان هناك أوسمة لبعض الضباط من خارج المجلس وعندها قلت للمشير : اننا نستغرب أولاً مبدأ توزيع الأوسمة على أعضاء المجلس فان ذلك يعتبر بمثابة مكافأة لهم على واجب مقدس نحو بلادهم لا يريدون من ورائه جزاء ولا شكوراً . كما ان اعطاء بعض الضباط من خارج المجلس أوسمة بهذه المناسبة دون غيرهم تزيد من تعقيد وغموض الفكرة التي بني عليها منح هذه الأوسمة وتنبه إلى ذلك بعض الاخوان ولا أقول كلهم ، فاقترحنا على المشير بأن يكون أفراد القوات المسلحة جميعهم موضع التقدير لأن الفضل بالنسبة للوحدة يعود اليهم ، ولذا يجب منحهم وساماً تذكاريّاً يحمله جميع العسكريين الموجودين في الخدمة خلال هذه المرحلة فوافق على ذلك .

وفي نهاية الاجتماع سُلمت للمشير عامر كافة وثائق مجلس القيادة التي - والحق يقال - لم تكن كثيرة ، وانما تقتصر على بعض ملخصات للقرارات التي اتخذت في هذا المجلس منذ انشائه . وملخص لبعض محاضر الاجتماعات . وأعلمنا المشير بأنه سيسلم هذه الوثائق للرئيس عبد الناصر وانتهى الاجتماع .

وجدير بالذكر أنه خلال اجتماعنا بالمشير ، وكان ذلك في حوالي الساعة الثامنة مساءً ، أطفئت الأنوار لعطل فني في خطوط كهرباء مبنى الأركان العامة فلاحظت تشاؤم المشير وعبد المحسن وإرتباكهما وما لبث ان عاد النور وتابعا الاجتماع ، ولكني لاحظت ان هذه الحادثة الطارئة تركت انطباعاً سيئاً لدى المشير عامر والمصريين ظهرت آثاره فيما بعد عندما أخذنا نسمع منهم عن وجود عناصر في القيادة لا ترغب في الوحدة بل تفضل الاتحاد ومنذ تلك الساعة أخذنا نلاحظ شكوك الضباط المصريين بالضباط السوريين ولنلمس في كل مناسبة الرغبة في التفريق بالمعاملة بين ضباط مجلس القيادة - حتى بات البعض يعتقد انهم غير موثوقين وكان على رأس هؤلاء السادة عفيف البزرة وطعمة العودة الله وأحمد

حيندي . وحصلت اثر ذلك مضاعفات وأزمات ليست بالسهلة بسبب هذه الشكوك التي زرعها المشير ومن ورائه الرئيس بالذات أهمها اقالة الفريق عفيف البزرة وابعاد السيدين طعمة العودة الله واحمد الحيندي عن قيادتهما في سلاح المدرعات .

تشكيل الوزارة واداء اليمين :

اني أتجاوز الحقيقة اذا ادّعت المفاجأة بهذه المشاورات الشكلية لقبول الوزارة فقد سبق أن همس لي عبد المحسن ابو النور في أوائل شهر شباط بأن الرئيس ينوي اشراك كل من امين النفوري ومصطفى حمدون ، وعبد الحميد السراج بالوزارة المقبلة ، وأظن أنه همس بهذا في أذن جميع الضباط الذين عينوا وزراء ، كما أظن انه اتبع مع كل واحد منا أسلوباً ملائماً لعرض الموضوع . ومن بوادر ذلك أننا لاحظنا جميعاً تعاضم الدور الذي أخذ يلعبه عبد المحسن منذ ذلك الوقت عندما أخذ يتصرف وكأنه الموثوق الوحيد من الرئيس وانه بهذه الوسيلة يستطيع رفع من يشاء وخفض من يشاء . . وهو على كل شيء قدير . . ويجب ان نعترف بمزيد الأسف ان هذه البضاعة لاقت رواجها لا بين العسكريين فحسب بل شملت كل السياسيين بلا استثناء ، واطمأن منهم بالذات أولئك الذين كانوا يسمون قادة حكومة التجمع . إلا ان الدور بالنسبة لهؤلاء كان يمثله أحسن تمثيل السفير محمود رياض وعائلته المصونة اللذان أصبحا سادة الحفلات وزينة المناسبات واصبح بيتهما مكة دمشق بلا منازع بعد ان خبا ضوء قصر المهاجرين وبيت أبو رمانة (منزل القوتلي الخاص) . . .

أجل لم نفاجأ بالمنصب الوزاري لهذا السبب ولأسباب أخرى أهمها ان المنطق كما يبدو كان يقتضي تصفية ضباط الأركان كدفعة أولى . . . ولذلك عندما حاولنا التملص من قبول الوزارة أجابنا المشير بأنكم وعدتم

الرئيس جميعاً بأنكم تضعون أنفسكم تحت تصرفه وتركتكم له الحرية في تعيينكم في المكان والوظيفة التي يريد . . . وهنا لم يعد لدينا ما نقول . . . خاصة وقد أضاف بأنه اذا لم تتحملوا انتم مسؤولية الوحدة معنا فمن سيتحملها؟ . . . انكم انتم المسؤولون عن هذه المرحلة الخطرة في تاريخ سورية وان رفض الوزارة معناه التهرب من هذه المسؤولية . . . وقلنا ليكن . . . وهنا ذكر لنا بأن الرئيس يشترط قطع كل علاقة لنا بالقوات المسلحة حتى الصداقات ويطلب منا الان نحاول الاقتراب من العسكريين او الاتصال معهم إلا عن طريق المشير عامر لأنه أصبح وحده المسؤول عن افراد القوات المسلحة . . . ولم يكن امامنا إلا القبول بهذا الشرط ايضاً . . . كيف لا وقد وعدنا الرئيس بذلك سلفاً . . . وكف لا وليس في أذهاننا أية فكرة اخرى غير التفاني من اجل الوحدة وبناء الجمهورية المتحدة . . . واشترطنا في الحكم يعني اننا سنشارك في رسم سياسة الجمهورية العامة وليست القوات المسلحة إلا عنصراً تنفيذياً لهذه السياسة وان كانت أكثرها فعالية وأهمية . . . وقبلنا كل الشروط على هذا الأساس بل أكثر من ذلك أن ثقتنا غير المحدودة بالرئيس وبقيادته لثورة مصر التي أصبحت ذات طابع عربي جعلتنا نتجنب أي نقاش فيما يمليه علينا خاصة واننا كنا نشعر بأن الشعب كله معنا في منح هذه الثقة للرئيس عبد الناصر .

ولم نر الرئيس في اليوم التالي بل داومنا كل في مكتبه برئاسة الأركان وسمعنا القرارات الجمهورية بتسمية الوزراء وتوزيع المقاعد كما سمعها أي مواطن عن طريق الاذاعة .

وأذكر انني شعرت في تلك الدقيقة بالأسى يعصرني فينتزع من عيني دموعات ساخنة أخفيت عنها عن بعض الاخوان الذين تجمعوا في مكتبي لتهنئتي ، وأحسست بأنني أودع أعز أيام حياتي وأقف على عتبة مستقل مجهول غامض يمتد إلى اللانهاية .

ولأول مرة يدخل علي محرر مجلة روز اليوسف الاستاذ ممدوح رضا لتهنئتي «بثقة الرئيس» ويطلب إلي ان اجيب على بعض الأسئلة لأن من حق الشعب

علينا وقد اختارنا الرئيس للقيام بأعباء الحكم ان يعرف عنا الشيء الكثير . . وانه لم يعد لنا الحرية بالصمت بعد أن أصبحنا «مدنيين» و . . أجبت على بعض الأسئلة . . كان منها: «انني لم أكن أفكر قط بأن اصبح وزيراً . . كما انني لولم ادخل الكلية العسكرية لكننت معلماً في احدى مدارس سورية الابتدائية . . ولولا بعض الظروف لكننت فلاحاً بسيطاً في قريتي اجاهد من اجل لقمة العيش» . . . وكان هذا أول عهدي بالأحاديث الصحفية . . ولم يدر بخلدي أن صحافيينا (آنذاك) لم يكتفوا بسلب حرية الصمت منا بل احتكروا لأنفسهم ولا أدري من معهم . . حرية تبديل وتحريف كل اوجزء من الأحاديث الصحفية . . وهكذا قرأت بعض ما قلت في روز اليوسف ولكنني لم اجد اهمه وهو ما ذكرته حول دور الشعب العربي في سورية باقامة الوحدة بين البلدين الشقيقين ، وكذلك دور القوات المسلحة في حماية سورية من المؤامرات وفي بناء الوحدة مع الشعب . . وكان هذا اول حديث لي مع روز اليوسف . . وكان الحديث الثاني بعد استقالتي الأولى وسأتي على ذكره فيما بعد.

وفي صباح يوم ٨ آذار ١٩٥٨ دعينا لاداء اليمين القانونية أمام رئيس الجمهورية في قصر الضيافة . . و . . أقسمنا اليمين .

في وزارة الشؤون البلدية والقروية :

واستلمت وزارة الشؤون البلدية والقروية وهي وزارة مستحدثة في سورية ولم يكن لها مقر ولا موظفون حتى ولا حاجب . . وقمت بأول عمل لي كوزير للشؤون البلدية والقروية في مكنتي برئاسة الأركان العامة، حيث كنت أودع ضباط ونقباء وأفراد الشعبة الثالثة وكأني أودع أعز شيء على نفسي في هذه الدنيا، وأسلم الأوراق السرية لأقدم ضابط فيها بسبب عدم التحالف المقدم أكرم الديري الذي عين خلفا لي في رئاسة الشعبة الثالثة . .

وكان هذا العمل هو استقبال بعثة من مهندسي وزارة الشؤون البلدية والقروية التنفيذية في الاقليم الجنوبي برئاسة وكيل الوزارة الدكتور عزيز ياسين . . وأعطيت هذه البعثة التعليمات اللازمة للقيام بجولة على المجالس البلدية الكبرى في دمشق وحلب وحمص وحماة واللاذقية ودير الزور ودرعا والسويداء . . وحوالي الساعة ١٢ من نفس اليوم ذهبت إلى أمانة العاصمة فاستقبلني أمين العاصمة الدكتور بشير القضائي وأمين السركبار الموظفين وطلبت فوراً التعرف على الموظفين واستقبلتهم في مكتب أمين العاصمة وألقيت فيهم كلمة وصافحت كل فرد منهم وطلبت اليهم مضاعفة الجهد والنشاط وتحسين علاقاتهم مع المواطنين وتسهيل المعاملات الروتينية والبت بطلبات المواطنين بسرعة وصراحة . . وخصصت لي غرفة في الدور الثاني من مبنى أمانة العاصمة ولها ملحق صغير وضعت فيه سكرتيري الخاص الذي أخذته من الجيش لأنه أمضى مدة طويلة يعمل معي فاعتاد على أسلوبه في العمل وأصبح يفهم ما أريده بسرعة، ويستطيع صياغة الكتب التي أطلبها عليه بسهولة وأمانة، هذا بالإضافة إلى ثقتي به .

وباشرت العمل على تنظيم جهاز الوزارة وبحث عن أساس لهذا التنظيم فلم أجد سوى شعبة مرتبطة بوزارة الداخلية . . تسمى إدارة البلديات وفيها ٣ موظفين، وقسم آخر مرتبط بوزارة الأشغال العامة والمواصلات ومهمته تنظيم وتخطيط المدن وفيه مهندس واحد ومساعدان فنيان .

وكان لا بد لي من مساعد قانوني له خبرة بمشاكل الإدارة والقوانين، فاستدعيت السيد كمال نور الله وطلبت منه معاونتي في انشاء جهاز الوزارة وتنظيمها على ان يصبح أميناً عاماً للوزارة فيها بعد وكان آنذاك عضواً في إدارة تفتيش الدولة . . وأخذ يعمل معي دون صدور قرار بنقله ودون أي مستند نظامي . .

وبدأت وزارة البلديات تعمل منذ الدقائق الأولى من يوم ١٩٥٨/٣/٩

وكان همي :

أولاً - وضع مشروع التنظيم الأساسي للوزارة وتحديد ملاكها واختصاصاتها
وتقدمه للرئيس لاصداره .

ثانياً - تحديد مقر للوزارة وتحضيره للاستقبال الجهاز .

ثالثاً - تعيين الموظفين اللازمين لجهاز الوزارة . . وخاصة الجهاز الفني .

رابعاً - ممارسة الصلاحيات الفعلية والمباشرة بالعمل .

وبنفس الحماس والجد الذي اعتدته طوال حياتي العسكرية أقبلت على
العمل ليل نهار لانجز تنظيم الوزارة وتكوينها . . وكنت لا أنام إلا ساعات قليلة
من الليل ولا أترك لمعاوني القليلين إلا الوقت الكافي للطعام والنوم . . وواجهت
منذ اليوم الأول مشكلة طالما عجزت الحكومات السابقة عن وضع الحلول الجذرية
لها ألا وهي مشكلة «الخبز» . ولم تكن مهمة التموين من اختصاصي ولكن رأى
الرئيس اضافتها لي بصورة مؤقتة ريثما تشكل وزارة مستقلة لها تضاف إلى وزارة
الاقتصاد . . وقيل لي أن بإمكانني إيجاد حل معقول «للخبز» يرضى عنه المستهلك
والمنتج . . ولكني ما لبثت ان اقتنعت بان مشكلة التموين ومنها الخبز مرتبطة
اساساً بالنظام الاقتصادي للدولة وانه من المستحيل إيجاد حل دائم لمشاكل
التموين إلا ضمن الحدود التي يسمح بها النظام الاقتصادي . . ولما كانت بوادر
الموسم قد بدأت تظهر جلياً للعيان بأنها لا تبشر بالخير أخذت تتفاقم مشكلة الخبز
يوماً عن يوم حتى لقد أخذت علي القسم الأعظم من وقت العمل واجهزت على
ما تبقى لي من أوقات الراحة . . وأيقنت نهائياً أنه من العبث إيجاد حل ضمن
النظام الاقتصادي الحالي ، إلا اذا كان الموسم حسناً والحبوب متوفرة بكثرة لا
تسمح بالاحتكار وتساعد اصحاب المطاحن والخبازين على الربح الذي اعتادوا
عليه دون رفع أسعار الرغيف . . وسجلت بعض النجاح في ادارة التموين ولكني
اعترف بان هذه النجاحات كانت جزءاً ايجابياً بسيطاً ضمن فشل كامل .

ومللت مهمة التموين وأصابني منها القرف لأنها عطلت علي عملي
الاساسي وهو الشؤون البلدية والقروية ، وما كان أحوجه لكل ذرة من الجهد .
وأخيراً صدر القرار التنظيمي للوزارة وملاكها واختصاصاتها واستأجرنا مقراً

لها في ساحة يوسف العظمة وجهزناه على عجل ونقلت مكنتي إليه وانتقل معي إلى هذا المقر ثلاثة موظفين كبار هم الأمين العام، ومدير ادارة البلديات، ورئيس قسم التخطيط واستعرت حاجباً من أمانة العاصمة.

وأخذت بتعيين الحد الأدنى من الموظفين والفنيين الذين تسمح بهم ميزانية الوزارة التي لم تتجاوز ٣,٨ ملايين ليرة سورية للمشاريع والنفقات الادارية والرواتب. واخيراً أخذ يتكون هيكل الوزارة واصبح لها لافتة كبيرة تطل على الشارع ومكتب استعلامات وسيارتان لنقلي ونقل الموظفين استعرتها من بلدية دمشق ووزارة المواصلات.

والحقيقة ان الوزارة في بداية تكوينها اعتمدت كلياً على امكانيات ووسائل أمانة العاصمة حتى لم يعد الكثيرون يفرقون بين وزارة البلديات وأمانة العاصمة، وظن البعض ان الوزارة امتصت هذه الأخيرة وحولتها إلى جهاز مركزي يهتم بكافة بلديات الاقليم. ولكن عندما نقلنا مكاتب الوزارة إلى المقر الجديد اتضحت شخصية الوزارة المادية والمعنوية به وانفجرت مخنة أمانة العاصمة التي استمرت حوالي شهر. واعترف بأن أمين العاصمة الدكتور بشير القضائي لم يأل جهداً في تقديم كل الامكانيات لتسهيل مهمتي العسيرة.

واستغرق مني العمل في اقامة الوزارة وجمع المعلومات عن البلديات وحل مشاكل الخبز والطحين العويصة وانتقاء الموظفين، كل وقتي وكياني. وكنت أريد اثبات وجود هذه الوزارة التي كان الكثيرون يتساءلون عن أسباب انشائها ويخلطون بينها وبين وزارة العمل والشؤون الاجتماعية وأحياناً وزارة الزراعة والاشغال والمواصلات. واستطعت في الأسابيع الأولى ان أكون لهذه الوزارة الشخصية المميزة عن غيرها، وأشعر المواطنين والمصالح التابعة لها بأهميتها وفائدتها لخدمة الاقليم.

وكان أهم المشاكل التي واجهتها الوزارة بعد مباشرتها بالعمل هي :

- ١ - تأمين مياه الشرب في بعض القرى العطشى.
- ٢ - معالجة أزمة السكن في المدن بالنسبة للطبقات المحدودة الدخل.

٣ - ربط المجالس البلدية بالوزارة وتعيدها على تلقي تعليماتها وسياساتها العامة منها .

٤ - حصر الخدمات اللازمة للقرى والمدن مما يقع في اختصاص الوزارة كالانارة والتخطيط والمجاري وتحسين مستوى مناطق الاصطياف .

٥ - وضع الخطة لتنفيذ الخدمات والمرافق في المدن والقرى على أساس من العدالة الجغرافية ، والاسبقيات المبنية على دراسة واقعية ما أمكن .

ولشد ما فرجت عند ما لم اجد أي مستند أو وثيقة أو احصاء يمكن الوثوق بها كمرجع يستند اليه في تحديد حجم هذه المشاكل وترتيبها حسب الأسبقية اللازمة . . وبالتالي وضع الخطط المناسبة للمباشرة بالعلاج حسب الامكانيات المالية والفنية التي وضعت في ميزانية الوزارة أو المتوفرة لدى المجالس البلدية .

ولطالما قضيت الساعات الطوال بل الأيام والأسابيع أتقصي وأبحث مع الموظفين عن أسس هذه المشاكل لاضع برنامجاً أعمل بموجبه ، وكنت كما يبدو أفتش عن رابع المستحيلات . . وكان لألحاحي وقع مستغرب أحياناً لدى الموظفين الذين اعتادوا العمل بدون خطة أو هدف . . واعتادوا على الارتجال والانجراف مع المشاكل اليومية دون الاهتمام بما سيأتي به الغد . . ولعل هذا من احدى سيئات عدم الاستقرار في الحكم .

ودنت من جانبي اجد العمل الارتجالي أمراً مخالفاً للطبيعة والمنطق والعقل فقد اعتاد تفكيري على مواجهة الأمور على أسس واقعية وعلمية منطقية . . نتيجة اسلوب العمل المنهاجي الذي طبعتني به الحياة العسكرية والتي تمتاز بالنظام والدقة ، وكذلك نتيجة اسلوب العمل في كلية الاركان والقيادة العامة .

انني ككل عسكري لا يستطيع العمل إلا على أساس عناصر ثلاثة يجب توضيحها :

١ - الهدف الواجب تحقيقه أو الوصول اليه (أو حجم المشكلة او المشاكل التي تقع في الاختصاص) .

- ٢ - الوسيلة أو الوسائل الجاهزة بين يديه أو التي يمكن توفيرها عند بدء العمل أو اثناء تنفيذه .
- ٣ - الوقت أو المراحل التي يحقق خلالها العمل والمكان الذي يحقق فيه الهدف أو الأهداف .
- وعلى ضوء ذلك قد توضع الخطة والبرامج اللازمة للقيام بالمهمة الأمر الذي لا يترك مجالاً واسعاً للاحتتمالات السيئة التي تعرقل العمل أو تسبب فشله .

وجهاً لوجه مع المشاكل العامة :

والحق انني وأنا أتكلم هنا عني وعن زملائي الوزراء العسكريين لم نكن بعيدين عن رجال السياسة في سورية وخاصة الشخصيات الرئيسية منهم بل على العكس فان طبيعة الأوضاع في سورية منذ عام ١٩٤٩ كانت تجعل ضباط الجيش وخاصة منهم الفئات التي ساهمت من قريب أو بعيد بالاحداث العسكرية والسياسية ، تجعلهم على صلة وثيقة مع السياسيين ومع السياسة الداخلية في سورية بشكل عام .

ولذا فاننا لم نجد أية غرابة عندما جلسنا إلى جانب اخواننا المدنيين كنائبي الرئيس والوزراء . . بل على العكس فاننا كنا قد اعتدنا منذ عام ١٩٥٧ على الاجتماع بمجلس الوزراء وتبادل الرأي مع الحكومة بالإضافة إلى ان كثيراً من الساسة كانوا ينساقون في علاقاتهم بل وملقهم واحترامهم للضباط الذين لهم كلمة مسموعة في القوات المسلحة وأخص منهم رؤساء شعب الأركان وقادة الوحدات المدرعة .

ومن الجدير بالذكر اننا كنا نجهل الكثير عن صفاتهم وكفاءاتهم في فهم شؤون الدولة والادارة ، وتوجيه السياسة العامة والادارة في المستويات العليا .
وكان المجلس التنفيذي مشكلاً من عناصر ثلاثة :

١ - سياسيين ساهموا في قيام الوحدة وحملوا مسؤولية الحكم في الفترات الحرجة التي مرت على سورية خلال السنوات التي سبقت ذلك ، أي منذ انهيار حكم أديب الشيشكلي حتى قيام الجمهورية المتحدة . بالإضافة إلى الدور الرئيسي الذي قاموا به في النضال ضد الانتداب الفرنسي وفي فترة الاستقلال .

٢ - عسكريين ساهموا في الاحاث السياسية مع زملائهم ضباط القوات المسلحة وكانوا أعضاء في مجلس القيادة وشغلوا اكبر مناصب القيادة في الجيش .

٣ - فنيين دخلوا الوزارة بسبب كفاءتهم الشخصية واختصاصهم دون ان يكون لهم نشاط سياسي سابق .

وكان الوزراء السياسيون من أبرز أعضاء حزبين سابقين هما : الحزب الوطني ، ومنه السيدان صبري العسلي وفاخر الكيالي . وحزب البعث العربي الاشتراكي ، ومنه السادة أكرم الحوراني وصلاح البيطار وخليل الكلاس . أما العسكريون فكانوا يمثلون أكبر كتلتين في القوات المسلحة وهما : كتلة الحيايين ، وكتلة أمثلها مع الأخ أمين النفوري ، وكتلة البعثيين ، ويمثلها مصطفى حمدون .

وكان السيد عبد الحميد السراج كعادته دائماً يقف في الوسط ما بين هاتين الكتلتين لا يخلص إلا لنفسه . . مستفيداً من كل بادرة تناقض بينهما مما هيا له ظروفاً وفرصاً ثمينة استغلها ولا يزال يستغلها إلى أبعد الحدود ليصل إلى أعلى مراكز السلطة ولو كان ذلك على مجاهم الآخرين .

وكان من الطبيعي أن تنعكس على هذا المجلس التنفيذي كافة المنازعات والمتناقضات التي برزت في المجتمع السوري منذ عهد الاستقلال وبعد سلسلة الانقلابات العسكرية التي جعلت من الجيش حقيقة سياسية هامة تميزت بها سورية عن غيرها من الدول العربية منذ عام ١٩٤٥ يوم انضمت النواة الأولى لهذا الجيش إلى صفوف الشعب وحاربت القوات الفرنسية حتى انتزعت الاستقلال .

كان الحزب الوطني باعتباره الوارث الوحيد للكتلة الوطنية يمثل جزءاً كبيراً من البرجوازية والقطاعية في مدن وريف سورية ولا أقول كان يمثلها كلها لأن

هناك قسماً كبيراً منها اقتضت مصالحه بقاءه على الحياد فكانت كتلة المستقلين ، وجزءاً آخر استقطبه حزب الشعب الذي يمثل المعارضة اليمينية للكتلة الوطنية وبالتالي للحزب الوطني . وكان ضعف ممثلي الحزب الوطني ظاهراً بسبب قلة عددهم أولاً وبسبب الاتجاهات التقدمية التي انطبع بها الحكم في أوائل الوحدة من جهة ، وسيطرة العسكريين التقدميين على القوات المسلحة في سورية قبل الوحدة ودعمهم للقوى التقدمية في البرلمان وخاصة منها حزب البعث الاشتراكي من جهة ثانية . وظهرت منذ الجلسات الأولى للمجلس التنفيذي بوادر عدم الانسجام بين السادة صبري العسلي وأكرم الحوراني ، فكل منهما يطمع في رئاسة المجلس ، وبالتالي ممارسة صلاحيات واسعة على كافة الوزارات ومن ثم دعم مراكز أنصاره وتثبيتها في ظل العهد الجديد ، ومحاولة طبع الحكم في ظل الوحدة بالسياسة التي يتبناها كل منهما .

وكنا نحن العسكريين نفضل رئاسة السيد اكرم الحوراني للمجلس رغم بعض مأخذنا عليه ، بسبب اتجاهه التقدمي ، وباعتباره رئيساً للحزب العربي الاشتراكي ، الأمر الذي ينسجم مع مفهومنا أو تصورنا لاتجاه الحكم في الجمهورية العربية المتحدة . ولم نكن نحقد على السيد العسلي وزميله بل كنا نحفظ لهما بشعور التقدير والاحترام للدور الذي قاما به مع من تبقى من أعضاء حزبهم في المجلس النيابي خلال السنوات الماضية وثباتهما في الاتجاه التحرري رغم المحنة الكبرى التي أصابت حزبهما عندما انشق عن الحزب ميخائيل اليان^(٢) وهو من اكبر دعامات هذا الحزب وزعيمه في مدينة حلب .

وهكذا أخذ السيد اكرم الحوراني المبادرة في رئاسة المجلس لأنه كان رئيساً للمجلس النيابي السوري السابق مما يجعله مقدماً على السيد صبري العسلي

٢ - من المعروف ان السيد ميخائيل اليان كان من بين العناصر التي نادى بالانحد مع العراق والدخول في حلف بغداد . كما كان من بين العناصر التي اهتمت بالتآمر على استقلال سورية عام ١٩٥٦ وحكم عليه بالاعدام بنتيجة ذلك ولا يزال خارج سورية حتى الآن .

الذي كان رئيساً للوزارة، بالإضافة إلى الجوال الذي كان يسود المجلس التنفيذي والغموض الذي اتسم به موقف الرئيس عبد الناصر من كليهما.

اول مشكلة دستورية :

ولم تطل الفرحة باستلام السيد أكرم الحوراني لرئاسة المجلس التنفيذي، إذ ما لبث أن شعر هو وشعر أعضاء المجلس التنفيذي كلهم بأن الصلاحيات التي كان يتصور الحصول عليها كرئيس للمجلس التنفيذي لم تكن إلا سراباً، وتكشفت المحاولات العديدة التي جرت لتحديد صلاحيات واضحة لرئيس المجلس التنفيذي عن اصرار الرئيس على ابقاء الأمور على وضعها الغامض، وإبقاء الظروف التي تغذي الصراع بين صبري وأكرم من جهة، وبين الوزراء فيما بينهم ورئيس المجلس الواقعي الذي يحاول ممارسة بعض الصلاحيات على الوزارات معتمداً على صلاته الخاصة بالوزراء بعد مراوغة الرئيس في إعطائه أية اختصاصات واضحة. وهذا تبلورت اول مشكلة يمكن اعتبارها دستورية تتعلق بجوهر الحكم ألا وهي عدم وضوح اختصاصات المجلس التنفيذي في الاقليم الشمالي وعلاقاته مع رئيس الجمهورية.

المشكلة الثانية :

وبرزت مشكلة أخرى هامة لها صلة بكيان الاقليم الشمالي ووضعه القانوني الدستوري بالنسبة للوحدة بين الاقليمين المصري والسوري ضمن اطار الوحدة الجديدة. . وكان ذلك عندما صدر قرار بتسمية محمود رياض السفير المصري السابق «مستشاراً» للرئيس في الاقليم الشمالي، ولولا غطرسة محمود رياض وتسرع لما ظهرت هذه المشكلة بالحدة والسرعة اللتين أبرزتاها بشكل واضح مخرج.

حوّل محمود رياض فور صدور القرار الجمهوري بتعيينه مستشاراً للرئيس، السفارة إلى مقرر رسمي «للمتشارية». . وفاتت الرئيس وفاتت رياضاً المضاعفات التي ترافق هذه التسمية المكروهة لدى الشعب السوري لأنها تذكره بالمستشارين الفرنسيين، مما سبب كثيراً من المشاكل فيما بعد، وزاد في حدة المشكلة تعطش رياض للسلطة فقد أخذ يطالب بالحاح مسعوراً بأن تحوّل له كافة محاضر المجلس التنفيذي ومشاريع القرارات التي يتخذها، وانتحل صفة المرجع الأعلى لهذا المجلس وصار يذيع بل ويتصرف على أنه السلطة الوسيطة بين رئيس الجمهورية والمجلس التنفيذي في الإنليم وإن من حقه رد بعض القرارات المتخذة في المجلس التنفيذي ورفع القرارات التي يراها مناسبة للرئاسة أو الاحتفاظ بالقرارات عندما يكون له اعتراض معين عليها .

ولم يعد ذلك مقتصرًا على نطاق الوزراء والموظفين الكبار بل تعداه إلى معظم المواطنين أصحاب المصالح الكبرى خاصة لأنهم وجدوا في مستشارية محمود رياض مرجعاً يمكن اللجوء إليه عندما تغلق أبواب الوزارات أو رئاسة المجلس التنفيذي بوجههم . . وأصبح يدور على كل لسان أن محمود رياض هو المفوض السامي في سورية وأنه يتمتع بصلاحيات أكثر من الوزارة، وأنه يحل ويربط . ودعمت ذلك الصحافة المصرية التي جعلت منه البطل الأول للوحدة وأطلقت على قرينته لقب السيدة الأولى في سورية مع قرينة فخامة شكري القوتلي (مجلة المصور الأسبوعية) كم^(٣).

٣ - لقد حاولت أكثر من مرة كما حاول غيري من العسكريين الذين اتصلوا بالرئيس عبد الناصر قبيل الوحدة وفي أيامها الأولى، اقناع الرئيس بضرورة إبعاد محمود رياض عن سورية بسبب الأدوار التخريبية التي كان يقوم فيها وكان عبد المحسن أبو النور يتظاهراً أمامنا بعدم موافقته على سلوك السفير محمود رياض . غير أن الرئيس لم يصغ لأرائنا بل كرم رياض بتعيينه مستشاراً.

الاجتماع الأول في قصر القبة ومناقشة سياسة الجمهورية المتحدة الداخلية والخارجية واهداف الثورة. رفض مبدأ العمل لتحقيق الوحدة: عودة إلى الجيش:

لم يكد يعود الرئيس إلى القاهرة بعد زيارته الأولى لدمشق وبعد تشكيل الوزارة الأولى حتى فوجئنا باذاعة نبأ استقالة الفريق عفيف البزرة من رئاسة الأركان وتعيين اللواء جمال فيصل بدلاً منه . .

والحقيقة أننا منذ أقسمنا اليمين القانونية أمام الرئيس التفتنا كلية إلى عملنا الجديد الذي يتطلب منا مجهودات كبرى، ولم يبق في أذهاننا أية فكرة حول التدخل في الشؤون العسكرية بعد الذي قطعناه على أنفسنا يوم قبلنا الاشتراك بالوزارة. كما لم نعد نتتبع حوادث الجيش وخاصة منها تعيينات أو تسريحات أو ترقيات الضباط. غير أنني أذكر في آخر اجتماع مع المشير عامر والفريق عفيف البزرة وبقية الزملاء من ضباط القيادة أنه جرى بحث أسماء الأشخاص الذين سيعينون في المراكز الهامة التي شغرت نتيجة شطب أسماء الوزراء العسكريين من تعداد القوات المسلحة وقد اتفق آنذاك ان يستلم:

العميد عبد المحسن أبووظيفة	معاون رئيس الأركان العامة
العقيد احمد حنيدي	الشعبة الأولى
العقيد أكرم ديري	الشعبة الثالثة
العقيد طعمة العودة الله	قيادة سلاح المدرعات
المقدم محمد استنبولي	الشعبة الثانية

وفي اليوم الثاني ظهر أن للمشير عامراًياً خاصاً في سياسة الجيش وأنه لا يقبل مشاركة أحد في رسم هذه السياسة حتى ولا رئيس الأركان نفسه بالإضافة إلى أنه يشك في الاقتراحات التي تعرض عليه من أي مصدر كانت. وتبين لنا أيضاً انه بدأ بتنفيذ سياسته قبل استلامه قيادة الجيش فعلياً عن طريق تدخلات

عبد المحسن أبو النور الشخصية مع ضباط الجيش وبالأخص أعضاء مجلس القيادة^(٤). . . وأنه بهذه الوسيلة أخذ يوحى بأرائه لبعض الضباط الذين لم يدركوا المناورة الخطيرة التي أخذ يلعبها عبد المسحن أبو النور مستغلاً طيبتهم واخلاصهم للمشير وللرئيس عبد الناصر. ولم يتوان عبد المحسن من استغلال بعض العواطف لكي يزرع الشكوك بين ضباط القيادة، فأخذ يروج بينهم ان هناك كتلة تعارض الوحدة وتستوحي أفكارها من الحزب الشيوعي وتطالب بالاتحاد وهذه الكتلة قوامها: عفيف البزرة، أمين النفوري، احمد عبد الكريم، طعمة العودة الله، احمد حنيدي ومن يلتف حولهم من الضباط.

وأوصله طموحه لدرجة أنه أصبح يدعي لنفسه مركزاً خطيراً ودوراً أساسياً في حماية الجمهورية المتحدة، واستطاع ان يصور للرئيس والمشير خطورة مؤامرة تدبرها هذه الكتلة للسيطرة على الجيش عن طريق استلام طعمة العودة الله واحمد حنيدي وبقية الضباط المناصرين لهذه الكتلة مراكز هامة في القوات المسلحة.

وسرعان ما اقتنع المشير عامر والرئيس بهذه الأسطورة، وقد ظهر فيما بعد ان القضية أعمق من هذه الظواهر السطحية وانه كانت للرئيس خطة موضوعة مسبقاً بالنسبة للقوات المسلحة السورية. . . وأخذ يرسمان سياسة الجيش السوري على أساس هذه الخطة وساعد على ذلك تلك النية الحسنة والسذاجة، اللتان امتاز بهما أعضاء مجلس القيادة، فأصبحوا دون أن يشعروا أداة للتخريب بيد عبد المحسن أبو النور الذي كان يتطلع إلى التسلط على الجيش بل إلى أبعد من ذلك، انه كان يهدف إلى أن يكون ممثلاً لسياسة الرئيس في سورية ولذلك فقد استفاد من هذه الفرصة ليجعل نفسه محوراً لنفوذ عبد الناصر في الجيش السوري وبالتالي في سورية، دون أن يهमे بعد ذلك ما يجر على عبد الناصر وعلى الوحدة بالذات من

٤ - وقد اتضح منذ الأيام الأولى للوحدة ان عبد المحسن ابو النور قد استطاع جمع معلومات عن ضباط القوات المسلحة السورية مما سهل له تنفيذ السياسة الموضوعة لتصفية العناصر الممتازة في الجيش على مراحل مدروسة، باسم ابعاد الجيش عن السياسة.

ويلات ونكبات ، وكذلك كان زميله محمود رياض الذي وصل به الغرور والطموح درجة أصبح بعدها يستهين بكل سياسي سورية وشعبها ويدعي لنفسه الفضل في تحقيق الوحدة والقدرة على «تطبيق» كل السياسيين ، ومن هنا نشأت لدى عبد الناصر عقدة جديدة خطيرة وهي اعتقاده بأن السياسيين والعسكريين في سورية ليسوا إلا عملاء يمكن تحريكهم وتوجيههم بواسطة موظفين تافهين بنظره ، امثال محمود رياض وعبد المحسن ابو النور . . أو بوسائط اخرى . .

وأصبح هذان العبقريان ضروريين له في سورية ، بل لقد أصبح الجميع يؤمنون بأن بلاء الرئيس عبد الناصر ورحمته لا يأتيان إلا بموافقة أو اقتراح احدهما . . وان المجلس التنفيذي والوزراء - وكذلك قائد الجيش الاول ليسوا إلا الستارة التي تخفي السلطات المطلقة لهذين المستشارين المصريين . . تساعدهما شبكات واسعة من المخابرات المصرية ، مدنيين وعسكريين .

ومن هنا بدأت تروج فكرة الاستعمار المصري ، والتسلط المصري ، وعدم التكافؤ بين الاقليميين . . وغذت هذه الفكرة ، بحماقة بالغة ، موجات الموظفين المصريين والخبراء . . الذين اخذوا يتوافدون على سورية زرافات ووحدا نا دون أن يكون لهم من هم إلا اشباع حاجاتهم وحاجات اصدقائهم من السلع الاجنبية التي افتقدتها مصر منذ سنوات عديدة ، وتقاضي الرواتب والتعويضات الضخمة على حساب الشعب السوري .

استقالة الفريق عفيف البزرة .

ولنترك كل هذا لأن الحديث فيه طويل ومحزن ومضحك بنفس الوقت ولنعد إلى استقالة الفريق عفيف البزرة .

كنت لا أزال في مكتبي الذي اخترته في أماسة العاصمة ، أسهر الليالي لتنظيم وزارتي واقامة جهازها من العدم وأتلقى الشكاوى عن الطحين والخبز

ومشاكل البلديات ومئات الطلبات من القرى العطشى ، عندما تلقيت خبر الاستقالة ، ففوجئت بذلك وذهبت مع السيد أمين النفوري إلى القيادة العامة لنستفسر من العميد أبو النور عن أسباب الاستقالة لأن وقعها كان سيئاً جداً على المواطن العادي ، وأصبحت الألسنة تتناقل شتى الاشاعات حول هذا الموضوع . وتطوع أول من تطوع بعض البعثيين إلى الدفاع عن قرار الرئيس واتهم البزة بالشيوعية ، بل أخذوا يروجون بأن ابعاد البزة ليس إلا مقدمة لطرد بقية كتلته ، وانه لن يطول الوقت حتى يستقيل أمين النفوري واحمد عبد الكريم من الوزارة ويطرد طعمة العودة الله واحمد حنيدي من الجيش ، وأشياء كثيرة كانت ترددها الألسن في كل مكان . . وراجت تفسيرات أخرى لهذه الاستقالة أهمها أن عبد الناصر بدأ يضرب العناصر التي حققت الوحدة ، وإن ابعاد البزة ليس إلا مقدمة للتخلص من كافة السياسيين والعسكريين البارزين في سورية ، وانه يهدف إلى امساك سورية بيده وتسليم مقاديرها للمصريين مباشرة أو لبعض الفنيين الذين لا رأي لهم ولا وزن في نظر الشعب . . أما من آمن بالوحدة وعمل على تحقيقها فجزاؤه كجزء سنهارا ! ! .

قابلنا العميد عبد المحسن بالقهقهة والعناق الحار وأجاب على استفساراتنا بشأن الاستقالة ، بأن عفيف البزة اقترح على المشير بعض التنقلات وعندما أراد المشير مناقشتها اغتاط البزة واعتبر ذلك بمثابة عدم الثقة به فقدم استقالته وأصر عليها فاضطر الرئيس لقبولها .

وقد علقنا على ذلك بما معناه أنه حبذا لو تجنبنا مثل هذه الأمور في الوقت الحاضر خاصة وانه لما يمض على الوحدة إلا أيام معدودات وإن الأوضاع في البلدان العربية المجاورة اخذت تتطور بسرعة من جراء قيام الجمهورية . . ولا نريد ان نفسح المجال للتقولات والاشاعات التي تنال من الوحدة وتفرق الصفوف .

ولكن عبد المحسن أبرق إلى القاهرة بأننا ذهبنا إلى الأركان العامة لتهديده

واننا نحاول التدخل في الجيش . . ومنذ ذلك الوقت لم تطأ أقدامنا قيادة الجيش أو أية مؤسسة تابعة له .

ذلك الجيش الذي قضينا في خدمته زهرة شبابنا وقدمنا له من دمنا وعرقنا وفكرنا الكثير ، ذلك الجيش الذي نعتز ونفتخر بأننا خدمنا بين صفوفه ولن ننسى بأن اشد أيام حياتنا وأسعدها هي التي قضيناها في خدمته .

سياسة عزل الجيش عن الشعب وتصفية العناصر القومية فيه :

والحقيقة اننا لا نعلم الفلسفة التي اقتضت عزل هذا الجيش عن الشعب والسعي لتحويله إلى مؤسسة شبه مرتزقة ، رغم الدور الشريف الذي قام به في تاريخ سورية الحديث منذ أن انضمت نواته الأساسية عام ١٩٤٥ إلى صفوف الشعب وقاتلت بأسلحتها الفرنسيين وحررت البلاد من الاستعمار إلى أن خاض حرب فلسطين وقام فيها بواجبه على خير ما يرام وقدم في هذه الحرب غير المتكافئة خيرة شبابه وأثبت رغم حدائته وقلة غددته وضآلة تجهيزه أنه جدير باحياء ذكرى الجيوش العربية التي حملت لواء الإنسانية إلى العالم وأنقذت البشرية من ظلام العبودية والجهل . . ويوم قاوم المحاولات المسعورة التي شنها الاستعمار وعملاؤه للقضاء على استقلال سورية وادخالها في مناطق الأحلاف والنفوذ الاستعماري حتى أصبح الضمانة الأساسية للحرية والديمقراطية والسياسة الحيادية في سورية ، وعندما ساهم بدور كبير في معركة بور سعيد وتوسيع ميدان معركة مصر حتى شملت الأرض العربية كلها . . وأخيراً عندما أسهم بدور رئيسي في تحقيق الوحدة وبناء الجمهورية العربية المتحدة .

أجل انني لا أستطيع فهم الدوافع التي من أجلها يعزل هذا الجيش البطل عن الشعب الذي ضحى ويضحى من أجل الدفاع عنه بكل ما لديه ، ولا يريد من ذلك إلا القيام بالواجب المقدس .

ولا أدري أيضاً المصلحة الوطن هذا الاجراء أم لمصلحة من ؟ . انني أو من
بضرورة عدم تدخل الجيش في السياسة وقد جهدت ورفاقي طوال فترة خمس
سنوات بين عام ١٩٥٤ - ١٩٥٨ كيلا يعود الجيش إلى تحمل مسؤولية السياسة
وقاومنا المغريات والمؤامرات التي كانت تهدف إلى جر الجيش للحكم وتوريطة
بالسياسة . . وأقولها بكل صراحة وفخر أننا نجحنا في هذه المهمة رغم كل الظواهر
التي كانت توحى بغير ذلك .

أجل لقد استطعنا ابقاء الجيش بعيداً عن الحكم منذ عام ١٩٥٤ حتى عام
١٩٥٨ يوم قامت الجمهورية العربية المتحدة . . لإيماننا العميق بأن مجال الجيش هو
الدفاع عن البلاد وعن مقدساتها ومثلها العليا وأهدافها القومية . . والبراهين
على هذا أشياء كثيرة لا مجال الآن لذكرها وسيحين الوقت لسردها بالتفصيل .
اننا والحق يقال كنا نشعر بمزيد من الألم عندما نرى العقوق قد استبد
بالبعض لدرجة انهم اصبحوا يتجاهلون اشراكنا في أعياد هذا الجيش لنفرح مع
أفراده ونعتز بتطوره ونموه وقوته .

ثورة العراق :

وفي صبيحة ١٤ تموز ١٩٥٨ ولما يمض على قيام الوحدة السورية المصرية
سوى خمسة أشهر نقلت اذاعات العالم بأسره أنباء ثورة الجيش العراقي البطل على
حكم العملاء في العراق ، واطاحتهم بالعائلة المالكة ونوري السعيد واعلان
الحكم الجمهوري وتطهير جهاز الدولة من الخونة والعملاء الذين عملوا على عزل
العراق عن البلاد العربية المتحررة وفرضوا عليه حلف بغداد وحولوه إلى سجن
كبير للأحرار . . وكما كانت فرحتنا عظيمة ونحن نتتبع أخبار هذه الثورة المباركة !
خاصة وان قادة الثورة ممن سبق أن تعرفنا عليهم في الاردن كما أسلفت ، وان أول
عمل قاموا به هو محاكمة السياسيين الذين تأمروا على استقلال سورية وقاوموا
الوحدة العربية .

وفي اليوم الثاني وصل إلى دمشق السيد فائق السامرائي من قبل قادة الثورة للاتصال مع المسؤولين في الجمهورية العربية لشرح أهداف الثورة وطلب دعمها مادياً ومعنوياً . وقد اجتمع بنا في القصر الجمهوري يوم ١٦ تموز وأوضح لنا كيفية قيام الثورة والمساعدات العاجلة التي يحتاجونها في العراق . . وكان الرئيس يومذاك في يوغوسلافيا يجتمع إلى تيتوف في جزيرة بريوني . . وشعرنا يومها في المجلس التنفيذي بأننا عاجزون عن تقديم أية مساعدة فعالة دون الرجوع لمصر وللرئيس بالذات رغم شعورنا بخطورة الموقف بسبب ثورة لبنان ضد حكومة شمعون ونزول القوات الاميركية فيه بحجة حماية جمهورية لبنان من عدوان الجمهورية العربية المتحدة، ونزول المظليين البريطانيين في الاردن لحماية العرش الهاشمي هناك بعد أن زال الحكم الهاشمي عن العراق . .

واستغرق تبعنا للأحداث معظم وقتنا، كيف لا ونحن في قلب المعركة وان سورية أصبحت على عتبة حرب اقليمية قد لا تقضي على وحدتها مع مصر فحسب بل قد تقضي على استقلالها إلى مدة طويلة وتحطم كل امكانيات التحرر فيها . . وكان الموقف حولنا في كل ساعة تمرّيزداد تأزماً وخطراً، وأصبحنا نشعر بأنه يحيط بنا خضمٌ من الأعداء يتحضرّون للقضاء على ثورة العراق وتصفية مشاكل الشرق الأوسط دفعة واحدة ولو أدى ذلك إلى الاحتلال العسكري .

كان هذا واضحاً عندما نزلت القوات الاميركية إلى الأراضي اللبنانية وكذلك القوات البريطانية إلى الأراضي الاردنية، بالإضافة إلى تحركات الأساطيل الاميركية والبريطانية في الخليج العربي وشرقي المتوسط والدوريات الجوية التي أخذت تخترق أحياناً حرمة الفضاء السوري .

ورغم كل هذا فاننا كنا نكتفي بالاجتماع حول الراديو في قصر المهاجرين نستمع إلى الاذاعات المختلفة ولا نستطيع حتى التعليق بقليل أو كثير على هذه الاحداث . . وباءت بالفشل كافة المحاولات للاتصال بالقاهرة ومعرفة رأيها بسبب غياب الرئيس .

وأخيراً وصلت برقية من الرئيس يعلن فيها ان العدوان على العراق عدوان على الجمهورية المتحدة وان الجمهورية مستعدة للقتال في سبيل حماية الثورة العراقية . . . واننا نضع كل امكانياتنا تحت تصرف الثورة . . .

أما نحن فبقينا ننتظر عدة أيام إلى أن عاد الرئيس من موسكو إلى دمشق بطريق الجنوب بعد أن غير طريق رحلته البحرية ومر على الاتحاد السوفياتي واجتمع بخروشوف .

وارتفعت معنويات الشعب بوصول الرئيس بالطائرة السوفياتية لدمشق وبعد أن أعلن من قصر الضيافة تأييده لثورة العراق واستعداد الجمهورية للدفاع عنها . . .

وصول عبد السلام عارف وجومرت - وحديد إلى دمشق :

ووصل إلى دمشق في ذلك الوقت وفد وزاري عراقي برئاسة العقيد عبد السلام عارف وعضوية السادة محمد حديد وعبد الجبار جومرت وتم توقيع اتفاقية دفاعية بين الجمهورية العراقية والجمهورية المتحدة . وقام عارف والوزراء بالتحدث عن ثورة العراق للشعب السوري فأثار ذلك حماس الجماهير وتوافدوا من كل حذب وصوب لرؤية أبطال ثورة ١٤ تموز العراقيين . وفي نفس اليوم عاد الوفد إلى العراق . وتابع الرئيس سفره إلى القاهرة في اليوم الثاني دون الاجتماع بالمجلس التنفيذي ودون أن يشرح لنا الموقف الدولي والوضع العربي .

زيارة الاتحاد السوفياتي :

نشرت صحف القاهرة نبأ زيارة الرئيس للاتحاد السوفياتي بناء على دعوة خروشوف، وذكرت أسماء الوزراء الذين سيرافقونه في هذه الزيارة، وكنت بين هؤلاء وكذلك أوردت اسم السيد اكرم الحوراني نائب رئيس الجمهورية .

وهكذا علمت لأول مرة بأنني سأكون من بين أعضاء الوفد، وكنت أتأهب للسفر إلى القاهرة من أجل انجاز بعض الأعمال وخاصة توقيع بعض القرارات المتعلقة بتنظيم الوزارة، أو التي لها صلة بأعمالها أو أعمال البلديات، فقررت انتهاز الفرصة قبل سفر الرئيس لكسب الوقت، ورغم أهمية هذه الزيارة، فاني لم أكن راغباً بها لانشغالي بالعمل إلى حد كبير، ولعدم اعتياد جهاز الوزارة بعد على العمل الجديد.

مقابلة الرئيس عبد الناصر في القناطر الخيرية :

وهكذا ذهبت إلى القاهرة وقابلت الرئيس في القناطر الخيرية حيث كان يقضي فترة استجمام، وعرضت عليه موجز أعمال الوزارة فإذا به يبادرني بالسؤال عن حادث القلعي (وهو حادث أثيرت حوله ضجة مفتعلة في دمشق)، وعندما شرحت له ظروفه رأيت منه ميلاً لوضعي أمام منة في عدم اثارته ولكني ذكرت له انني لا يمكن ان أسمح لاحد بالنيل من كرامتي لأنها رأسمالي وانه لم يكن أمامي إلا هذا السلوك أو فقدان سمعتي في الوزارة بل في كل الاقليم، وبعدها يصبح من العسير علي أداء واجبي.

وعندها انتقل إلى حديث آخر ثم ما لبث أن لمَّح إلى استقالة عفيف البزرة وزيارتي مع أمين لعبد المحسن أبو النور، وهنا أيضاً بينت له رأيي صراحة بمحمود رياض، وعبد المحسن أبو النور وقلت له بأنهما يحاولان تشويه الوحدة في نظر المسؤولين والمواطنين بسبب تصرفاتهما، فهما في سورية أصحاب سلطة لا حدود لها في الجيش وفي الميادين الأخرى، ويبدو أنهما يصوران الأمور بشكل لا يمكن معه الاستغناء عن خدماتهما ولهذا فهما يشككان بكل انسان حتى وصل بهما الأمر إلى التدخل في كل صغيرة وكبيرة، وأظهرا للمواطنين جميعاً أن الوحدة ليست إلا شكلاً من التحكم المصري وانهما بتصرفاتهما غير المسؤولة يسيئان للرئيس وللدستور ولنظام الحكم وللوحدة بشكل عام . .

وهنا حاول الرئيس اقناعي بأنها ليسا إلا موظفين بسيطين وانه سوف يضع حداً لتصرفاتها التي لا تتسم بالمسؤولية كما أصر على أن عبد المحسن لم يذكر شيئاً يسيء لي في تقاريره، بل لقد حاول اطلاعي على أحد تقاريره أو تظاهر بذلك فلم أر من حاجة لهذا. وبعد ان استعرض معي نشاط الوزارة والمجلس التنفيذي، أعلمني بموعد سفره إلى الاتحاد السوفياتي ولاحظت انه تجاهل اشتراكي بالوفد ولما ألححت له عن أساء الوفد كما قرأناها في الصحف، وان عدم اشتراكي بالوفد قد يساء تفسيره، بادر فاتصل بالسيد علي صبري، وصمعتة بطلب منه إصدار القرار بتشكيل الوفد وذكر له اسمي واسم السيد أكرم الحوراني، وعندما انتهت المقابلة التي استمرت أكثر من ثلاثة ساعات (في القناطر الخيرية) طلب إلي ألا أغادر القاهرة وأن أستعد للسفر لأنه لم يبق إلا يومان على الموعد المحدد.

وهكذا تقرر اشتراكي في زيارة الاتحاد السوفياتي. وكان الوفد العربي مؤلفاً من: الرئيس عبد الناصر، والسيد أكرم الحوراني والسادة، محمود فوزي وكمال الدين حسين وعلي صبري وصلاح نصر، وبعض الموظفين. واستمرت الزيارة مدة ١٦ يوماً زرنّا خلالها موسكو، وليننغراد، وستالينغراد، وجمهوريتي أذربيجان وأزبكستان، ومنطقتي البحر الأسود واورانيا.

وما لاحظته خلال هذه الزيارة الاهمال المقصود للسيد أكرم الحوراني وعدم الاهتمام به أثناء الاحتفالات الرسمية، حتى لقد اضطرت أكثر من مرة أن أحياه بمنكبي من زحام المرافقين والحاشية المصرية الضخمة المحيطة بالرئيس، وكنت أشعر بالألم عندما كانت تتكرر هذه التصرفات البعيدة عن اللباقة والأدب، وكنت أرى فيه ممثلاً لسورية: احد الطرفين اللذين قامت عليهما الجمهورية العربية المتحدة. . . وأن من حق الشعب العربي في سورية ان يظهر ضمن هذه الوحدة على قدم المساواة مع الشعب المصري وصرت في كل مرة أقارن بين مسلك الرئيس وحاشيته تجاه عبد اللطيف البغدادى نائب رئيس الجمهورية المصري واكرم

الحواراني نائب رئيس الجمهورية السوري ، فيصعد الدم إلى رأسي ، ولم يعد
 يهمني في الرحلة سوى أن أجد الحواراني في مركز محترم يتفق مع مكانة سورية من
 الوحدة ومكانة الشعب السوري في العالم العربي كله . . . وكنت في ذلك مدفوعاً
 بالرغبة الملحة التي تسيطر علي والتي تهدف إلى اقناع السوفييت بان الوحدة امر
 طبيعي وان موقفهم الفاتر منها لم يكن له ما يبرره ، وان الصورة التي صورها
 لهم الشيوعيون في سورية والممثلون الدبلوماسيون عن الوحدة مغلوطة وأن
 الأيدي والمعقول التي رسمتها لم تكن خالية من الغرض او الخطأ .

ولكنني لم أصل - ويا للأسف - إلى ما تمنيته ، بل لقد أثبت كل يوم قضيناها
 في الاتحاد السوفياتي ان لا تكافؤ في الوحدة بين الاقليمين أو على الأقل هكذا
 خيل إلي .

وزاد من اقتناعي بهذا الرأي ان الرئيس لم يترك لي طوال الرحلة أي مجال
 للكلام في الاحتفالات التي كان يقيمها لنا السوفييات في المدن والمؤسسات التي كنا
 نزورها والتي يتكلم فيها الجميع رغم أنه طلب إلى كافة الوزراء المصريين ان
 يتكلموا فشعرت ان الرئيس يقصد اهمالي شخصياً ، ولم أفهم الدوافع لذلك
 وتأثرت كثيراً وبذلت جهداً كبيراً كيلا أشعر احداً بذلك . . . ولكن الأمر لم يخف
 على بعض الحاشية ممن تربطهم بي بعض الصلات الشخصية ولم أسمح لنفسي
 باساءة تفسير هذا الموقف الذي وقف مني ، وقلت لعل الرئيس يخشى ألا أتقيد في
 كلامي بالحدود التي تقتضيها طبيعة علاقاتنا مع الاتحاد السوفياتي . . . ولعلي كنت
 أبحث في ذلك عن عذر معقول أقنع به نفسي . .

وانتهت الزيارة . . . وأثناء العودة لاحظت أن السيد أكرم الحواراني كان
 يقاسي الكثير مما لقيه من اهمال وفي حديث معه أظهر لي كل ود وتمنى لو أننا نسينا
 كل ما كان بيننا من شكوك وأقمنا علاقاتنا من جديد على أساس من الود والثقة
 والصراحة . مما يقتضيه موقفنا تجاه أخواننا المصريين الذين يحاولون تجاهل
 مسؤوليات الوزراء السوريين في بناء الوحدة بين البلدين خاصة وفي سياسة
 الجمهورية العربية المتحدة عامة . وان نتعاون لكي يكون عهد الوحدة عهد خير

ويمن وبركة على سورية وعلى كل المواطنين بصرف النظر عن اتجاهاتهم السابقة . وأبدت له كل استعداد للتعاون في سبيل حماية الوحدة ودعم الجمهورية المتحدة ، وتشجيع المواطنين على الالتفاف حول عهد الوحدة من جهة ومن جهة ثانية للوقوف في وجه المحاولات التي يقوم بها بعض الموظفين المصريين غير المسؤولين لاعطاء أنفسهم صلاحيات غير قانونية ، يتجاوزون فيها على صلاحيات المجلس التنفيذي والوزارات ، فيسيئون إلى الوحدة لا في سورية وحدها بل وفي العالم العربي كله .

تابعت عملي في الوزارة منذ عودتي إلى دمشق ، وكنت أقضي في مكنتي أكثر من ١٦ ساعة في اليوم لكيلا أترك معاملة للغد ، وأحاول تشجيع المهندسين والموظفين الذين عينوا مجدداً في الوزارة وأساعدهم على تسهيل العقبات وحلها ، حتى لقد أصبحوا يداومون على عملهم طيلة وجودي في مكنتي دون شكوى أو تبرم ، بل لقد كنت ألس منهم اندفاعاً وحساساً شديدين للعمل بسبب الجو الأخوي الذي وطد علاقاتي معهم .

وركزت جهدي على أمرين هامين :

١ - تطهير المجالس البلدية من الموظفين الفاسدين .

٢ - انتقاء وتعيين رؤساء جدد للبلديات وكذلك أخذ بعض الموظفين

الرئيسيين للوزارة وتغيير المجالس البلدية .

واستنفذتني هذا العمل بالإضافة إلى تسيير الأعمال العادية كل تفكري وملك كل وقتي . واستطعت أن أقنع زملائي أعضاء المجلس التنفيذي بقبول العناصر التي اقترحت تطهيرها أو تعيينها دون أي جهد ، غير أنني لاحظت عدم رضى السادة أكرم الحوراني وصالح البيطار عن بعض التعيينات ولمست رغبة لديهم للاستفادة من فرصة تعيين أعضاء اللجان البلدية لكي يدخلوا فيها بعض أنصار حزب البعث القديم . واستفدت من صلاحياتي بتعيين اللجان المؤقتة وتخلصت بلباقة من مشاركتها في انتقاء الأعضاء الكاملين للمجالس البلدية . والحقيقة أنني لم أعد ألس هذه الرغبة الملحة منها بعد أن تأكدت من حيادي في انتقاء

العناصر. ولم يكن الدافع في ذلك سوى الرغبة الملحة في اعطاء صبغة جديدة للمجالس البلدية في عهد الوحدة والتخلص من بعض أعضاء المجالس القديمة بسبب عدم فعاليتهم . . وتلقيح هذه المجالس بالدماء الجديدة التي تتلاءم مع طبيعة العهد الجديد كما كنت أفهمه . .

غير أن ذلك لم يمدد أن يترك أثراً كبيراً لدى بعض الفئات التي لم ترص عن التعيينات . فأخذت أسمع من أوساط حزب البعث أنني أحاول تشكيل حزب من بقايا حركة التحرير ومن بعض الأفراد المستقلين ، كما أخذت عناصر الحزب الوطني والاحزاب اليمينية الاخرى تهاجمني بسبب الغاء المجالس البلدية القديمة التي تضم كثيراً من أنصارها^(٥) . . .

ولم أسأل عن كل هذه المهاترات لاعتقادي التام بأن تلك التعيينات تتوخى المصلحة ، ولأنني كما توهمت أحوز على ثقة الرئيس التامة فلا أتوقع لها ردود فعل ذات بال . . وانه لجدير بالذكر أن معظم رؤساء البلديات وأعضاء اللجان البلدية الذين انتقيتهم عينوا فيما بعد أعضاء في مجلس الأمة .

أما في مجال الخدمات فقد ركزت جهدي على أمرين :

الأول : مياه الشرب للقرى العطشى .

الثاني : الاسكان في المدن .

على أن ذلك لا يعني عدم الاهتمام بالخدمات الأخرى كتنظيم موازنات المجالس البلدية - ودراسة أوضاعها وترتيب الافضلية لمشاريعها العاجلة والتخطيط في المدن ومناطق الاصطيف والانارة بالكهرباء والمجاري والطرق وغير ذلك مما يرفع من مستوى ريفنا ومدننا ويتوخى تقليل الفوارق بينهما ، وتحسين مناطق السباحة والاصطيف في بلادنا لتصبح لائقة بماضيها الحضاري العريق ،

٥ - احدى زياراتي للقاهرة أثناء مقابلة الرئيس في منزله سألني عن حقيقة مايشاع بأنني أعمل على تشكيل حزب سياسي ، واسمى لتكنيل بعض العناصر حولي ، وعندما سألته عن اوصلي اليه هذه المعلومات له . . ضحك وأجابني بأنه قرأ ذلك في احد التقارير ولكنه بالطبع لم يصدق .

وطبيعتها الجميلة الساحرة، الأمر الذي يساهم في تنمية الدخل القومي .
وكذلك كانت أهم الصعوبات التي اعترضتني هي انشاء الجهاز الفني وقد
أضعت كثيراً من الوقت والجهد حتى استطعت تعيين بعض المهندسين
والمساعدين الفنيين من الاقليم الشمالي، غير ان طبيعة عمل الوزارة كانت تقتضي
جهازاً فنياً ضخماً يتجاوز تعدادده ٦٠ مهندساً وأكثر من ذلك أيضاً من المساعدين
الفنيين والاختصاصيين، بالإضافة إلى ما يتطلبه دعم المكاتب الفنية في المجالس
البلدية الكبرى والمراقبات الاقليمية المحدثة لمتابعة أعمال المجالس الصغرى
والقرى . . وعندما استحال (تدير) العدد اللازم من الاقليم الشمالي طلبت من
الرئيس ندب حوالي ١٥ مهندساً من اختصاصات مختلفة التحقوا بالوزارة في
دمشق في الشهر السابق لتعييني في الوزارة المركزية وانتقالي إلى القاهرة .
وبت أشعر بمرارة عدم تلبية كثير من الطلبات أو مشاريع القرارات التي
أرسلها للقاهرة . . أو على الأقل عدم البت فيها بالسرعة اللازمة .
وكان من اهم ما استطعت انجازه في فترة الأشهر الثمانية التي قضيتها في
الوزارة التنفيذية هو:

- ١ - تنظيم جهاز الوزارة وجعلها في مصاف أنجح الوزارات القديمة .
- ٢ - تطهير المجالس البلدية من بعض العناصر ممن اقتضت ضرورة حسن
سير الأعمال أبعادهم^(١) .
- ٣ - المباشرة بتنفيذ بعض مشاريع الاسكان الكبرى في دمشق وحلب
(مدينة دمشق الجديدة - مساكن المغاير) .
- ٤ - بدء بعض مشروعات جر المياه للقرى العطشى في كافة المحافظات مع
التركيز على درعا والسويداء بسبب أوضاعهما البائسة .
- ٥ - وضع تخطيط عام للمرافق المختلفة كالكهرباء، وتخطيط المدن،
ومناطق الاصطيف، والمجاري، وغير ذلك .

٦ - ويبدو ان بعضهم قد أعيد إلى عمله بعد ٢٨ ايلول .

عبد المحسن ابو النور يلعب دوراً قذراً لتقسيم المجلس التنفيذي :

كنت ذات يوم في مكنتي بعد عودتي من زيارة الاتحاد السوفياتي فإذا بعبد المحسن يطلب موعداً لزيارتي ، وكان قد مرقط طويل دون أن نلتقي بعد حادث الأركان الذي حوره . وأعلمني بعد حديث طويل من المجاملة أنه كان في القاهرة وأن الرئيس أوصاه بأن يبلغني ضرورة الانتباه لمناورات أكرم الحوراني في المجلس التنفيذي لأن لديه معلومات تفيد بأن اظافر الحوراني اصبحت طويلة زيادة عن اللزوم وانه يحاول اثاره الوزراء للمطالبة بصلاحيات اوسع ، كما يلح على الرئيس بتحديد اختصاصاته واختصاصات السيد صبري العسلي . . وان ذلك يعتبر مؤامرة ضد الرئيس . . ولا بد من تقليص اظافر الحوراني كيلا يشط في هذه المناورات . . واطاف يقول بأن العسلي عاتب علي وعلى امين لأننا لا نتردد على مكتبه عندما نأتي للقصر الجمهوري . . رغم انه يقع مقابل مكتب اكرم الحوراني . . والحقيقة انني سررت من أعماقي حينما وجدت عبد المحسن يسترسل في هذا الحديث الخطير وكنت أشعر طيلة استرساله بأن الفرصة سنحت لي لاننقم منه وأضع حداً لمداخلاته التي تعتبر منافية لقواعد الحكم الدستورية من جهة وللمبدأ الذي فرضه الرئيس على العسكريين والذي يمنع عليهم التدخل بالأمر السياسية .

وكم كانت دهشة عبد المحسن بالغة وكم كان وضعه محرجاً عندما وجدني أجيبه في برود بأنني لا أستطيع بحث هذا الموضوع معه لأنه عسكري لا يجوز له التدخل في أمور خارجة عن نطاق عمله مما يتعارض مع توجيهات الرئيس والقائد العام أولاً ، وانه اذا كان للرئيس ما يريد مني فاني اعتقد انه سيطلبني إلى القاهرة ويبلغني اياه مباشرة ، لأنه ليس هناك واسطة بين الوزراء والرئيس لذلك فاني اعتبر هذا الموضوع كأن لم يكن بانتظار مفاصحتي به من قبل الرئيس بالذات . وكانت صدمة لعبد المحسن لم تنفع معها محاولاته لتغيير موضوع الحديث وخرج بيلع ريقه

بعد ان شعر بتسرع وتورطه وبعد أن أيقن بعدم جدوى المحاولة للتقليل من جدية الموضوع .

وعندما خلوت إلى نفسي كانت تسيطر علي الدهشة من خطورة المقابلة شكلاً وموضوعاً وما يمكن أن يترتب عليها واخذت أسائل نفسي بألم انساني عميق .

١ - كيف يحرم الرئيس علينا الاتصال بزملائنا العسكريين ويمنع هؤلاء من التدخل في الشؤون السياسية، ويسمح للعقيد عبد المحسن وهو يشغل منصب معاون قائد الجيش الأول، بان يتدخل في أمور خطيرة تتعلق بالوزراء وعلاقتهم بنواب رئيس الجمهورية وماذا يقصد من وراء ذلك؟ انه يعلم ولا شك ما بيننا وبين عبد المحسن، ويعلم أيضاً أنه لا يجوز أن يكون عبد المحسن واسطة لتوجيه التعليقات إلى من هم - نظرياً أعلى منه - بالاضافة إلى ان الوزراء العسكريين لم تعد لهم أية علاقة بالجيش والشؤون العسكرية عامة . فلعله كان يتقصد اشعارنا بأننا لسنا وزراء بالمعنى المعروف الذي ينص عليه الدستور أو تنص عليه أنظمة الحكم المعروفة . . أم لعله كان يريد تأكيد ما تلوكة الألسن عن حقيقة السلطة التي أصبحت بيد عبد المحسن ومحمود رياض والموظفين المصريين .

٢ - هذا من ناحية الشكل أما من الناحية الموضوعية فالأمر أبعد خطورة، انه يتناقض مع مفهومنا للوحدة، وللحكم في الجمهورية . فنحن نعتقد ان الوحدة تحت كل التناقضات والحزازات الشخصية التي سبقتها وأقامت بين الناس علائق جديدة مبنية على الثقة ونكران الذات والتعاون والود، مما تقتضيه ضرورات بناء جمهوريتنا العربية المتحدة التي نعتقد بأنها يجب ان تصبح نواة للوحدة الشاملة بين العرب، والقذوة التي تستقطب حولها بقية شعوب الدول العربية من المحيط للخليج، بل الطليعة التي ستساهم في تحرير هذه الشعوب من النفوذ الخارجي والاستغلال الداخلي، وتأخذ على عاتقها تحقيق الوحدة الكبرى وبناء المجتمع العربي الاشتراكي .

٣ - وإضافة إلى هذا أننا عندما دخلنا الحكم متعاونين مع اخوان لنا من

حزب البعث الاشتراكي ، واخوان من الحزب الوطني وآخرين من حزبين أو حياديين أو فنيين ، لم نكن نفكر إلا في التعاون المطلق مع بعضنا لكي نبني الاقليم ونجعل من عهد الوحدة أملاً لكل المواطنين في الريف والمدن على السواء لا نفرق بين فئة وأخرى ولا بين مواطن وآخر لأن الوحدة لم تكن صنيع فرد ولا صنيع أفراد وفئات . انها ثمرة نضال ساهم به الشعب كله بجميع طوائفه وفئاته بفلاحيه وعماله ومثقفيه وتجاره وصناعيه واقتصادييه . بل لقد ساهمت فيه أجيال كثيرة وضحت في سبيله . وشاء القدر لجيلنا أن يحققه .

فكيف ولم يمض على الوحدة إلا ثلاثة أشهر نجد أنفسنا أمام مناورة للتفريق بين الوزراء الذين يمثلون كما هو مفروض قيادة هذا الشعب والذين هم معقد آماله الكبار . وهل قضي على أمتنا العربية ان تستمر في اضافة معظم امكانيات أفرادها في المنازعات الشخصية والمهاترات ؟ . ولم أكن اتصور ان يصل الأمر بالرئيس إلى هذا المستوى الخلقي الذي بلغ به حد زرع الفتن بين وزرائه ، وتحريضهم على بعضهم بدلاً من تمتين صداقاتهم وتعويدهم على الثقة ببعضهم من جهة وبه من جهة أخرى .

ولم أفاتح أحداً بهذا الحديث الخطير إلى أن استقبلت بعد يومين الأخ العقيد جادو عز الدين وكان آنذاك قائداً للجبهة ، فقد جاء ليبحث معي بعض مشاكل مياه الشرب في قرى الجبهة . ولكني شعرت ان الزيارة لم تكن لهذا الغرض فحسب ، عندما أخذ يشرح لي الأقوال التي تتردد عن تعاوني وأمين مع أكرم الحوراني وأنا أصبحنا لعبة في يده وأنه يسخرنا من أجل الضغط على الرئيس لأخذ صلاحيات واسعة والسيطرة على الأقليم ، وإطلاق أيدي حزبه وأنصاره وتحكيمهم في رقاب المواطنين . . وأخذ يذكرني بالمواقف العدائية التي كانت لأكرم الحوراني وقيادة حزبه من جميع الفئات ومن كتلتنا بالذات . . واستطعت ان استخلص من حديثه أن عبد المحسن زاره في الجبهة بعد زيارته لي ، وأنه بعد أن فشل في اقناعي بمهمته أو الاعتراف به وسيطاً على الأقل ، راح يلعب لعبة جديدة قذرة لا تقل خطورة عن الأولى اذا لم تكن أكثر منها تخريباً . فقد لجأ إلى تحريض

رفاقنا العسكريين وخاصة منهم جادو عز الدين وطعمة العودة الله ضدي وضد أمين قائلاً لهم بأننا بعناهم بعد أن أصبحنا وزراء وأخذنا تتآمر مع أكرم الحوراني على حسابهم ونسينا كل ما كان بينهم وبين البعثيين .

وحاولت اقناع الأخ جادو عز الدين بأننا لا يمكن ان نفكر إلا بالعمل وخدمة الشعب ضمن نطاق وزاراتنا وان علاقاتنا مع نواب الرئيس والوزراء تقتصر على التعاون الأخوي الذي تفرضه المصلحة وسمعة العهد . غير انني لم المس في انطباعاته ما يدل على اقتناعه . ولم يكن ذلك بسبب ضعف البراهين والأمثلة التي سقتها له ، بل لأنه كانت لديه - وقد لاحظت هذا - فكرة ثابتة لا يريد التحول عنها . ولم أذهب معه إلى الحدود التي وصلت إليها في مناقشتي لحديث عبد المحسن ، لأنني أردت ألا أنقل تشاؤمي إليه وإلى رفاقي في الجيش الذين أحببت ألا يصابوا بنفس خيبة الأمل التي اخذت تتسرب إلينا يوماً بعد يوم من جراء تصرفات الرئيس ومستشاريه في سورية .

وفي ذلك اليوم بحثت الموضوع مع الأخ أمين وقررنا ان نقاوم محاولات عبد المحسن وغيره ، من غير المسؤولين المصريين ، للتدخل في شؤون الحكم . ولكي نقطع الطريق أمام محاولات التفريق بين الوزراء قررنا اتخاذ مسلك أخوي مبني على التعاون الوثيق والصراحة مع السيد أكرم الحوراني والوزراء البعثيين وكذلك مع بقية الوزراء . لأننا أصبحنا نعتقد انه يجب على كل منا ان ينكر ذاته وان يضحى في سبيل وحدة المجلس التنفيذي وفي سبيل المحافظة على كيان هذا المجلس من الناحية الدستورية وأن نسعى لتكون علاقاتنا مع الرئيس وعلاقاتنا مع نوابه ومع الوزراء مبنية على القوانين والقرارات الصادرة دون ان نترك مجالاً للمتطفلين أو غير المسؤولين ان يتجاوزوا أو يتعدوا على اختصاصات الوزراء والمجلس التنفيذي .

وتكررت الحوادث والتصرفات والأقاويل التي تنال من سمعة الحكم ومن

بينها :

- قرار تنظيم الاستيراد الذي أقره المجلس التنفيذي ولم يوقعه الرئيس ،

- وتعليق صحيفة الاخبار القاهرية على ذلك ومهاجمتها للمسؤولين في دمشق .
- اغلاق بعض الصحف . وتنظيم الصحافة بشكل عام .
- قانون العمل الموحد الذي يلغي الحرية النقابية ويسلط المباحث والاتحاد القومي على النقابات .
- زيارات بعض موظفي الرئاسة المفاجئة وطلبهم عقد اجتماعات بحضورهم ومناقشتهم للوزراء بحجة نقل بعض توجيهات السيد الرئيس .
- اعادة بعض المشروعات بدون توقيع بعد تدخلات محمود رياض أو الموظفين المصريين .
- تأخير بعض المشروعات الأخرى كتعديل الاتفاقية مع شركة التابلاين ، وعرقلة تنفيذ الاتفاقية مع الاتحاد السوفياتي للتنمية الاقتصادية .
- اصدار مشرع اختصاصات محمود رياض ومطالبته بمرور كافة القرارات عليه بل واحتفاظه ببعضها أو اعادته بعض المشاريع للمجلس التنفيذي .
- عدم الموافقة على اقتراحات الوزارات بتسريح بعض الموظفين أو احوالهم على التقاعد .
- طلب وزارة التربية والتعليم ارسال ٥٠٠ معلم من الاقليم الجنوبي كدفعة أولى وعدم توظيف حاملي البكالوريا في التعليم الابتدائي دون شهادة دار المعلمين .
- خطاب الرئيس حول عجز الميزانية السورية بـ ٢٥ مليون ليرة ، وتدهور الحالة المالية في الاقليم .
- ثورة لبنان وعدم اطلاق الوزراء على الوضع العام وانفاق الأموال الطائلة على المرتزقة من العملاء ، الأمر الذي زاد في حدة الصراع الطائفي ولم يؤد إلى أية فائدة بالنسبة للشعب اللبناني أو للأمة العربية ، وحصر قضايا هذه الثورة بعدد الحميد السراج وحده وعدم اطلاق أعضاء المجلس التنفيذي على مجرى الحوادث .
- عدم تنفيذ وعد الرئيس بالاجتماع بالوزراء ومناقشة المواضيع الداخلية

والخارجية للجمهورية ، وخاصة بالنسبة للعسكريين عندما وعد بأنه يجب ان
يجمع بهم من وقت لآخر حتى يناقشوا المشاكل العامة .
- فقدان الصلة مع الرئيس إلا عن طريقة مكاتبه التي أخذ موظفوها يردون
زرافات وحدانا لشراء الحاجات من سوق الحميدية بحجة متابعة المشاريع .
- عدم وجود صحافة حرة ، وبالتالي عدم ذكر أخبار سورية في صحف
الاقليم الجنوبي^(٧) .
- ثورة العراق وملابساتها .
- نزول القوات الاميركية والبريطانية في لبنان والاردن ، دون أن يكون
للوزراء أي علم بالوضع العام وشعورهم بأن الاقليم أصبح لا وجود له من الناحية
السياسية وان احداً من السوريين لا يساهم في رسم السياسة الخارجية أو
العلاقات مع الدول العربية . . وظهر ذلك جلياً في زيارة السامرائي واجتماعه
بالمجلس التنفيذي . اذ شعر الجميع يومها بأنهم لا يستطيعون بحث أي موضوع
معه واكتفى المجلس بالاستماع إلى الاذاعات ليتابع تطورات الموقف حول
سورية ، رغم خطورة الموقف واحتمال دخول القوات الأجنبية الاراضي السورية ،
بغية تسوية الأوضاع في الشرق الأوسط بين دقيقة وأخرى .
- التحقيق عن الوزراء وميولهم بواسطة أشخاص مفضوحين من
المخابرات ، الأمر الذي أصبح موضع تنذر الناس .
- عدم وجود صلاحيات واضحة لنائبي الرئيس .
- عدم الاجتماع بالرئيس رغم الوعود التي قطعها للاجتماع بالوزراء جميعاً
بالاضافة إلى وعده بالاجتماع بالعسكريين على اعتبارهم من رجال الثورة . . (أو)
هكذا كان يسميهم) .

٧ - كانت الصحف المصرية تطبع طبعة خاصة بالاقليم الشمالي وتذكر فيها بعض اخبار هذا
الاقليم ولكن ابناء الاقليم الجسوبي لا يقرأون شيئاً عن سورية واستمر هذا الأمر حتى نهاية
الوحدة رغم الملاحظات الكثيرة التي ابداهها السوريون بهذا الشأن .

- عدم وجود وزير تربية سوري .
- عدم وجود وزير صناعة سوري وبالأخص تركيز منح الرخص باقامة المصانع الجديدة في القاهرة .
- عدم ارسال البعثات الدراسية للدول الاشتراكية واستدعاء من كانوا يدرسون فيها .
- حصر الرئاسة ووزارات الدولة لشؤون الرئاسة والحربية والخارجية بالمصريين .
- اهمال اشراك السوريين بالمؤتمرات الدولية .
- عزل سورية تماماً عن الأقطار العربية عامة وعن الأقطار المجاورة بشكل خاص . مما أدى إلى اغلاق كثير من الأسواق العربية بوجه المنتجات والصناعات السورية ، وانقطاع الصلات الفكرية تماماً مع هذه الأقطار .
- تسلط المباحث على المواطنين واكتشاف بعض الشبكات التابعة للقاهرة مباشرة أو التي تعمل مع عبد المحسن وعدي حشاد وغيرهما وتخرب على شبكات السراج .
- وليس هذا الا غيض من فيض شغل عقول المواطنين وقلوبهم ولعل مما زاد في حدة تأثيره هو تَعَوُّد الشعب بكامله في سورية على تتبع سياسة جمهوريته الداخلية والخارجية ، وتكتله حول حكوماته في الأزمات الأخيرة التي كانت تستهدف استقلال سورية ونجاح هذا الشعب بفضل وعيه وتكتله في التغلب على جميع العقبات التي صادفته بعد الاستقلال ، رغم قلة عدده ، الأمر الذي أكسبه سمعة عظيمة بين شعوب العالم المتطلعة للتحرر من الاستعمار . هذا بالإضافة إلى ان بعض أعضاء المجلس التنفيذي كانوا يساهمون بدور أساسي كبير في رسم سياسة سورية وتنفيذها منذ سنوات بعيدة خلت ، بالإضافة إلى قيامهم بدور فعال في السياسة العربية أكسبتهم سمعة عظيمة في الوطن العربي مما جعلهم يستغربون الكيفية التي طبق فيها نظام الحكم الرئاسي في الجمهورية العربية المتحدة خاصة ، مما لا شبهه له بين الأنظمة الرئاسية في العالم كله . . وهم عندما يتطلعون لا يجدون

من يمثل سورية في القاهرة على مستوى الحكم في الاقليمين بينا يرون على عكس ذلك ، ان بعض الموظفين المصريين غير المسؤولين يمارسون بالفعل اختصاصات تناقض مسؤوليات الوزراء عامة ، ونواب الرئيس بشكل خاص بالاضافة إلى ما يحاوله بعض الموظفين الصغار الذي ندبوا من الاقليم الجنوبي للعمل في بعض الوزارات ، إلى ما يحاوله هؤلاء من تجاوز صلاحياتهم لدرجة تذكر المواطنين بالمستشارين الفرنسيين ، ولقد أصبح بعضهم وخاصة في وزارتي الصناعة والتربية والتعليم محور العمل (مثل أبودرة ، وحكمت نامق) .

غير أنه رغم كثرة المشاكل التي أخذت تراكم يوماً بعد يوم وتعطي للوحدة معنى وشكلاً جديدين ، فإن مظعما ان لم يكن جميعها يمكن تصنيفها ضمن اطار المسائل الجوهرية التالية :

١ - عدم مشاركة الاقليم الشمالي في الحكم على مستوى الجهمهورية العربية المتحدة ، مما أسبغ على الوحدة شكلاً من الضم أو التوسع المصري . . أو الامتداد لحكم جمال عبد الناصر شخصياً .

٢ - عدم وضوح نظام الحكم في الدستور المؤقت ، فلا سلطة عليا مشتركة تشمل الاقليمين ولا صلاحيات لنواب الرئيس ولا صلاحيات للمجالس التنفيذية ، وبالتالي عدم التقيد بالنص الدستوري رغم غموضه .

٣ - أصبح النظام الرئاسي عبارة عن دكتاتورية فردية ألغت الحريات والمنظمات السياسية وحولت الجيش إلى جهاز أمن وأقامت جهاز الشرطة والأمن للارهاب ، وألغت حرية الصحافة والنشر ، واعتمدت على الدعاية والشرطة والمخابرات أساساً لإدارة الحكم في سورية وذلك لمنع الشعب من ممارسة حرياته وحقوقه .

٤ - عدم قيام جهاز أو لجنة مشتركة تشرف على تطبيق الوحدة خلال الفترة الانتقالية وترسم مراحلها المتتابعة .

زيارة امين النفوري لبغداد :

ذكرت فيما سبق تلك العلاقة التي نشأت بيننا وبين عبد الكريم قاسم وعبد السلام عارف خلال وجودهما في الاردن مما جعلنا نستبشر كل الخير بسبب قيادتهما لثورة ١٤ تموز العراقية وقوي أملنا في اتحاد الجمهورية العراقية والجمهورية العربية المتحدة . وكنا نأمل ألا يطول الوقت حتى يعلن ذلك قادة الثورة، خاصة بعد ان اتجهت محاكم الثورة إلى محاكمة السياسيين الذين عزلوا العراق عن الدول العربية وتآمروا على استقلال سورية وعلى الجمهورية العربية المتحدة فيما بعد ، وقاوموا الوحدة بين سورية ومصر - بل حاولوا تخريب هذه الوحدة .

وكنا في الحقيقة عندما نتناقش في مصير ثورة العراق وتضامنه أو وحدته مع الجمهورية العربية المتحدة نخشى أولاً عليها من الفشل بسبب عدم خبرة الضباط العراقيين بالأمور السياسية بعد تحريمها عليهم منذ ثورة رشيد عالي الكيلاني عام ١٩٤١ ، وبسبب طبيعة الشعب العراقي الثورية التي لا تقبل الحلول الوسط ، والتطرف الذي يمتاز به الضباط العراقيون ، وبسبب البؤس والخطيرة التي أخذت تظهر في الصحف حول التنافس بين عبد الكريم قاسم والعقيد عبد السلام عارف . . وبسبب حماقة الاستعمار التي ظهرت بعد اقدمه على انزال القوات في لبنان والاردن ، وتحريضه لحكومات حلف بغداد واسرائيل على اثاره المتاعب ضد ثورة العراق والجمهورية العربية المتحدة .

وبرزت لنا أثناء ذلك فكرة الاتصال المباشر بقيادة الثورة العراقية لمعرفة المتاعب التي تواجهها الثورة على الصعيدين الداخلي والخارجي ونقل وجهة نظرنا في الأحداث التي تلت الثورة وتقديم ما يمكن من مساعدات مادية ومعنوية لها كي تسير إلى أهدافها ، وربط مصيرنا بمصيرها فيما اذا تعرضت لأي خطر خارجي . وتحمس الأخ أمين النفوري للقيام بهذه المهمة وصارح بذلك جميع الاخوان في المجلس التنفيذي فوافقوا على سفره ونوقشت الأمور الرئيسية التي يجب بحثها مع قادة الثورة العراقية في نطاق ضيق اشترك فيه كل من الأخوان :

طعمة العودة الله واحد حنيدي وعفيف البزرة، وكانت أهم النقاط هي :

- ١ - يجب عدم افساح المجال للاختلاف بين قاسم وعارف .
- ٢ - اقامة مجلس ثورة يشرف على تنفيذ أهداف الثورة خلال المرحلة الانتقالية وعدم افساح المجال للعملاء والانتهازيين السياسيين لوأد الثورة أو تحويلها عن أهدافها .
- ٣ - العمل على توحيد العراق مع الجمهورية العربية المتحدة برئاسة جمال عبد الناصر خلال فترة يجب ألا تتجاوز ستة أشهر . شريطة ضمان المشاركة الفعلية في الحكم وإيضاح ذلك بصراحة عند بدء المفاوضات مع عبد الناصر من أجل الوحدة، والنص على ذلك في الدستور وتجنب الخطأ الذي وقع فيه الاقليم الشمالي عندما سلم بالوحدة مع مصر بزعامة عبد الناصر دون قيد أو شرط مما جعل الوحدة تسير في غير ما كان يتوقعه الشعب في سورية . كما يجب لفت النظر إلى أن انضمام العراق للوحدة يزيد في قوة التيار العربي الاصيل في الجمهورية المتحدة، ويقوي من مركز سورية المادي والمعنوي كما يشجع على انضمام الاردن إلى هذه الوحدة ويمهد السبيل لتحرير فلسطين من الصهيونية ويعمل على سرعة تحرير بقية الوطن العربي من الاستعمار ووحدته الشاملة .
- ٤ - معرفة المساعدات العاجلة التي تحتاجها الثورة العراقية وخاصة منها العسكرية للعمل على تأمينها بأسرع وقت .
- ٥ - تحذير قاسم وعارف من الأخطار التي قد تترتب على عدم الاهتمام بوحدة ضباط الجيش في هذه المرحلة، وعدم اشراك الضباط الذين ساهموا في تحقيق الثورة بالمسؤوليات السياسية كما حدث في الاردن أو الانقلابات المتكررة في سورية . وتحذيرها أيضاً من تدخل الأحزاب في الجيش وما قد ينتج عن ذلك من نكسات خطيرة جربناها في سورية ويجب ان يتجنبوها هم . وما دام الجيش هو الذي قام بالثورة فلا بد له ان يتحمل مسؤوليتها بنفسه خلال المرحلة التي يجب ان تنقضي لا يصال العراق إلى الحكم الشعبي الصحيح وتحريره من النفوذ الاستعماري وتحقيق الوحدة مع الجمهورية المتحدة .

واتصل الأخ أمين بالقاهرة وحصل على موافقة الرئيس بالسفر إلى بغداد وسافر فعلاً ومكث فيها حوالي أسبوع . وأذكر أنه لخص لنا الوضع في العراق كما يلي :

١ - هناك فعلاً جفوة بين عبد السلام وعبد الكريم ، وانه حاول مصالحتهما فتعانقا وأقسما على القرآن أمامه ألا يتخالفا .

٢ - الاحزاب تحاول السيطرة على الثورة وتوجيهها : كل حزب لصالحه . وأنشط هذه الأحزاب هي :

أ - الحزب الديمقراطي الوطني بزعامة الجادرجي ، وهو يرى التراث بالوحدة ويفضل ان تكون على أساس الاتحاد وان تضمن استمرار الحريات والديمقراطية وممارسة النشاط الحزبي .

ب - الحزب الشيوعي : وهو يقاوم الوحدة غير المشروطة ويرفع شعار الاتحاد والحريات الديمقراطية .

ويحاول هذان الحزبان التودد لعبد الكريم قاسم وإثارة مخاوفه من الوحدة ومن عبد السلام عارف ، وتنضم اليهما العناصر الأخرى التي تخشى الوحدة ، كالأكراد وغيرهم من أقليات العراق وبقايا السياسيين القدامى .

ج - حزب البعث الاشتراكي : ويطالب بالوحدة مع الجمهورية المتحدة فوراً ، ويحاول تبني عبد السلام عارف ، يؤيده في هذا عناصر من حزب الاستقلال ، وكذلك القوميون العرب .

٣ - الجيش : يمانع عبد الكريم قاسم وعبد السلام عارف في اسهام كبار الضباط الاحرار في مسؤوليات الثورة السياسية ولا يوافقان على قيام مجلس للثورة ، ويشجع ذلك اشتراك السياسيين من حزيين ومستقلين في الحكومة التي شكلت بعد الثورة مباشرة الأمر الذي يثير عدداً من الضباط البارزين ، ولا يدل على الاستقرار .

٤ - الثورة في العراق بحاجة للمساعدات العسكرية العاجلة وأهمها .
- الطائرات .

- المدفعية المضادة للطائرات ، والمضادة للدروع .

- الأسلحة الخفيفة والرشاشة منها خاصة .

- الذخيرة بأنواعها .

ذلك لأن حلف بغداد لم يكن يضع هذه الأنواع من الأسلحة تحت تصرف الجيش العراقي وكذلك الذخيرة خوفاً من أن يصبح خطراً على النظام الملكي وعلى النفوذ الاستعماري المتمثل في حلف بغداد .

٥ - الاقلية الكردية تطمح في اعتراف الثورة بنوع من الحكم الذاتي ضمن الكيان العراقي الجمهوري .

٦ - يستحسن تعيين سفير سوري لتمثيل الجمهورية العربية المتحدة في العراق ممن لهم خبرة في الشؤون العربية عامة وشؤون العراق خاصة ، الأمر الذي يعطي فكرة حسنة عن الوحدة بين مصر وسورية والتكافؤ بين الاقليمين ويشجع العراقيين على الدخول بالوحدة .

٧ - ان تصرفات الملحق العسكري المصري العقيد عبد المجيد فريد سيكون لها عواقب وخيمة لأنه يحاول التدخل بشكل مفضوح في أمور ضباط الجيش باسم الرئيس عبد الناصر مما يعرضه للنقد ويظهره بمظهر المتحيز لكتلة دون أخرى ، علماً بأنه يتهم بالتحيز لعبد السلام عارف ، الأمر الذي يورط الجمهورية العربية المتحدة في مشاكل ويسبغ على سياستها طابع الانحياز ، مما يؤدي إلى معاداة الكتل الأخرى للجمهورية العربية وبالتالي للوحدة . . وخاصة ان طبيعة الضباط العراقيين لا تساعد على هضم مثل هذه السياسة التي طبقت في سورية من قبل عبد المحسن ومحمود رياض . وهي سياسة طبقتها عبد المحسن في السودان كما يقال ، وحاول تطبيقها السفير المصري في الاردن ولم تكن عواقبها سليمة في جميع الحالات بل لقد أدت إلى كوارث قومية معروفة .

وعندما عاد امين إلى دمشق قابل المشير عبد الحكيم عامر وكنت آنذاك معه ، وكان قد مضى على عودته أكثر من اسبوعين دون أن يتلقى جواباً من الرئيس على طلبه لمقابلته كي يشرح الوضع له في العراق . ومن هنا شعرنا بان

زيارته لم تجد صدى حسناً لدى الرئيس وبأن الملحق العسكري المصري أو غيره لا بد ان يكون رفع تقريراً للرئيس شوه فيه أقواله واتصالاته في بغداد .

وشرح الأخ النفوري للمشير الوضع كما رآه في العراق وبين له ما طلبه الزعيم قاسم والعقيد عارف، وشدد على ضرورة ارسال سرب من الطائرات العربية وفوج من المدفعية المضادة للطائرات فوراً، لكي يتأكد فعلاً موقف الجمهورية العربية المتحدة من الثورة العراقية . ولم يفصح المشير عن رأيه في الموقف كما شرحه أمين بل طلب إليه الذهاب إلى القاهرة لمقابلة الرئيس . وعندما قال له بأنه لم يتلق دعوة بذلك رغم انه أعلم الرئاسة بعودته فور رجوعه، أجاب المشير بأنه سيبذل الموقف للرئيس بعد عودته إلى القاهرة .

غير انه لم يعلق بشيء يستدل منه على التشكك في أقوال أمين ولم يد أي ملاحظة حول الاقتراحات التي أوصى بها . وظهر فيما بعد ان المشير أوفد العقيد طعمة العودة الله إلى العراق ليحقق في المباحثات التي أجراها أمين مع عبد الكريم قاسم والأقوال التي صرح بها لرجال الثورة . وكان اختيار طعمة العودة الله بالذات لهذه المهمة تصرفاً بارعاً ينطوي على سوء النية وبذر الفتنة بالإضافة إلى عدم توجيه أي سؤال للوزير نفسه أو استقباله بعد عودته والاستماع إليه . وما لا شك فيه ان الرئيس بيت امراً ضد أمين واصبح واضحاً انه يتحين الفرص لضربه أو اخراجه من الوزارة وبدأت الاشاعات تروج حول أمين بالذات وزيارته للعراق .

سفر العقيد احمد الحنيدى إلى العراق :

وفي هذه الأثناء قدم العقيد احمد الحنيدى ، وكان آنذاك عضواً في القيادة العامة في القاهرة إلى دمشق في طريقه إلى بغداد بمهمة رسمية تتعلق بتلبية طلبات القيادة العراقية واجراء مباحثات عسكرية معها لوضع خطة دفاعية مشتركة بين الجمهورية العربية المتحدة والجمهورية العراقية . وكان العقيد احمد الحنيدى قد عين في شهر حزيران ١٩٥٨ عضواً في القيادة المشتركة بعد استقالة الفريق عفيف

البزرة من قيادة الجيش الأول بسبب رفض المشير عامر تعيين احمد الحنيدي قائداً
لسلاح المدرعات او اسناد مهمة له في القيادة العامة كرئيس للشعبة الاولى . ثم لم
يلت المشير عامر أن ضم العقيد الحنيدي إلى مكتبه الخاص وعينه فيما بعد مديراً
لأحد مكاتبه في القيادة العامة .

ودعوت العقيد احمد حنيدي للغداء في مقهى الفردوس بالربوة وحضر كل
من العقيد طعمة العودة الله والفريق عفيف البزرة والسيد أمين النفوري وجرت
بيننا أحاديث حول الوضع العام وضرورة دعم الثورة العراقية كيلا تفشل . واتفقنا
على ان يدعم العقيد احمد حنيدي نفس وجهة النظر التي أبداها أمين نفوري
للقيادة العراقية . وبالأخص النقاط الثلاث التالية :

١ - تشكيل مجلس قيادة وتمتين وحدة الثورة والجيش .

٢ - اعتماد الثورة على الشعب كاحتياطي للقوات المسلحة عند التهديد
بالخطر الخارجي كما حصل في سورية عام ١٩٥٧ اثناء محاولة العدوان التركي
والتهديدات الاستعمارية .

٣ - اقامة الوحدة مع الجمهورية العربية المتحدة شريطة التكافؤ الكامل
بين البلدين وذلك قبل نهاية عام ١٩٥٨ .

وكنا جميعاً متفقين على ان دخول العراق في وحدة مع الجمهورية العربية
المتحدة سيدعم موقف سورية ويساعد على ايجاد تعادل بين مصر من جهة
والعراق وسورية من جهة ثانية ، فلا تطغى جهة على أخرى بالاضافة إلى ان
انضمام العراق إلى الجمهورية المتحدة ، يزيد في امكانية تحقيق الوحدة - الشاملة
ويساعد على سرعة تحرير الوطن العربي من الاستغلال الخارجي والداخلي ويخلق
نواة قوية للوحدة الشاملة شرقي البحر المتوسط وفي شمالي أفريقيا ويعطي لقيادة
الثورة نوعيات ثورية جديدة ويسبغ عليها الطابع العربي الاصيل . وكتب الفريق
بزرة كتاباً بهذا المعنى سلمه إلى العقيد احمد حنيدي مفتوحاً لتوصيله إلى الزعيم
عبد الكريم قاسم وكلفه بان ينقل إليه تحياتنا جميعاً .

ولم يمض وقت على عودة احمد الحنيدي حتى أصبحنا نسمع الاشاعات

حول رسالة بعثها عفيف البزرة لعبد الكريم قاسم يوصيه بعدم قبول فكرة الوحدة^(٨). وأن الكتلة المؤلفة من النفوري وعبد الكريم وعودة الله والحيدري وجادوتقف وراء هذه الرسالة لأنها تفضل الاتحاد على الوحدة وهي لهذا متفقة مع الحزب الشيوعي في ذلك الموقف. وكان وراء هذه الشائعات عبد الحميد السراج والمخابرات المصرية. . وكانت ولا شك مقدمات لتصفية هذه الكتلة من الضباط الحيايين.

تأزم الوضع في العراق :

وانبرت بعض الأيدي التي تحركها أجهزة عبد الناصر لاستغلال هذا الموقف وزاد في تعقيد الأمور الاحداث الهامة التي أخذت تجري ي العراق بعد ان اتخذ مجلس الوزراء العراقي قراراً بأبعاد العقيد عبد السلام عارف إلى المانيا الغربية وذلك باقتراح من عبد الكريم قاسم ، وبعد ان بدأت مرحلة من المهاترات بين العراق والجمهورية المتحدة أو بالأحرى بين عبد الكريم قاسم وجمال عبد الناصر. وتطورت هذه المهاترات إلى حملات سباب مكشوفة واتهامات صريحة بعد عودة عبد السلام عارف من المانيا الغربية إلى بغداد واتهامه بمحاولة اجراء انقلاب عسكري ضد قاسم بالتعاون مع السيد رشيد عالي الكيلاني وبتحريض من الجمهورية العربية المتحدة.

٨ - تبين لي فيما بعد أن بعض العناصر من السوريين اليساريين الذين فروا إلى لبنان خوفاً من الاعتقال ، بالاضافة إلى بعض قيادات الحزب الشيوعي السوري ، كانوا يطمعون زملاءهم في العراق على الأوضاع في سورية ويحذروهم من ارتكاب نفس الخطيئة التي ارتكبتها السوريون عندما قبلوا بالوحدة الاندماجية ، وضحووا بحرية الاحزاب علماً بأنه لم يكن من الصعب على العراقيين معرفة حقيقة الأوضاع في سورية من مصادر مختلفة . ومن الخطأ الفادح اتهام العناصر التي ساهمت باقامة الوحدة بهذه التهمة الملققة :

واتخذ الصراع الداخلي في العراق شكلاً واضحاً انقسم الناس فيه إلى قسمين :

١ - قسم مع عبد الكريم قاسم يقف ضد الوحدة ويعادي جمال عبد الناصر وأهم عناصره الشيوعيون والحزب الوطني الديمقراطي ، وجميع الأقليات غير العربية في العراق واصحاب الامتيازات القديمة وكذلك بعض القوى الرجعية التي كانت تقف مع العائلة الهاشمية .

٢ - والقسم الآخر مع عبد السلام عارف ورشيد عالي الكيلاني ويطالب بالوحدة مع الجمهورية ويدعم هذا الاتجاه أتباع عارف في الجيش وهم قلائل جداً ، والقوميون العرب وحزب البعث العراقي ، وظهر جلياً أن كفة قاسم قد رجحت تماماً عندما ألقى القبض على عبد السلام عارف والكيلاني وزجهما في السجن واعتقل عدداً من الضباط والمدنيين ، وألقى الصحف التي تنادي بالوحدة ، وشكل محكمة أسماها محكمة الشعب واسند رئاستها إلى العقيد فاضل عباس المهداوي وجعل منها منبراً للحملة ضد عبد الناصر وقادة الجمهورية المتحدة .

وتحول نشاط المحكمة عن محاكمة السياسيين القدامى من أمثال فاضل الجمالي وبرهان الدين باشا اعيان والسويدي المتهمين بالتآمر ضد سورية والجمهورية العربية المتحدة وضد جمال عبد الناصر والعمل لخدمة الاستعمار ، إلى محاكمة المتآمرين الجدد المتهمين بالتآمر ضد ثورة ١٤ تموز وضد استقلال العراق والتعامل مع جمال عبد الناصر لقلب الأوضاع في الجمهورية العراقية .

وتحولت محكمة المهداوي إلى محاكمة عبد الناصر نفسه واتهم بالتعامل مع الاستعماريين الاميركان والانكليز ، وظهرت المحكمة وكأنها يسيطر عليها الشيوعيون تماماً ، ولم يسكت الرئيس عبد الناصر والسلطات في الجمهورية العربية المتحدة عن أوضاع العراق رغم أن عراق الثورة يختلف تماماً عن عراق نوري السعيد فحكومة الثورة ترفع شعارات تقدمية متطرفة أساسها :

- الديمقراطية والحرية وتحمل على الديكتاتورية والاستعمار وتعادي الوحدة بزعامة ناصر ، وتسكب الدموع على سورية التي يستعمرها ناصر باسم الوحدة . .

وبحولها إلى سجن كبير بالتآمر مع الاميركيين والاستعمار عامة . بينما كانت حكومة نوري السعيد والعائلة الهاشمية عميلتين صريحتين للاستعمار وحلف بغداد ومفضوحتين أمام الشعب العربي كله وتنال تأييد الشعب العراقي نفسه .

ومن هنا كان الوقوف في وجه عبد الكريم قاسم وثورة العراق بزعامته أمراً ليس سهلاً ، وكان لا بد لجمال عبد الناصر من اتخاذ تدابير واجراءات خاصة للإعلان صراحة عن معارضة عهد عبد الكريم قاسم والعمل على ازالته ان امكن . . وسلوك تكتيك جديد وستراتيجية جديدة غير ما كان متبعاً ضد النظام الرجعي في ظل حلف بغداد والعائلة الهاشمية ونوري السعيد .

وعندما أخذ الوضع في العراق يتكشف عن خطر واضح ضد نظام الحكم في الجمهورية المتحدة وضد جمال عبد الناصر ، أخذت الدعاية في القاهرة تحذر من احتمال استلام الشيوعيين للسلطة الفعلية هناك ، وتحويل العراق إلى قاعدة شيوعية في قلب الشرق الأوسط والعالم العربي بالذات ، وهكذا صورت الوضع الدعاية الغربية أيضاً متفقة في ذلك مع الجمهورية المتحدة ، واتضح تماماً الخط الكبير الذي سلكه جمال عبد الناصر في محاربة عبد الكريم قاسم ، ألا وهو «اتهامه بالشيوعية والاحاد» . الأمر الذي تؤكد تصرفاته وخضوعه للشيوعيين .

الجزء الرابع

تعديل نظام الحكم بما يتعارض
مع الدستور المؤقت وإقامة الحكم المركزي

تشكيل الحكومة المركزية :

بتاريخ ١٩٥٨/٨/٤ تلقت برقية تدعوني للذهاب فوراً إلى القاهرة وقد تبليت البرقية وأنا على الطريق بين حمص وحماه . وأخبرني المحافظ هناك ان الامانة العامة للمجلس التنفيذي أبلغته ضرورة عودتي والسفر فوراً إلى القاهرة لمقابلة الرئيس .

وعدت مساء إلى دمشق وغادرتها إلى القاهرة صباح اليوم التالي . وعدد وصولي دعيت لزيارة المشير عبد الحكيم عامر . فأعلمني بعزم الرئيس على تشكيل وزارة مركزية يدخل فيها عناصر جديدة منتقاة من الاقليمين الغرض منها :

١ - القيام بالمهمتين التنفيذية والتشريعية على مستوى الجمهورية باقليميهما وتخطيط سياسة الجمهورية الداخلية والخارجية مع رئيس الجمهورية .

٢ - الاشراف على تنفيذ الوحدة بين الاقليمين خاصة ورسم السياسة العربية عامة .

٣ - وضع السياسة العامة للوزارات التنفيذية في الاقليمين ومتابعة تنفيذ هذه السياسة وتنسيق العمل بين الوزارات المختصة في الاقليمين .

وأضاف بأن ذلك يقضي على كل العيوب والمحاذير التي ظهرت من جراء عدم وجود سلطة عليا مشتركة من الاقليمين إلى جانب الرئيس ، تدعم الوحدة

وتؤمن التفاعل بين العناصر القيادية في الاقليمين وتملاً الفراغ الذي كنتم تشعرون به بسبب عدم وجود عناصر مسؤولة من سورية إلى جانب الرئيس في القاهرة وبشكل دائم .

ورحبت من قلبي هذه الفكرة التي طالما كنا نشعر بضرورتها وبدت لي وكأنها الوسيلة التي تلبي معظم آمالنا وتملاً الفراغ الذي كنا نلمسه كل يوم والذي اتسع مؤخراً بيننا وبين الرئيس من جهة ، وبين الاقليمين من جهة أخرى ، حتى أصبح يخلق العقبات أمام تنفيذ الوحدة على أسس سليمة .

واعتقدت ان الرئيس آمن أخيراً بما كنا نذكره له حول خطورة استمرار الأوضاع كما كانت في السابق ، واعتماده في شؤون سورية على تقارير المباحث والمخابرات العامة والمكتب الخاص وتقارير المستشارين السياسي والعسكري محمود رياض وعبد المحسن ابو النور وكذلك السراج . وخيل إلي في البداية ان الرئيس يحاول معالجة المشكلة بشكل جذري .

الرئيس يريد ابعاد أمين النفوري عن الوزارة :

وعندما آنس المشير مني تأييداً للفكرة وسروراً بها ، نقل الحديث إلى ميدان آخر . فسألني عن امين النفوري وأعماله ثم بادرنى بالسؤال التالي :
- أتعرف ماذا عمل فينا زميلك أمين؟ . . .
فقلت ماذا حدث؟ . .

فقال : لقد حمل علينا وعلى الرئيس بالذات أمام عبد الكريم قاسم وعبد السلام عارف ونصحهما بعدم الدخول في وحدة مع الجمهورية لأن المصريين ينظرون إلى سورية على أنها مستعمرة مصرية ولا يعاملون السوريين معاملة الند للند ، الخ . . وفوجئت بالحديث ولكني أجبت بعد فترة صمت . . قائلاً : يا سيادة المشير أرجو ألا تصغوا للدسائس والأقاويل المغرضة التي تريد تحطيم الوحدة وذلك بإيقاع الفتنة وتشويه سمعة الأشخاص المخلصين الذين ساهموا بأهم الأدوار

لتحقيق الوحدة، وأمين عنصر مخلص ذو نزعة قومية خالصة، وقد ساهم بدور أساسي في الوحدة، وهو يكرس كل جهده وفكره لبناء عهد الوحدة الجديد ضمن اطار عمله في الوزارة، هذا مع العلم بانه شرح لك صراحة ماذا تم بينه وبين عبد الكريم قاسم وعبد السلام عارف عندما قابلناك معاً في استراحتك بدمشق بعد عودته من بغداد. . ولكن المشير لم يقتنع بل أصر بان أمين لم ينقل لنا حقيقة ما جرى بينه وبين العراقيين وانه انحرف فعلاً، وأشار بان الرئيس غاضب جداً من تصرفاته. ولمح بان التعاون معه أصبح من الصعوبة بمكان. . فقلت له انني لا أصدق أي شيء عن لسان أمين غير ما صرح لي به، وما لخصته لك في المقابلة، وانه من الواجب سماع رأيه فان لديه من الصراحة والرجولة ما يكفي لكي يجيب على كل سؤال يوجه اليه سواء من الرئيس أو منك شخصياً مهما كان نوعه. وعندما لاحظت عدم قناعة المشير. . رأيت ان لا بد من مواجهته برأيي صريحاً لا اعوجاج أولبس فيه. فبادرته بقولي: أرجو ان تعلموا يا سيادة القائد بأنني اعترف أمين منذ نيف وعشر سنوات، ولقد زاملته في العمل في أخطر الفترات التي مرت على سورية وصاحبته خارج سورية لمدة سنة تقريباً عندما كنا سوية في كلية الأركان في فرنسا، ثم اشتركت وياها في أخطر الظروف التي مرت بعد العدوان الثلاثي وأثناء المؤامرات والضغط على سورية ووضعت وإياه أخطر وثيقة بعد العدوان الثلاثي أثناء الوحدة^(١) وأصبح باستطاعتي التأكيد على أنني أفهم تفكير وسلوك أمين وحتى أخلاقه ومشاكله الخاصة أكثر من أي شخص آخر، بل أؤكد أن سبب صداقتنا يعود إلى ثقتي الواسعة به وبسبب التقائنا في التفكير والرأي حول معظم المسائل الاساسية من قومية وسياسية واجتماعية واقتصادية. ومن بين هذه الآراء إيماننا المشترك بالوطن العربي والوحدة الشاملة، واعتقادنا بأن الوحدة بين مصر وسورية بزعمامة عبد الناصر هي الطريق إلى الوحدة الشاملة، بالإضافة إلى إيماننا بالديمقراطية والاشتراكية وبيان الوحدة هي ثورة سياسية لأنها طريق للوحدة

١ - المقصود هنا هو مذكرة القيادة العامة للقوات المسلحة عن الوحدة بين مصر وسورية والتي قمت بصياغتها مع السيد امين النفوري بتكليف من مجلس القيادة العامة.

الشاملة والتحرر من الاستعمار، وثورة اجتماعية لأنها الطريق إلى الاشتراكية والديمقراطية في كل الوطن العربي . وان حذيت أمين مع قادة الثورة في العراق لم يتعد هذه الحدود وأنه أبلغهم رأينا بضرورة الاتحاد مع الجمهورية المتحدة خلال هذا العام وعلى أسس متينة تزيد في دعم فكرة الوحدة العربية .

ولذا أجدني مضطراً لأن أعلن لكم بأنني مسؤول عن تصرفات أمين وعن سلوكه منذ اشتراكه بالوزارة وعن كل ما صرح به لقادة ثورة العراق، وإذا كانت هناك تهمة واضحة فيجب الاعلان عنها ومحاكمته من أجلها وأنا أول من يساهم بمحاكمته . أما اذا كانت القضية عبارة عن دسيسة وأنكم تريدون التخلص من أمين كخطوة أولى ثم التخلص من غيره ثم تصفية العناصر الرئيسية . . فليعلم بأن مصيرنا واحد . . وانني لا يمكن ان ابقى في الحكم ثانية واحدة . .

وتبدلت مباشرة لهجة المشير وحاول تغيير الجوبعد أن وصل الأمر إلى هذه الدرجة من التوتر مستغلاً ثقتي به التي نشأت خلال عملي معه في القيادة المشتركة بين عام ١٩٥٥ إلى مطلع عام ١٩٥٧ وأكد لي بأن الرئيس لا يمكن أن يصدق الوشايات بحق أمين ولا يمكن ان يتخذ قراراً بشأن أمين إلا بعد أن يستمع إليه ، وسيستدعيه حتماً ليتأكد مما سمعه على لسانه . وأعلمني بأن الرئيس حدد لي موعداً في الغد ليتحدث معي حول بعض المسائل .

مقابلة الرئيس :

وفي اليوم الثاني استقبلني الرئيس في منزله بمنشبة الكبرى ورحب بي وأعلمني أنه أخذ علماً بما جرى بيني وبين المشير . . وهنا تجدر الإشارة إلى الأسلوب الذي يتبعه الرئيس عادة للاتصال بوزرائه أو بالشخصيات البارزة التي يريد بحث بعض الشؤون معها . . انه يحاول استطلاع رأيهم بواسطة احد الأشخاص ممن لهم علاقة ودية وصله ما معهم ويكون ذلك بمثابة تمهيد للمقابلة او البحث ليستطيع فيها بعد توجيه البحث او النقاش حسب ما يوحى الاجتماع أو الاجتماعات التمهيدية ويسلك السبيل الذي يتفق وآراء الشخص المطلوب . . والأشخاص الذين يستخدمهم لهذه الغاية كثيرون ويختلفون بحسب

الشخصيات المعنية وحسب المواضيع المقصودة . . وقد تبدأ بأحد ضباط المخابرات او الارتباط وتصل إلى وزارة الدولة امثال علي صبري وكمال رفعت ، وعبد القادر حاتم ، ثم نواب الرئيس : البغدادي وعامر ، وبين اولئك وهؤلاء يمكن ذكر محمد فهمي السيد ، وصلاح الدسوقي ومحمود رياض واحمد انور وتوفيق عبد الفتاح وعباس رضوان وصلاح نصر ومراد غالب ، الخ . . . وقد كان يحضر مهمة الاستطلاع بالنسبة لنا بواسطة المشير وذلك بسبب صلاته القديمة بنا . ثم بواسطة علي صبري ، وبعد ذلك حاتم ودسوقي وكمال رفعت . . وقد أعلمني الرئيس بأنه قرر تشكيل حكومة مركزية وذلك بعد ان تبين له من التجربة التي مرت منذ قيام الجمهورية المتحدة بأنه لا بد من وجود حكومة مركزية تعالج مشاكل الاقليميين معه وتكون على مقربة منه بشكل دائم يمكنه من الاجتماع بها مرة في الأسبوع على الاقل ولكي تخطط وتضع السياسة العامة للجمهورية وتشرف على تنفيذ الخطوات والمراحل اللازمة لاتمام الوحدة بين الاقليميين وخاصة من النواحي السياسية والاقتصادية والثقافية وتملأ الفراغ الذي كان قائماً خلال الفترة الفاتنة بينه وبين الوزراء في الاقليم الشمالي مما سبب كثيراً من الأخطاء وسوء الفهم . ثم أشار إلى أنه سيستدعي السيد أمين النفوري ويستمع إلى رأيه ولم يتعد ذلك . وتابع فطلب رأيي حول الاسماء التي يمكن ترشيحها للوزارة التنفيذية أو المركزية ولما قلت له بأنني لم اكن مستعداً للجابة على مثل هذا السؤال الخ - علي وقال بأنه إذا لم نساعد نحن على مثل هذه الأشياء فمن سيثق به غيرنا ، كما ذكر لي بأنه استدعى عبد الحميد السراج لهذه الغاية وسأله ، وأنه استشار أكرم الحوراني بذلك وكان يريد أن يعرف بعض الأسماء من العسكريين والمدنيين فذكرت له الأسماء التالية :

طعمة العودة الله ، احمد حنيدي ، جادوعز الدين ، أكرم ديري من العسكريين ، ووجيه السمان ، وصبحي كحالة ومحمد العالم وبشير العظمة ورياض المالكي عبد الله عبد الدايم من المدنيين .

ثم أوضح لي أسباب الاستغناء عن السيد صبري العسلي وأنه كان لا بد

من التخلص منه بعد فضح وثائق حلف بغداد من قبل الثورة العراقية وتساءل عما يمكن عمله مع السيد فاخر الكيالي الذي لا يصلح لشيء والذي لا يؤتمن على سراً فأجبتة بهذا الصدد بأنني أعتقد بضرورة المحافظة على فاخر الكيالي بسبب الدور الشريف الذي لعبه في أيام محنة سورية عام ١٩٥٦ - ١٩٥٧ وأنه لولا ما قام به مع السيد صبري العسلي لما أمكن ضمان دعم الحزب الوطني لحكومة التجمع بل ومساهمته فيها وتحمله مسؤولية دعم سورية لمصر أثناء العدوان الثلاثي والوقوف في وجه المؤامرات التي تلت العدوان ، ثم التوقيع على الوحدة بين مصر وسورية . ولهذا فالواجب الوطني يقتضي تكريم هذا الشخص واستمرار التعاون معه رغم كل المآخذ التي يمكن أخذها عليه ، فأجاب بأنه رغم تقديره لكل هذا فإنه مختار «يعمل فيه أيه» . . . وبعد ذلك أعلمني بأنه قرر انتقاء خيرة العناصر لكي تساهم في تشكيل الحكومة المركزية ولهذا وقع اختياره على الاسماء التالية التي تضمن له تحقيق الهدف من تشكيلها :

السيد اكرم الحوراني	نائب رئيس ووزير عدل مركزي
السيد صلاح البيطار	وزيراً للثقافة والارشاد
السيد حسن جبارة	وزير خزانة
السيد أمين نفوري	وزير مواصلات
السيد احمد عبد الكريم	وزير للشؤون البلدية والقروية .

ولم يذكر لي أسماء من سيختارهم للمقاعد التي ستشغل في الوزارة التنفيذية وسألني هل لدي مانع من استلام وزارة البلديات المركزية فرحبت بذلك وقلت بأنه لا مانع لدي من استلام أية مهمة يسندها إلي في القاهرة أو دمشق . . ثم ودعني وانصرفت . . وفي المساء تقابلت في الفندق مع السيد أمين النفوري الذي أعلمني بأنه استدعي اليوم لمقابلة الرئيس ، وكذلك قابلة معظم الاخوان من الوزراء السوريين ، كما كنت أقابل يومياً العقيد احمد حنيدى وكذلك الفريق عفيف البزرة في فندق شبرد . . غير انني لاحظت ان العقيد طعمة العودة الله يحمل حملة شعواء على أمين النفوري ويوجه له بعض الاتهامات الغامضة ، وعندما دافعت عنه اتخذ

موقفاً غريباً مني وقال انك بتمسكك بأمين النفوري ستضر نفسك . . وأعلن انه بعد الآن كل واحد مسؤول عن نفسه!! . . ولكن تدخل العقيد احمد حنيدي أعاد للجوب بعض الهدوء وتراجع طعمة بسرعة وكأنه شعر بأنه يكاد يكشف عن سر لا يجوز الكشف عنه . . وعندما أعلمت أحمد وطعمة بأسماء العسكريين الذين شرحتهم للرئيس تظاهراً بالغبطة وقال بأنه لا يمكن ان يقبل الوزارة وانه لا يترك الجيش إلا إلى بيته . وفي اليوم التالي عدت إلى دمشق وفي المساء أعلن راديو القاهرة قرار تشكيل الوزارة المركزية واملاء الشاغر في الوزارة التنفيذية . وقد فوجئت فعلاً باسناد منصب وزارة البلديات للسيد طعمة العودة الله بالذات لأنني شعرت بسوء النية من جراء هذا التعيين . وشعرت أيضاً بأن الرئيس بعد أن لمس تمسكي بأمين النفوري اخذني وإياه إلى القاهرة . ولكي يوقع بيني وبين طعمة أسند اليه وزارة البلديات ، وظهر لي كما ظهر لمعظم الواعين في الاقليم الشمالي ان تشكيل الوزارة المركزية بهذه الصورة ، وتعيين أربع وزراء جدد من البعثيين في الوزارة التنفيذية يحتمل تأويلات كثيرة منها :

- ١ - ابعاد العناصر القوية من دمشق وعزلها في القاهرة .
 - ٢ - استخدام البعثيين في العراق وفي سورية خلال الأزمة مع الشيوعيين وعبد الكريم قاسم .
 - ٣ - زرع الشقاق بين العسكريين وخاصة كتلتنا المستقلة .
 - ٤ - ابعاد بعض الضباط القادة عن الجيش .
- ولم تكذب تعلن أسماء الوزراء حتى كثرت الشائعات ومعظمها يدور حول النقاط الأربع المذكورة وبعضها يؤكد ذلك بالاستناد إلى بعض التصريحات التي كانت تصدر عن المصريين الذين أكدوا بأن الوزارة المركزية لن يكون لها في القاهرة أي عمل وانها ماهي إلا عبارة عن منفى ، وان الرئيس تخلص من صبري العسلي وسيخلص من عبد الكريم والنفوري مستغلاً وجود البعثيين والسراج وطعمة وخاصة اكرم الحوراني وصلاح البيطار وانه لن يبقوا احداً من العناصر التي ساهمت في اقامة الوحدة .

ورغم ما كنا نلمسه من البوادر التي لا تدعو للتفاؤل غير أننا، ويجب ان نعترف بهذا، كنا نرفض تصديقها ولم نكن نتوقع ان يذهب الرئيس في سلوكه تجاه سورية إلى هذا الحد، بل لم يكن يعقل بان يتخذ معنا مثل هذه المناورات والمداورات رغم كل ما بذلناه من أجل الوحدة ومن أجل زعامته في البلاد العربية، وكيف يمكن لمن يرفع الشعارات التقدمية والعربية والاشتراكية ان يسلك هذا المسلك البعيد عن الوفاء والخلق المستقيم تجاه العناصر المؤمنة بهذه المبادئ . . . لقد كنا حتى ذلك الوقت نرفض الشك بتجرده ومثاليته وإيمانه الأكيد بالوحدة والديمقراطية والاشتراكية، وعندما كنا نناقش الأخطاء التي ترتكب في سورية من غير ان تصدر عنه كنا نردها إلى عدم توفر المعلومات الوافية والحيادية وكنا نحاول الصاق المسؤولية بمساعديه أو بمن يوكل اليهم بعض المسؤوليات الجوهرية في سورية كرياض والسراج، بل لم نكن نعلن شكوكنا بسياسة الرئيس تجاه الشعب العربي في سورية عامة وتجاه العناصر المشتركة في الحكم خاصة . . . ولكن الأيام التي قضيناها في مصر جعلت شكوكنا يقيناً وأتاحت لنا معرفة الكثير عن مصر والمصريين عامة وعن رجال الثورة والرئيس عبد الناصر بشكل خاص، وسأتناول بعض هذه الأمور خلال حديثي عن الفترة التي قضيتها في الوزارة المركزية .

الاجتماع الكبير للوزارات المركزية والتنفيذية في قصر القبة :

بعد صدور القرار الجمهوري بتشكيل الوزارة المركزية بتاريخ ١٩٥٨/١١/٨ استدعينا إلى القاهرة لحضور مراسيم اداء اليمين للوزراء الجدد ثم عقد اجتماع عام يضم الوزارة المركزية والوزارتين التنفيذيتين وتم ذلك مساء يوم ١٩٥٨/٨/٩ في قصر القبة وبلغ تعداد الوزراء حوالي ٥٠ عضواً، ولعل هذا العدد يعتبر رقماً قياسيماً بالنسبة للوزارات في العالم، ومن المؤكد انه أضخم عدد لأية وزارة في الشرق الأوسط كله .

وشرح الرئيس في هذا الاجتماع الأسباب التي دعت لهذا التشكيل الجديد

وأكد بأنه تجربة جديدة تلبي معظم النواقص التي ظهرت منذ قيام الجمهورية المتحدة كما تساعد على تنفيذ الوحدة عملياً. وأوضح بان الوزارة المركزية ستكون السلطة التنفيذية والتشريعية العليا في الجمهورية إلى جانب الرئيس. وانها مسؤولة امامه عن تخطيط ووضع السياسات العامة ومتابعة تنفيذها بواسطة اجهزة الوزارات التنفيذية. وقد أبرز ناحيتين هامتين أعتبرتا منذ البداية متناقضتين مع الهدف المطلوب من التنظيم الجديد وهما:

١ - عدم وجود صلاحيات لرئيسي المجلسين التنفيذي واقتصاص مهمتهما على الأمور الشكلية المتعلقة بتأمين الاتصال بين الوزارات وبين الرئاسة وحتى هذه المهمة لم تكن صريحة وواضحة اذ أعطي للوزارة الحق بالاتصال مباشرة بالرئاسة ولم يترك للمجلس التنفيذي مجتمعا أية اختصاصات، وأصبح الوزراء نتيجة ذلك يتمتعون بحرية الاتصال المباشر بالرئيس أو بالوزارات المركزية حسب الظروف ولم يعودوا مقيدين برأي رئيس المجلس التنفيذي أو قرارات المجلس التنفيذي نفسه.

٢ - اعتبر جميع الوزراء من تنفيذيين ومركزيين مسؤولين تجاه الرئيس وأعطي لهم الحق بالاتصال مباشرة به ورفع ما يشاؤون من مشاريع قرارات أو قوانين بصرف النظر عن الوزارات المركزية أو المجالس التنفيذية.

وهكذا كان واضحاً جداً رغم كل الشكليات والدعاية الطنانة التي رافقت هذا التنظيم، كان واضحاً انه خلق ميئاً وانه سيكون سبباً في تعطيل عمل الوزارات التنفيذية بالإضافة إلى ما سينتج عنه من مشاكل شخصية بين الوزراء المركزيين والتنفيذيين. خاصة اذا كان بعض هؤلاء ممن يعتبرون أصدقاء أو زملاء قدامى ملئت قلوبهم بالحماس وبالرغبة في العمل والانتاج والغيرة الشديدة على السلطة!!! . أما اذا اخذنا بعين الاعتبار حادثة بعض أعضاء الوزارة وضالة خبرتهم بالشؤون الادارية العليا من جهة وبالمناورات السياسية الملتوية من جهة أخرى أمكننا التنبؤ منذ البداية بالمصاعب التي ستعترض سير النظام الجديد

الذي لم يخالف الدستور المؤقت فحسب بل خالف أبسط قواعد تنظيم ادارات الحكم المعروفة في العالم . ولم يكن اهداف الاجتماع الكبير مناقشة التنظيم نفسه فذلك أمرت به مسبقاً كالعادة من قبل الرئيس وحده ، وانما ترك لهم الحرية في مناقشة شكيلات العمل والقواعد التي ستبنى عليها العلاقات بين الوزارات المركزية والتنفيذية وبين هذه الوزارات كلها والرئاسة ، وبينها أيضاً وبين رئاسات المجالس التنفيذية . . والحقيقة انها شبكة معقدة تصلح لتعطيل أدق جهاز اداري او سياسي مهما بلغ المسؤولون عنه من الكفاءة والدقة والتجرد والنوايا الحسنة ، ولكن أين هذا العدد الضخم المتناقض كل أو بعض هذه الصفات ، ومن أين لهذا الجهاز القدرة على تنفيذ المهام الضخمة التي تلقى على حكومة الجمهورية العربية المتحدة - طليعة الدول العربية - وأمل الشعب العربي ونواة الوحدة الشاملة والمسؤولية عن تحرير الوطن العربي وبناء المجتمع الديمقراطي الاشتراكي . . التعاوني . . ولا أريد النيل او التشكيك بالكفاءات الفردية ولكنيؤكد عدم وجود الانسجام في التفكير على الاقل اذا لم أتعذر ذلك فاشك بالقصد من وراء هذا التشكيل الضخم المعقد المقعد . ولن اسمح هنا لعواطفى بالانطلاق بل سأحاول التقيد ما أمكن بالحدود الموضوعية ولكن أليس من حق كل مواطن ان يربط بين الأهداف والوسائل بل بين المبادئ والأشخاص وان يربط النتائج العملية لأية سياسة بمدى التعاون بين الأفراد المكلفين بتخطيطها أو تنفيذها . . ولنترك الأمور تتحدث عن نفسها منذ ذلك الوقت حتى تاريخ قبول استقالة الوزراء السوريين ومنذ تاريخ الاستقالة حتى الآن مما لم يعد يخفى على المواطن الواعي .

ولنعود الآن إلى اجتماع مجلس الوزراء حيث تعرض الرئيس في هذا الاجتماع إلى موقف الحكومة العراقية برئاسة الزعيم عبد الكريم قاسم من الجمهورية المتحدة وخضوع قاسم للشيوعيين وأبدى تخوفه من النتائج المترتبة على استمرار الوضع في العراق على هذا الشكل وقال بان ذلك يلقي على الجمهورية أعباء ضخمة باعتبارها المسؤولة عن القومية العربية . كما نوه بالتبدل الواضح في

سياسة الاتحاد السوفياتي بعد ثورة ١٤ تموز العراقية واتجاهه نحو دعم الشيوعيين هناك للسيطرة على الثورة واستغلالها، كما أشار إلى الوضع العربي المتفكك بسبب تدخل الدول الاستعمارية في لبنان والاردن والسعودية وتونس وموقف حكوماتها العميلة، ثم تكلم عن طريقة العمل في الوزارة المركزية ورأى ان يكون معتمداً أساساً على اللجان ذات الاختصاص وقرر تشكيل اللجان التالية :

١ - لجنة تشريعية .

٢ - لجنة تنفيذية .

٣ - لجنة خدمات .

٤ - لجنة اقتصادية .

على ان تصدر فيما بعد القرارات التي تحدد لكل من هذه اللجان اختصاصاتها وأسماء أعضائها . وعينت عضواً في لجنتين منها هما : لجنة الخدمات واللجنة الاقتصادية .

اللجنة العليا للاتحاد القومي والوحدة :

كما قرر تشكيل لجنة عليا للاتحاد القومي مهمتها وضع المبادئ العامة والتنظيمات المختلفة لهذه المنظمة التي تضم كل المواطنين على اختلاف طبقاتهم وطوائفهم ونزعاتهم وآرائهم باستثناء الشيوعيين الذين اعلنوا موقفهم من الوحدة ومن نظام الحكم ومن مبدأ حل الاحزاب . وشكلت هذه اللجنة كما يلي :

رئيساً

السيد عبد اللطيف البغدادي

نائباً للرئيس

السيد اكرم الخوراني

السيد زكريا محي الدين

السيد كمال الدين حسين

أعضاء

السيد صلاح البيطار

السيد احمد عبد الكريم

السيد كمال رفعت

على أن تعمل بالاتصال الوثيق مع الرئيس لأن مهمتها بالاضافة إلى بلورة
المبادئ الأساسية وتنظيم الاتحاد القومي فان لها علاقة وثيقة بتخطيط الوحدة
نفسها ووضع الأسس الفكرية والاقتصادية والاجتماعية التي ستبنى عليها هذه
الوحدة.

طي مؤامرة عبد الكريم الدندشي :

وتعرض الرئيس في نهاية الاجتماعات إلى المشاكل الداخلية ومنها المؤامرة
التي اكتشفت في سورية قبل قيام الوحدة بين الاقليمين ، وقرروضع اضبارة
التحقيق في هذه المؤامرة تحت تصرفه بعد ان رأى عدم ضرورة تقديمها للقضاء في
هذه الظروف التي تمر بها الجمهورية المتحدة واستعمل هنا عبارة : «كفاية مؤامرات
وخونة» . . .

وطالبت شخصياً بتقديمها للقضاء لينظر بأمر المتهمين فيها ويطلع الشعب
كله عليها وينال المجرمون جزاءهم وترفع الشبهة عن الأبرياء وكذلك طالب
السادة أكرم الحوراني والسراج ورياض المالكي بنفس ما طالبت به . غير ان
الرئيس اصصرعلى رأيه بعدم ملاءمة الظروف العربية والداخلية والدولية وانه
يمكن اثارها اذا تطورت الظروف . . ولعل الرئيس كان يريد منذ ذلك الوقت
استغلالها لمساومة بعض السياسيين السوريين أو تهديدهم بها . . اذا لم تكن هناك
مآرب أخرى غير ما ذكرت ، مما لا أرى مجالاً لذكره .

وانتهى الاجتماع بعد أن وعد الرئيس بأن يجتمع بكامل الوزراء مرة كل
شهر . . غير انه كان أول اجتماع وآخر اجتماع للمجالس التنفيذية مشتركة .

الجديد لأن فشله بعد فشل النظام القديم يؤثر على سمعة الجمهورية المتحدة، بل ويسيء إلى فكرة الوحدة نفسها. ولذلك بادرت إلى وضع خطة ألزمت نفسي بالسير عليها، وألخصها فيما يلي:

- ١ - تجنب أي صدام شخصي مع الوزراء التنفيذيين حتى ولو أدى ذلك إلى عرقلة العمل (وهنا لأول مرة في حياتي أعترف بأنني احترفت بكل أسف عن الطريق الذي كنت ألزم نفسي بالسير عليه).
- ٢ - العمل بالسرعة الممكنة، وضمن الشرط أعلاه، على انجاز تنظيم الوزارة ووضع مشروع اختصاصاتها واخراجها واقامة جهاز للعمل يلي الأهداف التي يريدها الرئيس من هذا التنظيم الجديد.
- ٣ - السعي لتحقيق وحدة فكرية بين الوزراء السوريين وخلق جو من الثقة والتعود على هذه الثقة، ومن ثم ايجاد الظروف الملائمة للتعرف على الزملاء المصريين والتفاعل فكرياً معهم بقدر الامكان.
- ٤ - التعرف على الاقليم الجنوبي ومشاكله الاقتصادية والاجتماعية بقدر الامكان. . والتعرف على المسؤولين ومحاولة تبادل الثقة معهم ان امكن. .
- ٥ - تجنب المشاكل مع الرئاسة والتسلح بالصبر والحكمة او السير على المبدأ القائل (تمهل وراقب) كي نعطي الفرصة الكافية للرئيس ليقف على حقيقة الرأي العام في سورية لعله يعدل عن سياسته، وخوفاً من ان نتسرع قبل ان تتكشف خفايا سياسة عبد الناصر في سورية والعالم العربي عامة.

بداية سيئة:

لعل من دلائل ارتجال النظام الجديد وعدم جديته، عدم تهيئة مقر للحكومة المركزية، مما جعل الوزراء السوريين يظهرون بمظهر اللاجئين السياسيين الذين لا عمل لهم سوى التردد، لبعض الوقت، على المكاتب التي خصصت لهم في مجلس الشيوخ والنواب وليس لديهم سوى الحجاب الذين رأوا لأول مرة في حياتهم

وزراء بلا عمل ولا حاشية ولا مراجعات، حتى ولا زوارمما جعلهم يتغامزون ويرفعون حواجبهم، ثم اخذت تنتقل هذه العدوى من الحجاب إلى الكتبة ثم إلى مدراء المكاتب الذين كانوا يلازموننا كظلنا، وما لبثت ان اصبحت احاديث المركزيين والتنفيذيين على ألسنة العامة والخاصة يتندرون فيها على «طريقة الحشاشين» ويخترعون النكات حولها. أما بقية وقتهم فقد كان قضائهم من أصعب المشاكل العويصة التي عاناها الوزراء السوريون في القاهرة بل لعلها من أشق الأعباء التي وضعت على كاهلهم في ظل النظام الجديد.

أما بالنسبة لي شخصياً فلم أجد صعوبة في حل هذه المعضلة لأنني سبق ان واجهت مثلها عندما كنت عضواً في القيادة المشتركة طيلة عام ١٩٥٦ فقررت القيام بجولات على جميع المحافظات المصرية للتعرف عليها، كما سارعت إلى الانتساب إلى نادي الجزيرة ووضعت لنفسني برنامجاً واسعاً للمطالعة والترجمة لكيلا أشعر بوطأة البطالة المرفهة ولم ألتفت إلى مبدأ «الوقار» الذي يجب ان لا يتخلى عنه الوزراء لكي تحافظ المهنة على اسطورتها في نظر العامة من الشعب، ولكي لا تصاب هيئة الحكم ورهبتة بأذى من جراء شعبية الوزراء السوريين وابتداهم!!! . . .

ولكن ما دمننا غير مسؤولين عن الاستخفاف المقصود ليتحمل غيرنا مسؤولية «هرقلة الحكم» . . .

غير ان عقلية الحكم في مصر يمكنها التساهل في كل شيء ما عدا مظاهر العظمة والهبة لأن ذلك قد يزيل القناع عن حقيقة الحكام وبالتالي يطيل ألسنة المحكومين ويشجعهم على التناول، الأمر الذي يجب محاربته حتى الموت . . . ولذلك سرعان ما أعطيت التعليقات المشددة لوضع الحرس على بيوت الوزراء ووضع المرافقين والسكرتيرين والسيارات اللازمة تحت تصرفهم وإخلاء أقدم الفنادق الضخمة في مصر الجديدة وتحويله بسرعة مذهلة إلى مقر الحكومة المركزية وصرف الأموال الطائلة عليه لتحويل غرفه وصالاته المعدة للنوم والاستراحة والرقص إلى مكاتب حكومية للوزراء والكتبة والحجاب . وكانت هذه العملية من

أهم الوسائل التي استغلت لتبرير «بطالة الوزراء السوريين المركزيين» . . واعطت للرئيس فرصة لا تقل عن ستة اشهر للتخلص من الاجتماعات التي كان من المفروض عقدها مع الحكومة المركزية . . غير ان هذه الحجة زالت بعد انتقال الوزراء المركزيين إلى فندق «هليوبوليس بالاس» أو المقر الجديد للوزارة المركزية، وخصص لكل وزارة عدد من الغرف وعدد مقابيل من الحجاب والفراشين، كما أُنشئت مكاتب الوزراء بأفخم المفروشات وألحقت فيها قاعات للاجتماعات وغرف كافية لمدراء المكاتب والسكرتيرين بالإضافة إلى غرف الاستحمام وغير ذلك مما يساعد على استمرار العمل ليل نهار، كما خصص لهذا المقر الفخم حرس خاص ينظم الحراسة على الوزراء ويتحكم بالدخول والخروج واعطاء الهيبة المناسبة للمقام . ولم يبق هناك مبرر للكسل أو البطالة أو التكاسل .

لحن لم يتم :

وهنا برزت المشكلة الاساسية وهي ميزانيات الوزارات المركزية وملاكاتها والأجهزة اللازمة لها وكل ذلك يستلزم صدور قرارات تنظيم هذه الوزارات وتحديد اختصاصات لها^(٢) .

وطلب إلى الوزراء واللجان المركزية العمل على انجاز ذلك لكي يمارس المركزيون عملهم . . وعندما بدأنا نحاول معالجة هذا الموضوع لم يعد لدينا أدنى شك من اننا ندور في حلقة مفرغة لا نهاية لها ولا قرار . . وان مهمة الوزراء

٢ - ومن اطراف الحوادث التي وقعت اثناء مناقشة اختصاصات الوزارة المركزية ذلك الحوار الثقافي الذي جرى بين الاستاذ البيطار وزير الثقافة والارشاد المركزي وبين السيد ثروت عكاشة الوزير التنفيذي . وقد اصر السيد عكاشة على عدم التخلي عن الثقافة المصرية الاقليمية ورفع مذكرة للرئيس بهذا الشأن تلخص مفهوم الطبقة المثقفة المصرية للوحدة، واصرارها على الطابع الفرعوني الخاص بالثقافة المصرية، وكانت النتيجة ان اخذ الرئيس بوجهة نظر عكاشة، واستمر الاستاذ البيطار على انطوائه .

المركزيين كانت كما يبدو القيام بدور «الخلفاء العباسيين» في عهد الاتراك والماليك . . أما اذا تجاوزوا ذلك فلن يكون مصيرهم أقل سوءاً من مصير سلسلة المعتصمين والواثقين الخ . . على ان ذلك لم يكن ينطبق على الوزراء المركزيين المصريين من أمثال كمال الدين حسين وعبد المنعم القيسوني ، والسيد مرعي ، وعزيز صدقي ، فقد اصدر هؤلاء القرارات الجمهورية التي تحدد اختصاصاتهم الواسعة وتعطيهم الصلاحيات للتدخل بالصغيرة والكبيرة في شؤون الوزارتين التنفيذية .

أما اختصاصات الوزراء السوريين فقد بقيت دون تحديد حتى زوال الوحدة .

وجاءت حوادث العراق لتقوي حجة الرئيس وتسبغ على موقفه بعض المنطق وتبرر انشغاله أو تشاغله وإبطال أو بطلالة الوزارات بلا استثناء . .

الرئيس وحده يعرف ما يريد :

لم يمض على تشكيل الوزارة المركزية إلا شهر ونيف حتى صادف مرور «عيد النصر» الذي يحتفل به في بور سعيد لاهياء ذكرى جلاء قوات العدوان الثلاثي عن أراضي مصر . وفي هذا الاجتماع هاجم الرئيس لأول مرة بخطابه الذي ألقاه في الملعب البلدي ، هاجم عبد الكريم قاسم والحزب الشيوعي في سورية والبلدان العربية وندد بالشيوعية الدولية وأكد بان «انذار الاتحاد السوفياتي» لدول العدوان الثلاثي على مصر جاء متأخراً بعد ان اصبح في حكم المؤكد وقوف دول العالم في هيئة الامم المتحدة ضد العدوان واصدار الجمعية العامة القرار بوقف اطلاق النار . ونوه بالمؤامرات الشيوعية على الوحدة وأعلنها حرباً شعواء على الشيوعيين ووصفهم بالعملاء والمأجورين ، وكان خطابه بداية حملة صليبية ضد الشيوعيين وغير الشيوعيين من الأحرار والفئات التقدمية والمفكرين والنقابيين

والعسكريين الواعين وطغت على سورية موجة من الارهاب لم تشهد لها مثيلاً في أحلك أيام الاستعمار التركي والفرنسي^(٣). وانطلت شعارات هذه الفترة علينا وعلى «حزب البعث العربي الاشتراكي» الذي كان له النصيب الأوفى من السلطة في الاقليم الشمالي بسبب وجود أكثر من سبع وزراء من هذا الحزب في الحكومتين المركزية والتنفيذية بالإضافة إلى عدد كبير من ضباط المخابرات والمباحث والموظفين الكبار الذين أخذوا يملأون معظم الوزارات. وتحول الكثير من انصار هذا الحزب إلى مخبرين وعملاء للمخابرات والمباحث وبات معظم المواطنين يتوقعون كل شيء من الزج في السجن بدون سبب إلى التعذيب إلى التسريع وحتى قطع الرزق. . ولم يجد الكثيرون سبيلاً للنجاة سوى التقرب من السلطات وخاصة من السيد عبد الحميد السراج وزير الداخلية وحاكم سورية المطلق الصلاحية.

غير ان تحري الحقيقة يقتضي منا عدم الانسياق مع العاطفة وتقرير الواقع الذي يتحكم في تسير الحوادث في سورية وراء كل هذه الغيوم والفوضى. وهنا يجدر بنا ان نؤكد بأن بعض العناصر التقدمية كانت طيبة وغير واعية بين عدد من الوسائل الأخرى التي استخدمها جمال عبد الناصر للقضاء على حرية الفكر في سورية وكبت الحريات السياسية والنقابية ونذكر منها على سبيل المثال:

- وزير الداخلية ومكتبه الخاص والمباحث.

- المخابرات العامة المصرية وعملاؤها الكثيرون الذين غطوا مدن وريف سورية تحت أسماء وأشكال مختلفة كضباط الحرس الوطني والمقاومة الشعبية، ومكاتب الثقافة، والمدرسين والخبراء والمراسلين الصحفيين وموظفي البنوك، الخ. .

- قيادة الجيش التي أصبح يسيطر عليها الضباط المصريون من امثال اللواء

٣ - لقد اطلع المواطنون على الكثير من المآسي التي وقعت خلال هذه الفترة عن طريق التصريحات والوثائق التي نشرت بعد ٢٨ ايلول مما لا اجد مجالاً للخوض فيه.

انور القاضي والعميد عبد المحسن ابو النور والعقيد احمد علوي وحسني عبد المجيد والعقيد احمد زكي وغيرهم من مثات الضباط الموزعين في كافة المناطق العسكرية والوحدات الصغرى (واللواء فؤاد بدوي).

ولتغطية هذه الحملة كان لا بد من اللجوء إلى مسرحية رنانة تستخدم كستارة تخفي حقيقة الخطة التي يجري تنفيذها في سورية واستخدام وسائل الدعاية المختلفة لتضليل الرأي، بل خدع أكثر العناصر وعياً وإدراكاً ووضعهم في ظروف لا يستطيعون فيها فهم الموقف الحقيقي في سورية ولا في الجمهورية العربية المتحدة ولا في الوطن العربي. وهنا يجب ان نعترف ببراعة اجهزة عبد الناصر وكفاءتها التي برزت مثيلاتها حتى في الدول المتطورة.

اللجنة الثلاثية مقدمة لتصفية البعثيين :

عندما انفضح أمر النظام الجديد وظهرت الحقيقة النافهة التي اخفيت وراء الحكومة المركزية، وبدأ الرأي العام في سورية يتامل من الحكم البولييسي الذي لا مبرر له، ويرفض قبول الحجج التي يسوقها الرئيس والسراج ليرروا حملات القتل والاعتقالات والتعذيب والتسريح والفتن ونقل الضباط بالئات الى الاقليم الجنوبي أو احوالتهم على التقاعد وزجهم في السجون. . وعندما لمس جميع المواطنين كذب الادعاءات والشعارات التي طالما رددتها وسائل الدعاية عن التخطيط والانماء والتصنيع والديمقراطية والتعاونية والاشتراكية وعن القوة الضاربة التي اصبحت اعظم قوة في الشرق الأوسط وعن اقتراب مصر الصهيونية واسرائيل. . وعندما اخذ معظم افراد الشعب يتلمسون الخطوط الرئيسية للخطة التي ينفذها عبد الناصر في سورية تحت الشعارات الزائفة للوحدة. . والتي تقوم على تدمير القوى التقدمية في سورية باسم مكافحة النشاط المعادي للقومية العربية والوحدة. . وعندما شعر المواطنون بان سورية ليست شريكة في الوحدة

وانما اصبحت اقليماً تابعاً لمصر وان الحكومة المركزية ليست سوى منفى يستخدم لعزل القادة عن الشعب بعد ان تم الاجهاز على كل المنظمات الديمقراطية في سورية ، وان الوزارة التنفيذية لا تتعدى حدود العمل الفني والاداري ، وان اصغر موظف مصري او ضابط مباحثي يملك من السلطة ما لا يملكه اي محافظ او وزير . عندها اصبحت الناس يجاهرون بانتقاد الطريقة التي تمت بها الوحدة ويناقشون عيوب النظام الرئاسي الذي لا يخفي وراءه دكتاتورية عسكرية مطلقة فحسب ، بل يخفي احتكاراً دكتاتورياً مصرياً . واخذ الناس يتساءلون عن أسباب تعطيل اتفاقية التعاون الاقتصادي مع الاتحاد السوفياتي وعن أسباب مقاومة التصنيع والتجارة في سورية وحصر المراكز الاساسية التي تتحكم بالسياسة الداخلية والخارجية والدفاع والاقتصاد والترية والتعليم والدعاية والنشر والتوجيه ، بالمصريين وحدهم وتحريم دخول قصر القبة على العناصر السورية وابعاد خيرة العناصر الممتازة من صفوف الجيش بنقلها إلى مصر دون أي عمل أو احوالها على التقاعد او تسريحها .

بعد كل ذلك وغيره كان لا بد من مسرحية جديدة يتلهم بها الشعب . فإذا بالرئيس يصدر قراراً مفاجئاً يعلن فيه تشكيل لجنة ثلاثية مؤلفة من السادة عبد اللطيف البغدادي وأكرم الحوراني وذكرياً محي الدين للإشراف على تنفيذ برامج التنمية في سورية ودفع عملية التطور والتصنيع وتذليل العقبات القانونية والمالية امام جميع الوزارات لتكون في مستوى العهد الثوري ، وتلحق ركب التقدم السريع في الاقليم الجنوبي . . هكذا بصراحة اعلنت عنها الصحافة المصرية . وكان تشكيل هذه اللجنة غريباً ومتناقضاً بالاضافة إلى انه يحمل بين طياته اعقد المشكلات .

فبعد اللطيف البغدادي نائب الرئيس ووزير التخطيط في الاقليم الجنوبي لم يكن يتمتع بثقة الرئيس اذا لم نقل أنه كان موضوعاً على الرف منذ أمد بعيد وكانت تجري ضده تحقيقات واسعة في وزارة البلديات بمعرفة السيد علي صبري والسيد محمد أبو نصير ، بل لقد قدم استقالته فعلاً بسبب القيود التي فرضت عليه

وبسبب ما أشيع عنه وعن أشقائه من استغلال السلطة والرشوة والاثراء غير المشروع ، وذكرا محي الدين يتمتع بسمعة رجعية وارهائية واسعة ويعتبر من أكبر أعداء الديمقراطية والقوى التقدمية عامة في مصر وقد تقلص نفوذه مؤخراً بعد أن أصبح وزيراً مركزياً وعين بدلاً عنه السيد عباس رضوان الذي يعتبر من رجال المشير عامر كما تقدم باستقالته مع عبد اللطيف البغدادي بسبب نزع الثقة منه وتحديد صلاحياته .

أما العضو الثالث فهو نائب الرئيس السيد اكرم الحوراني وهو العضو السوري الوحيد والممثل الأول لحزب البعث الاشتراكي في الحكومة وزعيم الكتلة الثانية في هذا الحزب الذي يتزعم كتلته الأخرى فيه كل من ميشيل عفلق وصلاح البيطار . وما يجدر ذكره هو ظهور الانشقاق في هذا الحزب بعد حله أثناء الوحدة ، حتى لقد أصبح النفور واضحاً بين السيد الحوراني وأتباعه من الوزراء العسكريين والمدنيين أمثال حمدون وقنوت والكلاس ورياض المالكي من جهة وبين السادة صلاح البيطار وعفلق وأنصارهما من جهة ثانية ، وحتى لقد أهمل البيطار وأصبح بعض المقربين من قصر القبة يتهمونه بأنه ظل ميشيل عفلق ويتهمون عفلق بالعمل لصالح الانكليز والفرنسيين . وكان واضحاً أيضاً الانقطاع الكامل بين الحوراني والبيطار في مصر لدرجة أصبحنا معها نشفق على الاستاذ البيطار بسبب اهمال الرئيس له وحقده عليه وإطلاقه عليه لقب «الوجه الأصفر» . . وهكذا أمكن للرئيس عبد الناصر أن يوجه أكبر ضربة مزدوجة لحزب البعث الاشتراكي بعد أن حل هذا الحزب نفسه منذ قيام الوحدة كعربون أولي لقيام الوحدة العربية ، وللتدليل على ثقة الحزب بزعامة عبد الناصر وذلك :

١ - بتجزئة العناصر القيادية في الحزب وإيقاع الانقسام والفتنة بينهم وبين أفراد الحزب بشكل عام .

٢ - استغلال وجود ممثلي الحزب في الحكم وتحميلهم مسؤولية المساهمة في ضرب القوى التقدمية في سورية والانتقام من العناصر اليمينية المناوئة بواسطة

حدود (الاصلاح الزراعي) والكلاس (الاقتصاد) وقنوت (العمل والشؤون الاجتماعية)، والمالكي (الصحافة) والخوراني (كعضو في اللجنة الثلاثية).
 ووجد الناس في سورية الفرصة لمهاجمة الوضع دون التعرض لانتقام المباحث والمخابرات فصبوا جام غضبهم على حزب البعث وقادته وعلى العسكريين المساهمين بالحكم وحملوهم مسؤولية تردي الأوضاع، ولم يسلم أحد من التهم العلنية سوى عبد الناصر والسراج اللذين حرصت المخابرات والأجهزة المباحثية على حمايتهما من الألسن مستعملة في سبيل ذلك أفضع الوسائل.
 وكان لا بد لاتمام حبك الخطة من توجه حقد الرأي العام في سورية هذا الاتجاه، لذلك نجد اجهزة الدعاية المصرية والاجهزة التابعة لها في سورية بالاضافة إلى مباحث السراج لم تضع ثانية واحدة لتؤكد للناس صحة هذه الفكرة، واستغلت كل مناسبة لابراز مسؤولية الوزراء البعثيين وأكرم الخوراني بالذات، وكانت خطة بارعة ودقيقة لم يستطع الوزراء السوريون كشفها إلا متأخرين، ولم يفتنوا إلى هذه الخطة المكيافيلية حتى كانت الكماشة قد أطبقت على عنقهم وأصبحوا «الكبش» الذي لا بد من ذبحه فدية لسمعة العهد. . .

جاء دورنا بالتصفية :

منذ قيام الحكومة المركزية أراد الرئيس ابعادي وأمين النفوري عن دمشق وكان بوده التخلص منا على أقساط ولكن عدم قبولي المساومة بالنسبة لأمين أجبره على تأجيل البت في مصيرنا إلى ظروف أخرى. وفي احد الأيام جاءني رسول من قبل العقيد حسين حدة وكان آنذاك يعمل في القيادة العامة في القاهرة ويتمتع بثقة العقيد عبد المحسن ابوالنور، وذكر لي هذا الرسول بان حسين حدة يستغرب موقفني من أمين النفوري واستمراري على دعمه وريط مصيري بمصيره بعدما ثبت تأمره على الجمهورية مع العراقيين والشيوعيين وان جميع الضباط والوزراء

السوريين (وخص بالذكر بعض الأشخاص الذين لا أرى موجباً لذكرهم) وكذلك المصريين بأملون مني تغيير هذا الموقف والتغاضي عن اخراج النفوري من الوزارة لمحاكمته حتى اذا لم تثبت ادانته أعيد إليها . أما انا فستسند إلى رئاسة المجلس التنفيذي في سورية تقديراً لموقفني بالإضافة إلى ما سألناه من تأييد الرئيس والمشير وضباط الجيش . . هكذا . . وقلت للرسول انني اعتبر هذا الحديث مؤامرة خسيصة من المسؤولين ومن أجهزة المخابرات أمثال عبد المحسن ابوالنور والسراج وانني أستطيع من جانبي اتهام بعض الشخصيات والمسؤولين الكبار وخاصة السراج والمسؤولين المصريين بالتآمر على الوحدة كما أحملهم مسؤولية تدهور الوضع في العراق واقامة المذابح هناك ، واذا كان لا بد من تقديم احد للمحاكمة كمسؤول عن هذه الكوارث فإنني أجد ضرورة تقديم كل أو بعض هؤلاء .

وكتمت الأمر عن السيد أمين النفوري كما سبق وكتمت عنه مساومة المشير عامر أثناء تشكيل الحكومة المركزية والتي كان من نتيجتها ابعادي إلى مصر، وقررت التحدث مع المشير حول هذا الموضوع لأنني اعتبره امراً خطيراً وأطلب اجراء التحقيق مع حسين حدة عن المحركين الحقيقيين له والا فان استمرارنا في الحكم يعتبر امراً غير طبيعي مؤكداً اشتراكي بنفس المصير مع أمين .

وعندما فاتحت المشير عامر بهذا الموضوع وعدني بالتحقيق وتهجم على حسين حدة ونعته «بعدم الاتزان وبالطيش»^(٤) . . ولكن التحقيق لم يجر حتى الآن . .

ولعل من أغرب الأمور التي لاحظناها ذلك الموقف الخطير الغريب الذي أخذ يقفه السيد طعمة العودة الله مني ومن أمين بالذات فقد شعرت منذ استلامه الوزارة أنه لا يريد التعاون معي إطلاقاً بل انه على العكس كان يريد اشعاري في

٤ - والغريب ان وصف العقيد حسين حدة الذي وضعه الضباط المصريون كما جاء في احدي الوثائق التي عثر عليها في منزل المشير عامر كان لا يوحي بثقة المصريين به ، وقد وصفوه بأنه تضرر من جراء قرارات التأميم وانه لا يصلح للخدمة في الجيش . هكذا ورغم هذا كان الدور الذي أراد ان يقوم به لخدمتهم ورغم كل الروابط التي كانت بيننا .

كل مناسبة بأنه معتمد الرئيس وإن الوزير المركزي ليس له أية سلطة، ووصلت به الشرثرة في إحدى المرات إلى أن باح بأمر خطير كشف لي حقيقة لعبة الرئيس منذ تشكيل الوزارة المركزية، ولم يكن يشعر بمدى خطورة ما يقول، وكان يسهب في ذكر الأمثلة التي تدل على سعة ثقة الرئيس والمشير فيه فذكر أن الرئيس قال له في أول مقابلة بعد تسلمه الوزارة بأنه - أي طعمة - أراحه من المتاعب التي كان يسببها له أحمد عبد الكريم في الوزارة^(٥). . وهكذا تبين أن كلام الرئيس عن أهمية الوزارة المركزية وثنائه على العناصر التي انتقاها لها كان ستاراً يخفي لعبة بارعة كثيرة الجوانب متعددة الأهداف ولم يكن ذلك مفاجئاً لي ولا لغيري وإنما جاء بمثابة تأكيد جديد لما كنا نصل إليه في كل مرة نحلل أو نناقش فيه الوضع العام في الجمهورية المتحدة، وسياسة عبد الناصر اللا أخلاقية الغامضة.

ولذا فقد زاد تصميمي على اضاعة الفرصة على الرئيس للإيقاع بيني وبين الأخ طعمة مهما كلفني ذلك وكنت في كل المناسبات أؤكد لطعمة عدم اهتمامي بالوزارة ورغبتي في نجاحه هو واستعدادي لتقديم كل ما أستطيع في سبيل دعم مركزه ونجاح وزارته لأنني اعتبره أخي مهما كانت الظروف ومهما سلك الرئيس أو المشير أو السراج وأتباعهم من أساليب للتفريق بيننا.

ولكنني في كل مرة كنت أجحد فتوراً واضحاً من جانب طعمة يعبر عنه بأسلوب ساذج عندما يركز حملته على أمين النفوري وضرورة عدم ثقتي به لأنه يسبب لنا المتاعب بسبب سلوكه وعنته، بل قد يتعدى ذلك أحياناً إلى التهجم على كل من تربطنا به أية صلة أو صداقة وعندما أحاول افهامه أن العمل السياسي يتطلب الاناة والحكمة وسعة الصدر وتفهم الجوانب الخيرة في الآخرين وتقدير الامكانيات لكل فرد والدور الشريف الذي أداه خلال السنين الصعبة التي

٥ - وكل ذلك كان يدل على الأسلوب الذي كان يتبعه الرئيس والمشير مع الوزراء السوريين لاثارتهم وتفريقهم والتمهيد لاستهلاكهم الواحد تلو الآخر، مما يتنافى مع أبسط قواعد الأخلاق. وقد قدم له السيد عبد الحميد السراج خدمات ثمينة في هذا المجال.

سبقت الوحدة وأذكره بالمواقف المختلفة التي مرت علينا، وبالمحاولات المتعددة التي قام بها الخصصوم للفرقة بيننا، كان يقتنع أو يتظاهر بالاقنتاع ويوجه هجومه ونقمته على السراج الذي يعتبره سبب كل العلل ويتهمه بشتى التهم الأخلاقية وغيرها، الأمر الذي يوحي بالدور القذر الذي كان يلعبه عبد الحميد السراج لتمزيق صفوف المسؤولين وتشويه سمعتهم.

ومما هو جدير بالذكر ان السيد طعمة كان على تفاهم تام مع البعثيين في ذلك الوقت واستمر على ذلك طيلة المدة التي انقضت بين تشكيل الوزارة المركزية وتكليف المشير عامر بالاشراف على الحكم في الاقليم الشمالي. وكان في هذه الفترة على زعمه يلعب دوراً خطيراً بالتعاون مع السراج لتفكيك الروابط بين الوزراء البعثيين وفصل العسكريين منهم عن المدنيين وكان ألصق بالسراج من ظله بالإضافة إلى انه كان لا يفارق في سهراته وسفراته عبد الغني قنوت الذي كان يستغل فيه فترات السرور ليستفرغ كل ما في جعبته من أسرار. غير ان واجب الحقيقة يقتضي الان تجاهل موقف السيد طعمة العودة الله عندما دافع عن النفوري ورفض بعناد الموافقة على اتخاذ أي اجراءات ضده عندما بحث أمره بحضور الرئيس عبد الناصر والسيد اكرم الحوراني وعبد الحميد السراج، مما يدل على جوهره السليم وبساطته، ولكنه مع ذلك كتم الأمر عنا إلى ان علمت به صدفة من جادو عز الدين عندما كنت وياه تتناول طعام الغداء في بيت العقيد احمد حنيدي بمصر الجديدة، وتظاهرت يومها بأنني اطلعت على ذلك من احد الوزراء عندما ألح علي جادو عز الدين بعدم البوح به ولكني كتمت الأمر على أمين وأفهمته ان هناك بعض المؤامرات تحاك ضدنا في دمشق وأطلعته على حديث حسين حدة ومساومة المشير وقررنا أن نتسلح بالصبر وان نضيق الفرصة على المشير واجهزة المخابرات من فوقهما لاجراجننا في تلك الظروف القاسية التي سادت الجمهورية العربية بعد ثورة الشواف في الموصل والحملة على العناصر التقدمية في سورية. وكان بإمكان اجهزة المخابرات ان تتهمنا بالشيوعية أو بالاتصال بقاسم أو أية تهمة اخرى . . ولم يكن ليردعها عن ذلك وازع قومي أو

وطني أو أخلاقي خاصة بعد ان زرعت الشكوك بيننا وبين رفاقنا في الحكم وأبعدت العناصر الوحودية في الجيش وبعد أن أصبحنا في القاهرة لا نملك حولاً ولا قوة . . وكثرت الاشاعات آنذاك حول اعتقالنا أو فرض الإقامة الاجبارية بحقنا واقتلنا من الوزارة . وزاد في رواج ذلك اغفال الصحافة والاذاعة لنشاطنا وتجنبها ذكر أسمائنا وعدم مساهمتنا في أي احتفال رسمي بسبب الجفوة الظاهرة التي كنا نقابل بها من الرئيس والمشير ومن الحواشي ولم نفقد أعصابنا بل قررنا المضي بهدوء في خطتنا التي تتلخص بعدم اعطاء الفرصة او السبب المباشر لضربنا ، ولهذا امتنعنا عن حضور الحفلات الرسمية وتجنبنا الذهاب إلى سورية واتجهنا نحو دراسة جغرافية الاقليم الجنوبي والتعرف على مشاكله ، فقمنا بجولات مفيدة في سيناء والبحر الأحمر والدلتا والصعيد والواحات والوادي الجديد والساحل الصحراوي بين الاسكندرية وحدود المملكة الليبية ، واستمرت هذه الجولات الدراسية ما يزيد عن خمسة أشهر كان قطاف البعثين خلالها قد حان وقارب دورهم على الانتهاء بعد ان فشلت محاولة اغتيال عبد الكريم قاسم التي قام بها بعض أفراد حزب البعث العراقي وتمت تصفية القوى التقدمية في سورية .

حديث الرئيس مع الصحفي الهندي كرانجيا :

وكنا نعود من جولتنا في الوادي الجديد على متن احدى الطائرات عندما استمعنا إلى تسجيل اذاعي لحديث الرئيس مع الصحفي الهندي كرانجيا والذي شرح فيه سياسة الجمهورية العربية المتحدة الخارجية وعلاقتها مع الاتحاد السوفياتي وموقف الأخير من الثورة العراقية . فلفتت انتباهنا من حديثه تلك الفقرة التي تحدث فيها عن الوحدة بين مصر وسورية وموقف الشيوعيين منها فإذا بالرئيس يرجع أسباب الوحدة إلى :

وجود مؤامرة شيوعية للسيطرة على سورية الأمر الذي دعاه إلى التعجيل

بالوحدة للقضاء على هذه المؤامرة الشيوعية التي استفادت من الأزمة التركية السورية لتنفيذ خططها . . وهنا أيضاً تكشفت لنا أمور خطيرة كنا نسمع الاشاعات حولها ولا نصدقها حتى أتى تصريح الرئيس فأكدتها .

وهكذا اتضح بان الوحدة في نظر الرئيس ليست ، كما يعتقد الشعب العربي كله ، الهدف التي ناضلت من أجله سورية العربية طوال النصف الأول من القرن العشرين والذي ضحت باستقلالها من أجله . . وهي لست أيضاً أمل الشعب العربي في كل الوطن العربي . . وإنما هي وسيلة للوقوف في وجه خطر وممي هو الخطر الشيوعي . . واستغربنا هذا التطابق الخطير بين استراتيجية الاستعمار الغربي وبين هذا الكلام عن الوحدة . . وتذكرنا يومها ما سمعناه من السيد خالد بكداش قبل اعلان الوحدة بأيام قليلة ولم نصدق أنه آنذاك ، والذي يتلخص بان الوحدة لم تكن مفاجئة لأمريكا والدول الغربية وإنما هي بموافقتها لأنها الوسيلة التي يمكن بواسطتها القضاء على الحركة التقدمية في سورية واتخاذ صوته الحرفي الأوساط الدولية بعد ان عجز الاستعمار عن الوصول إلى ذلك عن طريق المؤامرات والضغط والعدوان غير المباشر . ولكننا اعتبرنا ذلك آنذاك مغالاة من جانب بكداش لا مبرر لها إلا عدم ايمانه بالوحدة العربية .

وعجبت من موقف الرئيس جمال عبد الناصر، كيف يتجاهل شعور الشعب السوري ونضاله الطويل من اجل الوحدة وكيف يتجاهل الدوافع الحقيقية لثورة لبنان وثورة العراق والحركات الشعبية في الاردن والسعودية والمحميات واليمن . وكيف تجاهل دور الجيش والطلبة الشعبية والحكومة والبرلمان عندما قرر هؤلاء جميعاً الوحدة مع مصر كخطوة أولى نحو الوحدة العربية الشاملة .

ورجعت إلى نفسي فقلت اننا ، على كل حال ، لم نكن ، على الأقل نرى بين الاسباب التي دفعتنا للعمل على تحقيق الوحدة أي أثر للخطر الشيوعي ولم نكن نؤمن بوجود هذا الخطر ولم يكن يخطر على بالنا سوى احتواء الخطر الاسرائيلي والدفاع عن سورية ، وعن سياستنا التحررية وحيادنا الايجابي بين

الكتل المتصارعة خلال فترة المؤامرات التي مرت على سورية قبل الوحدة بل كنا اكثر من كل ذلك نعتقد بان التهديد بالعدوان التركي والمؤامرات المحمومة ضد سورية ليست إلا جزءاً متمماً من العدوان الثلاثي على مصر وليس العدوان على مصر والتهديد والمؤامرات على سورية والحرب الاستعمارية في الجزائر والمؤامرة الصهيونية الاستعمارية على فلسطين العربية سوى حلقات من سلسلة واحدة هدفها استعباد الشعب العربي ويسط النفوذ الاستعماري عليه والحيلولة دون تحرره ووحدته وتطوره الاجتماعي . اما المؤامرة الشيوعية على سورية فلم نسمع بها إلا في تصريح الرئيس اللهم إلا اذا اعتبرنا الدعايات التي كانت تشنها على سورية دول حلف الاطلسي وحلف بغداد منذ عام ١٩٥٥ والتي اثبتت الأيام كذبتها^(٦).

مصير اللواء عفيف البزرة :

ولعل مما يزيد في وضوح صورة الموقف عام ١٩٥٥ تلك المعاملة التي لقيها السيد عفيف البزرة منذ اقالته من قيادة الجيش حتى خروجه من سورية عام ١٩٥٩ . . . ومن المعروف انه اسند لعفيف البزرة وظيفة كبرى في لجنة التخطيط العليا وقد صرح لي الرئيس مرة عندما ناقشت وياه مشكلة البزرة بأنه لم يتخذ هذا الاجراء إلا بسبب ضغط قادة حزب البعث وانه لا يشك بسلوك البزرة واخلاصه للوحدة رغم كل ما يقال عنه بأنه شيوعي . وأنه عينه في لجنة التخطيط ريثما تتاح له الفرصة للاستفادة من امكانياته وهو في عمله الجديد يتجنب نقد البعثيين وحملاتهم بالاضافة إلى انه قريب منه ويتمتع بثقته مما يغيب البعثيين عامة والحواراني خاصة عندما يطالعون في الصحف المصرية نشاطه واتصالاته بالرئيس . . . هكذا . .

٦ - ويستطيع القارئ ان يحكم على هذه الدعايات عندما يتذكر انها كانت مركزة على اتهام السيد خالد العظم والسيد عبد الحميد السراج بالشيوعية والعمالة للاتحاد السوفياتي !!! .

غير ان الوقت لم يطل حتى ظهر عدم صحة كل هذه المبررات وان البزرة لم يكن من المؤشقين من قبل الرئيس بل كان متهاً بالشيوعية وبتأييد عبد الكريم قاسم . ولذلك فان استمرارنا بالاتصال معه كان موضع استغراب من الرئيس وبقية الحاشية غير أننا لم نقطع عن زيارته حتى غادر القاهرة .

وبعد انتقالي إلى القاهرة استدعاني المشير عامر في احد الأيام على عجل واطلعي على تقديم البزرة استقالته من مهمته في لجنة التخطيط ، وإن الرئيس منزعج جداً من اصراره على الاستقالة بسبب الظروف الحالية وخاصة العلاقات مع العراق وهو يأمل مني اقناع عفيف بالرجوع عن استقالته وإبلاغه واستعداد الرئيس أن يرسله بمهمة خارج الجمهورية او يعينه سفيراً في الدولة التي يختارها ليثبت له استمرار ثقته به والحث المشير علي للإسراع بالاتصال بعفيف لاقتناعه باسترداد استقالته .

وذهبت توأ إلى بيت السيد عفيف البزرة واستطعت اقناعه بعد لأي بالعدول عن الاستقالة وقبول فكرة المهمة الخارجية لمدة سنة خاصة وقد كان آنذاك يشكو من ألم عصبي يكاد يقعه عن الحركة . وفي المساء ابلغت المشير نتيجة اتصالي بعفيف فأعلمني بأن الرئيس سيستدعيه في اليوم التالي ويتفق معه على مهمته الجديدة . غير أن الرئيس لم يستدعه في الوقت المحدد وانتظر عفيف هذه المقابلة اكثر من اسبوع ولكن دون جدوى مما افقده صبره فقرّر السفر إلى دمشق ولم اجد الحجة المنطقية لاقتناعه بالبقاء في مصر لأن صبره كان قد نفذ تماماً بسبب البطالة والاهمال .

كما انني في الحقيقة لم أكن مقتنعاً أيضاً بالحجج التي ساقها لتبرير مغادرته القاهرة في تلك الظروف وكذلك كان رأي الأخ أمين النفوري وكنا نفضل بقاءه إلى ان تنحل الأزمة العراقية وتتحسن الظروف الداخلية في الجمهورية ولكنه اصر على رأيه بسبب حالته الصحية كما كان يدعي لأن جو دمشق الذي تقل نسبة رطوبته عن جو القاهرة قد يساعد على شفائه من مرضه العصبي (العرق الأنس) .

وهكذا كان مصير رجل شريف قام بدور رئيسي في الوحدة وقاد القوات المسلحة السورية في احلك الأيام التي مرت على سورية قبل الوحدة واستطاع خلال هذه الفترة من اثبات جدارته بهذا المنصب الخطير فجمع حوله كافة ضباط الجيش بعد ان كانت وحدة الجيش معرضة للتفكك خلال فترة رئاسة اللواء شقير واللواء توفيق نظام الدين . وهو الوحيد الذي لجأ إلى اسلوب القيادة الجماعية في الجيش فوافق على تشكيل مجلس للقيادة ضم حوالي (٢٤) ضابطاً كانوا يساعدونه في ادارة الجيش ورسم السياسة العامة له .

وكان مصير عفيف البزرة مثلاً سيئاً يمكن ان يلاقيه بقية زملائه من العسكريين والمدنيين الذين وثقوا بعبد الناصر وعملوا على تحقيق الوحدة واعترفوا بزعامته للقومية العربية ودعوا لها . ولم يتلق الرأي العام هذه المعاملة بالرضا رغم الظروف الصعبة التي كانت تمر بها الجمهورية بسبب نزاعها مع حكومة عبد الكريم قاسم وما اكتنف ذلك من ملاسبات الوضع الداخلي في سورية .

تعيين المشير عامر حاكماً مطلقاً في سورية :

كانت الأوضاع تسير في سورية من سيء إلى اسوأ واثبتت الوقائع فشل اللجنة الثلاثية في مهمتها وساءت الحالة الاقتصادية بسبب الجفاف ورداءة المواسم الزراعية وضجت الأوساط التجارية والصناعية بسبب اغلاق الحدود العراقية والسعودية والأردنية بوجه البضائع السورية واخذت بعض المعامل في دمشق وحلب تسرح عمالها لعدم تصريف صناعتها وأغرقت بعض السلع المصنوعة في مصر الأسواق وارتفع الفرق بين العملة اللبنانية والسورية ، وعظمت نسبة تهريب الأموال خارج الاقليم وزاد في انخفاض القيمة الشرائية لليرة السورية ، واقبل بعض التجار والمواطنين على اقتناء الجنيه مما أدى إلى خسارة الكثيرين منهم . . وربط الناس بين هذا التدهور الاقتصادي وبين توسع عمليات بنك مصر وبنك

القاهرة في الاقليم ، وتقنينهم رخص الصناعة بالنسبة للسوريين وجعل صلاحيات منح الرخص من اختصاص الوزارة المركزية في القاهرة وتعين امين عام مصري لوزارة الصناعة التنفيذية يتمتع بصلاحيات واسعة جداً فاقت صلاحيات الوزير التنفيذي . وأصبح واضحاً بان السياسة العليا ترمي إلى اعاقا برامج التنمية والتصنيع في الاقليم الشمالي والتوسع بالصناعة في الاقليم الجنوبي ثم منع الاستيراد لجعل سورية سوقاً للسلع المصرية بدون اية منافسة . ولعل من ابرز ما ظهر في هذه الفترة هو تعطيل مشروع سد الفرات ، واستثمار البترول في سورية .

وبدأ الناس في سورية على مختلف نزعاتهم يضيّقون ذرعاً بهذه السياسة وأخذوا يهاجمون المصريين ويوجهون الانتقادات اللاذعة للوزراء السوريين الذين يسكتون على مثل هذه المؤامرات التي لا يمكن تفسيرها الا «بالتمصير» واتجه الرأي العام نحو اتهام الوزراء السوريين بالتآمر على مصلحة الشعب السوري والسكوت على انحراف الوحدة ونحوها إلى تسلط مصري وتبعية سورية . . وانصب غضب الرأي العام على الوزراء العسكريين والبعثيين بالذات لأنهم يشكلون الأكثرية في الحكومتين المركزية والتنفيذية بالإضافة إلى وجود أكرم الحوراني عضواً في اللجنة الثلاثية ولأن حزب البعث هو الذي حمل لواء هذه الوحدة غير المتكافئة بل كان يدعي بأنه هو الذي فرضها على هذا الشكل . .

واصبحت احاديث المواطنين تتناول الوحدة والرئيس عبد الناصر بالنقد اللاذع ، وضاعف في حدة «ازمة الوحدة» سوء الموسم الزراعي ذلك العام وتدهور الاقتصاد السوري وعدم مشاركة السوريين بالحكم واسلوب الارهاب والتعذيب والقتل الذي امتاز به عهد السراج .

فما كان من الرئيس إلا ان اصدر قراراً بقانون يعين فيه المشير عبد الحكيم عامر نائباً له في دمشق وخوله معظم صلاحياته وصلاحيات رئيس المجلس التنفيذي واللجنة الثلاثية والوزارات المركزية بالإضافة إلى تعيينه حاكماً عسكرياً ووزيراً للحربية وقائداً عاماً للقوات المسلحة . . وكان هذا القرار المفاجيء بمثابة

ضربة قاصمة موجّهة ضد السيد اكرم الحوراني خاصة وحزب البعث بشكل عام كما كانت بداية واضحة لتصفية السراج بعد ان سبق هذا القرار تركيز الدعاية لتحميل البعثيين مسؤولية تدهور الأوضاع في الاقليم الأمر الذي يعتبر مقدمة للاستغناء عنهم على الطريقة الناصرية المعروفة .

ومن هنا يمكن القول بأن تعيين المشير عامر كان له صدى عميقاً لدى جميع الأوساط في سورية وذلك للأسباب التالية :

١ - زوال سلطة اكرم الحوراني والبعثيين عامة الذين جعلتهم اجهزة المخابرات المصرية مسئولين عن كافة اخطاء الوحدة في سورية ، كما ساهم بذلك عبد الحميد السراج الذي كان الرئيس يحتفظ به لهذا الدور الخطير .

٢ - اعتقادهم بأن نفوذ السراج الارهابي سوف يتقلص وان الرئيس سيعدل سياسته تعديلاً كاملاً في سورية .

٣ - الصلاحيات الواسعة التي اعطيت للمشير مما يسهل سير الأمور ويسرع في حل المشاكل الكثيرة المتراكمة .

٤ - اعتقاد الناس بأن المشير وهو الشخصية الثانية بعد عبد الناصر ، وان اطلاق يده في سورية معناه ازاحة الستار نهائياً عن الحكم المصري المباشر في سورية ، وفضح سياسة عبد الناصر الحقيقية بعد أن حاول سترها أكثر من عامين . غير ان ذلك لم يكن يعني ابدأ قبول غالبية الشعب في سورية بهذا التعيين لأنه كان يكشف عن سياسة التمهير ويتجاهل عواطف السوريين وشعورهم بتسلط المصريين على كل شيء ، وأخذ الرأي العام الواعي في سورية يلقب المشير «بالمفوض السامي» منذ سماعه لنبا تعيينه .

جولة في الاقليم بعد غياب ثمانية اشهر :

في شهر آب (اغسطس) من كل عام تصاب الحركة الحكومية في القاهرة بل في مصر كلها بالشلل بسبب اشتداد الحرارة وارتفاع نسبة الرطوبة اثناء الفيضان ،

وفي هذا الشهر تعطل جميع دوائر الحكومة وينتقل الوزراء والموظفون إلى شواطئ المتوسط والبحر الأحمر للراحة والاستجمام. ورغم ما ادعته الثورة المصرية من أنها قضت على انتقال الحكومة إلى الاسكندرية اثناء فصل الصيف إلا انها لم تستطع عملياً ابقاء نشاط الوزارات في القاهرة خلال فصل الصيف وخاصة في شهر اغسطس . . .

لذلك وجدنا انفسنا في عطلة الزامية مدتها شهر وطلب منا الرئيس القيام بجولة اطلاعية في الاقليم الشمالي لمتابعة مشروعات الوزارات التنفيذية واعتبرنا ذلك بمثابة بداية لمرحلة جديدة افرج فيها عن حرية الوزراء المركزيين وسمح لهم بالذهاب إلى الاقليم الشمالي بعد مرور ما يقرب العام.

وسافرت إلى دمشق في اول شهر آب عام ١٩٥٩ وقررت القيام بجولة في كافة المحافظات بحجة الاطلاع على مشاريع وزارة البلديات ولم احضر معي احداً من الموظفين لكي اتجنب اعطاء هذه الجولة الشكل الرسمي .

وزرت في اليوم التالي لوصولي الأخ طعمة في مكتبه ولكني وجدت منه فتوراً لم أعهده غير أن ذلك لم يثنني عن عزمي على الجولة فاعلمته بقراري ورجوته ان يرسل معي أحد موظفي الوزارة وودعته وانصرفت . . وعندما سألني بعض الصحفيين عن سبب زيارتي أجبته بأنها للإطلاع على المشاريع التي قامت بتنفيذها الوزارة التنفيذية لاعطاء المعلومات الكافية عنها للرئيس عند اجتماعاته المقبلة بالوزارة المركزية . . ولم اعد ثانية إلى وزارة البلديات لأنني لاحظت عدم ارتياح السيد طعمة لزيارتي له.

كما تأكد لي ذلك من اصدقائنا من أمثال احمد الحنيدى ووفيق اسماعيل وغيرهم، والحقيقة انني ذهلت لهذا الموقف الشاذ رغم كل ما بذلته من جهود لتجنب الاحتكاك معه بل وافهمته رأيي بصراحة حول النظام الجديد وان هناك محاولات كثيرة للتفريق بيننا وان على كل منا أن يبذل كل ما يستطيع ليفوت الفرصة على الراغبين بذلك . . ولكن عبثاً حاولت واصبحت مقتنعاً تماماً بأن ما

يقوم به لا يمكن ان يكون من صنعه وحده وانما هو بالاتفاق مع المشير عامر والسراج وانه جزء من خطة عامة وينفذها عبد الحميد السراج .

وتجاهلت موقفه وقمت بجولتي بعد أن مر أكثر من اسبوعين دون ان أتلقى منه دعوة لهذه الزيارة ودون أن يرد لي زيارتي في منزلي واستطعت خلال هذه الزيارة ان استمع إلى الكثير من المواطنين ومن الأشخاص الرسميين واتصلت بمختلف الأوساط من سياسية وتجارية وصناعية ونقابية ووجدت في كل المدن التي زرتها اجماعاً على شجب سياسة الرئيس تجاه سورية وتذمراً من عدم التكافؤ بين الاقليمين ضمن الجمهورية وعدم مشاركة السوريين في رسم وتنفيذ السياسة العليا للجمهورية وحقداً على الحكم البولييسي الذي ينفذه السراج ودوائر مخبراته .

كما اطلعني محافظ حلب الاستاذ رفعت زريق على تفاصيل اكتشاف شبكة مخبرات خاصة مرتبطة بالرئيس مباشرة تعمل وفق سياسة مناقضة تماماً لسياسة وزارة الداخلية وتتصل بمعظم العناصر اليمينية كالوطنيين والشعبيين والاخوان المسلمين والاقطاعيين لتشجيعهم على الوقوف في وجه الوزراء العسكريين والبعثيين وتعددهم بدعم السلطات لهم في انتخابات الاتحاد القومي وتشيرهم بأن تكون الانتخابات المقبلة وسيلة للتخلص من البعثيين والعسكريين المشتركين بالحكم ، واكد لي ذلك السيد مروان السباعي مدير شرطة حلب .

كما علمت بان شبكات مماثلة اكتشفت في اللاذقية وحمص وحماه واصبح معروفاً في كل المحافظات ان هناك سلطة عليا فوق سلطة المباحث والمكتب الخاص . ودهشت لما لاحظته من صراحة الناس في انتقاد العهد وعدم خوفهم من التصريح بأرائهم . . حتى لقد وصل الأمر إلى درجة ان الموظفين الرسميين كانوا يتقصدون علناً في كل المناسبات سياسة الدولة ويحتجون على سياسة التمصير والعدد الضخم من الموظفين المصريين الذين يتواردون على مختلف الدوائر باسم خبراء ويتندرون على مستوى كفاءتهم وسلوكهم . . . وكنت اسمع من جميع المواطنين انهم يحملون الوزراء السوريين وخاصة الموجودين منهم إلى جانب

الرئيس في القاهرة مسؤولية هذا الانحراف بالوحدة والغموض الذي تتنازع به سياسة الجمهورية الداخلية والعربية والخارجية .

وعندما عدت إلى القاهرة في نهاية شهر أغسطس كانت الصورة التي اخذتها عن الوضع في الاقليم الشمالي تشبه إلى حد بعيد صورة أواخر عهد اديب الشيشكلي واصبحت قانعاً تمام القناعة بضرورة مصارحة الرئيس بكل شيء وانه لا بد من معالجة الأمور بشكل جذري في سورية والا فان الوحدة بين الاقليمين ستعرض إلى هزات عنيفة ، وان زعامة عبد الناصر نفسها ستصاب بالصميم لأن المواطنين أخذوا يحملونه علناً مسؤولية كل الأخطاء التي يرتكبها المصريون وكذلك التفكك الذي يمتاز به المجلس التنفيذي برئاسة نور الدين كحالة والذي وصل إلى درجة تثير السخرية .

ولعل ما لفت نظري آنذاك ان الصحف المصرية اخذت تنشر اخبار جولتي في المحافظات كما ذكرت صحيفة الأهرام بعض التصريحات على لساني حول مشروع خطة التنمية الذي تقدمت به إلى الرئيس . . ولم اعرف حتى الآن سبب هذا الاهتمام المفاجيء بنشاطي ولا المصادر التي اوصلت تفاصيل مشروع خطة التنمية للصحف اثناء غيابي عن القاهرة . . وتشاءت جداً من هذه البادرة لاعتقادي بانها لن تساعد على تلطيف الجوبيني وبين الأخ طعمة العودة الله الذي يستغفره أي حديث عن الوزارة المركزية . . ويعلم الله انني لم اكن مسؤولاً ولا راعياً في كل هذه الدعاية الفارغة . . وعدت إلى مصر دون ان اجتمع ثانية بالأخ طعمة الذي بلغ به الأمر ان اعتذر عن حضور حفلة عشاء خاصة لي وله . كما صادف وجودي مرة وعائلتي في فندق بلودان وكان هناك هو واهل حبيدي واهل ديري وجادو عز الدين والفريق جمال فيصل ووفيق اسماعيل . . ولم يحاول احد منهم الاقتراب مني والسلام علي .

وايقنت منذ ذلك الوقت بان اجهزة المخابرات نجحت فيما لم يقدر عليه الاستعمار، الا وهو تدمير العناصر التي استطاعت ان تقف في وجه المؤامرات على سورية منذ عام ١٩٤٩ حتى عام ١٩٥٨ ، مبتدئاً بعفيف البزرة وصبري العسلي

ثم بقيادة حزب البعث الاشتراكي وبعد ذلك بي وبأمين النفوري وسيأتي دور السراج والوزراء الآخرين .

كما استطاعت الايقاع بين اعز الاصدقاء وبين رفاق السلاح والدراسة مستخدماً في ذلك جميع الوسائل ، ومعتمداً على اثاره الغرائز الفردية والانانيات الشخصية والاغراء المتعددة ليبعد الأخ عن اخيه ويعزل كل من تعاونوا معه عن اصدقائهم ثم يتركهم ليحطموا بعضهم البعض ويوجه الرأي العام ضدهم . . وساعده على هذا الدور ايماننا العميق بالوحدة والامكانيات الواسعة التي كانت لديه ووجود بعض التناقضات والعنعنات بين الوزراء السوريين وقلة وعي بعضهم ووصولية البعض الآخر . . . وفوق هذا وذاك اجهزة المخابرات والاعلام التي لم يستطع حتى الاستعمار ايصال اجهزته إلى مستواها .

مقابلة الرئيس :

عدت إلى القاهرة في ١ ايلول ١٩٥٩ مقتنعاً باستحالة الاستمرار في الحكم اذا لم يبادر الرئيس إلى معالجة الأمور بصراحة في الاقليم الشمالي بشكل يضمن اقتناع الشعب السوري بأنه يشارك فعلاً في الوحدة على قدم المساواة مع الشعب مع الشعب المصري وانه يساهم في رسم مصيره ، ولا يهم اطلاقاً بقائي أو بقاء كافة العناصر المساهمة في الحكم ، وإنما الأساس هو أن يتتقي الرئيس من يشاء من السوريين وان يمنحهم ثقته الكاملة وان يشركهم معه في رسم سياسة الجمهورية وتنفيذها بما يضمن زوال الشكوك التي سيطرت على الشعب في الاقليم الشمالي خلال عام ونصف واقتناعهم بأن الوحدة كما يطبقها الرئيس عبد الناصر ليست إلا شكلاً من الاستعمار المصري وأن الوزراء السوريين ليسوا إلا دمي وأن الحكومات المركزية عبارة عن حكومة منفى كالحكومات التي عرفها العالم خلال الحرب العالمية الثانية

وفي اليوم الثاني لوصولي إلى القاهرة دعيت لمقابلة الرئيس واستمرت مقابلي معه لمدة ثلاث ساعات تحدثت فيها بكل صراحة وبينت له ان الوضع في سورية يتردى من يوم لآخر وانه يذكر بايام الشيشكلي الأخيرة وان غالبية الشعب السوري تعتقد بان سورية لا تشارك في الحكم وهم يسخرون بنظام الحكم وسلوك الموظفين المصريين وصلاحيات الوزراء المصريين في جميع المجالات وبالمهاترات التي يسمعونها عن الوزراء واجتماعات المجلس التنفيذي وهم يعتقدون بان قصر القبة محرم على السوريين وان الرئيس يهتم بشؤون «قطر» اكثر مما يهتم بشؤون سورية وانه لا يقيم وزناً للرأي العام هناك . وهم يحملون الوزراء المركزيين مسؤولية السكوت عن انحراف الوحدة وعن تسلط المصريين وانفرادهم بالسلطة . . وان نظام الحكم في الجمهورية نظام فردي مطلق وان الناس لا يعرفون من هو المسؤول عن مصائرهم . واطلعت على صدى اكتشاف بعض شبكات المخابرات المصرية التي تعمل في سورية بدون علم السلطات هناك والتناقض بين سياسة المسؤولين السوريين وبين توجيهات القاهرة ودعاياتها . . وان الناس يستدلون من ذلك بأنه لا توجد وحدة فكرية بين الرئيس ووزرائه السوريين . . ويتوقعون استخدام انتخابات الاتحاد القومي لتصفية القوى التقدمية وتمزيق قاعدتها الشعبية تمهيداً لضرب كل اوبعض الذين تعاونوا مع الرئيس منذ قيام الوحدة ومن ثم التخلص من البقية الباقية على مراحل متتالية . . ويؤكد الناس ان دور البعثيين قد انتهى حسب ما يروجه ضباط المخابرات المصريين .

واستغربت موقف الرئيس مني هذه المرة عندما طمأنني بانه على اطلاع تام على الوضع في سورية . وان من حقه جمع المعلومات عن الرأي العام في الاقليم الشمالي بالطريقة التي يريد وان كل ما يقال ليس إلا من دسائس السياسيين والاحزاب والشيوعيين الذين يريدون تخريب الوحدة . . وانه سوف يعالج الوضع بحزم ولو ادى ذلك إلى ملء معسكرات تدمير بالمعتقلين !

وعندما تحدثت عن فشل اللجنة الثلاثية في تحسين الجو في سورية وعدم

انسجام المجلس التنفيذي لمح إلى ضرورة تعيين احد الاشخاص واعطائه السلطة اللازمة لمعالجة الأمور وجعل الوزراء هناك مسؤولين امامه ، وتساءل عما اذا كان المشير عامر يصلح لمثل هذه المهمة الخطيرة . فاجبته بانني لا اعتقد ذلك ، لأن الشعب في سورية سيصاب بخيبة امل عندما يجد مصرياً على رأس الحكم هناك بينما لا يوجد في مصر أي مسؤول سوري ، كما ان الكثيرين من السياسيين يعتقدون بأن هناك عدداً من السوريين يمكنهم القيام بهذه المهمة ، وتجاهل هؤلاء سيثريهم ويزيد في تعقيد الأمور، وهنا حاول الرئيس اغلاق هذا الموضوع عندما قال لي بأنه يحتفظ بالمشير عامر لمهمة اكثر خطورة .

اقترح عقد اجتماع يضم المسؤولين السوريين والمصريين لتحليل ازمة الوحدة وايجاد الحلول لها :

ثم سألتني رأيي عن طريقة معالجة الوضع في سورية . . فحاولت التلخيص من الاجابة إلا أنه عندما ألح علي أجبته بضرورة عقد اجتماع خاص ، يحضره هو المشير عامر وعدد من الوزراء السوريين أو الشخصيات السياسية التي يراها على ان تناقش فيه بصراحة كافة شؤون الوحدة منذ قيام الجمهورية المتحدة حتى اليوم ويفسح فيه المجال لجميع العناصر كي تبدي رأيها بوضوح ، ثم توضع الحلول الجذرية لمشاكل الوحدة الأساسية واهمها :

- مشاركة السوريين في الحكم فعلياً على مستوى الجمهورية المتحدة باقليمها وعلى اساس تكافؤ الاقليمين .

- توضيح نظام الحكم وذلك بتحديد اختصاصات الرئيس ونواب الرئيس والمجالس التنفيذية والوزارات التنفيذية والمركزية والنص على ذلك في الدستور الدائم . .

- انهاء الحكم البوليسي واطلاق الحريات تمهيداً للانتخابات العامة .

- معالجة الأزمة الاقتصادية الناتجة عن سوء المواسم الزراعية . وازالة

الشكوك التي نشأت من جراء تصرفات وزارة الاقتصاد ووزارة الصناعة المركزيتين .

المشير عامر في سورية :

ولكن ما لبث ان صدر قرار رئيس الجمهورية بتكليف المشير عبد الحكيم عامر بادارة الحكم في سورية ومنحه جميع الصلاحيات الخاصة برئيس الجمهورية فيها وتعيينه مشرفاً عاماً على الاتحاد القومي في الاقليم الشمالي وتعيين عبد الحميد السراج اميناً عاماً للاتحاد القومي في الاقليم .

اللجنة العليا للاتحاد القومي :

ذكرنا فيما سبق كيف ان الرئيس بحث في اجتماعاته مع الوزراء المركزيين مسألة الاتحاد القومي وقرر تشكيل لجنة عليا^(٧) لوضع الاقتراحات حول المبادئ العامة وتنظييات هذا الاتحاد .

بدأت هذه اللجنة اجتماعاتها في مبنى مجلس الشيوخ برئاسة نائب الرئيس عبد اللطيف البغدادي وكانت تعقد جلسة او جلستين في الأسبوع وسارت المناقشات في البداية بشكل موضوعي يدعوللتفاؤل واستطعنا ان نتبادل وجهات النظر حول الأمور الجوهرية المتعلقة بالمفاهيم العامة : للاشتراكية ، والديمقراطية ، والتعاونية ، والحرية ، والقومية ، والوحدة العربية ، والاتحاد الشامل والتضامن العربي . .

كما استعرضنا الظروف والأوضاع التاريخية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية الراهنة في الجمهورية المتحدة خاصة والدول العربية عامة .

واتضح من نتيجة هذه المناقشات ان الأعضاء السوريين في اللجنة متفقون إلى حد بعيد حول معظم هذه النقاط ، اما الأعضاء المصريون فبالرغم من محاولاتهم الظهور بمظهر فكري منسجم غير اننا لمسنا فوارق كبيرة بين وجهات

٧ - سبق ان ذكرت في مكان آخر اعضاء هذه اللجنة .

نظرهم . . وكان أقربهم إلى رأي السوريين هو السيد كمال رفعت الذي كانت معلوماته ومفاهيمه للاشتراكية والديمقراطية علمية إلى حد لا بأس به . كما ان آراءه عن القومية العربية والوحدة والتضامن العربي وعن التنظيم الشعبي كانت أقرب ما تكون إلى مفاهيم الاعضاء السوريين في اللجنة . اما السيد زكريا محي الدين فلم يكن اشتراكياً ولا ديمقراطياً ولا تعاونياً وكانت وجهة نظره بالنسبة للقومية والوحدة مشبعة بالأفكار الفاشية . . اما السيد كمال الدين حسين فكان يخلط بين المبادئ الاصلاحية التي ينادي بها الاسلام وبين المفهوم الجديد للديمقراطية والاشتراكية والتعاونية ، ويتفق مع زكريا محي الدين في عداوته للاشتراكية العملية ويعتبر انها شيوعية ملحدة . . وكان السيد البغدادي يقف في مكان غامض بالنسبة لآراء هؤلاء جميعاً ، ولعل ذلك مرده إلى وضعه السياسي القلق في تلك الأيام وعدم ثقة الرئيس به ولذلك لم نستطع الوقوف منه على رأي قاطع في كل الأمور الجوهرية التي بحثت واكتفى بإدارة الجلسات فقط وبشكل ينم عن عدم قناعته بكل ما يجري امامه .

وبعد مناقشات طويلة استمرت اكثر من ثماني جلسات فوجئنا بموقف السيد كمال الدين حسين الذي اخذ يلح على انهاء المناقشات ، وبدا وكأنه يدير جلسات اللجنة ، وجاء في احد الأيام ومعه مشروع كامل يتضمن :

١ - مبادئ الاتحاد القومي .

٢ - تنظيمات الاتحاد .

وقدّمه للسيد البغدادي لكي تدرسه اللجنة كأساس لمشروعها وبالرغم من ادعائه بأنه استوحى مشروعه من المناقشات التي جرت غير اننا لم نعر على أي اثر في هذا المشروع لكل ما جرى بحثه في اللجنة . . وعندما نبهنا رئيس اللجنة إلى هذه النقطة الجوهرية ، ظهر الحرج عليه واراد ايجاد حل يتجنب به وقوع ازمة بين اعضاء اللجنة ، بسبب محاولة كمال الدين حسين فرض مشروع محضر سابقاً دون اعتبار لآراء الاعضاء وعلى الأخص منهم الاعضاء السوريين الذين شعروا بان اللجنة ليست إلا ستاراً لتغطية المسؤولية الحقيقية عن وضع المبادئ والتنظيم

العام للاتحاد، وفرض مشروع جاهز للاتحاد القومي باسم اللجنة المشتركة . وكان لا بد لنا من اتخاذ موقف حازم تجاه هذه المحاولة، الأمر الذي اضطر رئيس اللجنة إلى ارجاء البت في المشروع إلى جلسة أخرى على ان يتقدم الاستاذ صلاح البيطار بمشروع مقابل . . . واتفقت مع الاستاذ صلاح البيطار على عقد جلسات خاصة لكي نوحّد وجهة نظرنا في بعض النقاط ليكون موقفنا منسجماً قبل تقديم المشروع . . . وفي الاجتماع الأخير تقدم الاستاذ البيطار بملاحظات ولكن السيد كمال الدين حسين أصر على^(٨) فرض مشروعه وأثار نقطة شكلية تتعلق بصلاحيات اللجنة وأصر على انه ليس من اختصاصها وضع مشروع كامل وانما رفع الاقتراحات التي تتوصل إليها، على شكل مبادئ عامة، إلى الرئيس الذي من حقه وحده قبولها او رفضها . .

وأصر على ان يرفع مشروعه «الكامل» للرئيس مع محاضر المناقشات وملاحظات الاستاذ البيطار وان تنتظر اللجنة تعليمات الرئيس لتعاود اجتماعاتها وانتهت الجلسة الأخيرة على هذا الأساس . . . وكنا نت هذه آخر مرة تجتمع بها **اللجنة العليا للاتحاد القومي**، بل كانت آخر مرة يتبادل بها السوريون والمصريون من المسؤولين الآراء الصريحة حول المبادئ الأساسية التي يمكن بواسطتها تحقيق التفاعل بين الأفكار وبالتالي الوصول إلى توحيدها . . . تدريجياً . . . إلا انه للأسف الشديد خاب أملنا ثانية هذه المرة . . . بعد ان تأكدنا جميعاً . بأن هناك خطة موضوعة، واتجاهات ثابتة لسياسة الرئيس في تنفيذ الوحدة، ولا يمكن ان يحد منها، وما هذه المحاولات الا ستار يريد ان يخفي وراءه قراراته التي يصدرها من وقت لآخر وان يلبسها ثوب القرارات الديمقراطية الجماعية ليوهم المواطنين بان

٨ - كما يذكر بهذه المناسبة أن السيد كمال الدين حسن قال في إحدى الجلسات عند بحث شروط عضوية الاتحاد ما معناه: بانه يعتقد بان المواطن الذي لا يصلي غير مؤتمن ولا يجوز ان يكون عضواً بالاتحاد، وان امثاله لا يمكن الاطمئنان إلى اخلاصهم بلبلدهم . . . وكان من الواضح انه يحاول اثارة اعضاء اللجنة من السوريين واستطاع هؤلاء ان يصمدوا لاثارته، بعد ان حاول البغدادي رئيس اللجنة . . . تغيير وجهة النقاش . .

السوريين في القاهرة يساهمون معه في سياسة الوحدة .

انتخابات الاتحاد :

قبل اعياد الثورة لعام ١٩٥٩ عقد الرئيس عدة اجتماعات مع الوزارة المركزية ظهر له فيها نتيجة النقاش فشل النظام الجديد للوزارة المركزية والتنفيذية واتضح له ان معظم الوزراء المركزيين بدون عمل اللهم اذا استثنينا السادة كمال الدين حسين وعبد المنعم القيسوني ولكنه تجاهل هذا الوضع وطلب الاستمرار بالتجربة متذرعاً بضرورة الاستقرار الداخلي بالاضافة إلى ان المدة التي انقضت لم تكن كافية للحكم على هذا النظام . . وقال بان علينا ان نعمل في هذه المرحلة على تنظيم القاعدة الشعبية وذلك عن طريق الانتخابات في القرى والأحياء ثم اكمل بقية تنظيمات الاتحاد القومي تمهيداً لاعادة الحياة الديمقراطية واقامة مجلس الأمة وكان واضحاً من شرحه للاتحاد القومي بأنه مطابق للمشروع الذي تقدم به كمال الدين حسين للجنة التي تكلمنا عنها . والمخ الى ان انتخابات الاتحاد القومي ستعطينا الوقت اللازم للتفكير في كيفية اقامة مجلس الأمة والاختياريين مجلس واحد او مجلسين او ثلاثة مجالس احدهما اتحادي يشمل الاقليمين . . ودون ان يفسح المجال لمناقشة هذه النقطة الاساسية انتقل فوراً إلى مناقشة انتخابات الاتحاد القومي وبين الطريقة التي ستجري بموجبها ، ثم اشار إلى عدم ضرورة مبدأ الشطب لأن ذلك ينال من سمعة الانتخابات لذلك يرى اطلاق الحرية الكاملة لجميع المواطنين للترشيح للقاعدة الشعبية ، على ان يصار إلى التحكم فيما بعد بالتشكيلات القيادية للاتحاد ، لتنظيم اللجان العليا حسب الكفاءات المناسبة وطلب إلى جميع الوزراء ان يرشحوا انفسهم في دوائرهم الانتخابية . . ورفعت الجلسات على هذا الاساس . . (ومن هنا يتضح ان الشطب لا موجب له في المراحل الأولى ما دام بالامكان تعيين اعضاء اللجان القيادية بالتسلسل . .) . وانتهت هذه الاجتماعات دون ان نعرف شيئاً عن تفاصيل الكيفية التي

ستجري فيها الانتخابات، ولم يوضح المبادئ العامة التي ستجري انتخابات العناصر القيادية بموجبها. . أو التنظيم الذي سيربط بين أعضاء القاعدة والقيادات المتسلسلة. وهكذا استمر الاتحاد القومي طلسماً غامضاً كما كان في اذهاننا في الوقت الذي كان الكثيرون يعتقدون بأننا ساهمنا في وضع الأسس التنظيمية له باعتبارنا اعضاء في اللجنة العليا للاتحاد التي ذكرت عنها الصحف والاذاعات الأشياء الكثيرة. .

وفي أواخر شهر ايلول من عام ١٩٥٩ طلب الرئيس الينا السفر إلى سورية لحضور المعركة الانتخابية التي كانت انبأؤها تصلنا إلى القاهرة ومن اوساط مختلفة وكانت الآراء مجمعة على الأمور التالية:

١ - ان الانتخابات موجهة بالدرجة الأولى ضد حزب البعث العربي الاشتراكي.

٢ - ان جميع العناصر المناوئة للبعثيين وللعسكريين المشتركين في الحكم ينالون كل التأييد والتشجيع من المصريين.

٣ - وان الطابع المميز لهذه الانتخابات هو احياء العصبية العائلية والقبلية والطائفية وذلك بسبب اجرائها على عدة درجات متسلسلة.

٤ - تعم الاقليم موجة رجعية ويطلق بعض المثقفين على هذه الانتخابات لقب «الحملة الصليبية ضد الفئات التقدمية والواعية».

وفي تلك الأونة جرت بيني وبين الاستاذ صلاح البيطار مناقشة هامة في مكتبه بالوزارة المركزية يجدر الاشارة إليها هنا. وقد اتفقنا بعد تحليل الموقف على ان انتخابات الاتحاد القومي على هذه الطريقة ستكون نكسة رجعية في الاقليم بعد ان قطع شوطاً بعيداً في حياته الديمقراطية والبرلمانية وانها تذكر بالانتخابات التي كان يجريها الفرنسيون أثناء الانتداب، وستؤدي إلى تفتيت المجتمع السوري بتدعيم العصبية القبلية والطائفية والعنصرية وغير ذلك بعد ان زالت معظم هذه العنعنات وقامت محلها علاقات مبنية على المبادئ والمصالح الاجتماعية والاقتصادية والفكرية. . وقلت له بأننا في الوقت الذي نواجه فيه مثل هذا الحادث

الخطر بالنسبة لمستقبل الجمهورية والأمة العربية ، نرى انفسنا عاجزين عن تغيير مجرى هذه الحوادث بسبب الفرقة والشكوك التي تتزايد بيننا ، وفي الوقت الذي تطلق فيه الشعارات نرى ان بعض اخواننا في المجلس التنفيذي في سورية يطلقون لعواطفهم العنان ويحاولون ضرب العناصر التي قامت باكبر دور في الوحدة وفي حماية سورية من المؤامرات الى حد ان بعضهم اقترح على الرئيس التخلص مني ومن أمين النفوري ، ووجهت إلينا الاتهامات دون حساب . . وها نحن اليوم نجد بكل اسف ان انتخابات الاتحاد القومي موجهة ضدنا جميعاً وضد القوى التقدمية وخاصة القوى الوحدية والاشتراكية فما كان من الاستاذ البيطار إلا ان تهدد وقال بأنه غير مسؤول عن كل التصرفات التي يقترفها غيره وأشار إلى الوضع الذي هو فيه منذ تشكيل الحكومة المركزية . . وذكرني بأنه لم يشترك في أي قرار أو أي بحث جدي منذ ذلك التاريخ إلا في لجنة الاتحاد القومي المعروفة فقلت بأن ذلك لا يبعد عنه وعن عناصر الحزب المشتركين بالحكم المسؤولية امام الشعب والتاريخ . . فأقرني على ذلك وقال بأن الحزبيين في سورية يرون نفس هذا الرأي . . !

ودهبنا إلى سورية فإذا بنا نجد امامنا فعلاً انتخابات لم يعرفها الشعب منذ ايام الانتداب . . وقد اكد لي جميع من قابلتهم بأن الرجعية بكافة أشكالها تعتبر الانتخابات معركتها الفاصلة التي يجب ان تثبت فيها قوتها وقدرتها على دحر العناصر التقدمية وخاصة منها حزب البعث والوزراء العسكريين وان تؤكد للرئيس ان العناصر التي يتعاون معها من العسكريين والبعثيين والفنيين ليست لها أية قوى شعبية وانه اذا أراد ارضاء الرأي العام في سورية لا بد له من التعاون مع عناصر جديدة من بقايا الأحزاب اليمينية والمستقلين والاخوان المسلمين .

وفي هذا الجواعلنت رأيي صراحة بالاتحاد القومي لاحدى الصحف السورية وقد نقلته عنها معظم الصحف واذاعته محطة دمشق :

وأبرزت فيه «بأن الاتحاد القومي لا يمكن ان يكون وسيلة ولا طريقاً لعودة الرجعية والعشائرية والفساد إلى السلطة» . . . وظن كثير من المواطنين خطأ بأن هذا التصريح يعبر عن رأي السلطات المسؤولة في الجمهورية المتحدة خاصة

عندما نقلته محطة اذاعة دمشق . غير ان ظنهم هذا ما لبث ان تبخر عندما شاهدوا بأم اعيينهم تغاضي السلطات عن اعتداءات الرجعيين والعشائريين على المرشحين من المثقفين والعمال والفلاحين وحتى على بعض الوزراء ، وكان يتذرع وزير الداخلية لتعليق هذا التحيز الظاهر بمبدأ «حياد السلطات» . . . وهو الذي كان يحمل إلى ايام قليلة خلت ، لواء توجيه الانتخابات ويطالب بحق «الفتوى» على المرشحين وبحق الشطب . . ولكنه عندما ذهب إلى القاهرة وقابل الرئيس عبد الناصر قبيل بدء الانتخابات عاد «اصماً وابكماً» وكم كان حياد السلطات مضحكاً ومثيراً للسخرية عندما تدخلت علانية لتزوير الانتخابات في مناطق ترشيح بعض الوزراء . . الأمر الذي جعل هؤلاء الوزراء مضغرة في افواه الناس يتندرون عليهم في أحاديثهم ، كما اعطى للأوساط اليمينية الحجة القوية للتدليل على ضعف العناصر المشتركة في الحكم . . وعدم ارتباطها بالشعب .

وهكذا حققت انتخابات القاعدة الشعبية الهدف الذي يُرسم لها عندما

ادت :

١ - الى تفكيك الروابط الاجتماعية والسياسية : التي قامت في سورية خلال ربع قرن ، وحيث العننات والعصبيات الاقليمية والقبلية والعائلية والطائفية والعنصرية . . واعطى انتخاب عناصر القاعدة الشعبية صورة قائمة ومشوهة للمجتمع السوري الذي عجز الاستعمار والمؤامرات المتلاحقة والضغط السياسي والاقتصادي والعدوان المباشر وغير المباشر ، عجز كل ذلك وغيره عن تفكيك وحدته وفشل في ايقاف تطور منظماته الديمقراطية والاجتماعية حوالي نصف قرن . . وثبت للجميع صحة المثل القائل «من مأمته يؤتي الحذر» ذلك ان الوعي الذي امتازت به القوى الطليعية في سورية لم يحصنها تجاه هذه السياسة التي تنفذ تحت شعار القومية والاشتراكية والديمقراطية .

٢ - عزل العناصر القيادية المشتركة في الحكم وخارجه عن الشعب عزلاً نهائياً وذلك باعطاء القاعدة الجديدة المنتخبة - نظرياً - حق انتقاء اللجان العليا للاتحاد القومي واطلاق يد السلطات (وخاصة المباحث) عملياً لتقوم بتوجيه

الانتقاء، بالإضافة إلى حريتها المطلقة بتعيين العناصر التي تريدها في حدود ثلث تعداد اللجان، وكذلك املاء الوظائف العليا لمكاتب الاتحاد .

٣ - اسبغ على الحكم طابعاً ديمقراطياً من حيث الشكل واصبح باستطاعة الرئيس ان يستخدم اجهزة الاتحاد القومي كما يستخدم اجهزة ادارة الدولة التنفيذية . وصار بمقدور السلطات ان تتغلغل في جميع الأوساط الاجتماعية والسياسية والنقابية والاقتصادية فتوجهها وتفعل بها ما تشاء بالاستناد إلى الحق الذي اعطي للجنان الاتحاد القومي في اقتراح او قبول اورفض من تريد من . العناصر في جميع المنظمات الشعبية والنقابية والجمعيات التعاونية والهيئات المهنية وكذلك المرشحين للوظائف أو المراكز التمثيلية . . وبذلك اصبح الاتحاد القومي احتياطاً فعلاً لأجهزة الأمن والادارة في البلاد يحصي على المواطنين انفسهم ويتحكم بمقدراتهم .

وتبين بعد هذه الانتخابات ان السلطة المطلقة التي كان ولا يزال يتمتع بها الرئيس الأعلى للاتحاد القومي ، انها تغطي كافة انحاء الجمهورية جغرافياً واجتماعياً وسياسياً واقتصادياً وفكرياً ، وتحول كل من يساعده من الوزراء والمسؤولين الكبار إلى مخلوقات صغيرة منفكة عن التنظيم الجديد للمجتمع اللهم الا الروابط العنكبوتية التي تربطها بالرئيس نفسه ، فإذا ما اراد الرئيس يوماً ، قطع هذه الصلة سقطت اشلاء هذه العناصر في ارض «حرام» معزولة تمام العزلة الا من بقايا الروابط الشخصية التي تصلها بالمجتمع ، مجردة تمام التجريد من أية قوة او سلاح إلا ما بقي لها في ذاكرة المواطنين وقلوبهم ، من صلة بتاريخ الحركة النضالية ضد الاستعمار وفي الميادين السياسية والاجتماعية بعد الاستقلال .

واعتقد الرئيس او خيل اليه بأنه بعد ان تم له تحقيق كل هذه الانتصارات على «اعوانه» وبدون غفلة منهم . . بل برضاهم . . وهذا ابرز ما في معاركه الداخلية بعد قيام الوحدة على الأقل وحتى لا نجانب الدقة . . خيل اليه أن بإمكانه منذ ذلك التاريخ ان ينطلق بسرعة إلى تحقيق اهدافه التي كتبتها زمناً طويلاً عن شركائه من السوريين على الأقل . . ودون ان يتوقع اية مقاومة بل لعله

الجزء الخامس

المحاولات الايجابية الجماعية لتقويم انحراف الوحدة
واستقالة الوزراء المركزيين السوريين

بدء الحديث عن الاستقالة بين الوزراء المركزيين :

وأخيراً وبعد خراب البصرة، احس معظم الوزراء السوريين عامة والبعثيون خاصة، بعمق الطعنة التي وجهت إلى نحورهم تحت سمعهم وبصرهم . . ومن واجب الحقيقة علينا ان نعترف بان القاعدة الشعبية لحزب البعث كانت قد تنهت منذ زمن إلى المصير الذي ينتظر قادة حزبا ولذلك فقد كان بعض أفراد هذه القاعدة يطالبونهم بالاستقالة منذ ان اقال الرئيس السيد رياض المالكي وزير الثقافة والارشاد في الاقليم الشمالي، وقبل بدء انتخابات الاتحاد القومي، وقبل تشكيل اللجان العليا للاتحاد القومي، وتعيين أعضاء مجلس الأمة . . والحقيقة ان سكوت الوزراء الحزبيين عن اقالة زميلهم السيد رياض المالكي وبقاءهم في الحكم يحملهم مسؤولية هذه السياسة . . كما يعتبر تحاذلاً شجع الرئيس على الاستمرار في سياسته تجاه سورية عامة وتجاه حزب البعث خاصة .

إلا ان نتيجة انتخابات الاتحاد القومي، وتعيين المشير عامر حاكماً مطلقاً على سورية، كانت نهاية فترة التعاون بين قادة البعثيين وجمال عبد الناصر، لذلك وجدنا ان السيد اكرم الوراني يعبر عن امتعاضه واحتجاجه على هذه التصرفات عندما حاول التأخر في سورية مهدداً بالاستقالة . . ولم يطل هذا الموقف اذ ما لبث

ان عاد إلى القاهرة ولكنه لم يخف اشمئزازه من الوضع في هذه المرة وتحول سلوكه فجأة تجاهنا وتجاه بقية الوزراء السوريين فبادر بزيارتنا في مكاتبنا واخذ يعترف بالاختطاء التي وقعت منذ قيام الوحدة ويستعرض الشواهد على انحراف سياسة الرئيس في سورية وينحي باللوم على نفسه وعلى رفاقه بسبب السكوت عن هذه السياسة حتى ذلك الوقت، ويرد الأمر إلى الحرص على الوحدة وإلى سلامة النية والتمسك بالقواعد الأخلاقية، والثقة غير المحدودة التي أوليناها جميعاً للرئيس . . وقال بأنه مع اعترافه بكل هذا فانه يعتبر ان من اقل واجباته ان يمد يده للتعاون مع اخوانه في الوزارة المركزية وبالذات معي ومع السيد أمين النفوري والدكتور بشير العظمة ويعتذر عما بدر منه ومن رفاقه تجاهنا .

وكننت وأمين عندما نحلل الوضع الداخلي في الجمهورية المتحدة عامة وفي الاقليم الشمالي خاصة نجد ان نقطة الضعف الاساسية تكمن في موقف قادة حزب البعث الاشتراكي ومحاولاتهم المستمرة للتفرد في السيطرة على الحكم وضرب كافة العناصر التي لا تماشيهم في هذه السياسة، لا فرق عندهم بين عدو وصديق وبين من يلتقي معهم في كثير من مبادئهم وأهدافهم العامة وبين من يتناقض معهم في كل شيء . . كما كنا نتبع بصبر مصير الأحداث في سورية . متأكدين بانه لا يمكن الوقوف في وجه السياسة الناصرية التي تفهم الوحدة على انها تبعية وتسלט، إلا اذا توحد موقف السوريين او على الأقل اذا وقف الوزراء المركزيون السوريون موقفاً موحداً وجابهوا كل المحاولات والمؤامرات التي تبذل لتفريقهم وعزلهم عن الشعب . حتى اذا فشلوا في اقناع الرئيس بوجهة نظرهم بالوحدة أولاً وبسياسة الجمهورية العربية المتحدة الداخلية والعربية ثانياً وبنظام الحكم ثالثاً او على الأقل فرضوا . . مبدأ المشاركة السورية في الحكم . . عندئذ ليس لهم إلا ان يستقيلوا دفعة واحدة وان يرجعوا إلى الشعب بعد نشر بيان يوضح بالتفصيل الظروف والمسببات لهذه الاستقالة الجماعية .

وكنا نلمس كل يوم أن الرئيس عبد الناصر يدرك هذه الناحية ويحاول بشتى الوسائل وضع جميع العراقيين في وجه وحدة الوزراء السوريين . ويسلك جميع

السبل لزرع الشكوك وتغذية المتناقضات فيما بينهم لتمزيقهم متمشياً مع نفس المبدأ الذي استعمله الاستعمار: «فرق تسد» .

ومن هنا أيضاً وجد موقف السيد أكرم الحوراني كل الترحيب من قبلنا رغم ما ساد علاقاتنا من شوائب خلال الأشهر الماضية وصلت إلى حدود الاتهام بالخيانة أحياناً، وبالشيوعية أحياناً أخرى . . هذا بالإضافة إلى محاولاتهم المتعددة للتخلص منا في الجيش قبل الوحدة وفي الحكم بعدها . . ووجدنا ان واجبنا القومي يحتم علينا نسيان انفسنا ومد يد التعاون الصادق الشريف مع البعثيين في سبيل المحافظة على الوحدة عن طريق تقويم انحرافها وتحقيق التساوي بين الاقليمين ضمن اطارها وفرض مشاركة السوريين في الحكم وفي رسم السياسة العليا للجمهورية واصلاح نظام الحكم بشكل يضمن السير بالجمهورية نحو الديمقراطية واطلاق الحريات للشعب وحمل رسالة الوحدة العربية الشاملة على هذه الأسس التي آمن بها الشعب السوري، قبل الوحدة مع مصر، من أجلها وفي سبيلها .

وفي أول حديث لي مع السيد أكرم الحوراني طلبت اليه ان نفتح صفحة جديدة في علاقاتنا وان نحاول ازالة الشكوك بيننا وان نقيم بدلاً عنها جواً مبنياً على الصراحة والثقة، وذلك هو السبيل الوحيد للوصول إلى وحدة الفكر بيننا . وابدئ استعداده باسمه واسم رفاقه الوزراء لأن نتعاون جميعاً، للعمل على تحقيق الأهداف التي ذكرتها، حتى اذا فشلنا في تحقيقها قدمنا استقالتنا الجماعية من الوزارة المركزية . . وتركنا الحرية كاملة للوزراء التنفيذيين السوريين بالاستقالة أو الاستمرار بالتعاون . ولما كان كل من السليدين صلاح البيطار وأمين النفوري في سورية ذلك الوقت أرجأنا مناقشة التفاصيل إلى ما بعد عودتهما . . الا انني لاحظت تخوفاً من جانب السيد الحوراني من موقف الاستاذ البيطار رغم تأكده من مشاركته التامة بالرأي وفي تقدير الموقف بشكل عام .

مناقشة خطة التنمية مع الوزراء المركزيين وموضوع تحويل مجرى نهر الاردن :

دعا السيد الرئيس الوزراء المركزيين والوزراء التنفيذيين للاقليم الجنوبي إلى سلسلة من الاجتماعات التي تعقد في قصر القبة برئاسته لمناقشة مشروع خطة التنمية في الاقليم الجنوبي ، وفي أول جلسة فاجأ الوزراء باستعراضه للوضع العام في الجمهورية العربية المتحدة ، وعلاقتها مع الدول العربية . . والدول الأجنبية ، وأتى على ذكر المباحثات الأخيرة التي أجراها وزير الخارجية السيد محمود فوزي في اجتماعات الجمعية العامة لهيئة الأمم المتحدة في نيويورك ، وذكر اجتماع فوزي بالسيد داغ همرشولد أمين عام هيئة الأمم المتحدة ، وتعرض الأخير لمشكلة «تحويل مجرى نهر الاردن» واصرار بن غوريون على تنفيذه ، وعرض وساطته في هذا الموضوع مقترحاً أحياء مشروع جونسون . . وأبدى استعداداه لارسال «جونسون» من جديد إلى القاهرة وعواصم الدول العربية لبحث الموضوع مع الرئيس عبد الناصر وبقية المسؤولين العرب وأكد «والكلام هنا عن همرشولد» نصيحته بقبول مشروع جونسون مقابل قرض مالي تستفيد منه الجمهورية المتحدة يساعدها على تنفيذ برامج تنميتها . لأنه واثق من ان اسرائيل ستنفذ التحويل في عام ١٩٦٠ وان الظروف الدولية لا تساعد الدول العربية على منعها لأن ذلك يعتبر بمثابة عدوان أو حرب تستنكرها جميع دول العالم . . كما تهدد أمن المنطقة وتقع المسؤولية بذلك على العرب .

وبعد ذلك طلب الرئيس من السيد محمود فوزي ابداء وجهة نظره ، فإذا بالسيد فوزي يؤكد عدم ملاءمة الظروف الراهنة لاثارة الموضوع في هيئة الأمم لأن ذلك سيعطي الفرصة للدول الغربية واسرائيل لطرح مشكلة فلسطين عامة وقضايا اللاجئين بشكل خاص ، ويخشى بنتيجة ذلك ان تتخذ قرارات جديدة مناقضة للقرارات السابقة التي يتمسك بها العرب مثل : قرار التقسيم وحق اللاجئين بالعودة والتعويض ، ووقف العمل في تحويل مجرى الاردن ، ومنعها من الملاحة في قناة السويس ، الخ . . .

ثم عاد الرئيس إلى تحليل الموقف العام والتعليق عليه فوصل إلى النتيجة التالية :

١ - ان الجمهورية العربية تعبىء جهودها الآن من أجل تنفيذ خطة التنمية التي تهدف لمضاعفة الدخل القومي خلال عشر سنوات ، وان أي تأخير او اعاقا لتنفيد هذه الخطة ليس من صالح الشعب العربي ولا يخدم قضية فلسطين .

٢ - ان اعتراض اسرائيل ومنعها من التحويل لا يجدي إلا باللجوء إلى القوة ، الأمر الذي سيورط الجمهورية العربية المتحدة في حرب ليست مستعدة لها ويظهرها بمظهر المعتدية . . . مما يثير العالم ضدها ولا يضمن لها التأييد في هيئة الامم المتحدة . . . بالإضافة إلى ان الدول الغربية كلها وخاصة اميركا وانكلترا وفرنسا والدول التابعة لها ستقف صراحة إلى جانب اسرائيل .

٣ - ان الوضع في العالم العربي وخاصة العلاقات الراهنة بين الجمهورية المتحدة من جهة وحكومة عبد الكريم قاسم والمملكة الاردنية وتونس والسعودية يشجع اسرائيل والاستعمار على تحدي الجمهورية المتحدة ويجعل الظروف الحالية أكثر ملاءمة لتحقيق أطماع اسرائيل في مياه الاردن ، وانه ليؤكد بأن الدول العربية المتاخمة لاسرائيل سوف تقف موقف المتفرج من أي نزاع جديد بين المتحدة واسرائيل . بل قد تتعدى ذلك بتشجيع من الدول الاستعمارية فتحاول تحطيم الوحدة بين سورية ومصر ، وأشار هنا إلى بادرئين هما :

أولاً - تصريح الملك سعود الذي يندد بالملاحاة الاسرائيلية في خليج العقبة ومحاولة ابعاد المسؤولية عن نفسه والقائها على الجمهورية المتحدة .
ثانياً - تصريح اللواء عبد الكريم قاسم حول احياء مشروع «الهلل الخصب» .

وربط بين هذه التصريحات وبين موقف بن غوريون عندما صرح مؤخراً بعزمه على تحويل مجرى الاردن رغم أنف الجمهورية العربية المتحدة . . واستخلص من هذا التقدير للموقف ما يلي :

١ - ما دامت الجمهورية المتحدة غير مستعدة للدخول في نزاع مسلح، فانه يرى قبول عرض داغ همرشولد بالوساطة، شريطة ان لا يتدخل المستر جونسون في الموضوع، لأن اسمه يذكر الشعب العربي بمشروعه القديم.

٢ - انه يوافق مبدئياً على قدوم همرشولد نفسه إلى القاهرة لبحث الموضوع معه والاستفادة من هذه الفرصة لأخذ بعض القروض من البنك الدولي أو غيره.

٣ - ان مشكلة تحويل مجرى نهر الاردن بل ومشكلة فلسطين كلها يمكن حلها عندما تقوى الجمهورية العربية المتحدة وعندما تسنح الظروف الدولية الملائمة في المستقبل. وواجبنا الآن هو التفرغ لبرامج التنمية.

وعندما انتهى الرئيس من هذه الخلاصة طلب من الوزراء الاشتراك في المناقشة على ان تبدأ مناقشة خطة التنمية بعد الانتهاء من ذلك.

وطلب السيد اكرم الحوراني الكلام فشرح خطورة الموضوع وضرورة التمهّل في اخذ قرار بشأنه وقال بأنه مع قبوله مبدأ بحث الموضوع مع همرشولد، الا انه يجب رفض الموافقة على التحويل ولو أدى ذلك إلى استخدام القوات المسلحة.

وبعد ذلك، طلبت الكلام، فشرحت بايجاز ما ينطوي عليه مشروع جونسون القديم وبينت خطورته على قضية فلسطين واعتبرت قبول مبدأ التحويل بمثابة «قيام الصلح» بين اسرائيل والدول العربية، ثم ذكرت المراحل التي مر بها مشروع جونسون منذ عام ١٩٥٣ حتى اليوم، وكيف وقفت سورية وحدها في البداية في وجه المشروع ورفضته وكيف وافقت عليه مبدئياً بعض الدول العربية عام ١٩٥٣ ومن بينها الجمهورية المصرية، ثم كيف تحولت مصر والسعودية عن موقفهما ودعمتا موقف سورية، وبالتالي كيف اضطرت بقية دول الجامعة العربية إلى رفض المشروع رغم الضغط الذي قامت به الدول الغربية وخاصة اميركا على جميع الدول العربية، وكيف اضطرت الجمعية العامة للأمم المتحدة نتيجة مقاومة سورية تنفيذ مشروع التحويل بالقوة، إلى اصدار قرار يجبر

اسرائيل على وقف العمل بالتحويل . . وكيف استمر إيقاف العمل بالمشروع منذ ذلك التاريخ حتى اليوم . .

وانتقلت بعدها إلى شرح الأسلوب الذي يمكننا من مقاومة التحويل دون المبادرة بالعدوان وذلك بالتزام موقف الدفاع ، لأن اسرائيل لا تستطيع اجراء التحويل إلا اذا استخدمت «بأمان» الضفة الشرقية للنهر التي تقع بين يدي القوات السورية . وعند عدم اطمئنانها إلى أمن العملية فانها لا بد ستحاول ارسال قواتها إلى الضفة الشرقية ولا يتم ذلك إلا بالعدوان المفصوح على أراضي وقوات الجمهورية المتحدة .

ولهذا لا بد ان يكون العدوان من قبل اسرائيل ، وان العمل في تحويل مجرى النهر في المنطقة المجردة أو خارجها في المناطق الواقعة قبل مصب النهر في بحيرة طبريا سيكون دائماً تحت رحمة الجمهورية العربية المتحدة . . ولا يستبعد ان تكون الغاية الاساسية من اثاره هذا الموضوع في الوقت الحاضر هو امتحان لقوة الجمهورية المتحدة ، وبالتالي فرض البوليس الدولي على الحدود السورية ، على غرار ما جرى على الحدود المصرية ، الأمر الذي يضمن لاسرائيل أمنها وبالتالي يلقي مسؤولية حماية اسرائيل على هيئة الامم المتحدة نفسها بعد ان كانت الدول الغربية مضطرة لحمايتها وتحمل كراهية وحقد الشعب العربي عليها ، وبذلك يكون قد ضرب عدة عصافير بحجر واحد .

وانتقلت بعد ذلك إلى الاشارة إلى موقف الشعب العربي من هذه القضية وضرورة اطلاعه على حقيقة الوضع الراهن ، لأنه من الصعب عليه ان يفهم ويقدر حقيقة الظروف التي تدفع الجمهورية العربية المتحدة إلى السكوت عن التحويل ، رغم قوتها وعدد سكانها الذي يقارب الثلاثين مليوناً ، بينما استطاعت سورية عام ١٩٥٣ الوقوف وحدها في وجه اسرائيل ومنعتها بالقوة من تنفيذ التحويل يوم كانت وحدها ولا يزيد عدد سكانها عن أربعة ملايين .

وهنا نفذ صبر الرئيس بعد ان استمر استعراضي للقضية اكثر من نصف ساعة فقاطعتني قائلاً : ماذا تريد ان تقول يا احمد ؟ هل تحاول ان تتهمني ؟ فأجبت :

معاذ الله يا سيادة الرئيس ، ولكنني لا أقصد سوى اطلاعكم واطلاع الأخوان جميعاً على كل ما أعرفه بسبب صلتني السابقة بمشكلة فلسطين عندما كنت عضواً في لجنة الهدنة المشتركة السورية الاسرائيلية ، وليس لي أية غاية سوى القيام بواجبي كمسؤول تجاه هذه القضية العربية . .

وعاد السيد أكرم الحوراني إلى المشاركة بالمناقشة فأبدى رأيه بضرورة اطلاع الرأي العربي على آخر تطورات المشكلة وتعبئته للصمود في وجه هذه المؤامرة الجديدة وليقف صفاً واحداً تجاه هذه المحاولة الجديدة . وان ذلك سيلزم كل من يحاول من الحكام العرب التهاون او التملص من مسؤولية ضياع حقوق العرب في مياه الاردن .

ورفعت الجلسة في ذلك اليوم بشكل دل على مفاجأة الرئيس بموقف الوزراء السوريين ودون الوصول إلى قرار ودون فتح مناقشة خطة التنمية .

واستؤنف النقاش في اليوم الثاني حول المشكلة نفسها واشترك فيه عدد من الوزراء : البغدادي وعامرو وحسين من المصريين يؤيدون وجهة نظر الرئيس ، واشترك من السوريين السيد أمين النفوري . . واكد ضرورة اطلاع الشعب على حقيقة الموقف وأصر أيضاً على ضرورة مقاومة تنفيذ المشروع بالقوة ولو أدى ذلك إلى الاصطدام مع القوى الاستعمارية التي تقف وراء اسرائيل . . لأن تنفيذه سيسمح لاسرائيل بزيادة سكانها إلى خمسة ملايين او اكثر مما سيجعلها في المستقبل قادرة على الانتقال إلى مراحل توسعية اكثر خطراً على العرب . وتكلم بعد ذلك الاستاذ صلاح البيطار وألح على ضرورة اطلاع الرأي العام العربي وتعبئته للوقوف في وجه هذا الضغط ، ثم بحث الموضوع في الجامعة العربية . وعندما تأكد للرئيس من ان الوزراء السوريين وخاصة نحن والبعثيين نقف في صف واحد متحدين في أفكارنا لا نتزعزع عن اصرارنا على مقاومة المشروع ، اضطر إلى تحويل القضية إلى لجنة فرعية مؤلفة من :

السيد عبد اللطيف البغدادي رئيساً

السيد صلاح البيطار عضواً

السيد علي صبري
السيد احمد عبد الكريم
السيد احمد عبده الشرباصي
السيد فريد زين الدين

عضواً
عضواً
عضواً
عضواً

على أن يشترك في اللجنة السادة محمود رياض والمهندس احمد سليم وإن تقوم اللجنة بدراسة هذه القضية من جميع النواحي السياسية والعسكرية والفنية تمهيداً لعرضها على دول الجامعة العربية من قبل الجمهورية العربية المتحدة، واتفق كذلك على ضرورة السماح للصحف بطرح القضية على الشعب . . وقد عارض السيد اكرم الحوراني مبدأ تحويل القضية إلى لجنة فنية لأن ذلك بمثابة تجميد لها وتقليل لأهميتها .

ومما تجدر الاشارة اليه تلك القصة التي رويت لنا على لسان المرحوم صلاح سالم من قبل شخصية كبيرة من رجال الثورة المصرية قال : بأن الرئيس اتصل بعد انتهاء الجلسة الأولى بصلاح سالم المشرف على ادارة الصحف المصرية وقال له : اسمع . . ان السوريين أثاروا مشكلة تحويل الاردن ويصرون على طرحها امام الرأي العام العربي بواسطة الصحافة وجميع وسائل الدعاية ، ولذا لا بد من التعرض لها ، ولكن يجب ان تعلم بأننا لا نقبل ان يتحول الرأي العام إلى السخط على امريكا التي تساند اسرائيل كما كان بعد العدوان الثلاثي وبعد كارثة فلسطين ، ويجب ان ننتبه إلى ان هذا الوضع سيحمل الرأي العام على العطف على الاتحاد السوفياتي لأنه سيبادر إلى مساندة العرب بهذه القضية وهذا ما لا يجوز السماح به . . فعليك اذن أن تكتب عن القضية ولكن ضمن هذه الحدود . . وهكذا أمكن تجنب كارثة جديدة تضاف إلى كارثة عام ١٩٤٨ أو على الأقل أمكن ارجاء وقوعها لأن مشكلة تحويل مجرى الأردن لا تزال قيد البحث والمناقشة بين دول الجامعة العربية وبين أفراد الشعب العربي كلهم منذ ذلك الوقت حتى الآن . . ولا أدري ماذا تم من جانب اسرائيل بعد ان اضطرت إلى ادخال تعديل على خطتها في هذه المشكلة أملاً بالحصول على المياه المطلوبة مهما

كلفها ذلك من الناحية المالية ، لأن مشروعها الجديد يهدف إلى ضخ المياه من بحيرة طبريا نفسها من نقطة تبعد حوالي ٨ كم عن الحدود السورية وتقع على الضفة الغربية للبحيرة بجانب مستعمرة «غناصر» وذلك عن طريق ضخ المياه من البحيرة ورفعها إلى ما يزيد عن مائتي متر ثم دفعها داخل قناة وسوقها بعد ذلك إلى بحيرة اصطناعية في سهل البطوف ومن ثم نقلها إلى صحراء النقب .

وتشير بعض المعلومات التي وصلتنا آنذاك بأن اسرائيل جادة في اقامة محطة الضخ التي تؤمن لها هذا المشروع الجديد بمساعدة امريكا وفرنسا صارفة النظر مؤقتاً عن عملية التحويل التي تثير مشاكل ليست بحاجة اليها في الظروف الحالية .

باشترت اللجنة اجتماعاتها ، وبذلك تمكن الرئيس من ابعاد الموضوع عن مجلس الوزراء وانتقل البحث من الرئيس والوزراء إلى مناقشة خطة التنمية ، غير أن الجولم يكن نقياً وشابه بعض الفتور الذي لم يفارقه إطلاقاً حتى انتهى الأمر باستقالة الوزراء المركزيين السوريين .

استقالة الوزراء البعثيين :

بالرغم من طرح الموضوع على صفحات الصحف منذ صباح اليوم التالي للمناقشة ، إلا ان الاشاعات بدأت تروج حول الخلاف بين الوزراء السوريين والرئيس على سياسة الجمهورية المتحدة تجاه قضية فلسطين ، وان اكرم الحوراني ينفخ في بوق الحرب ويريد توريث الجمهورية في حرب مع اسرائيل في ظروف غير ملائمة . . ولما كان الجو في السابق كما تقدم عرضه فان هذه المشكلة جاءت لتزيد في حدة التوتر وتزيد في قناعتنا جميعاً بالاستقالة . .

وعندما كنا نناقش هذه الفكرة كنا نتفق دائماً على ضرورة تقديم مذكرة للرئيس نبين له فيها الأسباب التي تدعونا لذلك ، فإذا رفض بحث هذه الأسباب معنا رفعنا له استقالتنا . . وكان البحث حول هذا الموضوع يجري بين الأشخاص الآتين :

اكرم الحوراني، صلاح البيطار، امين النفوري، بشير العظمة واحمد عبد الكريم . . ولم يكن السيد فاخر الكيالي على علم بها لأننا لم نكن نطمئن اليه . وطالت هذه المناقشات، إلا أننا استطعنا خلالها الوقوف على وجهة نظر كل فرد منا وتوصلنا إلى القناعة الكاملة بصحة موقفنا . وأصبح واضحاً للرئيس وبقية الوزراء المصريين ان الجوبين الوزراء السوريين ليس على غير ما يرام وان الصلة بينهم أصبحت أمتن من السابق .

وكانت أنباء سورية تؤكد تركيز المشير عامر على محاربة البعثيين علناً، كما أجريت تسريحات وتنقلات كثيرة في القوات المسلحة وأبعد بنتيجتها عدد كبير من الضباط الممتازين إلى مصر ليضافوا إلى الذين سبقوهم لمقاهي القاهرة دون عمل .

وفي هذا الجوجرت احتفالات ذكرى عيد النصر «في بورسعيد» يوم ١٩٥٩/١٢/٢١، وفي هذا العيد هاجم الرئيس الحزبية المخربة بعنف وغمز كثيراً حزب البعث . وعند رجوعنا في القطار جرى بيننا وبين السيدين البيطار والحوراني بحث حول تاريخ الاستقالة، وتمسكت أنا والنفوري والعظمة بفكرة اعداد مذكرة موجزة عن انحرافات الوحدة ومقترحاتنا الايجابية لتقويمها ثم مقابلة الرئيس وتقديم هذه المذكرة له، فإذا لم يستجب لها قمنا جميعاً بتقديم الاستقالة دفعة واحدة . ولم نجد من الاستاذين الحوراني والبيطار ما يدل على عدم قناعتهم بالفكرة . . بل على العكس اتفق الجميع على أن أقوم أنا والاستاذ البيطار بوضع صيغتها في اليوم التالي .

إلا أننا في مساء اليوم التالي أي ١٩٥٩/١٢/٢٢ فوجئنا باستقالة كل من السادة : اكرم الحوراني وصلاح البيطار ومصطفى حمدون وعبد الغني قنوت . وتم اعلامنا بذلك عن طريق السيد الدكتور بشير العظمة الذي كلف من قبل البيطار باطلاعنا بعد أن سلمت كتب الاستقالة لمكتب الرئيس . وأشار له البيطار بما معناه أنه يمكننا أن نستقيل اذا كنا لا نزال مصممين لأنه بعد ان تأكدت خيانة جمال عبد

الناصر بمبادئ الوحدة العربية فان الاستمرار بالتعاون معه أصبح في حكم الخيانة .

إلا أننا رفضنا الاستقالة على هذا الاساس وأعلمناهم أنهم بتصرفهم هذا أسبغوا على الاستقالة طابع الحزبية ونزعوا عنها الصفة القومية عندما تأثروا بموقف السيد مصطفى حمدون الذي اغتاض بسبب تعيين لجنة عليا للإصلاح الزراعي فقرر الاستقالة مع قنوت ، وعندما قدما إلى القاهرة في صباح يوم ٢٢ كانون الأول اتفقا مع الحوراني والبيطار على الاستقالة دون اخطارنا بالاضافة إلى أنهم بهذا التصرف أثبتوا أنهم لا يزالون يحاولون التفرد بالعمل وفرض ارادتهم على غيرهم ، كما دل الأمر على عدم زوال الشكوك ما بيننا بصورة نهائية . هذا من ناحية الشكل ، أما من النواحي الأخرى فانهم أرادوا باعتقادنا استغلال موقف حزب البعث العراقي ومحاولته الفاشلة لاغتيال اللواء عبد الكريم قاسم وتزعيم هذا الحزب حركة المعارضة في العراق ورفع شعار الوحدة مع الجمهورية المتحدة . . ولعلمهم كانوا يظنون أن الرئيس لن يستطيع التخلي عنهم في هذه الظروف ، الأمر الذي سيعيد اليهم - واليهم وحدهم - المكانة الأولى في الاقليم الشمالي ، ويصبح بإمكانهم فرض آرائهم على الرئيس من جديد . . دون مشاركة غيرهم من السوريين . .

هذا على الاقل بعض ما وصلنا اليه من تحليل موقفهم آنذاك . . . ولذا أعلمناهم بأننا لا يمكن أن نستقيل تحت هذه الظروف خاصة وأن جزءاً كبيراً من الرأي العام في سورية سيرحب بابتعاد البعثيين عن الحكم للأسباب التي أوردناها في مكان آخر ، مع العلم بأنه يصعب والحالة هذه فهم أسباب وأهداف الاستقالة لعدم شرحها في بيان موجه للرأي العام ، وفوق ذلك فاننا نشعر بأن الواجب العام والوفاء نحو الشعب أولاً ونحو القسم الذي أديناه للرئيس ثانياً أن نبين رأينا في مذكرة واضحة نقدمها للرئيس ، حتى اذا يثسنا من النتيجة الايجابية كان لنا كل الحق في الرجوع إلى الشعب والاستقالة . . أما وإن الأمور سارت بغير هذا الطريق السليم ، فاننا نحفظ بحريتنا كاملة للعمل ، ولن نكون أبداً تابعين . . كما

اننا لن نتراجع أبداً عن عزمنا على الاستقالة بعد مصارحة الرئيس بكل ما نعتقده مسيئاً ومبرراً لها . .

وكنا ثلاثتنا متفقين تمام الاتفاق في تقدير الموقف وفي القرار النهائي . وكان السيد فاخر الكيالي يبدو كأنه متفق معنا أيضاً على الخطوط العامة ، وهو بهذا إما كان منسجماً مع خطته الدائمة التي تتلخص باصراره على ارجاء قرار الاستقالة .

المشاورات التي سبقت قبول الاستقالة :

في صبيحة يوم ٢٣/١٢/١٩٥٩ اتصل بي السيد علي صبري وزير الدولة لشؤون الرئاسة في تمام العاشرة صباحاً وكنت في مكنتي بالوزارة المركزية . وطلب الي مقابلته في مكتبه بقصر القبة في الساعة العاشرة . من نفس اليوم . ثم اتفقنا على مناقشة الموضوع مع الدكتور بشير العظمة . . وعندما حضر السيد العظمة إلى مكنتي تداولنا في الموضوع على وجه السرعة واتفقنا على رفض ابداء الرأي في موضوع الاستقالة الا اذا كان ذلك بشكل رسمي ، أي ان تكون مشاورات السيد علي صبري مستندة إلى رغبة من الرئيس نفسه حتى اذا تأكدنا من ذلك أبدينا رأينا الذي يتلخص كما يلي :

١ - اننا نرى ضرورة رفض الاستقالات وعدم قبول مبدأ تخلي الوزراء البعثيين عن الحكم في الظروف الحالية لأنهم يعتبرون في الاصل من دعائم الوحدة مع مصر ولأنهم قاموا بدور رئيسي في تحقيقها ، ولأنهم من المسؤولين عن مصيرها أمام الشعب العربي في سورية وفي البلاد العربية كلها .

٢ - اننا نتفق تماماً مع السادة اكرم الحوراني والاستاذ البيطار على الاسباب التي تدعو للاستقالة ومن أهمها :

- أ - عدم التكافؤ والمساواة بين الاقليمين في الاطار المطبق حالياً للوحدة .
- ب - عدم مشاركة السوريين في السلطة على مستوى الجمهورية باقليميهما

رغم مساهمتها في تحمل المسؤوليات أمام الشعب في الاقليم الشمالي على الأقل ،
وأمام الشعوب العربية اجمالاً .

ج - عدم وضوح نظام الحكم في الجمهورية المتحدة مما يسبب تداخل
السلطات وابطال فعاليات أجهزة الدولة وتحول النظام الرئاسي إلى دكتاتورية
فردية مطلقة تعتمد أساساً على البوليس والدعاية ، ولا تقيم وزناً للرأي العام .

د - تحول الحكم في سورية إلى ادارة مصرية صريحة وصلت ذروتها في تعيين
المشير عامر كحاكم مطلق الصلاحيات .

٣ - وأما ما نقتصره كعلاج سريع للأزمة الحالية وحل المشاكل الأساسية
الأربع الموضحة أعلاه فاننا نذكر ما يلي :

أ - رفض استقالة الوزراء البعثيين .

ب - تشكيل لجنة عليا لدراسة المشاكل التي نشأت منذ قيام الجمهورية
العربية المتحدة حتى الآن على أن يشترك فيها كافة العناصر التي كانت مشتركة
في الحكومة الائتلافية التي وقعت اتفاقية الوحدة وتحملت مسؤولية قيام الجمهورية
العربية المتحدة وعلى رأسهم السيد شكري القوتلي ، وإن يشترك فيها من الاقليم
الجنوبي الرئيس ومن يريده من المصريين .

ج - تبحث اللجنة كافة الأخطاء والعقبات التي واجهتها الوحدة بين
الاقليمين وتضع الحلول المناسبة لها على أن تهتم بشكل خاص بالنقاط الأربع
المذكورة . وأن يقوم الرئيس بتنفيذ اقتراحاتها ، وبذلك يمكن ضمان استمرار هذه
الوحدة وتطورها إلى وحدة شاملة كما هو مقصود منها .

٤ - أننا مع قناعتنا بضرورة الاستقالة إلا أننا لا نوافق على الشكل الذي
قدمت به لأنها أخذت طابعاً حزبياً .

وعلى هذا الاساس تمت مقابلاتنا مع السيد علي صبري الذي لم يستطع
كتنم دهشته واستغرابه لموقفنا مدعياً بأن استقالة البعثيين لم تكن للأسباب التي
أوردناها ولخص لنا الاسباب كما يلي :

١ - رغبتهم في تشكيل لجنة عليا للوحدة يشترك فيها من سورية كل من

السادة اكرم الحوراني، صلاح البيطار، ميشيل عفلق . ومن مصر: الرئيس واثان آخرا ن معه على أن تختص هذه اللجنة بتخطيط السياسة العليا للجمهورية .

٢ - عدم موافقتهم على تعيين المشير عامر في سورية لأنهم يريدون تسليم هذا المركز للسيد اكرم الحوراني .

٣ - انزعاج السيد مصطفى حمدون من تشكيل اللجنة العليا للإصلاح الزراعي التي شكلها المشير عامر بسبب اجماع أصحاب العلاقة على الشكوى من طريقة تنفيذ حمدون لقانون الاصلاح الزراعي .

٤ - نقل عدد من ضباط الجيش الأول إلى الاقليم الجنوبي .
وأضاف السيد علي صبري بأن الرئيس لم يوافقهم على هذه الطلبات ولا يمكن ان يعتبرهم وحدهم ممثلين للشعب في سورية ولن يسمح لهم بفرض آرائهم عليه . ولكن هذا التبرير من جانب علي صبري لم يبدل من موقفنا ومن اصرارنا على ان الاستقالة للأسباب التي ذكرناها .

وفي صباح اليوم التالي ٢٤/١٢/١٩٥٩ نشرت الصحف في صفحاتها الأولى نبأ قبول الرئيس استقالة نائب الرئيس اكرم الحوراني، ووزير الثقافة والارشاد المركزي السيد صلاح البيطار والسيد مصطفى حمدون وزير الاصلاح التنفيذي والسيد عبد الغني قنوت وزير الشؤون الاجتماعية والعمل التنفيذي . وهكذا لم نجد أي صدى لأرائنا لدى الرئيس وأيقنا من انه مستمر في سياسته إلى النهاية وأصبح استمرارنا في الوزارة مسألة وقت فحسب لأنه من غير الطبيعي ان نستمر في الحكم ما دامت لنا آراء لا تتفق مع رأي رئيس الجمهورية نفسه .

صدى الاستقالة :

جاءت الأنباء من سورية عن صدى استقالة البعثيين غير مشجعة . فقد استقبلتها بعض الأوساط في دمشق وحلب بالرضى . . وصادف في نفس اليوم

هطول الأمطار الغزيرة في جميع أنحاء سورية بعد انحباس طويل مما جعل الشعب يقابل ذلك بفرحة طغت تماماً على أنباء الاستقالة وعمت الفرحة فعلاً أوساط الاقطاعيين وكبار الرأسماليين بالإضافة إلى أوساط حزبي الشعب والوطني وكذلك الاخوان المسلمين بسبب نقمة هذه الأوساط على قيادة حزب البعث . أما غالبية أفراد الشعب فقد جاءت الاستقالة مفاجئة لهم لأنه لم تسبقها أية مقدمات تمهد لها ، واعتبروها بادرة مشرّومة على كل حال . . ولم يقتنعوا بالاسباب والمبررات التي روجتها المخابرات والمباحث المصرية ومكتب السراج الخاص وبعض الصحف لاعتقادهم بأن البعثيين هم آخر من يجب أن يستغني عنهم الرئيس بسبب ما قدموه من خدمات شخصية له ويسبب عقيدتهم المبنية على أساس الوحدة العربية الشاملة ومطابقة معظم شعاراتهم للشعارات التي تطلقها أجهزة الاعلام الناطقة باسم الرئيس .

واتضح تماماً الخطأ المضاعف الذي ارتكبه الوزراء البعثيون عندما انفردوا بالاستقالة ، ولم يشرحوا أسبابها للرأي العام .

أما في الأوساط الخارجية العربية منها والأجنبية فكانت الاستقالة دليلاً على تفكك الوحدة بين الاقليمين ، وعلى عدم الاستقرار في الجمهورية العربية المتحدة . واخذ الناس يفرقون بين «القومية العربية الحقيقية» كما تدعو اليها الشعوب العربية وبين الوحدة الاندماجية التي تقوم على التمييز واستغلال الشعارات العربية للتوسع الاقتصادي والسياسي على حساب الشعوب العربية المستقلة .

كما دعمت هذه الاستقالة الجبهة المعارضة لنظام الحكم في الجمهورية المتحدة والتي كانت تتبلور وتقوى يوماً بعد يوم ، وبرهنت على استحالة استمرار تعاون الرئيس إلا على أساس التبعية ، وأزالت من طريق المعارضة عقبة هي حزب البعث العربي الاشتراكي لها جذور شعبية قوية خاصة بين المثقفين وأوساط الطلاب وبعض النقابات بالإضافة إلى ارتكازها على بعض المناطق الجغرافية في بقية الاقطار العربية .

ولم يظهر لدى أنصار حزب البعث أي رد فعل ايجابي مباشر . . ولعل ذلك

راجع إلى التصريحات المطمئنة التي أذاعها كل من السادة اكرم الحوراني وصالح البيطار بعد قبول استقالاتهم، وعدم استقالة بعض الوزراء البعثيين أو المعروفين بصدقتهم للبعثيين مثل أمجد الطرابلسي واحمد الحاج يونس . . . وتأثير الوضع في العراق ومحاکمات حزب البعث بتهمة تدبير اغتيال قاسم ، وبسبب حل حزب البعث وتفرق كلمة أعضائه السابقين وأنصاره ، بالإضافة إلى الخوف من الحكم البولييسي الذي كان يسيطر على عقول وأفئدة معظم المواطنين ، ولهذه الأسباب كلها وغيرها مما يصعب حصره .

وعلى كل الأحوال فان الصدى لم يكن من القوة بشكل يثني الرئيس عن الاستمرار في سياسته أو على الأقل يحمله على تغيير أسلوبه في معاملة الوزراء ولو إلى حين . . . فقد برهنت الأحداث التي نلت على استمراره في تعنته وقلة مبالاته بما ينتج عن هذه السياسة .

أما نحن فقد قررنا الانتظار واختيار الفرصة المناسبة لتقديم الاستقالة وتجنب كل ما من شأنه اعطاء المبررات للرئيس لأخذ المبادرة وإقالتنا . ولذلك قررنا الاشتراك في الاجتماعات التي تجري لبحث الخطة وعدم المساهمة في النقاش إلا في الحدود التي رسمناها لأنفسنا .

ملايسات استقالتى الأولى :

وجهت سكرتارية الحكومة المركزية ، الدعوة للوزراء المركزيين ولاعضاء المجلس التنفيذي في الاقليم الجنوبي للاجتماع مساء يوم ١٩٦٠/١/١ في قصر القبة لمتابعة مناقشة خطة التنمية ، وكان ذلك أول اجتماع للوزارة برئاسة رئيس الجمهورية بعد تاريخ قبول استقالة الوزراء السوريين . . . وتشاء الصدفة ان تكون أولى فقرات جدول الأعمال هي : مناقشة مشروع خطة التنمية لوزارة الشؤون البلدية والقروية . . . وكان الأسلوب الذي اتبع في الجلسات السابقة هو

أن يرفع الوزير المركزي تقريراً بمشروع خطة التنمية بالاتفاق مع الوزير التنفيذي إلى الرئاسة وإن تجري مناقشة هذا المشروع في اجتماعات الوزراء بعد دراسته مع وزير التخطيط السيد عبد اللطيف البغدادي . . وكانت مشاريع خطة التنمية التي قدمتها الوزارات المركزية مبنية على التوجيهات التي تلقتها من الرئيس بعد الاجتماعات المتكررة التي جرت من أجل هذه الغاية .

واستناداً على هذه التوجيهات وبناء على القرارات التي اتخذت في الاجتماعات مع الرئيس حول الاستثمارات المتاحة لمشاريع البلديات والقرى والمرافق العامة قمت بوضع مشروع الخطة بعد المناقشة والاتفاق مع وزير الشؤون البلدية والقروية التنفيذي للإقليم الجنوبي السيد محمد ابونصير ، بل لقد شكلت أكثر من لجنة فرعية لدراسة مختلف المشاريع بعد أخذ موافقة الوزير التنفيذي على أعضاء هذه اللجان وبالتالي النتائج التي توصلت إليها كل لجنة ، وعند الانتهاء من وضع مسودة عامة لمشروع الخطة أرسلته بكتاب رسمي إلى الوزير التنفيذي لبدء رأيه فيه قبل تاريخ رفعه بأكثر من شهر . وعندما رفعت مشروع الخطة للرئاسة كنت مطمئناً تمام الاطمئنان إلى أنني قمت بكل ما يجب تجاه الوزير التنفيذي ، وبكل ما استطاع لكي يكون هذا المشروع أقرب ما يمكن إلى الكمال وأن يلبي إلى أبعد حد التوجيهات التي تلقيتها من الرئاسة ومن وزير التخطيط . على أنني اعترف بكل تواضع بأنني لا يمكن أن أكون المرجع المسؤول والكفؤ لوضع مشروع خطة كاملة لأسباب كثيرة أهمها : ان هذه كانت أول مرة أقوم فيها بمثل هذا العمل العلمي الدقيق ، وان وضع الوزارة المركزية وضعف أجهزتها كما سبق ان شرحت لم يكن يسمح لها بالاحاطة بكل المعلومات والعوامل المختلفة التي لا بد منها لوضع مشروع دقيق لخطة التنمية بشكل يكون اقرب ما يمكن من الشيء المطلوب . غير أنني استطيع القول بانني بذلت كل امكانياتي وحاولت الاستفادة بقدر المستطاع من الجهاز الموضوع تحت تصرفي ومن العناصر التي تمكنت الحصول على مساعدتها من الوزارة التنفيذية أو من الوزارات الأخرى ممن اشتركوا في لجان الوزارة المختلفة .

وبالنسبة لخطة الاسكان فقد رفعت مشروعاً بدائياً^(١) إلى وزير الدولة لشؤون الرئاسة بناء على طلبه كي أحصل على موافقة الرئيس المبدئية على الافكار الرئيسية التي بني عليها المشروع وقد أبلغني السيد علي صبري وزير الدولة لشؤون الرئاسة بأن الرئيس طالع المشروع ووافق على مقترحاتي، وطلب إلي ان أوجه كتاباً للوزارة التنفيذية في الاقليم الجنوبي حول أهم النقاط التي يتضمنها المشروع ليكون بمثابة دليل لها أثناء تنفيذ ما تبقى من مشاريع الاسكان بميزانية ١٩٥٩ - ١٩٦٠.

ولكنني لاحظت قبل انعقاد الجلسة تأخر الرئيس عن الوقت المحدد لبدءها واستدعائه السيد محمد ابو نصير الوزير التنفيذي واجتماعه به لمدة تزيد عن نصف ساعة، وعندما دخل وأعلن بدء الجلسة قال بأنه سينتهز الفرصة لاستعراض الظروف التي أدت لاستقالة بعض الوزراء ثم يستأنف بحث خطة التنمية.

وتكلم الرئيس بانفعال زائد، فلخص الأسباب التي استقال من اجلها الوزراء السوريون، ووصف الاستقالة بانها من جانب قادة حزب البعث لفرض رأيهم عليه، وانه لا يمكن ان يرضخ لمثل هذه الأساليب، ولا يقبل مشاركة احد في المسؤوليات والحقوق التي خولها له الشعب عند الاستفتاء على الدستور والرئاسة، وانه لا يمكن ان يقبل تدخل احد في غير الاختصاص الذي حدد له، وانه لا يهتم باستقالة الحزبيين لأن الشعب إلى جانبه وانه لن يتعرض لهم ما داموا ضمن الحدود التي لا تضر بسياسته، اما اذا ما حاولوا تجاوز هذه الحدود فان وضعهم عند حدهم لا يكلفه سوى الوقوف على المنبر لبضع دقائق وفضحهم امام الشعب ليقوم الشعب نفسه بتأديبهم . . .

ثم قال: ان الدوافع للاستقالة لم تكن ذات علاقة بالمصلحة العامة وانما هي دوافع حزبية، فقد اقترحوا عليه تشكيل لجنة عليا يشترك فيها الحوراني وعفلق واليطار من سورية لتوجيه ورسم سياسة الجمهورية المتحدة، والوحدة، ١ - وضع المشروع بالتعاون مع أمين عام الوزارة التنفيذية في الاقليم الجنوبي وبعض المدراء في هذه الوزارة.

وانه لا يمكنه ان يعتبرهم ممثلين للشعب السوري وحدهم . . واتهمهم بمحاولة
اثارة بعض ضباط الثورة ضده وانهم اتصلوا فعلاً بالسيد توفيق عبد الفتاح وزير
العمل والشؤون الاجتماعية التنفيذي وساموه على ذلك . .
واختتم حديثه قائلاً: ليكن معلوماً لدى الجميع بأنه لا يمكن تغيير
أسلوبه في العمل ولا يسمح لاحد بالتجاوز على الحدود التي رسمت له ومن لا
يعجبه العمل على هذا الاساس فليستقل . . . وكان واضحاً من سياق الحديث
ومن اللهجة القاسية التي تكلم بها أن الرئيس يوجه حديثه إلى من تبقى من
الوزراء السوريين وانه يحاول ارهابهم ليستكينوا أو يختاروا الطريق الأخرى
فيستقيلوا ولا مكان لأي حل وسط .

وتلت ذلك فترة من الاستراحة بعد أن خيم على الاجتماع جو من التوتر
والتشاؤم . وتحدثت مع زملائي من الوزراء السوريين وصرحت لهم عن تشاؤمي
من هذه الجلسة لأن البحث سيتناول مواضيع لها علاقة مباشرة باختصاصي .
وقلت لهم بأنني لن أحاول الاشتراك في النقاش إلا اذا اضطررت، وسأترك الأمور
تسير حسبما يريد الرئيس لتجنب المناقشة في مثل هذا الجو المتوتر .

وعندما استؤنفت الجلسة طلب الرئيس من الوزير التنفيذي ابونصير ان
يشرح تقريره . وهنا تجدد الاشارة إلى ان ابونصير كان قد وزع تقريراً عن مشروع
خطة التنمية للإسكان قبيل بدء الجلسة، وكان هذا التصرف شاذاً استغربه كافة
الوزراء، حتى المصريون منهم، لأن هناك مشروعاً مشتركاً وزع عليهم من قبل
سكرتارية الحكومة المركزية وتقدم به الوزير المركزي . وتغاضيت عن ذلك ولم
أساهم في جميع المناقشات التي جرت رغم مناقضة تقرير الوزير التنفيذي
لتوجيهات الرئاسة السابقة ولعظم المبادئ المذكورة في مشروعي والتي نالت موافقة
الرئيس كما أعلمني السيد علي صبري . . وعندما تكلم نائب الرئيس البغدادي
أشار إلى وجود مشروع قدمه الوزير المركزي وهو جدير بالنقاش . . فما كان من
الرئيس إلا أن أجابه بسرعة وبشيء من السخرية والتساؤل: أي فرق بين هذا
وذاك اللهم إلا بالحجم! . . . وكان يعرض بحجم مشروع خطة التنمية للوزارة

المركزية بسبب ضخامته . وهنا لم يعد بإمكان السكوت لأن إشارة الرئيس تدل على تحدي واضح لي وتعريض بكفاءتي ، بل وتدل على مدى الجدية التي ينظر بها إلي كوزير مركزي وإلى نفس النظام التي قامت عليه الحكومة المركزية . . هذا بالإضافة إلى الأسلوب العملي الذي يريد تأكيده في معاملتي كوزير سوري وكوزير مركزي مما سبق وأشار إليه بوضوح في مطلع الجلسة كما بينت . . ونجمت كل هذه الأفكار في مخيلتي عندما قررت أخيراً أن أدخل في هذا النقاش وإن أخرج عن صمتي الذي وعدت به زملائي ، لأنني وجدت أن سكوتي عن هذه السابقة وعن الأسلوب الذي اتبع يعتبر استهانة لا بواجبي كوزير فحسب ، بل قد يجر ذلك إلى فرض نفس المبدأ في المستقبل على بقية زملائي من الوزراء المركزيين السوريين عندما سيأتي دورهم بالمناقشة ، وسكوتي عن هذه الاهانة معنا قبولي التعاون المهين إلى النهاية . .

فبدأت حديثي مستغرباً بقبول تقرير الوزير التنفيذي أولاً ، وعدم الاطلاع على تقريره رغم تأكيد السيد علي صبري لي باطلاع الرئيس عليه منذ أكثر من اسبوعين ثانياً ، وعلى مبدأ تجاهلي كوزير مركزي والطلب للوزير التنفيذي بتلخيص الخطة مع العلم بأن الطريقة التي سبق واتبعت في الجلسات السابقة كانت مبنية على أن يقوم الوزير المركزي بعرض ملخص الخطة ثم يبدي الوزير التنفيذي آراءه واقتراحاته وبالتالي يفتح باب المناقشة للجميع ، وقد اتبعت فعلاً مع كل من وزراء الصناعة والزراعة والاشغال في الجلسات التي سبقت . .

وهنا بادرنى الرئيس بقوله : ايه يعني؟ . . لماذا لم تجتمعا وتتفقا على التقرير؟ . . هو انا عندي مجلس وزراء والا مدرسة؟! . . وكان واضحاً بأنه يعرض بي من جديد بشكل أكثر صراحة وقسوة . . ومع ذلك فقد ثملت أعصابي . . وقلت بانني لست المسؤول عن هذا يا سيادة الرئيس . . فأجاب بعنف : هل تعني انني أنا المسؤول؟ فقلت كلا يا سيدي الرئيس ، انني لا اقصد ذلك . . ولعل النظام الموضوع هو المسؤول!!

وهنا وصل التوتر إلى أقصى الحدود فوقف الرئيس وقطع الجلسة ، طالباً إلى

الوزير التنفيذي بأن يجتمع معي في الغد لوضع مشروع مشترك . . ولكن الأوان كان قد فات! . . اذ هل أصبح من المعقول ان استمر؟ . . وكيف يمكنني تجاهل كل ما حدث وهو يؤكد قبل كل شيء نزع ثقة الرئيس بي ، وضعي أمام أمرين لا ثالث لهما: أما أن أقبل الاستمرار في شغل وظيفة الوزارة بدون ثقة ، وبدون اختصاصات واضحة ، بل وبدون كرامة . . وأما أن لا أقبل ذلك فأستقيل . ولم يطل بي التفكير حتى اخترت الحل الثاني لأنني وإن كان بالامكان الشك في كفاءتي وقدرتي على القيام بمهمتي في الوزارة ، إلا أنني لا أقبل إطلاقاً أن يشك بكرامتي ، هذا من الناحية الشخصية ، أما من الناحية العامة فسكوتي على الالهانة ، وعلى تجاهلي كوزير مركزي سوري ، وعلى عدم التقيد حتى بالقرارات الغامضة التي أصدرها الرئيس وحدد فيها اختصاصات الوزراء المركزيين ، يعني افساح المجال لتنفيذ هذه السياسة على بقية زملائي من الوزراء السوريين المركزيين الباقين . . وأما اذا أخذنا بعين الاعتبار تلك المقدمة الواضحة الحاسمة التي أعلنها الرئيس في مطلع المجلس والتي قال فيها: من لا يريد التقيد بالحدود التي رسمتها له فما عليه إلا أن يستقيل ، غير أنه بكل أسف لم يظن إلى أنه حتى الحدود التي رسمت في القرارات التي تضمنت اختصاصات الوزراء المركزيين لم يتقيد بها هو نفسه وأراد ان يرسم حدوداً خاصة بالوزراء المركزيين السوريين عندما حال بينهم وبين ممارسة أي اختصاص في الاقليم الشمالي منذ تشكيل الوزارة ، وأنهت علاقاتهم بكل شؤون الاقليم منذ تكليف المشير عامر بادارة الحكم فيها . أما سلطتهم في الاقليم الجنوبي فلم تكن في يوم من الأيام تتجاوز حدود الحجاب والسائق ومدير المكتب والعدد المحدود من الموظفين ، بينما أطلقت أيدي زملائهم من الوزراء المركزيين المصريين في شؤون الاقليمين ، بل وأصبح بعضهم يمارس سلطات تنفيذية واسعة في الاقليم الشمالي كوزراء التربية والتعليم والصناعة والاقتصاد والخزانة والدفاع والزراعة . .

ولم أستطع النوم في تلك الليلة ، وبت أناقش مع نفسي «فكرة الاستقالة» التي سيطرت علي ، وخشيت ان اكون قد تسرعت باتخاذ هذا القرار الخطير ، الذي

أعتبره كالطلاق، لأنه فعلاً «أبغض الحلال الى الله» وإلى قلبي بعد حياة طويلة قضيتها في عمل مستمر لخدمة بلدي وأفنيت فيها زهرة شبابي، وكنت لا أزال أو من بأن علي الكثير مما يجب ان أقوم به تجاه وطني وتجاه الشعب الذي أدين له بكل شيء وتجاه الطبقة المسكينة التي أنتمي إليها والتي تشكل غالبية الشعب العربي في الجمهورية المتحدة، بل وفي كل الوطن العربي. ولكنني خرجت بنتيجة هذه المناقشة الذاتية أشد تمسكاً وإصراراً على الاستقالة، فقد ظهر لي ان مهمتي في هذه الظروف قد انتهت والا فما علي إلا ان اضحي كرامتي من أجل الاحتفاظ بمقعد وجيه، دون ان يبقى بإمكانني تقديم اية خدمة لبلادي أو للرئيس. . فالبلاذ لا يمكن ان يخدمها من فقد كرامته. . وأما الرئيس فقد قرر كما يبدو عدم حاجته لجهودي بعد ان افصح عن رأيه في امكانياتي بأسلوب ساخر. .

بقي شيء آخر وهو مدى ملاءمة الظروف الحالية للاستقالة وامكانية ربطها بالاستقالات التي سبقتها من جهة وامكانية استقالة بقية زملائي الوزراء المركزيين أو على الأقل السيد أمين النفوري والدكتور العظمة. وخلصت من مناقشة هذه الناحية بما يلي:

أولاً - لست مسؤولاً عن الظروف وعمما يستتبع ذلك من نتائج أوردود فعل سياسية لأن ذلك لم يعد يدخل في مسؤوليتي بل كان على الرئيس نفسه تقدير هذه الظروف فلا يضعني في هذا الطريق المسدود. . وأما الناحية الثانية فقد عذمت على تقديم الاستقالة دون اعلام احد وكنتم ذلك حتى عن الأخ النفوري لكي لا أضعه في موقف حرج. . خاصة وان لهذه الاستقالة ملابسات شخصية اذا صرفنا النظر عن أسبابها الحقيقية المتصلة اتصالاً مباشراً بالقضية العامة وبموقفنا الموحد من سياسة الرئيس، وقد يكون في استقالتي انذار صريح للرئيس فيبادر إلى اعادة النظر في سياسته في سورية وفي معاملة الوزراء السوريين وتجاهله شعور الشعب السوري، فيعالج الوضع معالجة جذرية. . ولعمري فان ذلك يستحق مني أن اضحي لا بالوزارة فحسب، بل بأي شيء آخر. . أما اذا لم تجر الأمور كما توقعت وأدى ذلك إلى استقالة زملائي السوريين. . رغم كتمني الاستقالة عنهم وعدم

استشارتي لهم فيكون ذلك بمحض اختيارهم وبتقديرهم الخاص للظروف
وبنتيجة تعنت الرئيس، بل لعل ذلك بالذات هو ما يرمي اليه فقد تجاوزنا
الدور . .

رفع الاستقالة :

كان صباح يوم ١٩٦٠/١/٢ موعد افتتاح المعرض الصناعي في الجزيرة،
وكان على الوزراء جميعاً حضور هذا الاحتفال ليكونوا في استقبال رئيس
الجمهورية . .

ولكنني ذهبت إلى مكنتي في الوزارة بدلاً من الذهاب إلى مكان الاحتفال
وبدأت بكتابة نص الاستقالة، وقبل ان أنهيها فوجئت بدخول الدكتور بشير
العظمة إلى مكنتي، فأعلمته بقراري وأطلعته على مسودة الاستقالة فوافقني
وقلت له أنني لأريد احراج الأخ أمين خاصة ولا احراجك، فأجابني بأنه توقع مني
ذلك وأكد لي الحق في عملي ذاك . . ورجوته كتمان الأمر وتابعت كتابة الاستقالة
بشكلها النهائي . ولم أكد اصل إلى نهاية الكتاب حتى قدم إلى مكنتي بقية
الوزراء السوريين السادة أمين النفوري وفاخر الكيالي، وكأنهم شعروا كما يبدو
بتغيبي عن الاحتفال، فأخفيت عنهم نبأ الاستقالة وحاولت نقل حديثهم إلي
ميادين بعيدة تمام البعد عن حادث اجتماع الليلة السابقة، لكي لا يستنتجوا شيئاً
من قراري، واستطعت فعلاً أن أحاورهم حتى بلغت الساعة الثالثة بعد الظهر،
وعندما طلبوا إلي النزول معهم أحببتهم بأنني أقوم بتحضير تقرير الاسكان
استعداداً لمناقشته مع الوزير التنفيذي حسب توجيهات الرئيس بالأمر، ويبدو
أنني أقنعتهم فودعوني وانصرفوا . وعندها قمت بإتمام كتاب الاستقالة . وأرسلته
إلى الرئيس مع سكرتيري الخاص وأوقفت به ملخصاً عن وضعي المالي قبل وبعد
استلامي الوزارة مسجلة على استمارة خاصة نموذج «من أين لك هذا» . . فوصله
فعلاً وهو يقوم بجولته في المعرض الصناعي حوالي الساعة الخامسة بعد الظهر.

وهكذا أقدمت على أخطر عملية في حياتي بعد أن انقضى علي حوالي ثلاثة عشر عاماً في الجيش وواحد وعشرون شهراً في الوزارة . . وشعرت لأول مرة في حياتي أنني أزيح عن كاهلي كل المسؤوليات وأستعيد حريقي . . وقلت في نفسي : اللهم اني بلغت . . وحمدت الله على هذا المصير الذي اخترته كما شعرت براحة نفسية لأنني أترك العمل راضي الضمير مطمئناً إلى الدور الذي أديته لبلادي ولجيشي ولأمتي . . واني لأرجع إلى بيتي شريفاً كما دخلت الكلية الحربية عام ١٩٤٥ وكما بقيت طيلة عملي منذ ذلك التاريخ حتى اليوم، وأستطيع أن أقول اللهم أفي بلغت متأكداً من ان الاستقالة هي آخر ما أملك . . وعارفاً بأنها قد توصلني وأولادي بل وأهلي إلى الفاقة والجوع . . ونمت ملء جفني وشعرت كأنني في جزيرة منعزلة عن العالم مثل روبنسون كروزويه . . ولم أعلم زوجتي نبأ استقالي إلا في صباح اليوم التالي عندما حاولت كعادتها إيقافني من النوم فتلكأت ثم نهضت وتناولت الافطار مع الأولاد، وبعد أن ودعوني وذهبوا إلى المدرسة أعلمتها بالاستقالة فبكت . . ولكنها مع ذلك شجعتني وقالت ليكن، فأنني وأولادي لم نحاول اطلاقاً بل ولم نفكر يوماً بأن نعتاد حياة الوزراء واننا نقبل المصير الذي تريده لنا لأن فيه سعادتنا، ولكنني كنت أشاهد العبرات تنساب على خديها فودعتها وبدلاً من أن أتوجه إلى عملي الرسمي كالمعتاد توجهت لأول مرة في حياتي إلى النادي في غير أيام العطل لألعب التنس . . تلك الهواية التي فرضتها علي البطالة الممقوتة طيلة فترة الوزارة المركزية والتي ساعدتني، والحق يقال، على تحمل عناء البطالة، وأكسبتني كثيراً من الحكمة والصبر تجاه تلك المشاكل التي أتيت على ذكر بعضها . . بالإضافة إلى أنها أعادت إلي نشاطي ورشاقتي وأتاحت لي فرص التعرف على بعض الاخوان المبتازين من الاقليم الجنوبي ممن يداومون على ممارسة الألعاب في نادي الجزيرة، ويستعينون بذلك على قضاء أوقاتهم مثلي . . وما هو جدير بالذكر أني احتفظ لهذا النادي الجميل بأجل الذكريات لأن جوه الساحر النشط كان خير وسيلة لي ولزملائي السوريين للترويح عن أنفسنا طيلة المدة التي قضيناها في القاهرة. ولولاه لكانت ظروفا أكثر صعوبة وقسوة . . ولولا ذلك الطابع

الارستقراطي الذي يمتاز به هذا النادي الرياضي الجميل لتمنيت أن اكون عضواً دائماً فيه . واني لا تطلع إلى اليوم الذي تتاح فيه الفرصة لكل المواطنين من شعبنا ليكونوا أعضاء في نوادي اجتماعية ورياضية على غرار هذا النادي ولكن بدون وسائله الارستقراطية وبيئته المغلقة .

صدي الاستقالة المباشر :

كانت الساعة حوالي الثانية عشرة عندما طلبني السيد عبد اللطيف البغدادي على الهاتف وكنت لا أزال العب التنس . . وعندما أعلمته أنني في النادي أجابني أنه يريد التحدث معي ، فهل أفضل أن يحضر إلى منزلي أم أذهب أنا إليه ، فأجبت بآني سأوافيه في منزله . وفعلاً قطعت اللعب وذهبت إلى منزل السيد البغدادي في مصر الجديدة فوصلته حوالي الساعة الواحدة بعد الظهر ، وكانت هذه أول مرة أزوره في منزله . فاستقبلني على باب الفيلا وقادني إلى الصالة في الطابق الأرضي . . ثم بدأ حديثه معي حول الاستقالة ، وكان متأثراً غاية التأثير وأعرب لي عن شعوره الطيب نحوي وعن تقديره لي ولعملي وكفاءتي ، وأكد لي بآني أحوز احترام كافة الوزراء المصريين واحترام الموظفين والمهندسين الذين اتصلوا بي أو عملوا معي . . ثم أشار إلى جلسة اليوم الفائت وقال بأن الرئيس كان مزعجاً جداً للنتيجة التي انتهت إليها الجلسة وأنه يأسف لاصطدامه معي ، اذ انه يكن لي حباً خالصاً وتقديراً ، وأنه لا يمكن ان ينتظر مني أن أقدم على الاستقالة ورفض التعاون معه ، ثم أشار إلى الوزير محمد ابونصير ومشاكله وسلوكه وأنه هو الذي كان سبباً في كل هذه المالبسات . . وبعد حديث عاطفي طويل أشار إلى الظروف الدقيقة التي تمر بها الجمهورية المتحدة بعد استقالة الوزراء البعثيين ، وبسبب علاقاتها مع بعض الدول العربية وخاصة حكومة عبد الكريم قاسم في العراق والحملة التي تشنها عليها الدول الأجنبية لتحطيم الوحدة بين الاقليمين . . ثم ضرب مثلاً بنفسه وقال بأن ما يحمله على الاستمرار في

الحكم رغم كثير من المصاعب هو خوفه من تعرض وحدة البلاد واستقلالها للخطر وحرصه على أهداف الثورة وعلى سلامة البلاد . وإلا فإن لديه الكثير من الأسباب التي تبرر استقالته .

وحاولت رغم تأثري الشديد بالأسلوب الأخوي المذهب الذي قابلني به وبالحديث المشبع بالعاطفة الصادقة ، حاولت أن أشرح له الأسباب التي تجعلني مضطراً لتقديم الاستقالة والتمسك بها .

فشرحت له المتاعب التي لقيتها في تعاملي مع الوزير التنفيذي للإقليم الجنوبي ، وعدم اهتمامي بكل ما كنت أُلْمَسُه منه من بعد عن أصول الزمالة واللباقة ، بصرف النظر عن شروط التعاون ، وبينت له كيف تجاهلت سلوكه . وأعلمت الرئيس بذلك بعد مرور ما يقرب من ستة أشهر ، وشرحت له بأن سكوتي على هذه المعاملة يبرره حرصي الشديد على ألا أكون سبباً لخلق المتاعب ولأنني أقدر ظروف الرئيس ، ولأنني أرغب من كل قلبي ألا تتعرض الوحدة بين الإقليمين إلى أية هزة . ثم ذكرت كل ما بذلته من جهود للتعاون الصادق مع الوزير التنفيذي خاصة في مجال مشروع الخطة وأبدت استغرابي لموقف السيد علي صبري عندما أكد لي اطلاع الرئيس على تقريرتي وموافقته عليه ، بينما أبدى الرئيس في الجلسة عكس ذلك تماماً . وقلت له انني لا أفهم الدواعي للكذب على هذا المستوى . . وبينت له كيف بحثت كل تفاصيل المشروع مع أبي نصير ورغم كل ذلك لم يستح هو الآخر من الكذب في مجلس الوزراء . . وقد شجعه الرئيس على تقديم تقرير خاص بشكل يتنافى عما اتبع مع بقية الوزارات . . وكيف تجاهلني وكلفه بشرح الخطة و . . لم يقتصر الرئيس على ذلك ، بل أسمعني ما يدل على عدم الثقة بي وبكفاءتي ، فوضعني في موقف لا أستطيع فيه إلا أن أختار أحد الطريقين :

أما البقاء بدون كرامة . . وبذلك لن يستفيد هومني كما لا يمكن ان أكون مفيداً للجمهورية .

وأما الاستقالة . . وبذلك أضحي بالوزارة من أجل المحافظة على رأسمالي

الوحيد الذي لا عيش لي بدونك كمعسكري سابق وكمناضل لم يدخل الوزارة كما يدخلها السياسي المحترف .

ولم أتعرض للأسباب السياسية التي تدفعني للاستقالة بل حصرت حديثي معه بالأسباب المباشرة . وأعلمته نهائياً أصراري على التمسك بالاستقالة فودعني بعد أن قضيت معه حوالي ساعتين . . وكان في أشد التأثير . . واني لاذكر له ما لمسته من عواطف صادقة بكثير من التقدير .

الوزراء السوريون يتضامنون معي بالاستقالة :

عدت إلى منزلي في الزمالك بعد مقابلة السيد البغدادي ، فوجدت السيد أمين النفوري ينتظري . . كما أعلمتني عائلي بأن السيد صلاح الدسوقي طلبني أكثر من مرة ، وكذلك السيد كمال رفعت . .

عائلي الأخ أمين لكتسماني الاستقالة عنه فأبدت له وجهة نظري في ذلك فاقنع وأيد فكرة الاستقالة وأكد لي بأنه سيقدم استقالته أيضاً ولكننا اتفقنا على أن ينتظر حتى يبت الرئيس في موضوع استقالتي . وأعلمني بأنه علم بالاستقالة عن طريق السيد عبد القادر حاتم نائب وزير الدولة لشؤون الرئاسة الذي طلب اليه بالحاح التوسط معي للرجوع عن الاستقالة فوعده ببذل أقصى الجهد مؤكداً له بأن الاستمرار في هذا الوضع أصبح مستحيلاً . وبعد قليل قدم إلى منزلي الدكتور بشير العظمة وزير الصحة المركزي فأكد لي ان الاستقالة كان لها وقع الصاعقة بين الوزراء المصريين وأنها حديثهم الوحيد . . وقرر أيضاً عزمه على الاستقالة اذ ما قبل الرئيس استقالتي . . وأعلمنا أيضاً بأن نأ الاستقالة اصبح معروفاً لدى الجميع لأن محطة اذاعة لندن أذاعته بل وأضافت إليه بأنه من المنتظر استقالة جميع الوزراء السوريين المركزيين . كما اشارت صحيفة الجمهورية في احدى زوايا الأخبار الداخلية إلى ان اجتماعاً هاماً عقد في مكتب وزير البلديات المركزي

حضره كافة الوزراء السوريين واستمر مدة طويلة . . وكان واضحاً بأنها تلمح إلى وجود صلة بين الاستقالة وبين هذا الاجتماع . ولم يكن ذلك إلا من قبيل التخمين كما سبق وبينت . .

وبينما كنا في المنزل نتبادل الرأي حول الموقف العام اذا بالسيد عبد اللطيف البغدادى يطلبني على الهاتف ويعلمني رغبة الرئيس بمقابلتي في الساعة الثانية عشرة من يوم الغد . . هذا وقد اتصل بي أيضاً السيد فريد زين الدين نائب وزير الخارجية بالهاتف وطلب زيارتي ، وعندما وصل أعلمني بأنه سوف يقدم استقالته متضامناً معنا لأن وضعه في وزارة الخارجية لم يعد يطاق وانه لم يستلم أية صلاحية منذ تسميته نائب وزير حتى الآن .

الاجتماع بالرئيس :

وفي الموعد المحدد من يوم ١٩٦٠ / ١ / ٤ ذهبت إلى منزل الرئيس في منشية البكري فاستقبلني كأحسن ما يكون الاستقبال ولم يكذب مجلس في مقعده حتى بادرنى بالعتاب مستعملاً العبارات الرقيقة مؤكداً لي بأنه لا يمكن ان يتوقع مني هذا المسلك لأنه يحتفظ لي بمكانة خاصة ، واخذ يذكرني بمعرفته القديمة لي التي تعود إلى عام ١٩٥٥ . . ثم بتطور هذه المعرفة إلى صداقة مبنية على الثقة ، في الأعوام التي سبقت الوحدة . . ثم باختياره لي للدخول في الوزارة الذي بني على التقدير لاخلاصي ولكفاءتي . . ثم انتقل إلى القول بأنه يكاد يجزم بأن الاستقالة لم تكن بسبب محمد ابونصير ومشاكل الوزارة المركزية ، كما لا يمكن ان تكون حادثة أمس إلا الذريعة المباشرة لها . . وطلب إلي ان اصارحه بالأسباب الحقيقية . . فأجبتة بانني لم اكن في يوم من الأيام غير صريح وغير مخلص في احاديثي معه . . كما لم يكن لي أي هدف أو مصلحة خاصة في كل ما كنت ابدية من ملاحظات وآراء . ورغم ما كنت ألسه من اختلاف النظرة إلى آرائني قبل

الوحدة وبعد أشهر من قيام الجمهورية المتحدة . . إلا أنني التزمت دائماً الموقف الذي يميله علي حرصي على الوحدة، وعلى استقرار الجمهورية العربية المتحدة بزعامته . ولم أكن أتوخى من ذلك سوى مصلحة بلادي، وأني عندما قررت الاستقالة لم أتوخ إلا مصلحة بلادي ايضاً، لأن بقائي لا يخدم مصلحتها، بالإضافة إلى ما ينطوي عليه من مهانة وما يترتب عليه من مسؤوليات ليس لها في الواقع ما يبررها . ثم بدأت اسرد له الاسباب القريبة والبعيدة التي تدفعني للاستقالة والتي أخلصها فيما يلي :

١ - أننا عملنا من اجل الوحدة وساهمنا في تحقيقها ولا نزال نعتقد بانها السبيل الوحيد لحرية العرب وتطورهم السياسي والاقتصادي والاجتماعي .

٢ - أننا آمنا بزعامه جمال عبد الناصر وسياسته التي أعلنها بعد ان اتضح لنا طابعها العربي والتقدمي ومقاومتها للنفوذ الاجنبي بكل أشكاله وكان هذا هو العامل الأساسي في وقوفنا إلى جانب مصر عام ١٩٥٦ وفي المساهمة باقامة الوحدة عام ١٩٥٨ .

٣ - ان الأوضاع الداخلية في سورية قبل الوحدة كانت تتمخض عن تطور اجتماعي وسياسي عميقين . وقد التقى الاتجاه العام لدى غالبية الشعب ولدى طليعته الثورية مع شعارات الثورة المصرية بزعامه عبد الناصر وخاصة ما يتعلق منها بالقومية العربية، والوحدة، والتحرر الكامل من الاستعمار، والاشتراكية، والحياد بين المعسكرات المتصارعة .

٤ - لقد كنا نعتقد بأن استمرار تصارع الأحزاب في سورية وعدم قدرة واستقرار الحكم البرلماني يضيع الكثير من فعاليات البلاد ونشاطها، كما يعيق تطور الدخل القومي ويضعف الامكانيات الدفاعية، ويعرقل التطور الاقتصادي والاجتماعي ويؤخر رفع مستوى المعيشة بالنسبة لأفراد الشعب، ويزيد في ثروات المستغلين له .

٥ - ان الجيش السوري كان حامياً للحياة الديمقراطية في سورية وهو الذي كان يرجح كفة الفئات التقدمية التي تبنت الوحدة مع مصر . والحياد في السياسة

الخارجية ومقاومة العملاء والرجعية في الوطن العربي . وكان يؤمن ان من حق هذا الشعب الذي ناضل طويلاً من أجل الاستقلال أن تتغير مفاهيم الحكم وتتجه نحو الاشتراكية والديمقراطية بعد الاستقلال وأن يعاد تنظيم الدولة على أساس علمي وأن تخضع السياسة والاقتصاد والتعليم إلى تخطيط دقيق هدفه مضاعفة الدخل القومي بزيادة الانتاج وتحقيق العدالة في التوزيع وتأمين الوسائل الفنية والبشرية والمالية لذلك وخلق القواعد الشعبية اللازمة لتحقيق وحماية هذه الأهداف .

٦ - اننا نؤمن بأن سورية عنصر أساسي بالنسبة للقومية العربية بسبب تاريخها وبسبب ظروفها الخاصة وتطورها الاجتماعي والسياسي والفكري وبسبب موقعها الجغرافي وليس من مصلحة القومية العربية عزلها واتخاذ نهضتها الفكرية ومقاومة عناصر الطليعة فيها وابعادهم عن مسؤوليات الحكم في الجمهورية المتحدة ومنعهم من المساهمة في تخطيط السياسة العليا الداخلية والخارجية : ما يتعلق بالوحدة بين البلدين خاصة وبالسياسة العربية عامة .

٧ - ان أزمة الوحدة ذات علاقة جوهرية بنظام الحكم في الجمهورية وان التجربة خلال العامين الفاتتين أكدت ضرورة إعادة النظر فيه على ضوء هذه المرحلة الانتقالية ووجوب اشتراك السوريين بدراسته على قدم المساواة مع المصريين وعدم اجراء أية دراسة في هذا الموضوع بغياهم . وان يبنى الدستور الجديد على أساس التكافؤ بين الاقليمين والمساواة في المسؤوليات والحقوق بين مواطني الاقليمين أيضاً، وجعل الحكم فيهما لا مركزياً إلى الحدود التي تتلاءم مع ظروف كل منهما .

٨ - اننا مع قبولنا بالنظام الرئاسي وبمسؤوليات الرئيس التي حددها الدستور المؤقت نؤكد ضرورة مشاركة الوزراء في رسم السياسة العليا وتنفيذها، كما نؤكد بشكل خاص مساهمة السوريين في وضع هذه السياسة وتنفيذها وتحمل مسؤوليتها على مستوى اقليمي الجمهورية .

٩ - اننا نجهل تماماً أهداف سياسة الجمهورية في الحقلين الداخلي

والخارجي ، بل ان الوزراء السوريين أصبحوا يشعرون بأنهم مبعدون وانهم رهائن في القاهرة وان معاملتهم تجري على هذا الاساس . فقد حيل بينهم وبين ابداء رأيهم في مشاكل الاقليم الشمالي ، وهم محرومون أيضاً من حق التدخل في شؤون الاقليم الجنوبي حتى في مجال اختصاصاتهم التي حددتها القرارات الصادرة عن الرئاسة رغم ضآلتها .

١٠ - ان استقالة الوزراء البعثيين لم تكن مفاجئة لنا ، واننا نؤيد الاسباب التي أبدوها في استقالتهم وقد كنا متفقين معهم على ضرورة تقديم مذكرة نبين فيها انحرافات الوحدة والحلول الايجابية لتقويمها ، ولكننا لا نوافق على شكل الاستقالة الذي يتسم بالحزبية وقد ابدينا هذا عندما طلب الينا ذلك في وقته بواسطة السيد علي صبري وزير الدولة لشؤون الرئاسة .

١١ - اننا نستغرب الاسلوب المتبع للتفريق بين السوريين على جميع المستويات وخاصة في مستوى الوزراء ، ونعتبر ذلك في غير مصلحة الجمهورية او مصلحة الوحدة ولا ينطبق على شعارات الحكم الديمقراطية والتعاونية والاشتراكية ؛ وذكرت على سبيل المثال المحاولات المتعددة للتفريق بيني وبين السيد امين نفوري وبيننا معاً من جهة وبين السيد طعمة العدو الله واحمد حنيدي وجادوعز الدين من جهة اخرى . واني كنت ارغب في الاستقالة منذ زمن بعيد بسبب هذه الأساليب ، إلا انني فضلت الصبر لكيلا يعتقد المدبرون لهذه المؤامرات أنهم يستطيعون التفريق بين الاخوة . . واحمد الله الذي مكّني من تفويت الفرصة عليهم حتى الآن حيث استقيل في الظرف الذي أختاره ولأسباب التي تستحق الاستقالة .

١٢ - اننا نستغرب أيضاً أسلوب الحكم البوليسي السائد في سورية ولا نفهم له مبرراً خاصة وقد أصبح المواطنون جميعاً تحت رحمة أجهزة المخابرات والمباحث ، وقضي نهائياً على الحريات العامة وأغرقت سورية بالموظفين المصريين الذين ليسوا في مستوى المهات التي أوكلت اليهم ، كما أنهم لا يفهمون الوحدة ولا يؤمنون بها .

١٣ - لقد تحولت القوات المسلحة إلى جيش مرتزق يسيطر عليه الضباط المصريون وقد سرح أو أبعد معظم الضباط السوريين ويشعر الضباط الباقون بأنهم في طريقهم إلى التقاعد أو النفي للإقليم الجنوبي حيث لا عمل لهم سوى ارتياد المقاهي .

١٤ - أما ما يتعلق بالأسباب المباشرة للاستقالة فذكرت له : كيف حاولت الصحف إبراز صورتني وصورة أمين النفوري في نفس الصفحات الأولى التي ذكرت فيها استقالة الوزراء البعثيين ، وإن هذه البادرة تطوي على الكثير من النوايا السيئة التي تظهر على الأقل رضانا عن الاستقالة ومشاركتنا في مسؤولية ما يترتب عليها مع العلم بأننا أوضحنا رأينا صراحة في ذلك . . ثم شرحت له ملابسات وضع الخطة ومسلك الوزير أبو نصير وكذب علي صبري . . وفوق كل ذلك الأسلوب الذي عوملت به من قبله في جلسة ١٩٦٠ / ١ / ٢ والمعاملة التي يلقيها الوزراء السوريون ، والسياسة التي تتبع في الإقليم الشمالي وتحول الوحدة إلى سيطرة مصرية واضحة .

وختمت حديثي الذي استغرق حوالي أربع ساعات بأنني مصمم على الاستقالة ورجوت من الرئيس قبولها مؤكداً تمسكي وحرصني على الجمهورية العربية المتحدة وإيماني بالوحدة ، واستعدادي لتقديم كل تضحية في سبيل ذلك عدا كرامتي لأنها رأسالي الوحيد الذي لا يمكنني خدمة بلدي بدونها .

وبالرغم من اللهجة الصريحة التي كنت أستعملها طيلة حديثي فإني وجدت من الرئيس كل تشجيع وسعة صدر ، وعندما انتهيت بادرني بأنه متأسف جداً لأن الأمور وصلت بيننا إلى هذا الحد دون أن يعلم . . فأجبت بأن ذلك مما يؤكد عدم وجود أي رغبة من قبله بالتعاون معنا ، وبين مدى اهتمامه بآراء المسؤولين معه . . وأضفت متسائلاً : أليس مستغرباً يا سيدي الرئيس أن يصل الأمر بين الوزراء إلى هذا الحد دون أن يكون لكم علم بذلك ؟ وأكدت له بأن ما أقوله ليس إلا جزءاً من الحقيقة التي وصل إليها زملائي من الوزراء السوريين ولكي لا يظن بأنني متأثر من حادث جلسة الأمس فلنني أرجو منه السماح بمقابلة

أي من الوزراء السوريين والاستماع لهم . . واني قد أكون أقلهم برماً بهذه السياسة واستنكاراً لها . . فسألني لماذا لم أطلع المشير عبد الكيم عامر على هذا الجواب اعتبره صديقي القديم؟ فأجبت بآني أستغرب أن لا يعرف المشير عامر أيضاً هذا الوضع بالتفصيل وهو يسطع بمهمة الحكم في سورية وانه على اتصال بالشعب هناك . . أما ما يتعلق بصداقته لي فلا أظن انها باقية على حالها منذ زمن بعيد!! .

وفجأة انتقل بحديثه إلى ميدان بعيد . . فعرض علي أن أذهب إلى سورية لمساعدة المشير عامر في عمله هناك فأجبت بآني لا أرجو أن تفهم استقالي على هذا الاساس لأنني ارفض الاستمرار بعلمي كوزير مركزي غير مسؤول مباشرة عن السياسة في سورية ، فكيف أساهم في تنفيذ هذه السياسة التي اعتبرها من أسباب استقالي؟؟ . . وهنا عاد إلى موضوع الاستقالة . . فقال بصراحة اني أرفض الاستقالة رفضاً قاطعاً . . فقلت واني من جانبي اصر عليها . . فذكر لي بان الظروف الحالية لا تلائم مثل هذه الاستقالات واكد لي بانه اقتنع اخيراً بانه لا بد من مواجهة هذه المشاكل بشكل صريح وانه سيحاول الاستماع إلى الوزراء السوريين مجتمعين ليوقف على وجهة نظرهم . . وانه سيجتمع بي مرة ثانية خلال مدة لا تزيد عن اربع وعشرين ساعة . . وذكر لي باننا ننتظر زيارة الملك محمد الخامس خلال أيام وانه سيجري افتتاح العمل بالسد العالي بعد أسبوع . . واننا مقبلون على أعياد الوحدة . . ولا يجوز إثارة أزمة داخلية تدل على عدم استقرار الوحدة بين الاقليمين وتعطي انطباعاً سيئاً عنها . . وكرر قوله بانه يرفض الاستقالة ويطلب إلى الرجوع عنها . . فأجبت بآني لا يمكنني الرجوع عنها ، فأجاب : يمكنك تركها لي في الوقت الحاضر على أن تداوم على مكتبك لتكذيب الاستقالة عملياً إلى أن تنتهي من زيارة الملك محمد الخامس وحفلات تدشين السد العالي وعندها سأتفرغ لبحث مشاكل الوحدة ومشاكل سورية . . فلم أجد اذ ذاك ما يبرر اصراري على قبول الاستقالة وقلت في نفسي ان من انتظر سنتين يمكن ان ينتظر اسبوعاً أو شهراً ، مادام الرئيس قد أبدى استعداداه لمواجهة الأمور بصراحة وبجدية هذه المرة . . ووعده بان أداوم على مكنتي شريطة ألا أقوم بأي

عمل رسمي ولا أشترك في أية لجنة . فقبل بذلك وودعني على أن يقابلني مرة أخرى في اليوم التالي أو بعد زيادة الملك محمد الخامس .

وفي اليوم الثاني ذهبت إلى مكنتي وثابرت بعد ذلك على الحضور إلى الوزارة المركزية حتى تاريخ استقالي الثانية ولكني لم أقم بأي عمل طيلة هذه الفترة كما لم أحضر أية لجنة، غير أنني كنت أحرص على حضور الاحتفالات العامة لأؤكد محافظتي على وعدي للرئيس . . وانتظاري لما وعدني به من معالجة لأزمة الوحدة .

مقاطعة الوزراء السوريين للجان وعزم الدكتور العظمة على الاستقالة :

قاطع كل من السيدين أمين النفوري والدكتور بشير العظمة اجتماعات اللجان المركزية ولم يستجيبوا لجميع الوساطات والمحاولات التي بذلت من بعض الوزراء المصريين لاقناعهم بالعدول عن ذلك . وأخذت بعض العناصر المقربة من الرئيس تشجيع قرب اجراء تعديلات وزارية وتحدثت عن تعييني نائباً لرئيس الجمهورية، كما أبلغني كل من الصحفيين اسماعيل الحبروك وممدوح رضا بأنني سأعين نائباً للرئيس، حتى لقد أخذ بعض موظفي الوزارة يهتفون لأن قرار تعييني نائباً لرئيس الجمهورية أصبح قيد التوقيع، وأذكر أنني قلت لممدوح رضا أن هذا الكلام يشبه كلام الحشاشين، فكيف أرفض الاستمرار بالوزارة لأنني لا أجد فيها ضرورة لبقائي وأقبل ان اكون طرطوراً جديداً . .

ثم علمت من السادة الدكتور بشير العظمة وأمين النفوري ان بعض المصريين همسوا في آذانها بأن الرئيس عازم على تعيين كل منهما نائباً للرئيس . . وكانت كل هذه المناورات مكشوفة ومفضوحة القصد منها اغراء كل منا على انفراد بالتخلي عن أفكاره وعن رفاقه للوصول إلى هذا المركز العظيم .
وانتهت زيارة ملك المغرب المرحوم محمد الخامس وانتهت احتفالات السد

العالي ولكننا لم نرأي رد فعل من قبل الرئيس ، فأصبح واضحاً بأن وعد الرئيس باستعداده لبحث مشاكل الوحدة وإيجاد حلول لها بعد انتهاء احتفالات السد وزيارة ملك المغرب ليس إلا مناورة لكسب الوقت . ولكننا مع ذلك وجدنا أنه لا بد من الانتظار لاعطاء الوقت الكافي للرئيس في اختيار الوقت المناسب لبحث هذه القضية الهامة . . وانه لا مانع من ان ننتظر شهراً أو شهرين بعد أن انتظرنا سنتين كاملتين . .

وفي هذه الفترة اصطدم الدكتور بشير العظمة بصفته رئيساً للجنة العليا لاستيراد الأدوية مع وزير الصحة التنفيذي ووزير الصناعة المركزي بسبب مشروع اقامة مصنع للأدوية لاحدى الشركات الألمانية يحتكر أسواق الجمهورية المتحدة وأسواق الدول العربية . . فقد اعترض الدكتور العظمة على شروط الاتفاقية لعدم ملاءمتها لمصلحة الجمهورية المتحدة ، غير ان الاتفاقية صدقت من الرئاسة دون أخذ ملاحظاته بعين الاعتبار ، وحتى بدون ان يصدق هو على الاتفاقية . . ووجد الدكتور العظمة ان الفرصة قد واثته لتقديم استقالته ، ولكننا استطعنا اقناعه بتأجيلها إلى مناسبة أخرى نقدم بها استقالة جماعية دون أن نربط الاستقالة بأسباب مباشرة تقلل من أهميتها . وهكذا عدل عن الاستقالة . غير أنه أبلغ وزير الدولة لشؤون الرئاسة عدم رغبته بالاستمرار في العمل . . فذعر علي صبري وبذل جهوداً كبرى حتى اقنع الدكتور بالسفر خارج الجمهورية المتحدة لحضور احد المؤتمرات الصحية الدولية الذي سيعقد في المكسيك توخياً تأجيل استقالته أولاً ، وابعاده عنا ثانياً لعله يفرق بيننا .

المشير عامر يحاول التوسط لسحب الاستقالة ، والرئيس يسافر إلى سورية :

وفي هذه الأثناء حاول المشير عامر جس نبض السيد أمين النفوري لكي أعود عن استقالتي نهائياً ولكي نستأنف حضور اجتماعات اللجان . ولكن السيد

أمين النفوري أعلمه بشكل حاسم بأن ذلك مرهون بتنفيذ الوعود التي أخذها الرئيس على نفسه بعد الانتهاء من زيارة ملك المغرب . كما حاول المشير الاتصال بي لنفس الغاية ولكنني كنت في الاسكندرية مع الدكتور العظمة .

الرئيس يذهب إلى سورية فجأة ويشن حملة على الوزراء المستقلين ويعين بعض الوزراء الجدد :

وبعد يومين فوجئنا بخبر وصول الرئيس عبد الناصر وعدد من الوزراء المصريين إلى اللاذقية دون أن يرافقهم احد من السوريين ، وبدأ فور وصوله بشن حملة على الحزبيين والانتهازيين . . وحُشدت الألوف من القرى والمدن لاستقباله ، وظهر جلياً بأنه يحاول استفتاء الشعب السوري على سياسته ، واعتبرت هذه الاستقبالات المدبرة بمثابة تأكيد له على سياسته فكانت لهجته تزداد عنفاً يوماً بعد يوم حتى وصلت إلى حدود الشتم الرخيص والصاق التهم بالوزراء المستقلين وتهديد كل من يحاول ان يحدوا حذوهم . . واستمرت رحلته في سورية حوالي شهر ، وعند انتهائها كشف عن خطته للمستقبل عندما أعلن املاء المراكز الشاغرة في المجلس التنفيذي في الاقليم الشمالي . وقد اختار أربعة من العسكريين واثنين من الموظفين لملء المقاعد الوزارية الشاغرة . . وكان أبرزها في هذا التشكيل الوزاري هو اختيار العقيد أحمد حنيدي والعقيد جادو عز الدين باعتبارهما أقرب الناس لي ولأمين ، ومن المعروف اننا كنا خلال عشر سنوات تشكل كتلة واحدة في الجيش واننا قمنا جميعاً بدور رئيس في سياسة سورية التي أوصلت إلى الوحدة مع مصر . وكان واضحاً أيضاً انه بهذا يريد اصابة اكثر من عصفور بحجر واحد :

١ - فقد وضعنا فعلاً في موقف حرج بالنسبة لرفاقنا ، لأن تصميمنا على الاستقالة معناه الاختلاف معهم في الموقف أو عدم رضائنا عن تركهم الجيش ليصبحوا وزراء ، وبذلك يدخل العنصر الانساني في الموضوع ، لأنه ما من شخص

إلا ولديه الطموح ليصبح وزيراً في جمهورية تعدادها ثلاثون مليوناً. واستقالتنا بعد اشتراكهم فيها معنى الاحتجاج على مسلكهم. ومن الصعب عليهم تقدير ظروفنا بعد ان عزلنا عنهم مدة طويلة. هذا بالإضافة للمؤامرات والمحاولات الكثيرة التي كانت تحاك للإيقاع بيننا، والتي نجح بعضها إلى حد بعيد^(٣). وأكبر دليل على ذلك هو عدم استفسار أحد منهم عن أسباب استقالتي الأولى رغم علمهم بها ووقوفهم على الظروف التي سبقتها. أما اذا تراجعنا فمعنى ذلك موافقتنا على استمرار السياسة السابقة بل وقبول الدور الذي يراد منه تسخيرنا لضرب البعثيين إلى ان يحين الوقت المناسب لضربنا بواسطة عناصر أخرى، اذا لم نقل بواسطة رفاقنا الوزراء الجدد أنفسهم.

٢ - اخراج العناصر القوية من الجيش، وبذلك يمهد إلى تحويل الجيش

٢ - يذكر المواطنون كيف كانت أجهزة الاعلام والمخابرات تمهد للتخلص من العناصر المشتركة بالحكم تدريجياً اولاً لايقاع بين العناصر المسؤولة لتفريقها وضربها الواحد بالآخر. ونذكر فيها يلي بعضها على سبيل المثال لا الحصر:

آ - كان التمهد للتخلص من الفريق عفيف البزرة باتهامه بالشيوعية والتحضير لانقلاب لفصل الوحدة.

ب - وجهت للسيد محمد حس الباقوري وزير الأوقاف تهمة اخلاقية واستغلال مركزه لاغراء بعض المثلات، وانفاق أموال الأوقاف الاسلامية في مثل هذه الأمور، علماً بأن الاستاذ الباقوري من كبار العلماء وانه رافق الثورة منذ عام ١٩٥٢ حتى يوم استقالته عام ١٩٦٠، وهو من كبار المناضلين ضد حكم فاروق الفاسد.

ج - اتهم السيد خليل الكلاس باستغلال مركزه للانراء بها لم تثبت التحقيقات صحته.

د - اتهم السيد عبد الغني قنوت ببعض المسائل الاخلاقية التافهة، ولم يسلم السيد مصطفى حمدون من مثل هذه الاختلاقات.

هـ - اتهم الاستاذان صلاح البيطار وميشيل عفلق بالعمالة للاستعمار البريطاني والعمل على تخريب الوحدة.

و - اتهم الاستاذ اكرم الحوراني بالاتصال مع الاستعماريين والرجعيين والملك حسين والملك سعود.

←

نهايةً إلى مؤسسة مرتزقة طيعة .

٣ - اختيار العقيد جمال الصوفي باعتباره بعثياً سابقاً كان ينطوي على معنى تكريس الانشقاق بين البعثيين خاصة وقد استمر السيد امجد الطرابلسي في عمله كوزير للتربية رغم استقالة جميع رفاقه الذين رشحوه للوزارة .

٤ - ان اختيار العسكريين والموظفين الفنيين لملء المراكز الشاغرة يعني ابتعاد الرئيس عن التعاون في الظروف الراهنة على الاقل مع العناصر السياسية التي لها رأي سياسي أو لها صلة بالقاعدة الشعبية بالاضافة إلى ابعاد الرؤوس الكبيرة عن الجيش .

→ ز - اتهم السيد امين النعموري بتحريض عبد الكريم قاسم ضد فكرة الاتحاد مع الجمهورية المتحدة ، كما اتهمت وايه بالعمل لصالح أمريكا ، ثم اشاعت بعض عناصر المباحث بأننا من انصار الشيوعية عندما لم تلاق التهمة الأولى أي صدى .

ح - وعندما احتدم الصراع بين عبد الحميد السراج من جهة وبين طعمة العودة الله من جهة ثانية اخذت اجهزة السراج اتهم السيد طعمة العودة الله بالجنون .

ط - اتهمت اجهزة المباحث والمخابرات السيد يوسف مزاحم بالجنون تمهيداً لصرفه من وزارة الأوقاف .

ي - استعان المشير عامر بالسادة طعمة العودة الله واحمد حنيدي وجادوعز الدين لضرب عبد الحميد السراج عندما اراد الرئيس التخلص من السراج واتهمه بتحضير انقلاب مع الأوساط الرجعية ليحكم سورية .

ك - وعندما صدر التنظيم الأخير في ايلول ١٩٦١ ونقل جميع الوزراء إلى القاهرة وشعر الرئيس والمشير بامتعاص السادة طعمة العودة الله واحمد حنيدي وجمال الصوفي من هذا الاجراء الذي يعتبر الحلقة الأخيرة للتخلص منهم . بدأ المشير يستخدم السيد جادوعز الدين واكرم الديري ضدهم ويروج عنهم الاشاعات الكثيرة .

ل - وعندما استخدم المشير السيد جادوعز الدين ضد عبد الحميد السراج اخذت اجهزة السراج تتهم شقيق السيد جادوعز الدين بالاتصال مع عملاء حلف بغداد والقبض منهم . وهذا بالطبع غيص من فيض يضاف إليه تلك المحاولات التي تقوم بها اجهزة المخابرات لنصب الشراك لبعض الشخصيات ثم مساومتهم عليها بعد ذلك مما يستحق بحثاً خاصاً واهتماماً من ذوي الخبرة والاطلاع .

٥ - عدم املء المراكز الشاغرة في الوزارة المركزية ومراكز نواب الرئيس التي كان يشغلها السوريون يدل على اهمال الرئيس للوزارة المركزية وعدم اهتمامه بالرأي العام السوري أو العربي ، لأن ذلك يجسم عدم التكافؤ بين الاقليمين . . كما يعطي لهذا الحل صفة الارتجالية أو الصفة المؤقتة وكما يعني توقع الرئيس استقالتنا، وأنه اصبح مستعداً لقبولها في كل وقت بعد ان استنفر الرأي العام ضدنا، وبعد ان أخذ رفاقنا في الوزارة الجديدة .

٦ - أصبح السراج بنتيجة هذا التشكيل أبرز شخصية من الوزراء في المجلس التنفيذي مما يعتبر تمهيداً لاستلامه رئاسة هذا المجلس أو تعيينه نائباً للرئيس . .

وهكذا لم يعد أماناً إلا المثابرة على خطتنا، ولذلك تلم نساهم في استقبال الرئيس عند عودته من سورية . وانتظرنا صدور المبادرة منه، غير انه لم يمش إلا يوم أويومان حتى أعلن رسمياً عن عزم الرئيس للسفر إلى الهند فقرنا بعد مناقشة طويلة الاشتراك في وداعه ولم نستحسن تقديم الاستقالة قبيل سفره إلى الخارج لاعتقادنا بأن ذلك قد يكون له تأثير على سمعة الجمهورية المتحدة أو سمعة الرئيس بالذات، مما يضر في مصلحتنا القومية فأرجأنا الاستقالة إلى ما بعد عودة الرئيس من الهند .

الاستقالة النهائية، وتوقيتها قبل انتخاب أعضاء مجلس الأمة :

عندما عاد الرئيس من رحلته إلى الهند والباكستان اشتركنا في استقباله ولكننا لم نرافقه إلى مجلس الوزراء حيث قام بتوجيه كلمة إلى الشعب عن نتائج رحلته . . وكنا نقصد التفريق بين تصرفنا تجاهه من الناحيتين الانسانية والسياسية . . وعتب رفاقنا احمد حنيدى وجادو عز الدين على هذا التصرف وكانا قد قدما إلى الاقليم الجنوبي لأول مرة بعد ان أصبحا وزيرين للاشتراك في استقبال الرئيس . . وانتهزت هذه الفرصة لأشرح لهما اسباب استقالتى الأولى

والظروف والملابسات التي رافقتها. كما اكدت لهما مع الأخ أمين سرورنا لاشتراكهما بالوزارة وطلبنا اليهما ان يبذلا مع رفاقهما في الوزارة كل جهدهما ليثبتا كفاءتهما وان يكونا متحدين لأن ذلك يدعم مركزهما ويفيد الاقليم افادة كبرى ويساعد على تحقيق التكافؤ بين الاقليمين ويدعم الوحدة في الداخل والخارج، وأشرنا إلى اختلاف ظروفنا وإلى عدم ضرورة تقيدهما أو تأثرهما بموقفنا. والحقيقة اننا لم نكن مؤمنين بذلك وانما تقديرنا للعوامل النفسية وأثرها على مسلكهما جعلنا نصور لهما موقفهما على أنه لا يحمل معنى التنكر لأوضاع البلاد اول لصدقتنا أو للمبادئ التي عملنا معاً من أجلها. واتضح لنا من أحاديثهما بأن المشير عامر أكد لهما تراجعهما عن الاستقالة نهائياً، كما أكد لهما ان القضية اعتبرت منتهية منذ ذلك الوقت، ولم يطلعهما على الاسباب الحقيقية. وبعد ذلك أطلعتهما على موقف الأخ طعمة العودة الله وكيف أنه قدم أكثر من مرة إلى القاهرة بعد استقالتي وتجنبه الخوض معي في الدوافع لهذه الاستقالة. كما ألمحت لهما إلى ضرورة عدم تورطهما في تحمل مسؤولية ضرب العناصر الأخرى لأن النية كما يظهر من التشكيل الوزاري والتصريحات الرسمية تتجه إلى التكتيل بحزب البعث، فلا يصح أن يكونا أداة لهذه السياسة رغم كل ما نأخذه وإياهم على بعض البعثيين أثناء خصوصتهم لنا قبل الوحدة.

وبعد ثلاثة أيام قدم الرئيس سوكانو لزيارة القاهرة، فلم نلب دعوة الرئاسة لاستقباله أو حضور مأدبة العشاء التي أقامها الرئيس على شرفه في قصر القبة، وكان ذلك في نظرنا على الأقل ذروة الأزمة ودليلاً واضحاً على تصميمنا على موقفنا، وعندما مر أكثر من اسبوع على عودة الرئيس من الهند دون ان يظهر اي اهتمام بموقفنا قررنا تقديم استقالتنا نهائياً، رغم غياب الدكتور بشير العظمة في امريكا (وكان الدكتور العظمة متفقاً معنا على الاستقالة فور عودته من الرحلة) خاصة وان النية متجهة للإسراع في انتقاء وتعيين اعضاء مجلس الأمة ولذلك رأينا الفرصة مواتية تماماً إذ انها لا بد ان تجلب الانتباه إلى وجود مشكلة جوهرية وانها ستكون بمثابة تحذير او قرع الجرس للرأي العام وللمجلس الأمة المقبل .

وفي صبيحة يوم ٢/٤/١٩٦٠ رفعنا استقالتنا في وقت واحد إلى الرئاسة ، ولم نذهب إلى مكاتبنا ، وقد أذيع قرار قبول هذه الاستقالة في نشرة اخبار الساعة الثانية . والنصف من نفس اليوم دون ان توجه الينا أية استفسارات أو ان تجري معنا أية اتصالات رسمية أو شخصية .

صدي الاستقالة :

يبدو أن تاريخ الاستقالة كان مفاجئاً للرئيس رغم أنه كان يتوقعه ، لذلك جاءت ردود الفعل الرسمية المباشرة غير مدروسة تماماً ومتناقضة . وأول هذه الردود كان محاولة التفريق بالتوقيت بين استقالة السيد أمين واستقالتي عند اذاعة النبأ . واتضح بعد ذلك مما أطلق من اشاعات رسمية لتعليل هذا الاختلاف بأن ذلك كان مقصوداً ، فقد أشارت إحدى الاشاعات التي روجتها الدوائر المقربة من القصر ان استقالة السيد أمين كانت بناء على طلب الرئيس ، أما استقالتي فجاءت نتيجة لذلك . واكد لنا بعض السوريين المنتدبين للعمل في القاهرة بأن موظفي المخابرات كانوا يحاولون استمزاج رأيهم حول الاتهامات التي يستحسن ترويحها ضدنا ، وان أحد رجال المخابرات سأل موظفاً سورياً عما اذا كانت تهمة الشيوعية ملائمة ، وعندما أجابه بأن الرأي العام يعرفنا تماماً في سورية ويعلم أننا من جملة العناصر التي ساهمت في اقامة الوحدة وحققته أجاب رجل المخابرات المصري اذن فلتكن تهمة العمل لصالح امريكا والاستعمار . . والتأمر مع البعثيين . وما لبثت إحدى الصحف اللبنانية ان نشرت تعليقاً حول استقالتنا واتهمتنا فيه بالعمل لصالح امريكا ، وان دوائر المخابرات كانت تتابع مؤامراتنا وأن الرئيس نصحن أكثر من مرة بالكف عن هذه المؤامرات إلا اننا لم نرتدع مما اضطره إلى ان يطلب الينا الاستقالة . . مفضلاً هذا الاسلوب بسبب اشتراك بعض أصدقائنا من الوزراء

السوريين والعسكريين بالتآمر معنا . . وقد علمنا من أحد المقربين ان مصدر هذا التعليق كان من القاهرة (دائرة الاستعلامات) . ولم تنفع هذه الاساليب في تشويه معنى الاستقالة والتقليل من أهميتها، فقد أيدت الانباء التي وصلت الينا من سورية ان الرأي العام هناك بدأ يشعر بأن ثمة أسباباً جوهرية دفعتنا للاستقالة خاصة وأنه لم يعرف عنا إلا الاخلاص لبلدنا، وأننا لانمت لفئة أو حزب، واستغرب الكثيرون اقدامنا على الاستقالة رغم اشتراك رفاقنا بالوزارة مما يدل على خطورة الاسباب . ونظراً لعدم ارتباطنا بحزب أو فئة يمكن ان تساندنا اعتبرت الاستقالة تصرفاً مجرداً وجريئاً .

وربط الناس بين الاستقالة وبين سياسة الجمهورية تجاه قضية فلسطين وخاصة تحويل مجرى نهر الاردن والملاحاة في خليج العقبة وبين تدهور الحالة الاقتصادية في سورية وتسلمت المصريين على حكم الاقليم الذي يقف على ذروته المشير عامر، كما عللها البعض بسبب الحكم الارهابي في سورية، وجعلها البعض تنمة لاستقالة البعثيين، وعزاها البعض الآخر إلى انها دفاعاً عن كرامة الاقليم الشمالي واحتجاجاً على السياسة الخارجية والعربية . . ولم يستطع الاشاعات التي تطلقها المباحث والمخابرات وأجهزة الدعاية المتنوعة ان تشوه الاستقالة رغم انها لم تقصر في اتهامنا بالخيانة والانتهازية والشيوعية .

أما الرئيس فقد أعلم الوزراء وبعض الشخصيات السورية الأخرى بأن الدافع للاستقالة كان حقننا الشخصي على عبد الحميد السراج واصرارنا على ابعاده من الاقليم، وربط استقالة البعثيين واستقالتنا واعتبرهما جزءين لخطة واحدة متفق عليها منذ زمن . . وعندما سئل عن أسباب أخذ رفاقنا العسكريين في الحكومة من قبل احدى الشخصيات السياسية الكبرى اجاب بأنه يصفي آخر دفعة من العسكريين الذين يعملون بالسياسة .

ولكن ذلك كله لم يقنع أحداً من المواطنين وأصبح حديث الرأي العام في سورية وفي البلاد العربية مشكلة الاستقالات المتوالية للوزراء السوريين، واستدل

من ذلك على الاختلاف بين الرئيس وبين السياسيين السوريين على نظام الحكم وشكل الوحدة . . وبدأت بنتيجة ذلك تتردد التساؤلات في داخل الاقليمين وفي العالم العربي حول مصير الوحدة . واتجهت أنظار العالم كله نحو سورية وكشف الستار عن الأسباب الحقيقية لاستقالة الوزراء البعثيين وأصبح كل مواطن في سورية يؤمن باستحالة التعاون مع الرئيس عبد الناصر إلا على أساس التبعية والاستسلام، واخذ الناس يحددون لكل من يتعاون معه أجلاً . . ومنذ ذلك الوقت بدأ الحديث في سورية عن جبهة معارضة لسياسة عبد الناصر، وما زالت تتبلور أهداف هذه المعارضة وتشتد يوماً بعد يوم . . بالرغم من اختلاف الدوافع المحركة لها والأهداف المتوخاة منها . . وعلى الرغم من تخريب كافة المنظمات السياسية وانعدام حرية الفكر وحرية الكلام والكتابة وحرية الاجتماعات، الأمر الذي يجعل العمل السياسي ضرباً من المستحيلات . .

إلا أن ذلك كله لم ولن يجدي في منع الشعب العربي السوري من نبذ خلافاته وتوحيد صفوفه للوصول إلى أهدافه التي لا تتعارض إطلاقاً مع الوحدة، ولكنها تتناول محتواها والوسائل الكفيلة لاستمرارها ونموها حتى تشمل الوطن العربي كله . .

لماذا لم نصدر بياناً يشرح اسباب استقالتنا:

وقد يتساءل البعض لماذا لم نتوجه إلى الرأي العام فنشرح له الاسباب لهذه الاستقالة، لكي نقطع دابر الاشاعات والتقولات، ولكننا نجيب على ذلك بأننا بعد أن فشلنا في اقناع اخواننا الوزراء البعثيين لتقديم مذكرة توضح أسباب الاستقالة فإنه لم يعد بإمكاننا أن ندعي تمثيل كافة الشعب في سورية، ولم يبق امامنا إلا ان نستقيل وان نرفض تحمل مسؤولية الحكم وان نبه الرأي العام قبل ان

يتم انتقاء اعضاء مجلس الأمة وقبل ان يشكل هذا المجلس الذي من واجبه - نظرياً - التحدث باسم الشعب، وقد أعذر من أنذر .

وهكذا كانت الاستقالات أول عمل ايجابي لمعارضة نظام الحكم المطلق في الجمهورية المتحدة، وأول محاولة ايجابية لتقويم الوحدة بين الاقليمين، وكان من المنطقي ان يراجع الرئيس عن سياسته في الوحدة وفي ادارة سورية على الاقل، ولكنه كما يبدو كان يصبر على الاستمرار في سياسته لاعتقاده أو لاقناعه مما تقدمه له أجهزة المخابرات بأن الشعب في سورية يؤيد كل قراراته ويحقد على البعثين والعناصر التي استقالت من الوزارة. ولكن أحداث ٢٨ أيلول ١٩٦١ أكدت له خطأ تقديراته، بل وخطأ اصبره على الاستمرار في سياسته التي أدت إلى تدمير الوحدة.

ولعل اكبر دليل على ذلك رفضه للمبادئ الواردة في البلاغ رقم «٩» الذي أريد منه انقاذ الوحدة حسبما صرح قادة عملية ٢٨ ايلول. كما اكد ذلك رفضه مبدأ التفاهم على تصفية آثار النكسة رغم استعداد حكومة الجمهورية العربية السورية برئاسة الدكتور بشير العظمة لاقامة علاقات اخوية بين البلدين، الذي عبرت عنه في بيانها الأول والثاني.

واخيراً فان خطابه بمناسبة عيد الثورة العاشر في ٢٣ و ٢٦ تموز (يوليه) ١٩٦٢ ومحاولاته المتكررة للتشجيع بجميع الوسائل لقلب نظام الحكم في سورية وتشويه سمعة العناصر القيادية السورية في جميع المجالات والمناسبات العربية والدولية، كل ذلك يدل دلالة واضحة على انه لم يستخلص الدروس الصحيحة من تجربته مع الشعب العربي في سورية، رغم اعترافه بوقوع أخطاء عديدة بعد انتفاضة ٢٨ ايلول تلك الأخطاء التي أشار إليها في خطابه وفي كتابات السيد محمد حسنين هيكل عن اسباب فشل الوحدة بين مصر وسورية. وقد يكون السبب الرئيسي الذي حال بينه وبين تقويم الوحدة وانقاذها وجود مراكز قوى لم يستطع احتواءها، واخيراً فإن الاحداث التي مرت على المنطقة بعد انهيار الوحدة في عام ١٩٦١، وحتى وفاة المرحوم الرئيس عبد الناصر المفاجئة عام ١٩٧٠.

أكدت أكثر من مرة صدق توجهاته العربية ورفضه لكل أنواع التبعية، ومقاومته
المخلصة والحاسمة للمخططات الصهيونية في المنطقة، وأن نقطة الضعف التي
أدت إلى اغتيال الوحدة، واغتيال سياسته الوطنية والعربية، تكمن أساساً في
الأجهزة التي اعتمد عليها لتنفيذ مخططاته، فكانت أول من غدر به .

دمشق في ٣/١١/١٩٦٢ .

الفهرس

الجزء الأول :	
أضواء على تجربة الوحدة	٢٩
الجزء الثاني :	
وحدة النضال - أو مقدمات الوحدة	٥٩
الجزء الثالث :	
قيام الوحدة وامتداد حكم عبد الناصر إلى سورية	١٠٣
الجزء الرابع .	
تعديل نظام الحكم بما يتعارض مع الدستور المؤقت وإقامة	
الحكم المركزي	١٥٧
الجزء الخامس :	
المحاولات الايجابية الجماعية لتقويم انحراف الوحدة	
واسنقالة الوزراء المركزيين السوريين	٢٠٧

اضواء على تجربة الوحدة

إن هذا الكتاب ليس بالمذكرات ولا بالتاريخ ولا بالبحث العقائدي أو الفلسفي ، إنما هو سرد لحقائق عاشها المؤلف خلال مرحلة الوحدة السورية - المصرية ، عندما كان وزيراً ، عدة مرات ، في حكومة الزعيم الراحل جمال عبد الناصر . يحاول من خلالها إلقاء ضوء على الأحداث التي مرت على تجربة الوحدة ، في إطار من النقد والتحليل ، ضمن التزام الموضوعية والأمانة التاريخية . إن الرأي العام العربي ما زال بحاجة لمعرفة المزيد عن أول تجربة وحدوية في العصر الحديث ، ولعل هذا الكتاب يقدم له بعض ما يحتاجه .

الناشر

السعر : ١٤٠ ل. س